

فوکشی علی افغانی

I

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

اصول الفقه
٧

فصل حكم العام
١٥

فصل حكم المشترك
٢٨

الواو لمطلق الجمع
٤٩

اولا حوال الشينين
٥٢

وكيف سوال عن الحال
فصل في التقرء والكناية
٥٧

الباب الثاني في الوجوب
والحرمة وغيرهما
٧١

المقدمة الاولى للمقدمة الثانية
٨١

الركن الاول
في الكتاب
١١

فصل قصر العام
١٧

القسم الثاني في
استعمال اللفظ
١٢
المعنى
٣٠

الغاء للتعقيب
ثم المقوسب
٤٩

حتى للغة حروف
الجرايات والاصاق
٥٣

التقسيم الثالث
في بياة اقطار
٥٨

فصل في الامر المطلق
٧٤

المقدمة الثالثة
٨٢

الباب الاول
١٢

فصل في الفاظه
٢٠

فصل في انواع
علاقات المجاز
٣٢

بل للاعراض
٥٠

على الاستعلاء
الى الانتهاء العاية
٥٤

التقسيم الرابع
٩٠

فصل في الايمان
بالمأمورية
٧٥

المقدمة الرابعة
٨٣

فصل الخاص
١٤

فصل حكم المطلق
٢٥

فصل في وقوع حري في
الاستعارة التبعية
في الحروف
٤٤

لكن للاستدراك
٥١

في لفظ اسماء الطوائف
مع وقيل وبعده وعند
كلمات ان شرط ان واذا
ومعنى
٥٦

فصل في
٦٦

فصل لا بد للمأمورية
من الحسن
٨٠

مسئلة الحسن والقبح
٨٦

فصل التكليف
بما لا يطاق
٩٠

فصل في النهي
الماعن الحيات
٩٩

فصل في سراط
الراوي
١٠٧

فصل في افعالهم
عليه السلام
فصل في الوحي
١١٢

فصل في بيان
التبديل
١٢٠

فصل العلة
١٢٢

فصل في دفع
العلل الطردية
١٥٢

باب الاجتهاد
١٦٢

فصل في المأمورية
المعوضة
١٨٠

فصل في المأمورية
نوعان
٩٢

فصل في اختلاف في الامر
والنهي
١٠٥

فصل في الانقطاع
١٠٨

فصل في شرايع من قبلنا
فصل في تقليد الصحابي
١١٣

فصل في بيان الضرورة
الركن الثالث في الاجماع
١٢٥

فصل في يجوز التعليق
لاشياء العلة
١٤٤

فصل في الانتقاء
من كلام الى اخر
فصل في الاستصحاب
١٥٤

باب في الحكم
١٦٤

واما العوارض
المكتسبة
١٨٤

واما القسم الثاني
فوقت الصوم وهو رمضان
٩٦

الركن الثاني في السنة
فصل في الاصلان الخبر
١٠٥

فصل في محل الخبر
١١٠

باب في ملحق بالكتاب
والسنة
١١٤

الركن الرابع
في القياس
١٣٢

فصل في القياس
جلي وحق
١٤٥

فصل في ما يقع
في الترجيح
١٥٨

باب المحكوم به
١٧٣

ومنها السفر
١٩٢

واما القسم الثالث
واما القسم الرابع
فصل في الكفار بما جحدوه
٩٨

فصل في الراوي
١٠٩

فصل في كيفية السماء
فصل في الطعن
١١١

فصل في الاستثناء
١١٦

فصل شرط القياس
١٣٤

فصل في دفع العلل المؤثرة
١٤٧

فصل ومن الترجيح العاشر
الترجيح بقلية الاشياء
١٦١

باب المحكوم عليه
١٧٥

والحرمان انواع
١٩٧

م
١٨٤

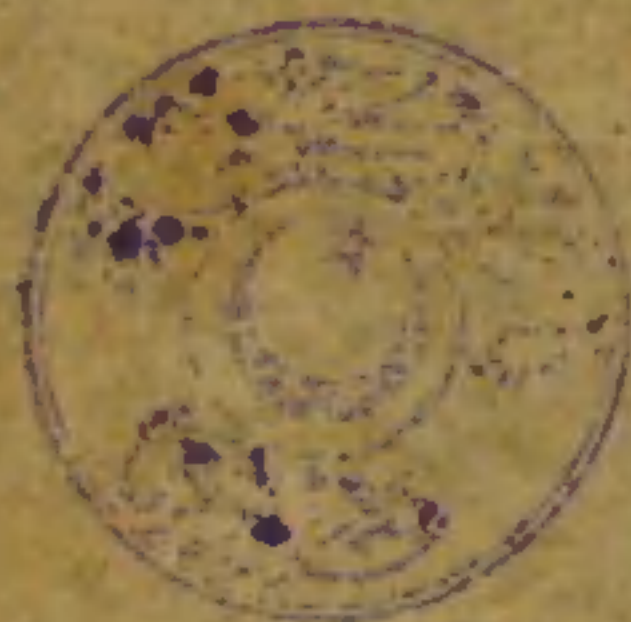
1

ورس
٧٤

لله على صوم رجب وفع في عبارة
في الاسلام رحمه الله غير منون للعلية
والعدل عن الرجب لان الماد رجب
بعينه اي الذي ياتي عقب البين لوج

طوبه المومنه اللهم العزى للغير
على عنه

توضيح على الشق



١٥٨

Süleyman ve Kütüphanesi	
Kism:	AMCA ZADE
Yanida:	HÜSEYİN PAŞA
Eski Kütüphanesi	158

النفوس

المشرف بالجهاد في سبيل الله و
 بتضعف بصدقة مباني الهنكا
 والحرمان رافع لواء الشريعة
 حكمة محمدية
 حرمه

لا على ما قاله الشيخ
 جى فانه والله و
 لا اله الا الله والله
 اكبر اذا قالها العبد
 عرج بها العبد الى السما
 جى بها وجار العبد
 قاله لمن عرج
 لم يقبل
 قوله

صفحة الحامد بما ذكره في نسخة الاقدم من
الكتاب كشيء طبيعي اصلها ثابت و
بما في السماء فانه الحامد لما لا ينشأ
منه شيء طبيعي والكل الطبيعي شيء
ماد وورود اصله من الاله
عانت سنة

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰

١٢١١
 ١٢١٢
 ١٢١٣
 ١٢١٤
 ١٢١٥
 ١٢١٦
 ١٢١٧
 ١٢١٨
 ١٢١٩
 ١٢٢٠
 ١٢٢١
 ١٢٢٢
 ١٢٢٣
 ١٢٢٤
 ١٢٢٥
 ١٢٢٦
 ١٢٢٧
 ١٢٢٨
 ١٢٢٩
 ١٢٣٠
 ١٢٣١
 ١٢٣٢
 ١٢٣٣
 ١٢٣٤
 ١٢٣٥
 ١٢٣٦
 ١٢٣٧
 ١٢٣٨
 ١٢٣٩
 ١٢٤٠
 ١٢٤١
 ١٢٤٢
 ١٢٤٣
 ١٢٤٤
 ١٢٤٥
 ١٢٤٦
 ١٢٤٧
 ١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠

اي لطيفة الاطراف والجوانب **م** وقية المعاني على اربعة اركان
 قصر الاحكام واحكام بالحكمات غاية الاحكام وجعل المتشابهات
 خيام الاستنار ابتداء ليقول الراي **ش** فان انزال المتشابهات
 على منجيبنا وميو الوقف اللازم على قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله
 لا ابتداء الراي في العلم بكنج عنان وهنهم عن التفكير فيها والوصول
 الى ما يشاقون اليه من العلم بالاسرار التي اودعها فيها ولم يظهر احد
 من خلقه عليها **م** والنصوص من نصرة عرايس انكار افكار المتفكرين **ش**
 منقطة العروس مكان ترفع عليه العروش للخلوة **م** وكشف القناع
 عن جمال مجليات كتابه بسنة **ش** نبتة المصطفى وفصل خطابه **ش**
 اي الخطاب الفاصل بين الحق والباطل **م** صلى الله عليه وعلى
 آله واصحابه ما رفع اعلام الذين يا جماع المجتهدين ووقع معالم
 العلم على مسالك المعينة **ش** اراد معالم العلم العليل التي يعلم
 القايين بها الحكم في المقبس اراد بالمعنيين كسر الاء القايين و
 ما كليم في مواقع سلوكهم باقدام الفكر من موارد النصوص الى
 الاحكام الثابتة في الفروع فنبذ سلوكهم بولفظ النص فيجرون
 منه الى معانيه اللغوية الطاهرة ثم منها الى معانيها الشرعية
 الباطنة فيجدون فيها علامات وامارات وضوابط الشارح لهدوا
 بها الى مقاصدهم ولما قال تعالى على اربعة اركان فقر الاحكام وذكر
 الاربكان الاربعة وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس
 على الوجه الذي في الشارح فقر الاحكام عليها **م** **بعد** فان العبد
 المتوسل الى الله تعالى بالقوى الذرية غيب الله عن مسودتين تاج

واما قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله
 فانه لا يعلم تأويله الا الله
 فمن علم تأويله فقد علم ما لا يعلم
 الا الله

الوقف لازم عند اي جعفر
 محمد بن طيفور السجواني
 في ان قوله تعالى
 وما يعلم تأويله الا الله
 ثم يبين في التراخي
 في العلم سبحانه وتعالى

في نظير احاديث

الشريعة

١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠
 ١٣٣١
 ١٣٣٢
 ١٣٣٣
 ١٣٣٤
 ١٣٣٥
 ١٣٣٦
 ١٣٣٧
 ١٣٣٨
 ١٣٣٩
 ١٣٤٠
 ١٣٤١
 ١٣٤٢
 ١٣٤٣
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥
 ١٣٤٦
 ١٣٤٧
 ١٣٤٨
 ١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤
 ١٣٦٥
 ١٣٦٦
 ١٣٦٧
 ١٣٦٨
 ١٣٦٩
 ١٣٧٠
 ١٣٧١
 ١٣٧٢
 ١٣٧٣
 ١٣٧٤
 ١٣٧٥
 ١٣٧٦
 ١٣٧٧
 ١٣٧٨
 ١٣٧٩
 ١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠

الشريعة جذ سعة وسعة بقول ما رايت حول العلم مبين
 على مباحث اصول الفقه **ش** اي مقبلين عليها من الكتب على وجه
 سقط عليه فان من قبل على النسخ غاية الاقبال فكانه الكتب عليه
م الامام معتمد الائمة العظام في الاسلام على البرزوي بواب
 الله دار السلام وهو كتاب جليل الشأن باهر البهره فان ركون
 كقول معانيه صخور عياراته مرموز غوامض نكتته في دقايق
 اشاراته ووجدت بعضهم طاعين على طواهي العاطف لقصور
 نظرهم عن مواقع الحاظه **ش** اي لا يدركون يا معاني النظر ما يدركه
 هو بالحاظ عينه من غير ان ينظر اليه قصدا **م** اردت تنبيه وتنظيم
 وحاولت **ش** اي طلبت **م** تبين مراده وتوجيهه وعلى قواعد المعقولة
 تأسست وتنبيهه مورد رايه رين مباحث المحصول والوصول
 الامام المدقق جمال الوهب ابن الحاجب مع تحقيقات بدعية وتزييفات
 غامضة متبعية بحلو الكتب عنها ساكنا في كمال ضبط واليجاز
 من حيث باهذاب السحر متمسكا بقوة الاعجاز **ش** اخذ في
 الاعجاز العسرة وفي السحر الاحزاب لان الاعجاز اقوى واوضح
 من السحر واخذ في العسرة لفظ الواحد وفي الاحزاب لفظ الجمع
 الاعجاز في الكلام ان يؤدى المعنى بطريق هو ابلغ من جميع ما عداه
 من الطرق ولا يكون هذا الا واحدا واما السحر في الكلام فهو دون
 الاعجاز وطرفه فوق الواحد فاورد فيه لفظ الجمع **م** وسجنته
 الاصول والله تعالى مسؤول ان يمتنع به مولفه وكاتبه وقارنه وطلبه
 ويجعله خالصا لوجه الكريم انه هو البر الرحيم اصول الفقه

في قوله تعالى وما يعلم

قوله مورد رايه رين مباحث المحصول والوصول
 المنع الموصوف يعني كتابه وكذا
 الغموض التي تأتي بعد ذلك

ش اي هذا اصول الفقه او اصول الفقه ما هي فتوفاها اولاً باعتبار
 الاضافة وثانياً باعتبار لفظ لعل لم يخصص اما تعريفها باعتبار الاصطلاح
 فيحتاج الى تعريف المضاف والمضاف اليه فقال **م** الاصول ما يتبين
عليه غير **ش** فالابتناء شامل للابتناء الحتمي وهو ظاهر و
 الابتناء العقلي وهو ترتيب الحكم على دليل **م** وتوحيده بالاحتياج اليه
لا يطرده **ش** وقد عرفت في المحصول بهذا واعلم ان التعريف اما حقيقي
 كتوحيده الماهيات الحقيقية واما اسمي كتوحيده الماهيات الاعتبارية
 كما اذا ركبت شيئاً من امور هي اجزاء باعتبار تركيبها وتوحيدها
 لهذا المركب اسماً كالاصول والفقه والجنس والنوع ونحوها فتوحيدها
 الاسمي تبين ان هذا الاسم لا ياتي بشيء وصنع وشروط ككلام التعريفين
 الطرد اي كل ما صدق عليه الحد صدق عليه الحدود وبعكس اي كل
 ما صدق عليه الحد وصدق عليه الحد فاقول **ش** في تعريف الان
 حيوان ماش لا يطرده ولو قيل حيوان كاتب بالفعل لا ينعكس
 ولا شك ان تعريف الاصول تعريف اسمي اي بيان ان لفظ الاصول
 لا ياتي بشيء وصنع فتوحيده الذي ذكره المحصول لا يطرده **م** **لانه** **ش**
 اي **الاصول** لا يطلق على الفاعل **ش** اي العلة الفاعلية **م** والصورة
ش اي العلة الصورية **م** والفاية **ش** اي العلة الفائية **م** والشروط
ش كادوات الصناعة مثلاً فاعلم ان هذا التعريف صادق على الاشياء
 كونها محتاجاً اليها والمحدود لا يصدق لان شيئاً من هذه الاشياء
 ليس اصلاً فلا يصح هذا التعريف الاسمي **م** والفقه معرفة النفس
 ما لها وما عليها ويزاد على ذلك الاعتراف بالاعتقادات والوجدانيات

عليها

يخرج الكلام والتعريف ومن لم يرد اراد الشمول **ش** هذا
 التعريف منقول عن ابي حنيفة فالحق اذراك الجزئية عن دليل
 في التعريف وقوله ما لها وما عليها يمكن ان يراد ما يتبعه النفس
 وما يتفرع به في الاخرة كما في قوله تعالى ما كسبت وعليها ما اكتسبت
 فان اراد بها الثواب والعقاب فاعلم ان ما ياتي به المكلف اما واجب
 او مندوب او مباح او مكروه كراهية تنزيه او مكروه كراهية تحريم
 او حرام فلهذا ستة فم كمال واحد طرفان طرف الفعل وطرف الترك
 اي عدم الفعل فصارت اثني عشر ففعل الواجب والمندوب
 مما يثبت عليه وفعل الحرام والمكروه تحميماً وترك الواجب مما يعاقب
 عليه والباقي لا يثبت عليه فلا يحصل شيء من القسمين وان اراد
 بالنفع عدم العقاب وبالضرر العقاب ففعل الحرام والمكروه تحميماً
 وترك الواجب يكون من القسم الثاني مما يعاقب عليه فالتسعة
 الباقية يكون من الاول اي مما يعاقب عليه وان اراد بالنفع الثواب
 وبالضرر عدم الثواب ففعل الواجب والمندوب مما يثبت عليه
 ثم العشرة الباقية مما لا يثبت عليها ويمكن ان يراد بها ما عليها
 ما يجوز لها وما يجب عليها فقيل ما سوى الحرام والمكروه تحميماً وترك
 ما سوى الواجب يجوز لها وفعل الواجب وترك الحرام والمكروه تحميماً
 يجب عليها بقي فعل الحرام والمكروه تحميماً وترك الواجب فارجع الى القسمين
 ويمكن ان يراد بها ما عليها ما يجوز لها وما يجب عليها فثبت ان
 الاصناف اذ عرفت هذا فالحمل على وجه لا يكون بين القسمين واسطة
 اولى ثم ما لها وما عليها يتناول الاعتقاد بآيات كوجوب الايمان ونحوه

ولا يعاقب

تعريفه الثاني

والوجدانيات اي الاخلاق الباطنة والملكات النفسانية والعمليات
كالصلوة والصوم والبيع وكذا موقوف مالها وما عليها من الاعتقاد
علم الكلام وموقوف مالها وما عليها من الوجدانيات هي علم الاخلاق والتوفيق
كالزهد والصبر والرضا وصور العكس في الصلوة وكذا ذلك وموقوف مالها
وما عليها من العمليات هي الفقه المصطلح وان اردت بالفقه هذا المصطلح
زيدت عملا على قوله مالها وما عليها وان اردت ما يشمل الاف امثلة
لم تزد و**ابوصوفى** في الفقه اعلم بزيد لانه اراد الشمول اي اطلق الفقه
على العلم بمالها وما عليها سواء كان من الاعتقادات او الوجدانيات
او العمليات ثم سمي الكلام فقها اكبر **وقيل العلم بالاحكام الشرعية**
العملية من اولها التفصيلية **فالفقه** **العلم** **بالاحكام** **فصل**
ف قوله بالاحكام يمكن ان يراد بالحكم هنا اسناد امر الى آخر ويمكن ان
يراد الحكم المصطلح وهو خطاب الله المتعلق بالآخرة فان اريد الاول
خرج العلم بالذوات والصفات التي يخرج المقصورات ويبيع التقديرات
والشرعية يخرج العلم بالاحكام العقلية والحسنة كالعلم بان العالم حادث
والناحية وان اريد الثاني فقول بالاحكام يكون احراز علم
خطاب الله المتعلق بالآخرة فالحكم بهذا التقدير فسمان شرعي اي
خطاب الله بما يتوقف على الشرع وغير شرعي اي خطاب الله بما لا يتوقف
على الشرع كوجوب الايمان بالله ووجوب مقصد من النبي صلى الله عليه وسلم
وكونهما لا يتوقف على الشرع لتوقف الشرع عليه ثم الشرع اما نظري
واما عملي فقول العملية يخرج العلم بالاحكام الشرعية النظرية كالعلم
بان الاجماع حجة وقوله من اولها اي العلم الى اصل الشخص الموصوف

العلم بالاحكام الشرعية العملية من اولها التفصيلية

من اولها

من اولها المخصوصة بها وهي الاول اربعة وهذا القيد يخرج
التفصيل لان المقلد وان كان قول المجدد ليلال لكنه ليس من تلك
الاول المخصوصة وقول التفصيلية يخرج الاجابة كالمقتضى
والثاني وقد زاد ابن الحاجب على قوله بالاستدلال ولا شك
انه مكرر ولما عرف الفقه بالعلم بالاحكام الشرعية وجب تعريف العلم
وتوبيخ الشرعية فقال **م** والحكم قيل خطاب الله **س** هذا التوبيخ
منقول عن الاشعري فقول خطاب الله يشمل جميع الخطابات وقوله
م المتعلق بافعال المكلفين **س** يخرج ما ليس كذلك فبقية الحد كونه ظاهرا
وما تعلمون مع انه ليس حكم فقال **م** بالاقتضاء **س** اي الطلب وهو
اما طلب الفعل جارما كالاجاب وغير جارم كالندب واما طلب التركة
جارما كالنوم او غير جارم كالكراهية **م** او التحجير **س** اي الاباحة
م وقد زاد البعض والوضع ليدخل الحكم بالسببية والشرعية وكونهما
س اعلم ان الخطاب نوعان اما تكليفي وهو المتعلق بما فقال المكلفين
بالاقتضاء او التحجير واما وضعي وهو الخطاب بان هذا سبب ذلك
او شرط ذلك كالدلوك سبب للصلوة والوضوء شرط لها قلنا ذلك
احد النوعين وهو التكليفي وجب ذكر النوعين **س** وهو الوضع
والضعفي يذكر الوضع لانه داخل في الاقتضاء او التحجير لان المعنى من
كون الدلوك سببا للصلوة انه اذا وجد الدلوك وجب الصلوة والوضوء
من باب الاقتضاء لكن الحق هو الاول لان المفهوم من الحكم الوضعي
تعلق شيء بشيء آخر والمفهوم من الحكم التكليفي ليس مفهوما لزوما احدهما
للاخر صورة لا يدل على اتحادهما **م** وبعضهم عرف الحكم الشرعي

منها

العلم بالاحكام الشرعية العملية من اولها التفصيلية

ش بعض المتأخرين من متابعي الاشعري قالوا الحكم الشرعي خطاب الله
 الا آفوه فالحكم على هذا اسناد امر الى آخر فالشرع في ما ورد به خطاب
 الشارع وعلى تقدير ان يكون الحكم المطلق معترف بهذا التعريف
 يكون مع الشرعي في قوله بالاحكام الشرعية ما لا يدرك لولا خطاب الله
 الشارع لان الحكم خطاب الله في الآخرة ومواعظ من ان يكون بحيث لا يدرك
 لولا خطاب الشارع او يدرك خفية بالشرعية اما مع تقدير ان يكون
 الحكم الشرعي موقفا بهذا التعريف فان تعريفه لما كان اعم من ان
 لا يدرك لولا خطاب الشارع او يدرك لو كان الشرعي ما لا يدرك
 لولا خطاب الله في الشارع كان المحذور اخفض من الحزم والعزم
 بطلقوه على ما ثبت بالخطاب كالوجه على الملقوق **س** لكن لما شاع
 فيه صار منقولا اصطلاحيا وهو حقيقة اصطلاحية **م** يرد عليه
 اي على تعريف الحكم وهو خطاب الله في الآخرة ان الحكم المصطلح ثابت
 بالخطاب لا هو **س** اي الخطاب فلا يكون ما ذكر تعريف الحكم المصطلح بين
 الفقهاء وهو المقصود بالتعريف هنا **م** وايضا يخرج ما يتعلق
 بفعل الصبي **س** كواربوه وصحة اسلامه وصلوته وكونه مندوبة وكونه
 ذلك فانه ليس يتعلق بافعال المكلفين مع انه حكم فانه ليس هو حكم باجبا
 تتعلق بفعل وليه قلنا من اذ اسلامه وصلوته لا يصح واما ما
 جاز اسلامه وصلوته فان يتعلق الحق باله او بذمته حكم شرعي
 ثم اداء الوتي حكم آخر تب على الاول لا عينه وسجى في باب الحكم الاحكام
 المتعلقة بافعال **م** فينبغي ان يقال بافعال العباد ويخرج منه ما ثبت بالخطاب
س اذ لا خطاب هناك **م** الا ان يقال **س** اعلم ان المصادرة قد تقع ظرف

في بعض المتأخرين من متابعي الاشعري
 قالوا الحكم الشرعي خطاب الله
 الا آفوه فالحكم على هذا اسناد امر الى آخر

نحو اتيتك طلوع الفجر اي وقت طلوعه فقوله الا ان يقال من هذا قيل
 فانه استثناء مفتوح من قوله ويخرج منه ما ثبت بالقياس اي في جميع
 الاوقات الا وقت قوله في جواب الاشكال **م** يترك بالقياس ان الخطاب
 ورد بهذا الا انه ثبت بالقياس **ش** فان القياس مظهر للحكم لا مذهب فانه في
 الاشكال **م** وايضا يخرج كونه آمنوا فاعبه **ش** اي من الخدم انما حكم
 فالمراد من الامان من التصديق فوجب التصديق حكم مع انه ليس
 من الافعال اذ المراد بالافعال الافعال الجوارح ووجب بالاعتبار اي
 القياس حكم مع انه ليس من افعال الجوارح **م** ويقتضى التكرار بين العمليتين
 وبين المتعلقة بافعال المكلفين **س** لانه قال في هذا الفقه ان العلم بالاحكام
 الشرعية العلية والحكم خطاب الله المتعلقة بافعال المكلفين فيكون
 هذا الفقه العلم بخطاب الله المتعلقة بافعال المكلفين الشرعية العلية
 فيقتضى التكرار **م** الا ان يقال يعني بالافعال ما يقع بفعل الجوارح وفعل القلب
 وبالعملية ما يتحقق بالجوارح **س** فاندفع بهذه العناية التكرار وخرج جواب
 الاشكال المتقدم وهو قوله يخرج كونه آمنوا فاعبه والانه من افعال
 القلب **م** والشرعية ما تدرك لولا خطاب الشارع **س** هو كما كان الخطاب
 واراد انه عين هذا الحكم او اورد في صورة تحتج ابرها هذا الحكم كالتكليف
 القياسية فيكون احكامها شرعية اذ لولا خطاب الشارع في المفهوم
 لا يدرك الحكم في المفهوم **م** فيدخل في هذا الفقه حسن كل فعل ونحوه
 عند ثبوت كونه عاقلين **س** اعلم ان عندنا وعند جمهور المعتزلة حسن
 بعض افعال افعال وقبحها يدركان عقلا وبعضها لا بل يتوقف على خطاب
 الشارع فالاول لا يكون من الفقه بل هو علم الاطلاق والثاني هو الفقه

اصل

وهذا الفقه يكون صحيحا جامعيا ما نفع على هذا المذهب واما عند الشك
 وانباء في كل فعل وفيه شرعي فيكون من الفقه مع ان حسن
 التواضع والحدود وكونها وفيه تضادها لا بعد ان من الفقه المصطلح
 عند احد فدخل في الفقه المصطلح ما ليس منه فلا يكون هذا مقصدا صحيحا
 للفقه المصطلح على هذا الاشعرية **ولا يراو عليه** اي على هذا الفقه
م التي لا يعلم كونها من الدين ضرورة لا فرائع مثل الصلوة والصوم
 فانها منه وليس المراد بالاحكام بعضها وان قل **ش** اعلم ان هذا القيد
 ذكره المحصول يخرج مثل الصلوة والصوم وانما لها اولوم يخرج
 كان الشخص العالم بوجوبها فبقها وليس كذلك **ق** قول هذا القيد ضايع
 لانا لا نعلم انه لو لم يخرج كان الشخص العالم بوجوبها فبقها لان المراد
 بالاحكام ليس بعضها وان قل فان الشخص العالم بما هي سنة من اولها
 سواء علم كونها من الدين ضرورة او لم يعلم كالمسائل الغريبة التي في
 كتاب الرهن وكيفية لا يسمى فقها فاعلم بوجوب الصلوة والصوم من الفقه
 مع ان العالم بذلك وحده لا يسمى فقها كالعالم بما هي سنة فانه من الفقه
 كان العالم بها وصدقا ليس بفقهاء فلا معنى لافراجها منه بذلك التذرع
 ثم اعلم انه لا يراد بالاحكام الكل لان الجواهر لا تكاد تتناهي ولا ضابط
 يجمع احكامها ولا يراد كل واحد لثبوت لا ادري ولا بعض له نسبة معينة
 بكل كالنصف او الاكثر للرجل ولا التقيؤ لكل اذ التهيؤ البعيد قد
 يوجد لغير الفقهاء والتربيت مجهول غير منضبط ولا يراد انه يكون بحيث
 يعلم بالاجتهاد حكم كل واحد لان العلماء المجتهدين لم يثبت لهم علم بعض
 الاحكام من حيوتهم كانه ينفذهم لم يذروا الدهر للخطا في الابد

الاجتهاد
 في كل
 من
 الفقه
 المصطلح
 على
 هذا
 المذهب
 لا
 يراو
 عليه
 اي
 على
 هذا
 الفقه

ولان بعض الجواهر ربما يكون محاليس للاجتهاد فيه مساعا وايضا
 لا يلبق في الحدود وان يذكر العلم ويراد به تهيو مخصوص لا دلالة للفظ
 عليه اصلا واذا عرفت هذا فلا بد ان يكون الفقه علما بحكمة متناهية
 مضبوطة فهذا **قال** بل هو العلم بكل الاحكام **ش** عنة العدة التي
 قد ظهر نزول الوحي بها والتي انعقد الاجماع عليها من اولها مع ملكة
 الاستنباط الصحيح منها **ش** فالمعتبر ان يعلم في اي وقت كان جميع
 ما قد ظهر نزول الوحي به في ذلك الوقت فالعقابة رفعة عنه كاتفاقها
 في وقت نزول بعض الاحكام بعد ثم ما لم يظهر نزول الوحي به قد لا يعلم
 الفقيه والعقابة لعرضتهم كانوا عالمين بما ذكر ولم يطلق الفقيه الاعلى
 المستنبطين منهم وعلم المسائل الاجماعية بشرط الا انه من الرسول
 عليه السلام لعدم الاجماع في رغبة المسائل القياسية للدور بل
 شرط ملكة الاستنباط الصحيح وموان يكون مفسرون بشرط
 وما قيل ان الفقه ظني فلم يطلق العلم عليه فجاوبه اولاه مقطوع به فان
 الجملة التي ذكرنا انها فقه وهي ما قد ظهر نزول الوحي به وما انعقد
 الاجماع عليه قطعية وثانيا ان العلم يطلق على الظنيات كما يطلق على
 القطعيات كالطب وكونه وثالث ان الشارع لما اعتبر غلبة الظن في
 الاحكام صار كانه قال كلما غلب ظن المجتهد بالحكم ثبت الحكم وكل واحد
 غلبة ظن المجتهد يكون ثبوت الحكم مقطوعا به فهذا الجواب على مذموم
 يقول ان كل مجتهد مصيب يكون صحيحا واما عند من لا يقول به فيراو قوله
 كلما غلب ظن المجتهد بالحكم ثبت في علم الله **ثم** **واصول الفقه**
 الكتاب والسنة والاجماع والقياس وان كان دافعا للثقة

في اي وقت ظهر نزول الوحي
 في ذلك الوقت فخر
 لا يظهر فقا حقة
 في اي وقت ظهر نزول الوحي
 في ذلك الوقت فخر
 لا يظهر فقا حقة

في اي وقت ظهر نزول الوحي
 في ذلك الوقت فخر
 لا يظهر فقا حقة
 في اي وقت ظهر نزول الوحي
 في ذلك الوقت فخر
 لا يظهر فقا حقة

ثم ذكر ان اصول الفقه ما يثبتني عليه الفقه ارا ان يثبت ان ما يثبتني عليه
 الفقه اى شئ هو فعال هو هذه الاربعة فالثلثة الاول اصول
 مطلقة لان كل واحد منها مثبت للحكم **اما** القياس فهو اصل من وجه لانه
 اصل بالنسبة الى الحكم فرع من وجه لانه فرع بالنسبة الى الثلثة الاول
 اذا العلة بنية مستنبطة من موارد هاس فيكون الحكم الثابت بالقياس
 ثابتا بتلك الادلة وايضا وليس يثبت بل هو مظهر **ان** تنظيم القياس
 المستنبط من الكتاب فقياس حرمة اللواط على حرمة الوطء في حاله الخفى
 الثاني بقوله تعالى هو اذى فاعتبروا بالبناء في المحض والعلة
 في الاذى **واما** المستنبط من السنة فقياس حرمة قفيل من الخلق
 بقفيل من حرمة قفيل من الخطة بقفيل من الثابت بقوله عدم كلفة بالخط
 مثلا بمثل يدا بيد والفضل ربوا **واما** المستنبط من الاجماع فادوا
 لتظهير قياس الوطى الحرام على الحلال في حرمة المضاهرة بين قفيل
 حرمة وطى ام المزنبة على حرمة وطى امية التي وطئها وحرمة في المغفل عليه
 ثابتة اجماعا ولا ينفذ بل النقص وروى في امهات النساء من غير اشتراط
 الوطى ولما عرف اصول الفقه باعتبار الاضافة فالان يعرفه باعتبار انه
 لقب لعلم مخصوص فيقول **م** وعلم اصول الفقه العلم بالقواعد التي يتوصل
 اليها لانه على وجه التحقيق **ش** اى العلم باقتضايا الكلية التي يتوصل اليها الى الفقه
 توصلنا قريبا وانما قلنا توصلنا قريبا احراز اعن البادى كالقوة واكلام
 وانما قلنا على وجه التحقيق احراز اعن علم الخلاف واجدل فانه وان اشتمل
 على القواعد الموصل الى مسائل الفقه لكن لا على وجه التحقيق بل الغرض
 الزام الحكم وذكر كقواعد المذكورة في الارشاد والمقدمة وخير ما يثبتني

عليه

عليه التلث الخلافية وتعنى باقتضايا الكلية المذكورة ما يكون احدي مقول
 الدليل على مسائل الفقه اى اذا استدلت على مسائل الفقه بالشكل
 الاول فكبرى الشكل الاول على اقتضايا الكلية كقولنا هذا الحكم ثابت
 لانه حكم يدل على ثبوت القياس وكل حكم يدل على ثبوت القياس فهو ثابت
 واذا استدلت على مسائل الفقه بالملازمات الكلية مع وجود الملزوم
 فالملازمات الكلية هي تلك القضايا كقولنا هذا الحكم ثابت لان الحكم يدل
 على ثبوت هذا الحكم يكون هذا الحكم ثابتا لكن القياس دل على ثبوت هذا الحكم
 فيكون ثابتا **واضح** انه يمكن ان لا يكون هذه القضية الكلية بعضها
 المذكورة في مسائل اصول الفقه لكن لا يكون مندرجا في قضية كلية هي المذكورة
 في مسائل اصول الفقه كقولنا كذا دل القياس على الوجوب في صورة النزاع
 ثبت الوجوب فيها فان هذه الملازمة مندرجة تحت هذه الملازمة وهي كذا
 دل القياس على ثبوت كل حكم هذا شأنه ثبت هذا الحكم والوجوب من
 جزيئات ذلك الحكم كانه قبل كذا دل القياس على الجواز ثبت الجواز فلما كان
 التي هي احدي مقدمتي الدليل تكون من مسائل الفقه بطريق
 القفيل **ثم اعلم** ان كل دليل من الادلة الشرعية انما يثبت الحكم
 اذا كان مستمرا على شرط تذكيره فوضوحها ولا يكون الدليل مستوفيا
 ولا يكون له معارض مساو او راجح ويكون القياس قد ادعى اليه
 رأي مجتهد حتى لو خالف اجماع المجتهدين يكون باطلا فاقضية المذكورة
 سواء جعلنا كبرى او ملازمة انما تصدق كلية اذا استدل على ثبوت
 فالعلم بالمباحث المتعلقة بهذه القيود يكون علما بالقضية الكلية التي هي
 احدي مقدمتي الدليل على مسائل الفقه فيكون تلك المباحث من مسائل

على وجه التحقيق
 وقيل ان القياس هو

فيكون ثابتا
 فيكون ثابتا
 فيكون ثابتا

فان لا يتوصل الى الفقه بقواعد الاصول انما يتوصل اليه بالاستقضاء والتقليد وهما ليسا من الاجتهاد الفقهية ولهذا لم يذكر
مباحثها في كتبنا ومن اورد في كتب الاصول قد صرح بأنه من جهة كونه في مقابلة الاجتهاد ولا من جهة فهم التوصل للتقليد بغيره عن الفقه
الى مسايله مقفى

اصول الفقه وقولنا يتوصل بها اليه الطاهر ان هذا يخص المجتهدين
فان المبحوث عنه في هذا العلم قواعد يتوصل المجتهد بها الى الفقه فان التوصل
الى الفقه ليس الا المجتهد فان الفقه هو العلم بالاحكام من الادلة التي
ليس دليل التقليد منها فلهذا لم يذكر مباحث التقليد والاستقضاء في
كتبنا ولا يبعد ان يقال ان يتم المجتهد والمقلد في الادلة الاربعة انما يتوصل
بها المجتهد لا المقلد **فاما** المقلد في دليل عند قول المجتهد فالمقلد
يقول هذا الحكم واقع عندى لانه ادى اليه رأى ابي حنيفة رحمه وكل
ما ادى اليه رأى ابي حنيفة فهو واقع عندى قال لقضية التسمية من اصول
الفقه ايضا فلماذا ذكر بعض العلماء في كتب الاصول مباحث التقليد و
الاستقضاء فعلى هذا علم اصول الفقه هو العلم بقواعد التي يتوصل
بها الى مسائل الفقه ولا يقال ان الفقه لان الفقه هو العلم بالاحكام
من الادلة الاربعة وقولنا على وجه التحقيق لا بناء على هذا المصنف فان تحقيق
المقلد ان يقلد مجتهدا يعتقد ذلك المقلد حقيقة رأى في ذلك المجتهد هذا الذي
ذكرنا انما هو بالنظر الى الاربعة انما بالنظر الى المدلول فان
القضية المذكورة انما يمكن اثباتها كلية اذا عرفت انواع الحكم وان ادى
نوع من الاحكام يثبت باق نوع من الادلة بخصوصية ناشئة
من الحكم ككون هذا الشيء عملة لذلك فان هذا الحكم لا يمكن اثباته
بالقياس ثم المباحث المتعلقة بالمحكوم به وهو فعل المكلف ككونه عبدا
او عتقة وكذا ذلك مما يندرج في كلية تلك القضية فان الاحكام تختلف
باختلاف المكلفين فان الفقه يثبت لا يمكن ايجارها بالقياس ثم المباحث
المتعلقة بالمحكوم عليه وهو المكلف ومعرفة الاحلية والعوارض

قوله ولا يبعد ان يقال ان المجتهد يتوصل الى الفقه بقواعد الاصول انما يتوصل اليه بالاستقضاء والتقليد وهما ليسا من الاجتهاد الفقهية ولهذا لم يذكر مباحثها في كتبنا ومن اورد في كتب الاصول قد صرح بأنه من جهة كونه في مقابلة الاجتهاد ولا من جهة فهم التوصل للتقليد بغيره عن الفقه الى مسايله مقفى

قوله لا يبعد ان يقال ان المجتهد يتوصل الى الفقه بقواعد الاصول انما يتوصل اليه بالاستقضاء والتقليد وهما ليسا من الاجتهاد الفقهية ولهذا لم يذكر مباحثها في كتبنا ومن اورد في كتب الاصول قد صرح بأنه من جهة كونه في مقابلة الاجتهاد ولا من جهة فهم التوصل للتقليد بغيره عن الفقه الى مسايله مقفى

قوله لا يبعد ان يقال ان المجتهد يتوصل الى الفقه بقواعد الاصول انما يتوصل اليه بالاستقضاء والتقليد وهما ليسا من الاجتهاد الفقهية ولهذا لم يذكر مباحثها في كتبنا ومن اورد في كتب الاصول قد صرح بأنه من جهة كونه في مقابلة الاجتهاد ولا من جهة فهم التوصل للتقليد بغيره عن الفقه الى مسايله مقفى

قوله لا يبعد ان يقال ان المجتهد يتوصل الى الفقه بقواعد الاصول انما يتوصل اليه بالاستقضاء والتقليد وهما ليسا من الاجتهاد الفقهية ولهذا لم يذكر مباحثها في كتبنا ومن اورد في كتب الاصول قد صرح بأنه من جهة كونه في مقابلة الاجتهاد ولا من جهة فهم التوصل للتقليد بغيره عن الفقه الى مسايله مقفى

افعال

النق

التي تفسر على الاملية سماوية وملكية مندرجة تحت تلك
القضية الكلية ايضا لاختلاف الاحكام باختلاف المحكوم عليه بالنظر
الى وجود العوارض وعدمها فيكون تركيب الدليل على اثبات مسائل
الفقه بالشكل الاول هكذا هذا الحكم ثابت لانه حكم مناشئة متعلق
بفعل مناشئة وهذا الفعل صادر من مكلف مناشئة ولم يوجد
العوارض المانعة من ثبوت هذا الحكم ويدل على ثبوت هذا الحكم قياس
مناشئة هذا هو الصوى ثم الكبرى قولنا وكل حكم موصوف بالصفة
المذكورة يدل على ثبوت القياس الموصوف فهو ثابت فثبت القضية
الاجرة من مسائل اصول الفقه ويظهر الملازمة مذكرا كذا وجريسي
موصوف بهذه الصفات دال على حكم موصوف بهذه الصفات ثبت ذلك
الحكم كونه وجو القياس الموصوف الا ان قيل ان جميع المباحث للفقه
مندرجة تحت تلك القضية الكلية المذكورة التي هي اخرى مقدمتي الدليل
على مسائل الفقه فهذا معنى التوصل الفقهى من المذكور واذا علم
ان جميع مسائل الاصول راجعة الى قولنا كل حكم كذا يدل على ثبوت دليل
كذا فهو ثابت او كذا وجد دليل كذا دال على حكم كذا ثبت ذلك الحكم علم
انه يبحث في هذا العلم عن الادلة الشرعية والاحكام الكلية
من حيث ان الاولى مثبتة للثانية والثانية ثابتة للاولى والمباحث
التي ترجع الى ان الاولى مثبتة للثانية بعضها ناشئة عن الادلة وبعضها
ناشئة عن الاحكام فموضوع هذا العلم هو الادلة الشرعية والاحكام
اذ يبحث فيه عن العوارض الذاتية للادلة الشرعية وهى اثباتها
الحكم وعن العوارض الذاتية للاحكام وهى ثبوتها بتلك الادلة **م**

في هذا العلم مسائله
وهو ما يتعلق به البحث عما يثبت به العلم

في هذا العلم مسائله
وهو ما يتعلق به البحث عما يثبت به العلم

فيبحث فيه عن احوال الادلة المذكورة وما يتعلق بها في قوله
فيبحث متعلق بهذا العلم اي اذا كان هذا اصول الفقه هذا
يجب ان يبحث فيه عن الادلة والاجكام ومتعلقاتها والمراد بالادلة
العوارض الذاتية وما يتعلق بطيف على الادلة والفهم في قوله هارح
الى الادلة وما يتعلق بها هو الادلة المحقق فيها وادلة المقلد المستف
وايضاً ما يتعلق بالادلة الاربعه مما له مدخل في كونها مثبتة للحكم
كما يبحث عن الاجتهاد وكيفية العلم ان العوارض الذاتية للادلة
ثلاثة اقسام منها العوارض الذاتية المبحوث عنها وهي مثبتة للاحكام
ومنها ما ليس بمبحوث عنها لكن لها مدخل في كونها ما هي مبحوث عنها
لكونها عامة او مشتركة او خبر واحد وامثال ذلك ومنها ما ليس
بمبحوث عنها في الغضايات التي هي مسائل هذا العلم
الثاني يقع واصفاً ونبوداً لموضوع تلك الغضايات كقولنا الخبر الذي يروي
واحد يوجب غلبة الظن بالحكم وقد يقع موضوعاً لتلك الغضايات كقولنا
العلم يوجب الحكم قطعاً وقد يقع محمولاً فيها كقولنا في موضع النوع عامة
وكذلك الاعراض الذاتية للحكم ثلثة اقسام ايضاً الاول ما يكون محمولاً
عنها ويمكن ان يكون ثابتاً بالادلة المذكورة والثاني ما يكون له مدخل
في كون ما هي مبحوث عنها كونه متعلقاً بفعل البالغ او بفعل الصغير او كونه
والثالث ما لا يكون كذلك فالاول يكون محمولاً في الغضايات التي هي مسائل
هذا العلم فالثاني واصفاً ونبوداً لموضوع تلك الغضايات وقد يقع
موضوعاً وقد يقع محمولاً كقولنا الحكم المتعلق بالعبادة مثبت بالخبر الواحد
وكذا العقوبة لا تثبت بالقياس وكذا زكوة الصب عبادة واما الثالث من الغضايات

في هذا العلم مسائله
وهو ما يتعلق به البحث عما يثبت به العلم

قوله وما يتعلق بها هو الادلة المذكورة
اي ما يتعلق بالادلة المذكورة في قوله
ويلا شريفاً فقد اندرج تحت الادلة
والا فلا يجب البحث عن اجزائه
وانما يجب ان يبحث عن اجزائه
لان الغرض من علم الادلة هو
اعلم ان الادلة المذكورة المتعلق
عليها هي سبعة بين الائمة المشهوره
الغلبة كالائمة الاربعه وما يتعلق
بها الادلة المختلف فيها

قوله في هذا العلم مسائله
وهو ما يتعلق به البحث عما يثبت به العلم

قوله في هذا العلم مسائله
وهو ما يتعلق به البحث عما يثبت به العلم

قوله في هذا العلم مسائله
وهو ما يتعلق به البحث عما يثبت به العلم

فقول عن هذا العلم ومسائله وبلحق به البحث عما يثبت به العلم
وموالمكم وما يتعلق به في الفهم الجوردة قوله وبلحق به راجع الى البحث
الذي نزل في قوله عما يثبت اي احوال ما يثبت وقوله عما يتعلق به الحكم
وهو الحكم والمحكوم به والحكوم به العلم ان قوله وبلحق به يحتمل امرين
ايمان براد به ان يذكر مباحث الحكم بعد مباحث الادلة على ان موضوع
هذا العلم الادلة والاجكام والثاني ان موضوع هذا العلم الادلة
فقط واما يبحث عن الاجكام على انه من لواحق هذا العلم فان اصول الفقه
هي ادلة الفقه اريد به العلم بالادلة من حيث انها مثبتة للحكم فالبحث
الناسخ عن الحكم وما يتعلق به خارج عن هذا العلم ويجوز ان قيل
تذكر على انها لواحق وتوابع لمسائل هذا العلم كما ان موضوع المنطق التصور
والصدقيات من حيث انها موصولة الى تصور وتصدق بمسائل المنطق
راجع الى احوال الموصل وان كان يبحث في سبيل التذكرة فمن
احوال التصور الموصل اليه كما يبحث عن الماهيات باعتبارها في الحد وهذا
البحث يذكر على سبيل التبعية فكذا اظهرنا وفي بعض كتب اصول
لم يفتد مباحث الحكم من مباحث هذا العلم لكن الصحيح هو الاحتمال الاول
وقوله وموالمكم فان اريد بالحكم الخطاب المتعلق بافعال المكلفين فهو
قريح فالمراد بثبوت بالادلة الاربعه ثبوت علمية تلك الادلة وان اريد
بالحكم اثر الخطاب كواجب والحرمة فثبوت ببعض الادلة الاربعه
صحيح وبالبعض لا كالقياس مثلاً لان القياس غير مثبت للوجوب بل مثبت
غلبة ظننا بالوجوب كما قيل ان القياس منطوق لا مثبت فيكون المراد
بالاثبات اثبات غلبة الظن وان توقف في ذلك بان اللفظ الواحد لا يرد

في هذا العلم مسائله
وهو ما يتعلق به البحث عما يثبت به العلم

في هذا العلم مسائله
وهو ما يتعلق به البحث عما يثبت به العلم

قوله في هذا العلم مسائله
وهو ما يتعلق به البحث عما يثبت به العلم

قوله في هذا العلم مسائله
وهو ما يتعلق به البحث عما يثبت به العلم

قوله في هذا العلم مسائله
وهو ما يتعلق به البحث عما يثبت به العلم

قوله في هذا العلم مسائله
وهو ما يتعلق به البحث عما يثبت به العلم

قوله في هذا العلم مسائله
وهو ما يتعلق به البحث عما يثبت به العلم

هذا البحث في حقائق العلم
والعلم في حقائق الوجود
والعلم في حقائق الوجود

المعنى الحقيقي والجارى معاً فنقول نريد في جميع اثبات العلم لنا وعليه
الظن لنا واعلم أي ما وقع في مباحث الموضوع والمباني أريدت
ان اسمك بعض مباحثها التي لا يستغنى المحصل عنها وإن كان لا يسبق
هذا الفن من حيث أنهم ذكروا أن العلم الواحد قد يكون له أكثر من موضوع
واحد كالمبحث في علم احوال بدن الانسان وعن الادوية ونحوهما
ومثل جرم مع والتحقق فيه ان المبحث عنه في علم ان كان اضافية شئ
الآخر كما ان في اصول الفقه بحث عن اثبات الادلة الحكم وفي المنطق بحث
عن اتصال تصويروا وتقدري وقد يكون بعض العوارض التي لها مدخل في
المبحث عنه ناشئة عن احد المضافين والبعض عن الآخر موضوع
هذا العلم كالمضافين وان لم يكن المبحث عنه الاضافة لا يكون موضوع
العلم الواحد اشياء كثيرة لان اتحاد العلم واختلافه انما هو بآحاد المعلومات
اي المسائل واختلافها في اختلاف الموضوع يوجب اختلاف العلم وان اردت
الواحد ما وقع الاصطلاح على انه واحد من غير رعاية معنى يوجب الوحدة فلا
اعتبار به على ان كل واحد ان يصطلح على ان الفقه والحديث علم واحد
وموضوعه شيان فعل المكلف والمقدار وما اوردوا من التفسير وهو
بدن الانسان والادوية فجوابه ان البحث في الادوية انما هو من حيث
ان بدن الانسان يقع بعضها ويرى من بعضها فالموضوع في الجمع بدن الانسان
ومنه ان تدبر كرا كينية في الموضوعات ولزم معناه ان **احدهما**
ان الشئ مع تلك الكينية موضوع كما يقال الموضوع من حيث انه موضوع
موضوع العلم الاتي فيبحث عن الاعراض التي تلحق من حيث انه موجود
كالوصف والكثرة ونحوها ولا يبحث فيه عن تلك الكينية لان الموضوع

مطلب
هذا البحث في حقائق العلم
والعلم في حقائق الوجود
والعلم في حقائق الوجود

هذا البحث في حقائق العلم
والعلم في حقائق الوجود
والعلم في حقائق الوجود

هذا البحث في حقائق العلم
والعلم في حقائق الوجود
والعلم في حقائق الوجود

هذا البحث في حقائق العلم
والعلم في حقائق الوجود
والعلم في حقائق الوجود

لا يبحث عن اعراضه لا بما يبحث عنه او عن اجزائه **وثانيها** ان الكينية
تكون بياناً للاعراض الذاتية المبحث عنها فانه يمكن ان يكون للشئ اعراض
ذاتية متنوعة وانما يبحث في علم عن نوع منها فالكينية بيان ذلك النوع
ففي علم موضوع الطلب بدن الانسان من حيث انه يصح ويحرم في موضوع
الرئية اجسام العالم من حيث ان لها شكلاً يراى به المعنى الثاني الاول
اذ في الطلب يبحث عن القوية والمرضى وفي الهبة عن الشكل فلو كان المراد
هو الاول لوجب ان يبحث في الطلب والهبة عن اعراض لا قوة لاجل الكينتين
ولا يبحث عن الكينتين والواقع خلاف ذلك ومنه ان المشهور
ان الشئ الواحد لا يكون موضوعاً للعلمين **اقول** هذا غير متنع
بل واقع فان الشئ الواحد له اعراض متنوعة في كل علم يبحث عن بعض منها
كما ذكرنا وانما قلنا ان الشئ الواحد يكون له اعراض متنوعة فان الواحد
الحقيقي بوصف بصيغ كثيرة ولا يفرق ان يكون بعضها اضافية وبعضها
سلبية ولا شئ منها يلحق بجزء لعدم الجزاء فلو حق بعضها لا بد ان
يكون لذاته قطعاً للتسلسل في المبدأ فلو حق البعض الآخر ان كان لذاته فهو
المطلوب وان كان لغيره تسلم في ذلك الغير حتى ينتمى التسلسل في المبدأ
ولأنه يلزم استعماله عن غيره واذا ثبت ذلك يمكن ان يكون الشئ الواحد
موضوع علمين ويكون غيرهما كجانب الاعراض المبحث عنها وذلك لان اتحاد
العلمين واختلافهما كجانب اتحاد المعلومات واختلافها والمعلومات هي
المسائل فكان ان المسائل تتحد وتختلف كجانب موضوعاتها وهي راجعة الى
موضوع العلم فذلك نتج المسائل وتختلف كجانب محمولاتها وهي راجعة الى
تلك الاعراض وان اردنا ان الاصطلاح جري بان الموضوع معتبر في ذلك

هذا البحث في حقائق العلم
والعلم في حقائق الوجود
والعلم في حقائق الوجود

هذا البحث في حقائق العلم
والعلم في حقائق الوجود
والعلم في حقائق الوجود

هذا البحث في حقائق العلم
والعلم في حقائق الوجود
والعلم في حقائق الوجود

هذا البحث في حقائق العلم
والعلم في حقائق الوجود
والعلم في حقائق الوجود

هذا البحث في حقائق العلم
والعلم في حقائق الوجود
والعلم في حقائق الوجود

هذا البحث في حقائق العلم
والعلم في حقائق الوجود
والعلم في حقائق الوجود

هذا البحث في حقائق العلم
والعلم في حقائق الوجود
والعلم في حقائق الوجود

هذا البحث في حقائق العلم
والعلم في حقائق الوجود
والعلم في حقائق الوجود

هذا البحث في حقائق العلم
والعلم في حقائق الوجود
والعلم في حقائق الوجود

لا المحول فلا مشادة ذلك على أن قولهم أن موضوع الهيئة هي اجسام العالم
 من حيث لها شكل وموضوع علم السماء والعالم من الطبيعي اجسام العالم
 من حيث لها طبيعة قولهم أن موضوعها واحد لكن اخلافا لها باخلاف المحول
 لان اكنية بينهما بيان المنحوت عن الانهاج هو الموضوع والا يلزم ان لا يثبت
 فيها عن ثابتهن اكنيته بل عما يلحقها طاهنين اكنيتهن والواقع خلاف ذلك
فصل في الكتاب على قسمين القسم الاول في الاشارة الى الموضوع ومما اراد به
الكتاب الاول
 في القرآن وهو ما نقل اليه من دفتي المصاحف وتأثر في بيان
 الكتب والافاد بين الالهية والنبوية والقرآن ايقاظا وقد اورد
 ابن الحاجب ان هذا التعريف هو الذي لا يعرف القرآن بما نقل
 في المصحف فان قيل ما المصحف فلا بد ان يقال الذي كتب فيه القرآن
 فاجبت عن هذا بقوله ولا دور لان المصحف معلوم **ش** في الوقف
 فلا يحتاج الى تفسير بقوله الذي كتب فيه القرآن ان لم اردت تحقيقا
 في هذا الموضوع ان هذا التعريف اثنى نوع من انواع التعريفات فان تمام الجواب
 موقوف على هذا فقلت **م** وليس هذا تعريف ماهية الكتاب بل شخصية
 في جواب اي كتاب تريد ولا الفسر **س** فان علمنا انهم انه قالوا
 هو ما نقل اليه الى آفة فلا جلا اما ان عرفوا الكتاب بهذا وعرفوا القرآن
 بهذا فان عرفوا الكتاب بهذا فليس تعريف ماهية الكتاب بل شخصية في جواب
 اي كتاب تريد وان عرفوا القرآن بهذا فليس تعريف ماهية القرآن ايضا
 بل شخصية **م** لا يخلو بطلان الكلام الاول في وعلى المرفوع فهذا تعيين احد
 محتليه وهو المرفوع **ش** فان القرآن لفظ مشترك بطلان على الكلام الثاني

الكتاب الاول
 في القرآن
 وهو ما نقل اليه من دفتي المصاحف

قوله بل شخصية اي تعريفه بخاصة
 فان كانت اي يطلب بها كنية الشيء
 بما يخصه شخصيا كان او غيره كونه
 رتبة اسم استناده
 لاشارة القرآن ببيان

الذي
 بان المراد به ان لفظ القرآن
 هو الذي يخرج بان هذا
 التعريف تعريف
 لفظي

الذي موصفة بالحق وعلا بطلان ايضا على ما يدل عليه وهو المرفوع
 مكانه فيل ان المعنيين تريد مقال ما نقل اليه الى آفة اي تريد المرفوع
 هذا لا يلزم الدور وانما يلزم الدور ان اراد تعريف ماهية القرآن لانه
 نوع في ماهية القرآن بالكتاب في المصحف فلا بد من معرفة ماهية المصحف
 ولا يكفي معرفة ماهية المصحف ببعض الوجوه كالاشارة وكونه لم معرفة
 ماهية المصحف موقوفة على ماهية القرآن ثم اراد ان يبين ان القرآن
 ليس في بلا لفظ بقوله على ان الشخصية لا يحدش فان الحد هو القول الموقوف
 للشيء الشخصي على افراده وهذا لا يقيد معرفة الشخصية بل لا بد من الاشارة
 او حوثا الى شخصياتها ليحصل الموقوفة اذ عرفت ذلك فاعلم
 ان القرآن لما نزل به جبرئيل صلوات الله عليه فقد وجد شخصا فان كان
 القرآن عبارة عن ذلك الشخص لا يقبل الحد كونه شخصا وان لم
 يكن عبارة عن ذلك الشخص بل القرآن هذه الكلمات المركبة تركيبا خاصا
 سواء بقراءة جبرئيل او زيدا وعمروا على ان الحق هذا فيقولنا على ان الشخصية
 لا يحد له تا ويلان **احد** انا لان في القرآن شخص بل عينا ان القرآن
 لما كان موالكلام المركب تركيبا خاصا فانه لا يقبل الحد كما ان الشخصية
 لا يقبل الحد فكون الشخصية لا يحد جعل دليل على ان القرآن لا يحد لان
 موقوفة كل واحد منها موقوفة على الاشارة اما موقوفة الشخصية فطالما
 واما موقوفة القرآن فلا تحصل الا بان يقال هو هذه الكلمات وبقراءة
 من آوله الى آفة **وقا** نيهما ان نقول لامثلة في الاصطلاحات فنعني
 بالشخصية هذه الكلمات مع الخصوصيات التي لها مدخل في هذا التركيب فان
 الاعراض تنتهي بشخصياتها الى هذا لا يقبل التعريف والاختلاف باعتبار

الذي موصفة بالحق وعلا بطلان ايضا على ما يدل عليه وهو المرفوع
 مكانه فيل ان المعنيين تريد مقال ما نقل اليه الى آفة اي تريد المرفوع
 هذا لا يلزم الدور وانما يلزم الدور ان اراد تعريف ماهية القرآن لانه
 نوع في ماهية القرآن بالكتاب في المصحف فلا بد من معرفة ماهية المصحف
 ولا يكفي معرفة ماهية المصحف ببعض الوجوه كالاشارة وكونه لم معرفة
 ماهية المصحف موقوفة على ماهية القرآن ثم اراد ان يبين ان القرآن
 ليس في بلا لفظ بقوله على ان الشخصية لا يحدش فان الحد هو القول الموقوف
 للشيء الشخصي على افراده وهذا لا يقيد معرفة الشخصية بل لا بد من الاشارة
 او حوثا الى شخصياتها ليحصل الموقوفة اذ عرفت ذلك فاعلم
 ان القرآن لما نزل به جبرئيل صلوات الله عليه فقد وجد شخصا فان كان
 القرآن عبارة عن ذلك الشخص لا يقبل الحد كونه شخصا وان لم
 يكن عبارة عن ذلك الشخص بل القرآن هذه الكلمات المركبة تركيبا خاصا
 سواء بقراءة جبرئيل او زيدا وعمروا على ان الحق هذا فيقولنا على ان الشخصية
 لا يحد له تا ويلان **احد** انا لان في القرآن شخص بل عينا ان القرآن
 لما كان موالكلام المركب تركيبا خاصا فانه لا يقبل الحد كما ان الشخصية
 لا يقبل الحد فكون الشخصية لا يحد جعل دليل على ان القرآن لا يحد لان
 موقوفة كل واحد منها موقوفة على الاشارة اما موقوفة الشخصية فطالما
 واما موقوفة القرآن فلا تحصل الا بان يقال هو هذه الكلمات وبقراءة
 من آوله الى آفة **وقا** نيهما ان نقول لامثلة في الاصطلاحات فنعني
 بالشخصية هذه الكلمات مع الخصوصيات التي لها مدخل في هذا التركيب فان
 الاعراض تنتهي بشخصياتها الى هذا لا يقبل التعريف والاختلاف باعتبار

الكتاب الاول
 في القرآن
 وهو ما نقل اليه من دفتي المصاحف

الذي
 بان المراد به ان لفظ القرآن
 هو الذي يخرج بان هذا
 التعريف تعريف
 لفظي

بل باعتبار محليها فقط كما نصبتة المعينة لا يمكن تقديرها انما بحسب محليها
بان يوافقها زيدا وعمرو فعيننا بالشخصي هذا والشخصي هذا المعنى
لا يقبل الحذف ان سئل عن القرآن فانه لا يوافق اصلا الا بان يقال
هو هذا التركيب المخصوص فيقر من اوله الى آخره فان تعرفته لا يمكن الا
بهذا الطريق وقد عرف ابن الحاجب القرآن بأنه الكلام المنزل على نبي
سورة منه فان حاول تعريف الماهية بلزم الدور ايضا لانه ان قيل ما هو
فلا بد ان يقال بعض من القرآن ونحو ذلك فيلزم الدور وان لم يحاول تعريف
الماهية بل التعيين فبمعنى بالسورة هذا المعنى المتعارف كما عينا بالمعنى
لابد الاشكال عليه ولا علينا **م** وقد روي اجابته في اي اجابات الكتاب
م ما بين الاول في افادته المعنى **م** اعلم ان الغرض افادته الحكم الشرعي
لكن افادته الحكم الشرعي موقوفة على افادته المعنى فلا بد من البحث
في افادته المعنى فيبحث في هذا الكتاب عن الخاص والعام والمشارك والمقتضية
والماز وغيره من حيث انها تفيد المعنى **م** وان كانت افادته الحكم الشرعي
فيبحث في الامر من حيث انه يوجب الوجوب وفيه الثبوت من حيث انه يوجب
الاول

قوله وهذا ما قال غير من التقسيم الاول بقوله في وجوه النظر صيغة واحدة
والقصود تقسيم النظم باعتبار معناه تقسيمه لا باعتبار شكله
وهو انه عبارة عن الاصل لان الصيغة هي الهيئة الحاصلة
بعض الحروف على بعض اللفظ الموضوع
حروفه بقرينة انضمام الصيغة اليها والواضع

هذا الطريق وقد عرف ابن الحاجب القرآن بأنه الكلام المنزل على نبي

ما بين الاول في افادته المعنى اعلم ان الغرض افادته الحكم الشرعي

في افادته المعنى فيبحث في هذا الكتاب عن الخاص والعام والمشارك والمقتضية

لما كان القرآن نظاما لا على المعنى **م** لفظا بالنسبة الى المعنى اربع
تجيمات **م** المراد من النظم هنا اللفظ الا ان في اطلاق اللفظ على التوافق
نوعه اذ لان اللفظ في اللفظ اسقاطا من النظم فلهذا اختار في النظم
مقام اللفظ وقد روي عن ابي حنيفة انه لم يجعل النظم ركنا لازما في حق
جو ان الصلوة خاصة بل اعتبر المعنى فقط حتى لو قرأ بغير الوبعية في الصلوة من
غير عذر جاز الصلوة عندنا وانما قال خاصة لانه جعله لازما في غير جواز
غير عذر جاز الصلوة عندنا وانما قال خاصة لانه جعله لازما في غير جواز
بمعنى النظم عناية بالادب
والاشارة الى تنبيه الكلام
بالدور

في افادته المعنى فيبحث في هذا الكتاب عن الخاص والعام والمشارك والمقتضية

الصلوة كقراءة الجنب والحائض حتى لو قرأ الجنب آية من القرآن
بالفارسية يجوز لانه ليس بقرآن لعدم النظم لكن الاصح انه يرجع
عن هذا القول اي عدم لزوم النظم في حق جواز الصلوة فلهذا
لم يورد هذا القول المنين بل قلت ان القرآن عبارة عن النظم
الدال على المعنى ومنه يتجنى قالوا ان القرآن هو النظم والمعنى والظاهر
ان مرادهم النظم الدال على المعنى فاخرت هذه العبارة **م** باعتبار
وصف **م** هذا هو التقسيم الاول من التقسيمات الاربعة فيقسم
الكلام باعتبار الوضع على الخاص والعام والمشارك كما يات وهذا ما قال
في الاسلام الاول في وجوه النظر صيغة واحدة **م** باعتبار
استعماله في **م** هذا هو التقسيم الثاني فيقسم اللفظ باعتبار استعماله
اي مستعمل في الموضوع له او غيره كما في **م** ثم باعتبار وجه المعنى
ومرابطته **م** هذا ما قال في الاسلام وانما جعلت هذه التقسيمات ثانيا
بذلك النظم وانما جعلت هذا التقسيم ثالثا واعتبار استعمال
ثانيا على عكس ما اوردته في الاسلام لان الاستعمال مقدم على
على ظهور المعنى وخلافه **م** ثم في كيفية دلالة **م** وهذا ما قال في
الاسلام والرابع في وجوه الوقوف على احكام النظم **م** التقسيم
الاول **م** اي الذي باعتبار وضع اللفظ للمعنى **م** اللفظ ان وضع
وضعا مستقرا **م** كالعين مثلا وضع تارة للباسمة وتارة
للذهب وتارة لعين الميزان **م** او وضعا واحدا **م** اي وضع كثير
واحد **م** والكثير غير محصور فقام ان استغرق جميع ما يصح له والآخر
جميع منكر وكونه **م** فالعام لفظ وضع وضعا واحدا لكثير غير محصور

فصل في الصيغة واللفظ متراوفا
والسامع والاقرب ما ذكره الله
باعتبار الحركات والسكنات وتقسيم
المراد منها هي مادة اللفظ وحروفه
كما عين حروف حزب بازا المعنى الخاص
عين هيئته بازا المعنى الخاص باللفظ
لا يدل على معناه الا بوضع المادة
الهيئة فغير يذكرها في وضع اللفظ
لوحج

ان كانه انما روي
سوال مقدم

كون التقسيم الاول باعتبار
الوضع ما قال في الاسلام

والثاني باعتبار وجه المعنى
شأن التقسيم

والمراد وضع كل كلمة اللفظ
متراوفا ان كانت اللفظ متراوفا
فكل كلمة اللفظ متراوفا
او في بعض اللفظ متراوفا
والعام والخاص

اراد به فوق الواحد
انما يكون في اللفظ والادب
كما انما روي في بعض الآ
الوقوف محصور لا محالة

ومع كون النظم في محصور
ان لا يكون في اللفظ والادب
على الخصاص في اللفظ والادب
والا فليكن في اللفظ والادب
لا حارس

[illegible][illegible]

وعندنا تكون فيه شبهة اي العام الذي يخص منه البعض وليس فيه شبهة حتى لا يكون موجبا قطعاً ويقعنا اما لو كانت حجة فلا تحتاج السلف
من الصحابة وغيرهم بالعامة الخصاص منها البعض متابعاً ذاباً عما عداها ما علق الشبهة فلانة اذا اخرج منه
البعض لم يبق مستعملاً في الكل بل في ما دونها وما دون الكل اقرا متعددة متساوية في كون اللفظ مجازاً فيها من غير ربحان
فلا يثبت بعض منها لانه ترجيح من غير مرجح تلويح

لانه كلام مستقل بخلاف الاستثناء **ش** وما كان المخصص كلاماً مستقلاً
وكان مواءمهما لا يقطعاً موقوف ولا يتعدى جهاته الى صدر الكلام
بخلاف الاستثناء لانه غير مستقل بنفسه بل متعلق بصدر الكلام جهاته
يتعدى الى صدر الكلام **م** وعندنا يمكن فيه شبهة لانه علم انه غير محمول
على ظاهره **س** وهو اولى الكل لانه علم ان المراد البعض
بطريق المجاز مثلاً اذا كان كل افرق مائة وعلم ان المائة غير مائة
كل واحد من الاعداد التي دون المائة مساوية في اللفظ جاز فيه
فلا يثبت عدم معتق منها لانه ترجيح من غير مرجح ثم ذكر مرة تمكن الشبهة

فان لم يكن **م** فيصير عندنا كالعام الذي لم يبق عندنا ان في قوله الله
هذه الشبهة لا يقطع الا حجاج به فقال **م** لكن لا يقطع الا حجاج
لان المخصص شبه النسخ بصيغة الاستثناء كما قلنا فان
كان محمولاً لقطع في شبه الاول ويوجب جهاته في العام
لشبه الثاني فدخل الشك في سقوط العام فلا يقطع **س** اي بالكل
او قبل التخصيص كان معولاً فلا يقطع دخل الشك هل يفي معولاً به
ام بطل فلا يبطل بالكل **م** وان كان **س** اي المخصص **م** معلوماً شبه
الاول **س** لا يرد بقوله فلشبه الاول انه من حيث
انه يشابه النسخ بفتح تعليله كما يقع ان يعلق النسخ الذي يشبه بعض
افره العام **س** بالقياس بعض خبر من افره العام فان تعليل
النسخ على هذا الوجه لا يقع على ما بان في هذه الصيغة بل يرد من
حيث انه نفس مستقل بنفسه بفتح تعليله **م** كما موعده **س** فان عندنا

فان لم يكن **م** فيصير عندنا كالعام الذي لم يبق عندنا ان في قوله الله
هذه الشبهة لا يقطع الا حجاج به فقال **م** لكن لا يقطع الا حجاج
لان المخصص شبه النسخ بصيغة الاستثناء كما قلنا فان
كان محمولاً لقطع في شبه الاول ويوجب جهاته في العام
لشبه الثاني فدخل الشك في سقوط العام فلا يقطع **س** اي بالكل
او قبل التخصيص كان معولاً فلا يقطع دخل الشك هل يفي معولاً به
ام بطل فلا يبطل بالكل **م** وان كان **س** اي المخصص **م** معلوماً شبه
الاول **س** لا يرد بقوله فلشبه الاول انه من حيث
انه يشابه النسخ بفتح تعليله كما يقع ان يعلق النسخ الذي يشبه بعض
افره العام **س** بالقياس بعض خبر من افره العام فان تعليل
النسخ على هذا الوجه لا يقع على ما بان في هذه الصيغة بل يرد من
حيث انه نفس مستقل بنفسه بفتح تعليله **م** كما موعده **س** فان عندنا

فان لم يكن **م** فيصير عندنا كالعام الذي لم يبق عندنا ان في قوله الله
هذه الشبهة لا يقطع الا حجاج به فقال **م** لكن لا يقطع الا حجاج
لان المخصص شبه النسخ بصيغة الاستثناء كما قلنا فان
كان محمولاً لقطع في شبه الاول ويوجب جهاته في العام
لشبه الثاني فدخل الشك في سقوط العام فلا يقطع **س** اي بالكل
او قبل التخصيص كان معولاً فلا يقطع دخل الشك هل يفي معولاً به
ام بطل فلا يبطل بالكل **م** وان كان **س** اي المخصص **م** معلوماً شبه
الاول **س** لا يرد بقوله فلشبه الاول انه من حيث
انه يشابه النسخ بفتح تعليله كما يقع ان يعلق النسخ الذي يشبه بعض
افره العام **س** بالقياس بعض خبر من افره العام فان تعليل
النسخ على هذا الوجه لا يقع على ما بان في هذه الصيغة بل يرد من
حيث انه نفس مستقل بنفسه بفتح تعليله **م** كما موعده **س** فان عندنا

وعندنا يمكن فيه شبهة اي العام الذي يخص منه البعض وليس فيه شبهة حتى لا يكون موجبا قطعاً ويقعنا اما لو كانت حجة فلا تحتاج السلف
من الصحابة وغيرهم بالعامة الخصاص منها البعض متابعاً ذاباً عما عداها ما علق الشبهة فلانة اذا اخرج منه
البعض لم يبق مستعملاً في الكل بل في ما دونها وما دون الكل اقرا متعددة متساوية في كون اللفظ مجازاً فيها من غير ربحان
فلا يثبت بعض منها لانه ترجيح من غير مرجح تلويح

فان لم يكن **م** فيصير عندنا كالعام الذي لم يبق عندنا ان في قوله الله
هذه الشبهة لا يقطع الا حجاج به فقال **م** لكن لا يقطع الا حجاج
لان المخصص شبه النسخ بصيغة الاستثناء كما قلنا فان
كان محمولاً لقطع في شبه الاول ويوجب جهاته في العام
لشبه الثاني فدخل الشك في سقوط العام فلا يقطع **س** اي بالكل
او قبل التخصيص كان معولاً فلا يقطع دخل الشك هل يفي معولاً به
ام بطل فلا يبطل بالكل **م** وان كان **س** اي المخصص **م** معلوماً شبه
الاول **س** لا يرد بقوله فلشبه الاول انه من حيث
انه يشابه النسخ بفتح تعليله كما يقع ان يعلق النسخ الذي يشبه بعض
افره العام **س** بالقياس بعض خبر من افره العام فان تعليل
النسخ على هذا الوجه لا يقع على ما بان في هذه الصيغة بل يرد من
حيث انه نفس مستقل بنفسه بفتح تعليله **م** كما موعده **س** فان عندنا

فان لم يكن **م** فيصير عندنا كالعام الذي لم يبق عندنا ان في قوله الله
هذه الشبهة لا يقطع الا حجاج به فقال **م** لكن لا يقطع الا حجاج
لان المخصص شبه النسخ بصيغة الاستثناء كما قلنا فان
كان محمولاً لقطع في شبه الاول ويوجب جهاته في العام
لشبه الثاني فدخل الشك في سقوط العام فلا يقطع **س** اي بالكل
او قبل التخصيص كان معولاً فلا يقطع دخل الشك هل يفي معولاً به
ام بطل فلا يبطل بالكل **م** وان كان **س** اي المخصص **م** معلوماً شبه
الاول **س** لا يرد بقوله فلشبه الاول انه من حيث
انه يشابه النسخ بفتح تعليله كما يقع ان يعلق النسخ الذي يشبه بعض
افره العام **س** بالقياس بعض خبر من افره العام فان تعليل
النسخ على هذا الوجه لا يقع على ما بان في هذه الصيغة بل يرد من
حيث انه نفس مستقل بنفسه بفتح تعليله **م** كما موعده **س** فان عندنا

بعض ما ناوله لا يبح بالقياس لأن القياس لا يبح النص

والخصيص في القطب الاستشاه ما اذا باع الحشر والعبد بمن او باع
عبد من الا هذا يخصه ابتداء ولا ان مالين يسميه شرط القول

لكنها تناسبت الاستثناء في ان الاستثناء يمنع دخول المستثنى في حكم
صدر الكلام وفي هذه المسئلة لم يدخل الخبر تحت الاحكام مع ان

ما اذا باع عبد من الالهة حقيقة الاستثناء، موجهة فالزم يدخل الاستثناء لانها لا تخلو من

احدهما في البيع لا يبيع في الآخرة لو جهل احدهما انه يصير البيع في الآخرة
بجسته من التمسك بها والبيع باحسته ابتداءً ناطقاً بالجملة وانما لا يوجد في التمسك

قلنا ابتداء لان البيع باحصة بقاء صحيح كما بانه في المسئلة التي هي نظير
النسخ والفتح ان البيع في الاخر بيع بشرط مخالف لمقتضى العقد وهو

انما ليس بمبيع وهو الحرة أو العبد المستثنى بصريح شرط القول بالمبيع
م وظهير النسخة ما اذا باع عبدين بالانفيمات اجمعا قبل التسليم

ان العبد الذي مات قبل التسليم كان داخل تحت البيع كمن لما مات

في يد البائع قبل التسليم الفسخ البيع فيه فصار كالفسخ
تبديل بعد الثبوت فلا يفد البيع في العبد الا فسخه ان يصير

بأخصه من في حالة البقاء وأنه غير معد لأن إجماله الطارئة لا

[Faint handwritten text at the bottom of the page]

والمختار السبع

الباوي وعلي قتيبة العبد المبيع وقته

منه الف خمسة ثمانية على التمام وصورق
البيوم باليوم ما اذا قال بعق منكم هذا

لو كان هذا من الالف الموزون في مقامه
وقد ذكر في العدد الاخر وهو باطل لجهالة
القنوت في النسخ فمما

قبول

م وتظهير الخصيص ما اذا باع عبدين بالف على ايه بالخيار في

والم يعتبر هنا شبه الاستثناء، حتى يفد بالشرط الفاسد بخلاف الخبر

والاخصيص ان الخصيص في المصحح بصفته والاشياء بكماله
وهنا العبد الذي فيه اني رداخل في الاجاب لا الحكم فاما عني من

ومن حيث انه غير داخل في الحكم يكون ردة بخيار الشرط بيان انه لم يرد

میکون کا استنشا، فاذا کان له شبرہاں یقول کا لخصیص الی
 له شبرہ بالسنخ و شبرہ بالاستنشا، فلرعاية الشبرہین قلنا انما

ان علم محل الخیار و ثمنه یصح بیع و الا فلا و هذا كذا
اربعة اوجه **اخرها** ان يكون محل الخیار و ثمنه معلومين كما اذا باع

عليه السلام بالجنار في ذلك **وَأَشْأَ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْجَنَارِ مَعْلُومًا كَمَنْ تَمَنَّى**

منها معدوما فليؤا عينا كونه داخل في الاجاب بفتح البع في الصول

فلا يفد البيع ولو راجعاً كونه غير داخل في الحكم في البيع في الصلح

في القصة
 بالخط
 واحد
 الاستنباط
 غير داخل
 السبع
 الفرس
 التي في
 في القصة
 بالخط
 واحد
 الاستنباط
 غير داخل
 السبع
 الفرس
 التي في

تكون

...

فدعا به المشهور في الصورة الاولى دون الثالث الباقية اعلى في الاولى رعاية لشبه النسخ ولم يصح في البواقي رعاية
لشبه الاستثناء ووجه الاختصاص ان معلومية كل الجواهر والنسخ ترجع جانب الصحة فتلازم شبه النسخ المتضمن للصحة وشمالة
مقابل الجواهر والنسخ او كليهما ترجع جانب الفساد فتلازم شبه الاستثناء في النسخ
بصير شرط لقبول المبيع واذا كان احدهما او كلاهما مجهولا فلا يلزم
ولجمله المبيع والنسخ او كليهما فاذا علم ان شبه النسخ يوجب
الصحة في الجميع وشبه الاستثناء يوجب الفساد في الجميع فاجبت
الشبهين وقلنا اذ كان كل واحد من الجواهر او النسخ مجهولا لا يصح
المبيع لشبه الاستثناء واذا كان كل منهما معلوما يصح المبيع رعاية
شبه النسخ ولم يعتبر هنا شبه الاستثناء حتى يفرق بالشرط
انما سد وان ما ليس بمبيع بصير شرط لقبول المبيع بخلاف ما اذا
باع اخذ والعبد بالف صفقة واحدة وبين من كل منهما حيث بعد
المبيع والعبد عند ابيه صيغة واحدة واما عند ما لان اخر فخر داخل
في المبيع اصلا فصير كاستثناء بلامنا به النسخ فكون ما ليس
بمبيع شرط لقبول المبيع **فصل في الناطقة**

واما عام بصيغة ومناه كالرجال واما عام بمعناه ومناه ان
بنا وول المجموع كالرهن والقوم وهو في معنى الجمع او كل واحد على سبيل
الشمول كومن باء يبي له درهم او على سبيل ابدال كومن باء يبي
اولا له درهم فالجمع وما في معناه يطلق على الثلاثة فصاعدا **س** فقوله
يطلق على الثلاثة فصاعدا اي يصح اطلاق اسم الجمع والقوم والرهط
على كل عدد معين من الثلاثة فصاعدا الى ما لا نهاية له فاذا اطلق
على عدد معين يدل على جميع افراد ذلك المعين فاذا كان له ثلثة
عبيد مثلا او عشرة عبيد فقال عبيدي اوارعتني جميع العبيد
وليس المراد ان يكتفى بالثلاثة فصاعدا فان هذا ينا في معنى الجمع

م لان اقل الجمع ثلثة وعند البعض اثنان لقوله تعالى فان كان له ثلثة
والمراد ان يكتفى بالثلاثة فصاعدا فان هذا ينا في معنى الجمع
لان اقل الجمع ثلثة وعند البعض اثنان لقوله تعالى فان كان له ثلثة
والمراد ان يكتفى بالثلاثة فصاعدا فان هذا ينا في معنى الجمع

والمراد اثنان وقوله تعالى فقد صنعت فلوكما وقوله وم الاثنان
في قوله جماعة ولت اجماع اهل اللغة في اختلاف صيغ الواحد
والثني والجمع ولا نزاع في الارث والوصية **س** فان اقل الجمع فيها
اثنان **م** وقوله فلوكما بما ذكرنا يتركوا الجمع للواحد والحدث بمحول
على الموارد او على سنة تعذر الامام **س** فانه اذا كان المقتدر
واحد يقوم على جنب الامام واخذ في الاثنان فصاعدا يتقدم الامام
م او على اجتماع الرقعة بعد فوج الاسلام **س** فانه لما كان الامام
ضعيفا نهى النسخ على ان يملكه سلم عن ان يسافر واحدا واثنان بقوله
الواحد شيطان والاثنان شيطان والثلثة ركب فلما ظهر
فوج الاسلام رخص في سفر الاثنان فانما حملنا على احد هذه المعاني
لتلايخالف اجماع اهل العربية **م** ولا تمسك بهم نحو قلنا
لانه مشترك بين التثنية والجمع لان المتن جمع **س** فانهم يقولون فعلنا
صيغة مخصوصة بالجمع ويقع على اثنين فعلم ان الاثنان جمع فنقول
فعلنا غير مختص بالجمع بل مشترك بين التثنية والجمع لان المتن جمع
م فيصح تخصيص الجمع **س** تعقيب لقوله ان اقل الجمع ثلثة والمراد
التخصيص المستقل **م** معناه **س** كالرهن والقوم **م** الى
الثلثة والمفرد **س** بالجر عطف على الجمع اي المفرد الحقيقي **م** كالرجل
وما في معناه **س** كالجمع الذي يولد به الواحد **م** قولنا تزوجت ابنتي
الى الواحد **س** اي يصح تخصيص المفرد الى الواحد **م** والطائفة **م** كالمفرد
س بهذا فترين عتاس من الله عنها قوله **س** فلولا فغير
من كل فرقة منهم طائفة **م** ومنها **س** اي الفاظ العام **م** اجمع الموصوف

فدعا به المشهور في الصورة الاولى دون الثالث الباقية اعلى في الاولى رعاية لشبه النسخ ولم يصح في البواقي رعاية
لشبه الاستثناء ووجه الاختصاص ان معلومية كل الجواهر والنسخ ترجع جانب الصحة فتلازم شبه النسخ المتضمن للصحة وشمالة
مقابل الجواهر والنسخ او كليهما ترجع جانب الفساد فتلازم شبه الاستثناء في النسخ
بصير شرط لقبول المبيع واذا كان احدهما او كلاهما مجهولا فلا يلزم
ولجمله المبيع والنسخ او كليهما فاذا علم ان شبه النسخ يوجب
الصحة في الجميع وشبه الاستثناء يوجب الفساد في الجميع فاجبت
الشبهين وقلنا اذ كان كل واحد من الجواهر او النسخ مجهولا لا يصح
المبيع لشبه الاستثناء واذا كان كل منهما معلوما يصح المبيع رعاية
شبه النسخ ولم يعتبر هنا شبه الاستثناء حتى يفرق بالشرط
انما سد وان ما ليس بمبيع بصير شرط لقبول المبيع بخلاف ما اذا
باع اخذ والعبد بالف صفقة واحدة وبين من كل منهما حيث بعد
المبيع والعبد عند ابيه صيغة واحدة واما عند ما لان اخر فخر داخل
في المبيع اصلا فصير كاستثناء بلامنا به النسخ فكون ما ليس
بمبيع شرط لقبول المبيع **فصل في الناطقة**

فمنها المعروف باللام استدلالا على عمومته بالاعتقالات والاجتماع والاستعمال وتقرير الاخرين فلا يرد قوله الاول ان المعروف باللام قد يكون
نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد مثل الرجل ضامن المرأة وقد يكون حقيقة معينة منها واحد كان او اكثر مثل جاني رجل فقال الرجل كذا
وقد يكون حقيقة غير معينة منها لكن باعتبار عهديتها في الذين مثل ادخل السوق وقد يكون جميع افراد ما مثل ان الانسان لحي خبيث

باللام او الم يكن معهودا لان المعروف ليس هو الماهية في الجمع
ولا بعض الاول لعدم الاولوية فتعين الكل **س** اعلم ان لام التوكيد
اما للعهد الخارجي او الذاتي واما لاستنفاق الجنس واما لتوكيد
الطبيعة لكن العهد هو الاصل في الاستنفاق ثم تعريف الطبيعة
لان اللفظ الذي يدخل عليه اللام والعلامة الماهية بدون اللام في اللام
على الثالث الجديد او من جملة على تعريف الطبيعة والعائد الجديد
اما تعريف العهد واستنفاق الجنس وتوكيد العهد او من الاستنفاق
لانه اذا ذكر بعض افراد الجنس خارجا او ذهنا في اللام على ذلك البعض
اولي من جملة على جميع الاول لان البعض متيقن والكل محتمل واول
ذلك في الجمع المحلى باللام لا يمكن جملة بطريق الحقيقة على تعريف الماهية
لان الجمع وضع لافوله الماهية لا الماهية من حيث هي لكن على علمها
بطريق المجاز على ما يأتي في هذه الصفحة ولا يمكن جملة على العهد او الم يكن
عند قوله ولا بعض الاول لعدم الاولوية اشارة الى هذا فتعني
الاستنفاق **م** ولتيسر قولهم بكونه على اللام الاية من قرئش **س** لما
وقع الاختلاف بعد رسول الله عليه السلام في خلافة وقال الانصار
منا امير ومنكم امير فتمسكوا بقرئش انتم بقرئش بقوله الاية من قرئش
ولم ينكر احد **و** ليعني الاستنفاق قال من اجابهم انهم هذا الجمع
س اي الجمع المحلى باللام **م** مجاز عن الجنس بطل الحقيقة في لوطف
لا تزوج النساء **م** بحث بالواحد ويراد الواحد بقوله اما الصدق
للقول ولو اوصى بنى لزيد للفقراء نصف بينهم وبينه لقوله تعالى
لاجل كذا **س** هذا دليل على ان الجمع مجاز عن الجنس ولا
يحتاج الى كلام

ان قوله لا تزوج النساء مجاز عن الجنس بطل الحقيقة في لوطف

ان قوله لا تزوج النساء مجاز عن الجنس بطل الحقيقة في لوطف

لا يمكن

فان قلت لم يجعل اللام لاستنفاق الجموع
قلت لو جعل عليه لكان اقل افرادة ثلثا
والا فلو كان الاثنان وليس كذلك
لان عدم الخل في قوله تعالى لا تخطل
النساء لا يختص بالجمع بل تناول
واحد فاعلم ان عمومته عن الجنس
ابن

لأنه لم يكن هناك معهود وليس للاستنفاق عدم العاين بجملة
على تعريف الجنس **س** وانما قال لعدم العاين انما في قوله لا تزوج
النساء فلان العاين للمنع وتزوج بنساء الدخيل غير ممكن فمفعول
يعود في قوله اما الصدقات للفقراء لا يمكن صرف الصدقات اما بيع
فقراء الدنيا فلا يكون الاستنفاق مراد ان يكون لتوكيد الجنس مجازا
فيكون الآية بيان مصرف الزكوة **م** فيبقى الجمعية فيه من وجه ولولم
يبطل اللام اصلا **س** اي اذا كان اللام لتوكيد الجنس ومع الجمعية
باق في الجنس من وجه لان الجنس يدل على الكثرة تضمنت فاعلم هذا
الوجه حرف اللام معمول ومع الجمعية باق من وجه ولولم يدل على هذا المعنى و
تبقى الجمعية على حالها يبطل اللام بالكلية فحمله على تعريف الجنس ابطال
الجمعية من وجه اولي ومذا من كلام في خبر الاسلام في باب موجب
الامر في معنى العموم والتكرار لا يثبت ان جملة حرف العهد اصلا
أخبره فعلم من هذه الابحاث ان ما قالوا انه يحمل على الجنس مجازا مقيد
بصور لا يمكن جملة على العهد والاستنفاق في لوامكن يحمل عليه كما في قوله
لا تدره الا بصار فان علما ما قالوا انه لسلب العموم لا العموم السلب
فجعلوا اللام لاستنفاق الجنس **م** وانما المعروف بغير اللام هو
عيسى او ارحام ايضا لصحة الاستنفاق واختلف في الجمع المنكر
الاكثر على انه غير عام وعهد البعض عام لصحة الاستنفاق لقوله تعالى

توكان فيها الهة الا الله لقد ما والنحويون حملوا الهه على خبر ومها
المعهود المحلى باللام او الم يكن للمعهود لقوله ان الانسان لحي خبيث

الا الذين آمنوا والشارق والارفة الا ان تدل القرينة على انه
المعهود المحلى باللام او الم يكن للمعهود لقوله ان الانسان لحي خبيث

فان قلت لم يجعل اللام لاستنفاق الجموع
قلت لو جعل عليه لكان اقل افرادة ثلثا
والا فلو كان الاثنان وليس كذلك
لان عدم الخل في قوله تعالى لا تخطل
النساء لا يختص بالجمع بل تناول
واحد فاعلم ان عمومته عن الجنس
ابن

التي هي في الحقيقة واحدة
لكن في الكلامين

فصبروه حنفوا وان قال اي عبيدي صرته لا يعنى الا واحد قالوا
لان في الاول وصفه بالعرف وصار عا قاي وفي الثاني قطع الوصف
عنه وهذا الفرق شكل من جهة الخولان في الاول وصفه بالضرورة
وفي الثاني بالمضروبة وهذا فرق آخر وهو ان ايا لا يتناول الا الواحد
المتكرر في الاول ش اي في قوله اي عبيدي ضربك فهو محرم فكان
عنق ش اي عنق الواحد المتكرر معلقا بصره مع قطع النظر عن الغير
ليعنى كل واحد باعتبار انه مفرد لا ينظر الى الوحدة ولو لم يثبت هذا
ش اي عنق كل واحد م وليس البعض اولى من البعض بيطر ش اي
الكلام بالكلية وفي الثاني م وموقوله اي عبيدي ضربته م يثبت الواحد
ويختص به الفاعل ش اذ من الممكن التخيير من الفاعل المخاطب بخلاف الاول
م كذا ايا اهاب دبع فقد ظهر ش هذا نظير الاول فان له اية متعلقة
بد باغته من غير ان يكون له فاعل معين يمكن فيه التخيير فيدل على العموم م
وحق كل ان جبر تر يد ش هذا نظير الثاني فان التخيير من الفاعل المخاطب
ممكن هنا فلا يمكن من كل واحد بل اكل واحد لكن نظيره في المخاطب
ومثل هذا الكلام للتخيير في العرف م ومنه ما من وهو يقع حاصلا لقوله
ومنهم من يستعملون البكر ومنهم من ينظر البكر ش فان المراد بعض
مخصوص من المنافقين م ويقع عا ما في العقلاء ازا كان للشرط
كومن دخل دار ابي سفيان فهو امن فان قال من شاء من عبيدي
حنقه فهو حنفوا اعنفوا وفي من ثبت من عبيدي حنقه فاحنقه
فشاء الكل يعنى كل عند ما علموا بكم العموم ومن البيان وعند ابي
له انه يعنفهم الا واحدا لان من للبعض اذ دخل على ابي بعض محبا

الجميع الضمير وازاد الى المعنى
واللفظ فانه وان كان حاصلا للبعض
الا ان البعض متعدد فجمع الضمير
لا يدل على العموم الا عند من يكتفى
في العموم بانظام جمع من المسميات
المترجمة

التي هي في الحقيقة واحدة
لكن في الكلامين

في كل من هذا الخبر ولانه متيقن ش اي التبعض متيقن لان من
اذا كان التبعض فظا هـ وان كان للبيان فالبعض م لو قال
البعض متيقن وار لوه محتمل م فوجب رعاية العموم والتبعض
وفي المسئلة الاولى هذا امر ش لان عنق كل معلق بمشية مع قطع
النظر عن غير البعض من المجموع فيعنى كل واحد مع رعاية التبعض
بخلاف من ثبت فان المخاطب ان شاء الكل فثبت الكل مجتمعا
فيه فبطل التبعض وهذا الفرق والفرق الاخر في ان ما تفرقت
م ومنه ما في خبر العقلاء وقد يشار الى ان كان ما في بطنك
علما فان حرة فولدت علما ما وجارية لم يعنى لان المراد الكل و
ان قال طلق منك من ثلث ما ثبتت بطلان ما دونها وعند ما
ثلث وقد مر وجهها ومنه كل م وجميع وجهها حكمان في عموم ما دخل
بخلاف س برادوات العموم فان دخل الكل على الكل فعموم الاول وان
دخل على المعرفة للمجموع فالواعموم على سبيل الانفراد اى بر لو كل واحد مع
قطع النظر عن غيره م وهذا اذا دخل على الكل م فان قال كل من
دخل هذا الحصن اولا فله كذا دخل عشرة معا يحن كل اذ في كل
فرد قطع النظر عن غيره فكل اول بالنسبة الى المختلف بخلاف
من دخل وهذا فرق آخر وهو ان من دخل ولا عام على سبيل البديل
في الاصل والكل اليه اقضى عوما اذ ليللا يلى فبعض العموم
في الاول فيتعدد الاول ش وهذا الفرق قد تفرقت به ايضا وكيفية
ان الاول عبارة عن الفرد السابق بالنسبة الى الكل واحد ممن هو
غيره فني قوله من دخل هذا الحصن اولا يمكن حل الاول على هذا المعنى

كل واحد بعد الاغتصاب
ش اي كل واحد مع قطع النظر عن غيره

فكل واحد بعد الاغتصاب
ش اي كل واحد مع قطع النظر عن غيره

وكانت النسبة له اذ هو الامم فان لم يكن
يقتضى الاول مع الفرد السابق الى الكل
اولا مثلا اسم ذلك

وهو معنى الحقيقة ^{وهو} دخل في اللفظ كل ما يدخل من دخل اولاً فاقص
 التعدد في المضاف اليه وهو من دخل اولاً فلا يمكن حمل الاول على معناه
 الحقيقى لان الاول الحقيقى لا يكون متعللاً بغيره ومعناه المجازى
 وهو السابق بالنسبة الى المتخلف م وجميع مجموعته على سبيل
 الاجتماع فان قال جميع من دخل هذا الحصن اولاً فله كذا فدخل
 حشرة فلم يفعل واحداً وان دخلوا فرادى بسحق الاول تبصر
مستعاراً لكل كذا ذكر في خبر الاسلام في اصوله وتبع عليه
 انه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا يمكن ان يقال ان اتفق الدخول
 على سبيل الاجتماع يحمل على الحقيقة وان اتفق فرادى يحمل على المجاز لا
 في طالع النظم لا بد ان يروا احدهما معينا وارلوه كل منهما معينا
 تنافي ارلوه الا فرج يلزم الجمع بينهما فاقول مفنى قوله
 انه مستعار لكل ان لكل الافرادى يدل على امرين احدهما استحسان
 الاول النفل سواء كان الاول واحداً او جمعا واشى انه اذا كان
 الاول جمعا بسحق كل واحد منهم نفلاً تاماً فهنا يروى الامر الاول
 حتى بسحق الاول النفل سواء كان واحداً او اكثر ولا يروى المعنى
 الحقيقى ولا الاسرائى حتى لو دخل جماعة بسحق الجميع نفلاً واحداً
 وذلك لان هذا الكلام للتخريف اكدت على قول الحصن اولاً في
 ان بسحق السابق سواء كان منفرداً او مجتمعاً ولا يشترط الاجتماع
 لانه اذا اقدم الاول على الدخول فختلف غيره عن المسابقة لا يوجب
 حرمان الاول عن استحقاق النفل والتفريق بينه والى على عدم اشتراط
 الاجتماع فلا يروى المعنى الحقيقى وايضاً لا دليل على انه اذا دخل جماعة

وفي المذهب النفل يقتضى من ما ينقله
 الفارسي ان يخطاه زائداً على سبيله

وقوله حتى لو دخل جماعة تفريع على
 عدم اراوة المعنى الثاني واعلم انهم
 لو حملوا الكلام على حقيقته وجعلوا
 استحقاق النفل كمال النفل ثابتاً
 بدلالة النص لكانت

وإذا كان هذا الكلام مستحقاً
 والحق يقين على الدخول اولاً على
 ما ذكرنا

بسحق

بسحق كل واحد من الجماعة نفلاً تاماً بل الكلام دال على ان المجموع
 نفلاً واحداً فصار الكلام مجازاً عن قوله ان السابق بسحق النفل
 سواء كان منفرداً او مجتمعاً فان دخل منفرداً او مجتمعاً
 بسحق عموم المجاز فلا استحقاق مجتمعاً ليس لانه المعنى الحقيقى بل
 لدخوله تحت عموم المجاز وهذا ثبت في غاية التدقيق م
 حكاه في الفعل لا نعم لان الفعل المحكى عنه واقع على صفة معينة مخصوصة
 التي صلا الله عليه في الكلمة فيكون هذا في معنى الاستحقاق
 فان رجع بعض المتأخرين قد ان ثبت النسب في الجملة في البعض
 ثبت بفعله عليه السلام وفي بعض الآخر بالقبيل م فالنفاذ
 نعم انه لا يجوز الغرض في الكلمة لانه يلزم منه استدبار بعض افراد
 الكلمة وتحمل فعله عليه السلام على النفل ونحن نقول لما ثبت جواب البعض
 بفعله عليه السلام والى بين الغرض والنفل في امر الاستقبال
 حالة الاختيار ثابت فيثبت الجواز في البعض الآخر فما سام واما
 كوقضى بالشفقة للجار فليس من هذا القبيل وهو عام لانه نفل
 الحديث بالمعنى ولان الجار عام ش جواب اشكال وهو ان يقال حكاه
 الفعل لما لم يعم فماروسى انه عليه السلام قضى بالشفقة للجار لا يدل على شيون
 الشفقة للجار الذي لا يكون شريكاً فاجاب ان هذا ليس من قبيل
 حكاية الفعل بل هو نقل الحديث بالمعنى فهو حكاية عن قول النبي الشفقة
 ثابتة للجار وليس سلمت انه حكاية الفعل كمن الجار عام لان الامم
 لا تتواق اجنس لعدم المعهود فصار حكاية عليه السلام وقضى بالشفقة
 لكل جار م اللفظ الذي ورد بعد سؤال او حادثة ام

الحق
 في الكلام
 في حكاية الفعل لا يجوز

كما اسند شيخنا الحافظ الجليل في هذا اللفظ
 وقال حديث حسن لا يشك
 وكذا حديث في المتن شرح حرير
 حاكم كلام المصنف ان الراوى في الاول اعني
 صلى الله عليه وسلم من افعال جوارحه وسجله
 عدم احكامه في انما نقل حاله متفقاً
 معقول فالظاهر انه يتبع معناه فيكون عاماً
 ولو سلم انه بيان حاله ولو لم يرد ذلك
 انه فهم الجمهور على العموم انما يتبع
 اسند الحديث على العموم انما يتبع
 حجة وجوب لا يوجب عليه شي مما يتبعه
 انما شارح

يحيى يكون له تعليق بغير السؤال او الجاوبة وحي
 ان يكون اللفظ في الاربعة المذكورة لا يقتضيه
 الجواب بل هو

ان يكون اللفظ في حكاية الفعل لا يجوز
 في الكلام في حكاية الفعل لا يجوز

وحاصل ما حصل اقاله الشافعي انه الحق الوصف بالشرط في كونه موجبا لعدم الحكم عند عدمه لان الحكم متوقف على الوصف كما متوقف على الشرط مثلا قوله انت طالق عليه لوقوع الطلاق في الحال لولا قوله ان دخلت الدار قلنا خلق الحكم بالدخول كان الدخول شرطا كذا قوله انت طالق ان دخلت الدار رابته مثبت الحكم عند الدخول لولا قوله رابته فظهر اثر المنع للوصف كما ظهر للشرط ان ملك على الطلاق

ان المطلق سكت والمقيد ناطق كان اولى **س** فنقول في جواب
 نعم ان المقيد اولى اذا تعارضوا ولا تعارض الا في احدى الحادتين والحكم
 كما ذكرنا ثلثة ايام متتابعات **و** ولان المقيد زيادة وصف بحسب
 الشرط فيوجب النفي في المخصوص وفي نظيره كالكفارات
 مثلا فانها جنس واحد **د** ولعل على المذهب الآخر وموانعها ان اقتص
 القياس وحاصل ان التقيد بالوصف كالتخصيص بالشرط والتخصيص
 بالشرط يوجب نفي الحكم عما عداه عنده وذلك النفي لما كان مدلول النفي
 المقيد كان حكما شرعيا ثبتت النفي في المخصوص وفي نظيره بطريق
 القياس **و** كنت قوله تعالى لو ادى الى شيئا الآية **س** فلهذا الآية
 نزل على ان المطلق يجري على طلاقه ولا يخلع المقيد لان التقيد يوجب
 التقليل والمساواة كما في بقرة بني اسرائيل **و** قال ابن عباس
 ايهموا ما اهتم الله وابتغوا ما بين الله **س** اي تركوه على اربابهم
 والمطلق مهم بالنسبة الى المقيد المعين فلا يخل عليه **و** عامة الصحابة
 ما قيدوا التراتيب بالادخول الوارد في الربايب **و** لان
 اعمال الربايب واجب ما يمكن **س** فيعمل بكل واحد في موده الا ان
 لا يمكن وهو عند احدى الحادتين والحكم فلهذا الدلائل نفي المذهب الاول
 وموانعها لطلوعه لان شرع في نفي المذهب الثاني وموانعها ان
 اقتص القياس بقوله **س** والنفي المقيد عليه بناء على عدم الاصل
 فكيف يقدري **س** فانهم قالوا ان النفي حكم شرعي ونحن نقول هو
 عدم اصيل فان قوله نفي في كفارة القتل فخر بورقة مؤمنة بدل
 على ايجاب المؤمنة وليس دلالة على الكافة اصلا والاصل عدم اجزاء

والطلاق حكم على المقيد ان كان حادتين
 عند الشافعي في كفارة القتل فانما يفتقد
 بالامان لغيره تعالى في كفارة الطلاق واليمين
 وسائر الكفارات لا يفتقد الا بالامان ولا يفتقد
 فان اختلف الحكم في كفارة القتل بالقياس
 الى احدى الحادتين فيكون مقتضى النفي في
 من قال لخل في الحادتين مقتضى النفي في
 مقتضى نفي الحكم من اجماله ومقتضى
 عدم اي نفي الحكم من اجماله ومقتضى
 الكفارة لا يفتقد الا بالامان ولا يفتقد
 الكفارات لا يفتقد الا بالامان ولا يفتقد
 القتل فخر بورقة مؤمنة في كفارة القتل
 كما جعل تقيد الاية بالادخول في كونهما
 تقيدا في النفي لانهما نظيران في كونهما
 طائفة اربابهم على المسار

بشيء من الدخول
 الوارد في الربايب
 في قوله وابتغوا ما بين الله
 في قوله وابتغوا ما بين الله
 في قوله وابتغوا ما بين الله
 في قوله وابتغوا ما بين الله
 في قوله وابتغوا ما بين الله

انما يترجم
 انما يترجم
 انما يترجم
 انما يترجم
 انما يترجم

خبر الرقبة عن كفارة القتل وقد ثبت اجزاء المؤمنة بالنفي في
 عدم اجزاء الكافة على عدم الاصيل فلا يكون حكما شرعيا ولا بد
 في القياس من كون المقيد حكما شرعيا ويوصي ان لا تعدل على فمابين
 الاول عدم اجزاء ما لا يكون خبر رقيقة كعدم اجزاء الصلوة والصوم
 وغيرها والتمس عدم اجزاء ما يكون خبر رقيقة غير مؤمنة فانقسم
 اعدام اصيله بلا خلاف والقسم الثاني يختلف فيه فعند الشافعي
 حكم شرعي وعندنا عدم اصيل بناء على ان التخصيص بالوصف دال
 محذره على نفي الحكم عن الموصوف بدون ذلك الوصف فانه لما كان
 فخر بورقة فلو لم يقتل مؤمنة لجاز خبر الكافة قلنا قال مؤمنة
 لزم منه نفي خبر الكافة فيكون النفي مدلول النفي كان حكما شرعيا
وكن نقول اوجب خبر المؤمن ابتداء وموسى
 عن الكافة لانه اذا كان في آخر الكلام متغير فصدر الكلام موقوف
 على الآخر ونثبت حكم الصادر بعد التكلم بالمتغير مثلا يلزم التناقض فلا يكون
 ايجاب الرقبة ثم نفي الكافة بالنفي المقيد بل النفي لا يوجب الرقبة المؤمنة
 ابتداء فيكون الكافة باقية على عدم الاصيل كما في القسم الاول
 من الاعدام **و** شرط القياس ان يكون الحكم المعدي حكما شرعيا
 لا عدما اصليا **و** ولا يمكن ان يقيد فيثبت عدم صحتها
ش جواب سكا في قدر وموانعها ان نفي تقيد وهو حكم شرعي
 لانه ثابت بالنفي فيثبت اجزاء الكافة صحتها لا انما تقدي هذا لعدم
 قصدا ومثل هذا يجوز في القياس فيجب بقولنا **س** لان التقيد **ش**
 وموقيد الايمان مثلام يدل على الاثبات في المقيد **س** اي يدل على

في

خبر

على اثبات الحكم وهو الاجزاء في تحرير رتبة بوجد فيه قبل الايمان
 والتبني في غيره **س** اي على نفي الحكم وهو نفي الاجزاء في الرتبة الكافية فيثبت
 ان القيد يدل على مذهب الامرين **م** والاول **س** وهو اجزاء المنة
م حاصل في القيد **س** وهو كفاية البمين **م** بالنقص المطلق **س**
 وهو قوله نه او تحرير رتبة **م** فلا يقيد بعد بتمه **س** اي التعدية
م في التناقض فقط فيتعدي القيد بتمه **س** اي بيمين تعدي
 العدم **م** وان كانت خبرا في مقصودة منها **س** اي وان كانت تعدي
 القيد غير تعدي العدم فتعدي العدم مقصودة من تعدي القيد وحاصل
 هذا الكلام ان تعدي القيد من عمن تعدي العدم وان سلم ان مفهوم تعدي
 القيد غير مفهوم تعدي العدم فتعدي العدم مقصودة من تعدي القيد
 فيبطل قوله عن تعدي القيد فيثبت العدم منها بل العدم يثبت قصدا
 وموليس حكم شرعي فلا يقع القياس **م** فقلون **س** اي تعدي القيد
م لاثبات ما ليس حكم شرعي **س** وهو عدم اجزاء الكافة فانه عدم
 اصلي **م** وبطلان الحكم الشرعي **س** وهو اجزاء الرتبة الكافة في كفاية
 البمين **م** الزاد على المطلق **س** وهو قوله تعالى في كفارة البمين
 تحرير رتبة **م** وكيف يقاس مع وزود النقص **س** فان شرط القيد
 ان لا يكون في القيد نقص **س** والى الحكم المعدي او على عدمه **م** وليس
 المطلق على المقيد كخصيص العام كما زعموا يجوز بالقياس **س** جواب عن
 الدليل الذي ذكر في المحصول على جواز حمل المطلق على المقيد ان اقتض
 القياس حمله وهو ان دلالة العام على الاول فوق دلالة المطلق
 عليها لان دلالة العام على الاول قصدية ودلالة المطلق عليها

قوله ودلالة المطلق عليها اي على الافراد
 فثبت ان القصد منه ان نفس الحقيقة
 او الى خصه غير مقسمة تحتها لخصوص
 كونه قواما لدلالة المطلق على الاول
 البين دون التعميل نظر في ان قوله
 على وجه رتبة الما يدل على اعتناق
 تعدي رتبة

ضمنية

بضمية والعام يخص بالقياس اتفقا بيننا وبينكم فوجب ان يقيد المطلق
 عندكم **م** بالقياس ايضا فاجاب بمنع جواز تخصيص القياس مطلقا بقوله
م لان التخصيص بالقياس كما يجوز عندنا اذا كان العام مخصوصا
 بقطعة ومنها ثبتت القيد ابتداء بالقياس لانه قيد او لا بالنقص
 ثم بالقياس فيصير القياس هنا مبطلا للنقص **س** فالحاصل ان العام
 لا يخص بالقياس عندنا مطلقا بل انما يخص اذا خص او لا بدليل قطعي وفي
 مسئلة حمل المطلق على المقيد لم يقيد المطلق بنقص او لا حتى يقيد ثانيا
 بالقياس بل الخلاف في تقييد ابتداء بالقياس فلا يكون تخصيص العام
م وقد قام الفرق بين الكفارات فان القتل من اعظم الكبائر **س**
 لما ذكر الحكم الكلي وهو ان تقييد المطلق بالقياس لا يجوز تنزل الى هذه
 المسئلة الجزئية وذكر فيها ما نفا آثر يمنع القياس **م** هو ان
 القتل من اعظم الكبائر فيجوز ان يشترط في كفارته الايمان ولا يشترط
 فيما دونه فان تغليظ الكفارة بقدر غلظ الجناية **م** لا يقال انتم قديم
 الرتبة بالسلامة **م** هذا الشكال اوردته علينا في المحصول وهو انكم
 قديم المطلق في هذه المسئلة فاجاب بقوله **م** لان المطلق لا يتنازل
 ما كان ناقصا في كونه رتبة وموافق حيث المنفعة وهذا ما قال
 علماء ما ان المطلق ينصرف الى الكامل اي الكامل فيما يطلق عليه هذا الام
 كلاما المطلق لا ينصرف الى ناقص الورد فلا يكون محله على الكامل يقيد
 ولا يقال انتم قديم قوله عدم في حسن من الابل ركوة بقوله في نفس
 من الابل انتم قديم ركوة مع انها في السبب **س** والمذهب عندكم
 ان المطلق لا يعمل على المقيد وان اتخذ الخادنة اذا خلا على السبب

مورد لا شك ان السبب حمل المطلق على المقيد بل ابطال
 حكم الاطلاق بالقياس وانما اوردته في المحصول
 جوابا عما قيل ان قوله لا يتحقق رتبة يقتضي ان
 المكلف من اعتناق انما قد يشا ومن رتبة الابل
 عدل القياس على انما لا يخبر به الا المنة لكان
 القياس دليلا على ان المنة انما رتبة بانقص
 فيكون القياس ناقضا وانما غير جائز

فان اللغز

22

فقد اراد هذا المعنى لان الصلوة وصنعت للوجه كما ذكر في قوله تعالى يجتهدون
ويكفون ان المحنة من الله ايصال الثواب ومن العبد الطاعة ليس
المراد ان المحنة مشتركة من حيث الوضوع بل المراد انه ارادوا بالحيطة ملازمها
واللازم من الله ذلك من العبد وهذا واما الجازي فكما رفقنا الخ
وكذا مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى لاجل اختلاف الموصوفين
فلا بد ان يكون هذا من باب الاشتراك في الوضوع ولا يتصور
اختلاف المعنى باعتبار اختلاف المستند اليه فيهم من ان معناه واحد كونه
يختلف حسب الموصوف لا ان معناه يختلف وضعا وهذا جواب حسن
توفيت به ونحوها ايضا بقوله تعالى ثم ان الله سبحانه في السموات
والارض والجن والشجر والآلات لخبير بما تعملون
الآية حيث نسب النبوة الى العقلاء وغيرهم كالشجر والادوات فثبت
انهم العقلاء يؤولون بالانقباض لا وضع الجبهة على الارض وما نسب اليه
العقلاء يؤولون وضع الجبهة على الارض فان قوله تعالى وكثير من الناس
يدل على ان المراد بالانقباض هو المصوب الى الالف ان هو وضع الجبهة
على الارض اذ لو كان المراد بالانقباض قال وكثير من الناس لان الانقباض
شامل لجميع الناس قوله تعالى تسكنهم هذه الآية لا يتم اذ يمكن
ان يؤولوا بسجود الانقباض في الجمع وما ذكرنا ان الانقباض شامل لجميع
الناس باطل لان الكفار لا يسمون المتكبرين منهم لا يستعملون الانقباض
وايضا لا يبعد ان يؤولوا بالانقباض وضع الالف على الارض في الجمع
باسمائه من الجاهل من يحكم باسمه التسمية من الجاهل
والشهاد من الجاهل والاعضاء يوم القيمة مع حكم التبريل تا طوع
لذا وقد صرح بان التسمية سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وكفى لا يفهمون

والله اعلم
بما في الصدور
والله اعلم
بما في الصدور

والله اعلم
بما في الصدور
والله اعلم
بما في الصدور

يقول

حقيق ان المراد حقيقة التسمية لا الدلالة على وحدانية
فان قوله تعالى لا يفهمون لا يليق بهذا المقام وضع الالف موضعاً
لله تعالى غير ممنوع من المجازات بل هو كما بين لا ينكره الا منكر خوارق
العادات **م** **اللفظ** **الذي في استعمال اللفظ**
في المعنى فان استعماله وضع له **س** يشمل الوضوع اللغوي
والشرعي والعرفي والاصطلاحي **م** فاللفظ حقيقة **س** اي الحقيقة
التي يكون الوضوع بتلك الحقيقة فالمنقول الشرعي يكون
حقيقة في المعنى المنقول اليه من حيث الشرع وفي المنقول عنه
من حيث اللغة واما قال فاللفظ حقيقة لان بعض الناس يطلقون
الحقيقة والمجاز على المعنى اما مجازا واما على انه من خطأ العوام
فان استعماله غير لعلاقة بينهما **س** اي وان استعماله غير ما وضع
له بحسب ما سواه كان من حيث اللغة او كونه مجازا بالحقيقة التي يكون
بها غير ما وضع له فالمنقول الشرعي مجاز في المعنى الاول من حيث
الشرع وفي المعنى الثاني من حيث اللغة فاللفظ الواحد يمكن ان
يكون حقيقة ومجازا بالنسبة الى المعنى الواحد لكن من حيثين
ولا لعلاقة بينهما **س** اي استعماله **س** استعمال
اللفظ في غير ما وضع له للعلاقة يكون وضعا فالمرحل حقيقة في المعنى
الشيء بسبب الوضوع **س** واما المنقول منه ما غلب في معنى
قاري للموضوع له الاول مع طر الاول وهو حقيقة في الاول

اطلاق اللفظ على المعنى
في عبارة العلماء مع ما بين اللفظ والاعتبار
من اللفظ والاعتبار
من اللفظ والاعتبار
من اللفظ والاعتبار

والله اعلم
بما في الصدور
والله اعلم
بما في الصدور

حقيقة في الدعاء
بالحقيقة في الدعاء

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
 واللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
 واللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى

بجاءه الخ من حيث اللغة وبالكلمات من حيث النطق وهو ما
 الشرح او العرف او الاصطلاح ومنه ما علب في بعض
 افراد الموضوع لفتح حجب الرأى في كالدابة مثلا فمن حيث اللغة
 اطلاقها على الفرس بطريق الحقيقة لكن اذا حضرت **ش**
 ان حضرت الدابة بالفرس من مع رعاية المعنى في اي المعنى الاول
 وهو ما يدعى على الارض **م** صارت مجازا اذا ارد بها غير ما وضعت
 له وبما يدعى مع خصوصية الفرس من حيث العرف صارت
 كما هو موضوع **ش** لانها لما حضرت **ش** فكانه لم يراع المعنى فصارت
 استعماله فظهر ان اعتبار المعنى الاول في **ش** وهو ما يدعى **م** ليس
 اطلاقا **ش** اي المنقول **م** عليه **ش** الضمير يرجع الى المعنى الاول و **ش**
 بالمعنى الاول الاول **ش** الذي يوجد فيها المعنى الاول **م** كما في الحقيقة
ش فان في الحقيقة انما يعتبر المعنى ليصح اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه
 ذلك المعنى **م** ولا يصح اطلاق **ش** اي المنقول **م** على المعنى الثاني
 وهو ما يدعى مع خصوصية الفرس **م** كما في المجاز **ش** فان في المجاز
 انما يعتبر المعنى الاول وهو المعنى الحقيقي ليصح اطلاق اللفظ على كل ما يوجد
 فيه لان **م** في المعنى واللازم هو المعنى الثاني **م** بل لترجيح هذا الاسم
 على غيره **ش** اي اعتبار المعنى الاول في الاسم المنقول انما هو لترجيح هذا
 الاسم على غيره من الاسماء **م** في تخصيصه بالمعنى الثاني **ش** اي تخصيص هذا
 الاسم بالمعنى الثاني والمراد بالترجيح الاولوية فعلم بهذا ان الوقف قد

انما هو ليس له بنوع علاقة لان صحة اطلاق
 اللفظ على المعنى انما يكون لو تضمنه له او لما هو
 ملائمه له بنوع علاقة **ش**

لا يعتبر

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
 واللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
 واللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى

قد لا يعتبر في المناسبة كالجدار والخبر وقد تعتبر كالتأدية
 واللفظ واعتبار المعنى الاول في الوضع الثاني لبيان المناسبة والاولوية
 لا لصحة الاطلاق والاولوية ان يسمى **ش** في دوة فلهذا السر
 لا يجزى القياس في اللغة فلا يقال ان سائر الاسماء في المعنى
 خامة العقل فان معنى الخامة لينة ليس اعني الخمر لينة اطلاقا
 الخمر على كل ما يوجد فيه الخامة بل لاجل المناسبة والاولوية
 ليضع الواضع لهذا المعنى لفظا مناسبا له فاحفظ هذا اليك فانه
 بحث شريف بدع لم تنزل اقدائم من سوغ القياس في اللغة الا
 للغة عن **م** فيطلق الاسد على كل من يوجد فيه الشجاعة مجازا
 خلافا للدابة والصلوة **ش** اي لما علم ان اعتبار المعنى الاول في المجاز
 انما هو لينة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لان المعنى الاول اعتبارا
 للمعنى المنقول ليس لينة الاطلاق فيصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد
 فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد
 فيه الدبيب ولا يصح اطلاق اسم الصلوة شرفا على كل دعاء **م** وتنت
 ايضا ان الحقيقة اذا قل استعمالها صارت مجازا والمجاز اذا لم يستعمل
 صار حقيقة **م** كل واحد من الحقيقة والمجاز ان كان في لغة كسب
 لا يستعمل المراد فصرح والا فكنية في الحقيقة التي لم يصرح **ش** وان
 في **ش** و **ش** معا **ش** اي كناية والمجاز القالب المستعمل **ش**
 في القالب كناية **ش** اعلم ان الصريح والكنية الذين هما قسما

والحقيقة تنبذ بدلالة العادة على تركها كالكلمة بالصلوة
 والمجاز فانه الصلوة لغة الدعاء وكذا في قوله تعالى سلاما واد
 كان صاعا فليصل اليك اي الشئ **ش** ان قلت ان المعنى باللفظ
 المعروفة واستعملت فيها وترك المعنى باللفظ
 فلو نذر ان الصلوة على كل مكان
 وكذا المعنى باللفظ القصير **ش**
 المعنى باللفظ القصير **ش**
 المعنى باللفظ القصير **ش**

الحقيقة

كالا نضال في مع الم شروع م
 فان الهبة وصفت ملك الرقة والحكام
 ملك الرقة م سبب هذا ان ملك
 وضع ملك الرقة واريد به ملك المنقة
 اي كالحا غير التوم ينعقد بلفظ الهبة

عليه وانما يقع بهما شىء اى بلفظ السكاح والتزويج لانها هاتان على
هذا العقد جواب الشكال وجواب لما قلنا ان السكاح والتزويج
لا بد لان على الملك لغة ينبى ان لا يقع السكاح بهما فاجاب بانه انما
يوقع بهما لانها صار علمين لهذا العقد اى بمنزلة العلم في كونهما فغير
موضوعين لهذا العقد والى كنه للاعلام رعاية معنى اللغويين و
كذا يفسد اى السكاح م بلفظ البيع لانها من طريق الحجاز
فان البيع وضع ملك الرقبة في رقبته المسبب وهو ملك المتعة والجله
عطف على قوله وكذا السكاح خبره عندنا فان قيل ينبى ان يثبت العكس
ايضا بطريق اطلاق اسم المسبب السبب اى ينبى ان يقع
اطلاق اسم السكاح وارلوع البيع او الهبة بطريق اطلاق اسم
المسبب على السبب فان السكاح وضع ملك المتعة فيذكر ويرلوع ملك
الرقبة فان قيل انما كان كذلك شىء اى فابيع اطلاق اسم المسبب على
م وان كان اى السبب م علة شرعت الحكم اى لاذك المسبب
يكون المقصود من شرعية السبب ذلك المسبب م كالبيع
للملك فان الملك بصير كالعلة الغائية له فان قال ان ملكك هذا
فهو وقال ان اشتريت فشرته متفرقا بعين في الشىء لا الاول
ش وجل قال ان ملكك هذا فهو فشرى نصفه ثم باعه ثم اشترى
النصف الاخر لا يعتق هذا النصف لعدم تحقق الشرط وهو
ملك العبد فانه بعد اشترائه النصف الاخر لا يوصف بملك

قوله ولا يجب الا اعلام رعاية المعنى اللغويين
حتى يلزم في لفظ السكاح والتزويج رعاية الحكم
عن معنى الملك فيمنع جعلهما علمين
للعقد الموضوع في الشرع ملك المتعة
قوله وكذا يفسد بلفظ البيع لانه مثل الهبة
في اثنائها ملك ويرلوع عليها بمرور العوضين
فكون ان نسب بالسكاح ولا يفسد بلفظ
الا جارة لانها علمك المتعة و اى لا يكون
سببا لملك المتعة بحال تلوج

قوله فان قال تزويج وتبديل لصحة
اطلاق المسبب على السبب
اذا كان علة منسوخة للحكم والمسبب
حكما مقصودا منه بمنزلة العلة الغائية
تلوج

العبد

قوله وانما يقع بهما شىء اى بلفظ السكاح والتزويج لانها هاتان على هذا العقد جواب الشكال وجواب لما قلنا ان السكاح والتزويج لا بد لان على الملك لغة ينبى ان لا يقع السكاح بهما فاجاب بانه انما يوقع بهما لانها صار علمين لهذا العقد اى بمنزلة العلم في كونهما فغير موضوعين لهذا العقد والى كنه للاعلام رعاية معنى اللغويين وكذا يفسد اى السكاح م بلفظ البيع لانها من طريق الحجاز فان البيع وضع ملك الرقبة في رقبته المسبب وهو ملك المتعة والجله عطف على قوله وكذا السكاح خبره عندنا فان قيل ينبى ان يثبت العكس ايضا بطريق اطلاق اسم المسبب السبب اى ينبى ان يقع اطلاق اسم السكاح وارلوع البيع او الهبة بطريق اطلاق اسم المسبب على السبب فان السكاح وضع ملك المتعة فيذكر ويرلوع ملك الرقبة فان قيل انما كان كذلك شىء اى فابيع اطلاق اسم المسبب على م وان كان اى السبب م علة شرعت الحكم اى لاذك المسبب يكون المقصود من شرعية السبب ذلك المسبب م كالبيع للملك فان الملك بصير كالعلة الغائية له فان قال ان ملكك هذا فهو وقال ان اشتريت فشرته متفرقا بعين في الشىء لا الاول ش وجل قال ان ملكك هذا فهو فشرى نصفه ثم باعه ثم اشترى النصف الاخر لا يعتق هذا النصف لعدم تحقق الشرط وهو ملك العبد فانه بعد اشترائه النصف الاخر لا يوصف بملك

العبد وان قال ان اشتريت عبدا فهو فشرى نصفه
ثم باعه ثم شرى النصف الاخر يعتق هذا النصف
لانه بعد شرى النصف الاخر يوصف بشرى العبد ويقال
عرفانه بشرى العبد وهذا بناء على ان اطلاق الصفات المشتقة
كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة على الموصوف
في حال قيام المشتق منه بذلك الموصوف انما يوجب الحقيقة
اما بعد زوال المشتق منه فيجاز لغوي كمن في بعض الصور
صار هذا الجاز حقيقة عرفية ولفظ المشتري من هذا القبيل
فانه بعد التزاع من الشىء يسمى مشتريا عرفا فصار منقول لا وينا
اما لفظ المالك فلا يطلق بعد زوال الملك عرفا في قوله ان
ملكك برلوعه احقيقة اللغوية وفي قوله ان اشتريت برلوعه احقيقة
العرفية والمسئلة المذكورة غير مقصودة في هذا الموضع بل
المقصود المسئلة التي تاتي ومن قوله م فان قال عينت م
الاسر صدق م الا فضا فيما فيه خفي م يعني في صوت
ان ملكك عبدا فهو م ان قال عينت م بالملك شرى بطريق
اطلاق اسم المسبب على السبب صدق بانه وقضا لان العبد
لا يعتق في قوله ان ملكك ويعتق في قوله ان اشتريت فقد عني
هو اخلط عليه وفي قوله ان اشتريت ان قال عينت بالامر الملك
بطريق اطلاق اسم السبب على المسبب صدق في بانه

قوله وانما يقع بهما شىء اى بلفظ السكاح والتزويج لانها هاتان على هذا العقد جواب الشكال وجواب لما قلنا ان السكاح والتزويج لا بد لان على الملك لغة ينبى ان لا يقع السكاح بهما فاجاب بانه انما يوقع بهما لانها صار علمين لهذا العقد اى بمنزلة العلم في كونهما فغير موضوعين لهذا العقد والى كنه للاعلام رعاية معنى اللغويين وكذا يفسد اى السكاح م بلفظ البيع لانها من طريق الحجاز فان البيع وضع ملك الرقبة في رقبته المسبب وهو ملك المتعة والجله عطف على قوله وكذا السكاح خبره عندنا فان قيل ينبى ان يثبت العكس ايضا بطريق اطلاق اسم المسبب السبب اى ينبى ان يقع اطلاق اسم السكاح وارلوع البيع او الهبة بطريق اطلاق اسم المسبب على السبب فان السكاح وضع ملك المتعة فيذكر ويرلوع ملك الرقبة فان قيل انما كان كذلك شىء اى فابيع اطلاق اسم المسبب على م وان كان اى السبب م علة شرعت الحكم اى لاذك المسبب يكون المقصود من شرعية السبب ذلك المسبب م كالبيع للملك فان الملك بصير كالعلة الغائية له فان قال ان ملكك هذا فهو وقال ان اشتريت فشرته متفرقا بعين في الشىء لا الاول ش وجل قال ان ملكك هذا فهو فشرى نصفه ثم باعه ثم اشترى النصف الاخر لا يعتق هذا النصف لعدم تحقق الشرط وهو ملك العبد فانه بعد اشترائه النصف الاخر لا يوصف بملك

قوله وانما يقع بهما شىء اى بلفظ السكاح والتزويج لانها هاتان على هذا العقد جواب الشكال وجواب لما قلنا ان السكاح والتزويج لا بد لان على الملك لغة ينبى ان لا يقع السكاح بهما فاجاب بانه انما يوقع بهما لانها صار علمين لهذا العقد اى بمنزلة العلم في كونهما فغير موضوعين لهذا العقد والى كنه للاعلام رعاية معنى اللغويين وكذا يفسد اى السكاح م بلفظ البيع لانها من طريق الحجاز فان البيع وضع ملك الرقبة في رقبته المسبب وهو ملك المتعة والجله عطف على قوله وكذا السكاح خبره عندنا فان قيل ينبى ان يثبت العكس ايضا بطريق اطلاق اسم المسبب السبب اى ينبى ان يقع اطلاق اسم السكاح وارلوع البيع او الهبة بطريق اطلاق اسم المسبب على السبب فان السكاح وضع ملك المتعة فيذكر ويرلوع ملك الرقبة فان قيل انما كان كذلك شىء اى فابيع اطلاق اسم المسبب على م وان كان اى السبب م علة شرعت الحكم اى لاذك المسبب يكون المقصود من شرعية السبب ذلك المسبب م كالبيع للملك فان الملك بصير كالعلة الغائية له فان قال ان ملكك هذا فهو وقال ان اشتريت فشرته متفرقا بعين في الشىء لا الاول ش وجل قال ان ملكك هذا فهو فشرى نصفه ثم باعه ثم اشترى النصف الاخر لا يعتق هذا النصف لعدم تحقق الشرط وهو ملك العبد فانه بعد اشترائه النصف الاخر لا يوصف بملك

قوله فان الاستعارة لا تجرى الا من طرف واحد لا متباين كقول كل من الطرفين اقوى من الآخر في وجه الشبه
 وفوات المبالغة في التشبيه عند تساوي الطرفين ولما قيل ان يكتل قد يكون الاستعارة مبنية على التشابه كاستعارة
 الصبي لقوة النفس وبالعكس وتختص المبالغة بالطلاق اسم احد المتشابهين على الآخر وجعله هو هو وكون التشبيه
 اقوى في وجه الشبه انما يشترط في بعض اقسام التشبيه على ما تقرره علم البيان تلوح

القديم فلا يصح استعارة شئ اي ازالة القديم لتلك شئ اي
 ازالة الملك بل على العكس فان الاستعارة لا تجرى الا من طرف
 واحد كما لا بد من شجاع وكذا اجارة اخرى ش عطف على قوله فيقع
 الطلاق بلفظ العتق وانما قيد بالحر حتى لو كان عبدا يثبت البيع
 ثم تنقذ بلفظ البيع دون العكس لان ملك الرقبة سبيل ملك
 المنقذ ش وهذه المسئلة مبنية ايضا على اصل المذكور
 ان الشئ اذا كان سبيبا محضا يبيع اطلاقا على المسبب دون س
 م ولا يلزم عدم القوة فيما اضافة الى المنقذ ش جواب اشكال هو
 ان يقال اذا صح استعارة البيع للاجارة ينبغي ان يبيع عبدا لاجارة
 بقوله بعث منافع هذه الدار في هذا الشهر بكذا كنه لا يبيع بكذا
 اللفظ فقوله ش لان ذلك ليس ش الجواز ش بل على قوله ولا يلزم
 وقوله ذلك اشارة الى عدم القوة باللفظ المذكور ش بل لان ش
 المعذومة لا تصلح محلا للاضافة حتى لو اضافت الاجارة اليها لا يقع كذا
ش اجازتها ش فالاجارة انما يبيع اذا اضيفت الى العين فان العتق
 يقوم مقام المنفعة في اضافة العقد ثم اعلم ان في الامثلة المذكورة
 ومن النكاح بلفظ الهبة والبيع والطلاق بلفظ العتق والاجارة
 بلفظ البيع الحق ان جميع ذلك بطريق الاستعارة لا بطريق اطلاق
 اسم السبب على المسبب لان الهبة ليست سبيبا لملك المنفعة الذي ثبت
 بالنكاح بل اطلاق اللفظ على مابين معناه لا شتر اكن بينهما في الازم

لان البيع على نقد بالبيع جدا
 استعارة في قصده لان هذا
 البيع قابل
 فلو كان البيع على نقد بالبيع جدا
 استعارة في قصده لان هذا
 البيع قابل
 فلو كان البيع على نقد بالبيع جدا
 استعارة في قصده لان هذا
 البيع قابل

ان الاعتقاد في الشرع اذا كان موضوعا لاثبات القوة المحضة
 ينبغي ان لا يثبت الى المالك فانه ما اثبت قوة فاجاب بقوله ش
ثبت الى المالك مجازا لا يصد منه سبب وموازاة الملك
 فيكون المجاز في الاستناد كما في اثبت التوزيع البقل ش او بطلاق
ش اي الاعتقاد ش عليها ش اي على ازالة الملك ش مجازا ش
 فقوله ش فلان عند معناه ازالة ملكه بطريق اطلاق السبب
 على السبب يكون المجاز في المفرد وقوله او بطلاق عطف
 على قوله فيقدم ش فليس ليس مجازا ش هذا اشكال على قوله
 او بطلاق عليها مجازا اي ليس اطلاق الاعتقاد على ازالة الملك بطريق
 المجاز ش بل هو اسم مقول ش اي مقول شرعي والمنقول الشرعي
 حقيقة شرعية ش قلنا مقول في اثبات القوة المحضة ش لا في ازالة
 الملك ش لم يطل مجازا ش سبب ش وموازاة الملك ش برده
ش اي على ما سبق ان الطلاق رفع القيد والاعتقاد في اثبات القوة المحضة
ش انما تستعمل الطلاق وهو ازالة القيد لا ازالة الملك ش لا لفظ الاشارة
 حتى يقولوا الاعتقاد ما هو فالانفصال يجوز للاستعارة موجود بين
 ازالة الملك وازالة القيد ش ولا يعلق ببحثنا ان الاعتقاد ما هو
 فالجواب ش اعلم ان هذا الجواب ليس لابطال هذا الا بر لو فان هذا
 الا بر ادعى بل يبطل الاستعارة بوجه آخر ش وموه ان ازالة الملك ش
 من ازالة القيد وليست ش اي ازالة الملك ش لازمة لها ش اي لزالة

فانما هو انما هو انما هو
 فلو كان البيع على نقد بالبيع جدا
 استعارة في قصده لان هذا
 البيع قابل
 فلو كان البيع على نقد بالبيع جدا
 استعارة في قصده لان هذا
 البيع قابل

قوله فالجواب يعني لا يجوز استعارة ازالة
 القيد لزالة الملك لانه يجب في الاستعارة
 ان يكون المستعار مضافا اقوى في وجه
 الشبه كالاسد في الشجاعة وان يكون
 المستعار له لازما كالمشاة على الاسد
 وكما ان الشيطان منفرد بهذا تلوح

وموالاستنوار فم انما لا يثبت العكس لما ذكرت ان الاستنوار
لا يخبري الا من طرف واحد واما من قال السبع والملك فصح
واضح انه يعبر السمع في انواع العلاقات لاني اقول ما قال ابراهيم
الاستنوار انما لللطيفة من فنون البلاغة وعند البعض لا بد من السماء
قال النحله يطلق على الالاس الطويله ونحوه قد لا يشترط انما
في احسن الصفات **مسئله** المجاز خلف عن الحقيقه في حق التكليم
ابن حنيفه رحمه الله وعندهما في حق الحكم ففقد التكليم بهذا
الابن لا كبريتا منه في اثبات الحريه خلف عن التكليم في اثبات النبوة والتكليم بالالف
صحح من حيث انه مبتدأ وخبر وعندهما ثبوت الحريه بهذا اللفظ
عن ثبوت النبوة - والالاس محتمل ومن شرط الخلف امكان
الالاس وعدم ثبوته لعارض فيعني عنده لا عندها شاش انتهى العلي
على ان المجاز خلف عن الحقيقه في فرع طهاتم اختلفوا في ان الخلفيه في حق
التكليم او في حق الحكم ففقدهما في حق الحكم اي الحكم الذي ثبت بهذا اللفظ
بطريق المجاز كثبوت الحريه مثلا بلفظ هذا ابن خلف عن الحكم الذي ثبت
بهذا اللفظ بطريق الحقيقه كثبوت النبوة مثلا وعند ابن حنيفه
في حق التكليم في بعض الناس فمشرق بان لفظ هذا ابن اذا اريد الحريه
خلف عن لفظ هذا غيره فليكون التكليم باللفظ الذي يفيد المعنى بطريق
المجاز خلفا عن التكليم باللفظ الذي يفيد عين ذلك المعنى بطريق الحقيقه
وبعضهم فمشرق بان لفظ هذا ابن اذا اريد الحريه خلف عن لفظ هذا

فان قيل الطول للخلقة كذكر والاما حاز
استفادتها لانسان طويل قلنا نعل
الحامض ليس مجرد الطول بل مع فروع
واغصان في اغاليها وطرارة وغابل فيها
سبح

ولما أخذ مرجحة الحقيقة بقتين الحارز كرا
الملزوم وإرادة اللازم وهو الحرنة
وعندها لا يفتق لأنه لا بد أن يكون الأصل
في خرج موصفا موجبه للحال وهذا الكلام
غير منفق لأجاب أن الحكم كالملا فيلحق
ابن ملا

فقول القائل هذا ابنى لعبد معروف في النسب
محاز اتفاقا ان كان اصغر منه سنا وان كان
اكبر فعنده محاز ثبت به العتق لصحة اللفظ
وعندهما لغويا سخا لا المعنى الحقيقي
وهو ان يكون الاكبر مخلوقا من نطفة
الاصغر

ابن اذ اريد به النبوة والوجه الاول صحيح في المعنى مفيد للنقص
فان لفظ هذا ابنى خلف عن هذا امر ان قايم مقامه والاصل هو
هذا امر صحيح لفظا وحكما فيضع الخلف لكن الوجه الثاني البق بهذا
المقام لا يبرهن احدهما ان المجاز خلف عن الحقيقة بالاتفاق ولم يذكر
الخلاف الا في جهة الخلفية فنجب ان لا يكون الخلاف فيما هو الظاهر
وفيما هو الخلف بل الخلاف يكون في جهة الخلفية فقط فعندما
هذا الامر اذا كان مجازا خلف عن هذا ابنى اذا كان حقيقة في حق
الحكم اي حكم المجازي خلف عن حكم الحقيقي **وتعد** اي حنفية بانه هذا
اللفظ خلف عن عين هذا اللفظ لكن بالجهتين فعلا كلا المذهبين
الاصل هذا ابنى والظلال في الجهة فقط فعندما من حيث الحكم وحده
من حيث اللفظ ولو كان المراد ان هذا ابنى خلف عن هذا امر فاطلا
يكون في الاصل والخلف لا في جهة الخلفية والامر الثاني ان **الخسر**
السلام بوانه قال انه بشرط صحة الاصل من حيث انه مبتدأ
وجز موضوع للابجاب بصيغة وقد وجد ذلك فاذا وجد وتعد
العمل حقيقة اي بالمعنى الحقيقي فصح **الاصل** من حيث انه مبتدأ وجز
وتعد العمل بالمعنى الحقيقي مخصوصان بهذا ابنى فاما هذا امر فانه
صحيح مطلقا والعمل حقيقة غير متعذر فعلم ان الاصل هذا ابنى
مراد به النبوة في اصل الخلاف انه اذا استعمل لفظ واريد به
المجازي هل بشرط امكان المعنى الحقيقي بهذا اللفظ ام لا فعندما

[illegible]

五

يشترط فيجوز بمقتضى المعنى الحقيقي لا يقع المجاز وعند لابل يقتضي
اللفظ من حيث العربية ثم لها ان في الجار يتنقل اللفظ من الموضوع
له الى لازمه فالنسخ **ش** اي اللازم موقوف على الاول **ش**
اي الموضوع له فيكون اللازم خلفا وفوعا للموضوع له وهذا هو
بالخليفة في حق الحكم فلما بد من امكانه **ش** اي امكان الاول وهو
الموضوع له توقف المعنى الجار على عليه وايضا بناء على الاصل
المتفق عليه ان من شرط صحة الخلف امكان الاصل **م** كما في
مسألة **ش** فان امكان الاصل فيها شرط لصحة الخلف وصورته
المسئلة ان يحلف بقوله وانه لا تمسن السماكب الكفارة لان الكفارة
خلف عن البر ففي كل موضع يمكن البر ينعقد اليقين ويجب الكفارة
ففي مسألة مسن السماء البر وهو العاقل يمكن في حق البشر كما
كان للنبي وم وان حلف لا شرب من الماء الذي في هذا الكوز ولا ما
فيه لا يك الكفارة لان الاصل وهو البر غير ممكن فالمتشبهان
المسلتان والفرق الذي بينهما وانما لم يذكر في المتن مسألة الكوز
لان المعناد في كتبنا ذكرهما معا فكل منهما يثبت عن الاعم قلنا موضوع
على فهم الاول لا على ارادته اذ لا جمع بينهما **ش** اي بين الحقيقي والمجاز
والمراد المعنى الحقيقي والمجازي **م** فيها **ش** اي في الارض فاذا لم
يتوقف على الارض الاول لا يك امكان الاول وحيث توقف
على فهم الاول وفهم الاول مبني على صحة اللفظ من حيث العربية

قوله فاذا خرج الاول اى كون المشار اليه ابنا له وامتنع ادواته للقرينة المانعة عن ذلك وهي كونه معروف
الفسب او اكره بينا من القاييل على ان المراد لازم الحال لازم كونه ابنا له وهو العتق من حين الملك على انه استعارة
حيث اطلق الابن على ايس بابن لاشتهر اكهما في لازم مشهور هو العتق من حين الملك وهو في الابن اقوى واشهر لموج

علائق قشور و هو الشجاعة
للسياسة و هو الشجاعة
للسياسة و هو الشجاعة

39

يكن صفة اللفظ من حيث العبرية **م** فإذا لم يكن الأول المتع
ارادته علم أن المراد لازمته وهو عنقه من حين ملكه فان هذا
المعنى لازم للنبوة **م** فجعل اقرارا فيعنى قضاة من غير قية
لانه متعين ولا يعنى بقوله يا ابني لانه لا استحضار للمنادي
بصورة الاسم بلا قصد المعنى فلا تحرى الاستعارة لتصح المعنى
فان الاستعارة تقع أولا في المعنى وبواسطة في اللفظ **م** فيبتدأ
أولا الهيكل المخصوص للشجاع ثم يتوسط هذه الاستعارة بمتنا
لفظ الاسد للشجاع ولا جل أن الاستعارة تقع أولا في المعنى لا تحرى
الاستعارة في الاعلام الا في اعلام تدل على المعنى كما تم وكوه **م**
ويعنى بقوله يا حشر لانه موضوع له **م** في قيل قد ذكر في عالم
البيان أن زيدا پسد ليس باستعارة بل هو تشبيه بغير آلة لانه
دعوى مرشيد قصد الان التصديق والتكذيب يتوجهان الى الحقيقة
واما يكون الاستعارة اذا حذف التشبيه فقد رأت اسدا برمي أن
كان هذا مستحيلا ايضا بواسطة القسرية لكن غير معقولة
فان القصد الى الروية هنا فقول هذا الا يكون هذا ابني استعارة

سأعلم ان الاستفاد عند علماء البيان ادعاء موهبة الحقيقة
في الشئ لاجل المبالغة في التشبيح مع حذف الشبه لفظا و معنى
فلا استفاد في الخبر المبتدأ عند من يقولهم زيد اسد
ليس استفاد بل تشبيه بغير آلة بناء على الابليل الذي ذكره المترجم
وقوله اعلم ان الاستفاد عند علماء البيان
ادعاء موهبة الحقيقة في الشئ تمثيل الى المذهب
الموجود كما بينا والمحققون على انها عبارة
عن ادراك المشبه به و ارادة المشبه جنس
المشبه به يجعل المراد في عين متبادرا
و غير متعارف مع نفس حقيقة مألوفة

عن ارادة المستعارف ولا يخفى ان
معناه معنى الحقيقة مع نصب القرينة
اللائقة عن ارادته امران متوافقان
لكن كما

ولا يلزم من عدم التصديق في دعوى امر
 مستحيل عدم الاستعارة في الواقع
 بل يلزم من عدم التصديق في دعوى امر
 مستحيل عدم الاستعارة في الواقع
 بل يلزم من عدم التصديق في دعوى امر
 مستحيل عدم الاستعارة في الواقع

فعل هذا لا يكون هذا ابني استعارة بل يكون تشبيها وفي
 التشبيه لا يفتق فاعلم من هذا انهم لا يجوزون الاستعارة
 اذا كانت مستلزمة لدعوى امر مستحيل قصد هذا عين منها
 ان شرط صحة المجاز امكان المعنى الحقيقي **قلت** هذا في
 الاستعارة في اسماء الاجناس وبيد استعارة اصلية لانه يلزم
 قلب الحقايق لاني الاستعارة في المشتقات وبيد استعارة
 تشبيهية كونه نطقا للحال او لاناطقة فان هذا استعارة بالاسماء
 ولا يلزم هنا قلب الحقايق وهذا ابني من هذا القبيل
ش هذا الذي ذكرنا ان زيدا اسدي ليس باستعارة بناء على ان الاستعارة
 لا يقع في خبر المبتدأ انما هو مخصوص بالاستعارة في اسماء الاجناس
 اما الاستعارة في المشتقات فانها تجري في خبر المبتدأ عند
 علماء البيان كما يقال الحال ناطقة اي دلالة استعارة الناطقة
 للدلالة وهذا الاستعارة في خبر المبتدأ لكن ليست في اسماء
 الاجناس بل في الاسم المشتق فيجوزون هذا في خبر المبتدأ وقرئهم
 ان الاستعارة في خبر المبتدأ تستلزم قلب الحقايق اذا كان خبر
 المبتدأ انتم جنس اما اذا كان مشتقا فلا تستلزم قلب الحقايق نحو
 الحال ناطقة فلا تجوز في اسماء الاجناس ويجوز في المشتقات وهذا خبر
 المبتدأ وهو ابني اسم مشتق لان معناه مولود من فحوز فلهذا الاستعارة
 فانه من قبيل قولنا الحال ناطقة **واعلم** انهم يقولون الاستعارة

في اسماء
 الاجناس

هذا تقرير كلام المصنف وانا اطلقك على حقيقة الحال بان احكي لك كلام علماء البيان في هذا المقام اعلم ان الاستعارة عند من
 يطلق حيث يستعمل التشبيه ويجعل الكلام متعلقا عن التشبيه صالحا لان مراد به التشبيه هو لا الحقيقة حق او كان التشبيه متعلقا
 لفظا كما في زيدا اسدي ولقيني منه اسدي ولقيني به اسدي او تقدير امثلي اسدي في مقام الاشارة عن زيد لم يسم استعارة ولا اعتبار بكونه
 خبر مستلزم او غير ذلك حتى ذهبوا الى ان قوله تعالى حتى يبين لك الخط الا يقين من الخط الاسود من الخط البياض واسطة قوله من الخط خرج من
 باب الاستعارة الى باب التشبيه فحق زيدا اسدي يجب ان يحل على حذف اداة التشبيه لا متعلق بل الاسود من الخط البياض واسطة قوله من الخط خرج من
 ونظمت احوال بكذا فاستعارة قطعا لان التشبيه متروك بالكلمة وهو الدلالة التي شهدت بطلان انطلق فلا يفتق له بطلان زيدا اسدي كما يفتق ان هذا
 في اسماء الاجناس استعارة اصلية والاستعارة في الافعال
 والاسماء المشتقة استعارة تشبيهية لان الاستعارة انما تقع
 بتعبية وفوقها في المشتق منه وسباني فسريرا وتجب ان
 يعلم ان الجواب الذي اوردته في المتن انما هو على تقدير تسليم
 زعم علماء البيان ونترك المناقشة على دلائلهم الواهية وذلك
 ان قولهم زيدا اسدي ليس باستعارة مع قولهم رابت اسدي برمي استعارة
 ليس بقول والف صرف الذي ذكرته في المتن ان زيدا اسدي دعوى
 امر مستحيل قصد الجواب رابت اسدي برمي لا شك في ذلك وفيه وما ذكر
 بعد ذلك ان في اسماء الاجناس لا يجري الاستعارة في خبر المبتدأ
 ويجري في الاسماء المشتقة اضعاف من الاول وقرئهم ان الاول ينقص
 الى قلب الحقايق دون النسخ او من من نسخ العكس لان قولهم
 الحال ناطقة ليس في الاستعارة او في من قولهم زيدا اسدي الذي وجد
 ان احدهما استعارة والاخر ليس باستعارة وانما لم اذكر هذه الاعراض
 في المتن لعدم الاحتياج اليها فان قولهم الحال ناطقة لما كانت استعارة
 بالاتفاق علم ان امكان المعنى الحقيقي لا يشترط لصحة المجاز وعلى
 تقدير تسليم الفرق بين المشتقات واسماء الاجناس قولهم هذا ابني
 من قبيل المشتقات فيصح فيه الاستعارة بلا اشتراط امكان المعنى الحقيقي
مسألة قال بعض النافعية لا يحوم لمجاز لانه ضروري لهما
 توسعة فيقدر بفرد الفروع قلت لا فروع في استعالة **ش** لانه
 انما يستعمل لاجل الداعي الذي يأتي من بعد واذا لم تكن الفروع في استعارة
 بل يكون معنى الفروع انه اذا استعمل اللفظ يجب ان يحل على المعنى الحقيقي
 ذلك لما علمه فالصحيح انه انما يستعمل اللفظ باللفظ لا بالمعنى
 للمعنى من غير ان يكون له معنى في نفسه كونه في المعنى الحقيقي
 مستلزما في المعنى الحقيقي

40

هذا تقرير كلام المصنف وانا اطلقك على حقيقة الحال بان احكي لك كلام علماء البيان في هذا المقام اعلم ان الاستعارة عند من
 يطلق حيث يستعمل التشبيه ويجعل الكلام متعلقا عن التشبيه صالحا لان مراد به التشبيه هو لا الحقيقة حق او كان التشبيه متعلقا
 لفظا كما في زيدا اسدي ولقيني منه اسدي ولقيني به اسدي او تقدير امثلي اسدي في مقام الاشارة عن زيد لم يسم استعارة ولا اعتبار بكونه
 خبر مستلزم او غير ذلك حتى ذهبوا الى ان قوله تعالى حتى يبين لك الخط الا يقين من الخط الاسود من الخط البياض واسطة قوله من الخط خرج من
 باب الاستعارة الى باب التشبيه فحق زيدا اسدي يجب ان يحل على حذف اداة التشبيه لا متعلق بل الاسود من الخط البياض واسطة قوله من الخط خرج من
 ونظمت احوال بكذا فاستعارة قطعا لان التشبيه متروك بالكلمة وهو الدلالة التي شهدت بطلان انطلق فلا يفتق له بطلان زيدا اسدي كما يفتق ان هذا
 في اسماء الاجناس استعارة اصلية والاستعارة في الافعال
 والاسماء المشتقة استعارة تشبيهية لان الاستعارة انما تقع
 بتعبية وفوقها في المشتق منه وسباني فسريرا وتجب ان
 يعلم ان الجواب الذي اوردته في المتن انما هو على تقدير تسليم
 زعم علماء البيان ونترك المناقشة على دلائلهم الواهية وذلك
 ان قولهم زيدا اسدي ليس باستعارة مع قولهم رابت اسدي برمي استعارة
 ليس بقول والف صرف الذي ذكرته في المتن ان زيدا اسدي دعوى
 امر مستحيل قصد الجواب رابت اسدي برمي لا شك في ذلك وفيه وما ذكر
 بعد ذلك ان في اسماء الاجناس لا يجري الاستعارة في خبر المبتدأ
 ويجري في الاسماء المشتقة اضعاف من الاول وقرئهم ان الاول ينقص
 الى قلب الحقايق دون النسخ او من من نسخ العكس لان قولهم
 الحال ناطقة ليس في الاستعارة او في من قولهم زيدا اسدي الذي وجد
 ان احدهما استعارة والاخر ليس باستعارة وانما لم اذكر هذه الاعراض
 في المتن لعدم الاحتياج اليها فان قولهم الحال ناطقة لما كانت استعارة
 بالاتفاق علم ان امكان المعنى الحقيقي لا يشترط لصحة المجاز وعلى
 تقدير تسليم الفرق بين المشتقات واسماء الاجناس قولهم هذا ابني
 من قبيل المشتقات فيصح فيه الاستعارة بلا اشتراط امكان المعنى الحقيقي
مسألة قال بعض النافعية لا يحوم لمجاز لانه ضروري لهما
 توسعة فيقدر بفرد الفروع قلت لا فروع في استعالة **ش** لانه
 انما يستعمل لاجل الداعي الذي يأتي من بعد واذا لم تكن الفروع في استعارة
 بل يكون معنى الفروع انه اذا استعمل اللفظ يجب ان يحل على المعنى الحقيقي
 ذلك لما علمه فالصحيح انه انما يستعمل اللفظ باللفظ لا بالمعنى
 للمعنى من غير ان يكون له معنى في نفسه كونه في المعنى الحقيقي
 مستلزما في المعنى الحقيقي

[illegible]

القدم سبب الدخول فذكر السبب و اراد المسبب و الدخول يشبه الخافي و غيره و تركنا العلم بالحقيقة
من الخائف لان عرضه منع نفسه عن الدخول لا عن وضع القدم فعلنا مجموع الجاز ابن مكي

مضافة الى غلاف
ابن الدواوين
مكتبة

41

و لفظ نیا میں
 علی حقیقہ ۱۱
 یعنی
 لاندی اصفیٰ

ولا خلاف ان حق
الملك ليس
فان بيع
بالصاعين
وانما المراد
اطلاق اسم
فمنه فليس
بمنه المطعون
في بيعه
وغيره

حقه الحقيقه والبيا في بطريق الحق المجاز فقول له في لا يبيع متعلق بقوله
 فلما ذكره وان كان له اولاد الصليبيات خاصة بالانبياء
 او منفردة بغير الصليبيات خاصة بالانبياء
 ان قصده الجميع وقيل الصليبيات خاصة بالانبياء
 وعندما يبيع وقيل الصليبيات خاصة بالانبياء
 خاصة بالانبياء لان الاولاد لا يبيعون
 يطلق عرفا على اولاد الانبياء
 بخلاف الانبياء

المظروف كالיום للصوم وهذا البحث كله يأتي في فصل وجود الميثاق
 م فان اكل الخبز لا يفسد الصوم ولا يوجب القضاء ولا يوجب
 اولى م وان لم يمتدش اي الفعل كوقوع الطلاق هنا في اي قوله
 انت طالق يوم يقدم زيد م لا يمتد المعيار فيه الا ان شاذ لان
 ارادة النهار باليوم فيه م مطلق الآن ولا يعتبر كون ذلك الآن جزءا
 من النهار كقولك له ومن يوطح بومئذ وبره ولان العلاقة موجودة
 بين معناه الحقيقي ومطلق الآن سواء كان الآن جزءا من النهار او
 من الليل م ولا يابا كلف ش عطف على ما كلف الذي سبق م باكل الخطة
 وما يقدر منها عند ما في الاياكل من هذه الخطة لانه يربطها باطعامها عادة بحيث
 بعدم المجاز ولا يبره قولي اذ هيئة ولقد علمها انه ش على مسئلة امتناع
 الجمع من احقنوه والمجاز م فمهم قال انه علم الصوم ركب ونوى به الجمعي قوله

التي هي لازمة للاسد بطريق الالتزام ولا يكون مجازا وانما المجاز هو
 اللفظ الذي يستعمل ويرلوه لازم الموضوع له من غير ارفق الموضوع
 له وهنا وقع في خاطري اشكال وهو قوله **م** برده عليه انه اذا كان
 هذا موجبه يكون مجبيا وان لم ينوش اي البمين كما اذا اشترى القريب
 بعقب عليه وان لم ينوم وان لم يكن موجبه يكون مجبيا حقيقة
 والمجاز ويمكن ان يقال **ش** في جواب هذا الاشكال **م** لا جمع بينهما
 الارلق **س** لانه نوى البمين ولم ينو النذر **ك** لكنه ثبت النذر
 بصيغته واليمين بالرفق **ش** لان الكلام موضوع للنذر وهو انشاء
 فثبت الموضوع له وان لم ينو حقيقة هذا الجواب انه سلم ان البمين
 هو المفعول المجازي لكن في الالف **ت** يمكن ان يثبت للكلام المفعول الحقيقي
 والمجازي في الحقيقة بحمد الصيغة سواء ارادوا ولم يردوا والمجازي ان اراد
 ففهم المسئلة تنقسم اقسام فان لم ينوشيا او نوى النذر فقط او
 نوى النذر مع نفي البمين كان نذرا فقط علما بالصيغة وان نواها او
 نوى البمين فقط فنذر وعين اما النذر فيها لصيغة ولا تأنيث للارلق
 فيما نواها واما اليمين فيها للارلق وان نوى البمين مع نفي النذر
 ايضا او لنوى انه يمين **و** فيمين فقط وهذا الذي اورده اشكالا و
 هو قوله **م** فالتبيل يلزم ان يثبت النذر ايضا اذا نوى انه يمين و
س **ش** لان النذر يثبت بالصيغة فيجب ان يثبت مع انه نوى
 انه ليس بنذر فاجاب بقوله **م** قلنا لما نوى مجازا ونفي حقيقة يصدق
 وجا **س** لان هذا حكم ثابت بينه وبين الله تعالى فاذا نفي النذر
 يصدق بينه وبين الله ولا مدخل للقضا فيه حتى يوجب اتعاضا ولا

[illegible]

و في هذا
منه من العبد
عند الربيع والحدود
يا رب اغفر لي الذي
ما جاز

١٦٨٠
 ١٦٨١
 ١٦٨٢
 ١٦٨٣
 ١٦٨٤
 ١٦٨٥
 ١٦٨٦
 ١٦٨٧
 ١٦٨٨
 ١٦٨٩
 ١٦٩٠
 ١٦٩١
 ١٦٩٢
 ١٦٩٣
 ١٦٩٤
 ١٦٩٥
 ١٦٩٦
 ١٦٩٧
 ١٦٩٨
 ١٦٩٩
 ١٧٠٠
 ١٧٠١
 ١٧٠٢
 ١٧٠٣
 ١٧٠٤
 ١٧٠٥
 ١٧٠٦
 ١٧٠٧
 ١٧٠٨
 ١٧٠٩
 ١٧١٠
 ١٧١١
 ١٧١٢
 ١٧١٣
 ١٧١٤
 ١٧١٥
 ١٧١٦
 ١٧١٧
 ١٧١٨
 ١٧١٩
 ١٧٢٠
 ١٧٢١
 ١٧٢٢
 ١٧٢٣
 ١٧٢٤
 ١٧٢٥
 ١٧٢٦
 ١٧٢٧
 ١٧٢٨
 ١٧٢٩
 ١٧٣٠
 ١٧٣١
 ١٧٣٢
 ١٧٣٣
 ١٧٣٤
 ١٧٣٥
 ١٧٣٦
 ١٧٣٧
 ١٧٣٨
 ١٧٣٩
 ١٧٤٠
 ١٧٤١
 ١٧٤٢
 ١٧٤٣
 ١٧٤٤
 ١٧٤٥
 ١٧٤٦
 ١٧٤٧
 ١٧٤٨
 ١٧٤٩
 ١٧٥٠
 ١٧٥١
 ١٧٥٢
 ١٧٥٣
 ١٧٥٤
 ١٧٥٥
 ١٧٥٦
 ١٧٥٧
 ١٧٥٨
 ١٧٥٩
 ١٧٦٠
 ١٧٦١
 ١٧٦٢
 ١٧٦٣
 ١٧٦٤
 ١٧٦٥
 ١٧٦٦
 ١٧٦٧
 ١٧٦٨
 ١٧٦٩
 ١٧٧٠
 ١٧٧١
 ١٧٧٢
 ١٧٧٣
 ١٧٧٤
 ١٧٧٥
 ١٧٧٦
 ١٧٧٧
 ١٧٧٨
 ١٧٧٩
 ١٧٨٠
 ١٧٨١
 ١٧٨٢
 ١٧٨٣
 ١٧٨٤
 ١٧٨٥
 ١٧٨٦
 ١٧٨٧
 ١٧٨٨
 ١٧٨٩
 ١٧٩٠
 ١٧٩١
 ١٧٩٢
 ١٧٩٣
 ١٧٩٤
 ١٧٩٥
 ١٧٩٦
 ١٧٩٧
 ١٧٩٨
 ١٧٩٩
 ١٨٠٠
 ١٨٠١
 ١٨٠٢
 ١٨٠٣
 ١٨٠٤
 ١٨٠٥
 ١٨٠٦
 ١٨٠٧
 ١٨٠٨
 ١٨٠٩
 ١٨١٠
 ١٨١١
 ١٨١٢
 ١٨١٣
 ١٨١٤
 ١٨١٥
 ١٨١٦
 ١٨١٧
 ١٨١٨
 ١٨١٩
 ١٨٢٠
 ١٨٢١
 ١٨٢٢
 ١٨٢٣
 ١٨٢٤
 ١٨٢٥
 ١٨٢٦
 ١٨٢٧
 ١٨٢٨
 ١٨٢٩
 ١٨٣٠
 ١٨٣١
 ١٨٣٢
 ١٨٣٣
 ١٨٣٤
 ١٨٣٥
 ١٨٣٦
 ١٨٣٧
 ١٨٣٨
 ١٨٣٩
 ١٨٤٠
 ١٨٤١
 ١٨٤٢
 ١٨٤٣
 ١٨٤٤
 ١٨٤٥
 ١٨٤٦
 ١٨٤٧
 ١٨٤٨
 ١٨٤٩
 ١٨٥٠
 ١٨٥١
 ١٨٥٢
 ١٨٥٣
 ١٨٥٤
 ١٨٥٥
 ١٨٥٦
 ١٨٥٧
 ١٨٥٨
 ١٨٥٩
 ١٨٦٠
 ١٨٦١
 ١٨٦٢
 ١٨٦٣
 ١٨٦٤
 ١٨٦٥
 ١٨٦٦
 ١٨٦٧
 ١٨٦٨
 ١٨٦٩
 ١٨٧٠
 ١٨٧١
 ١٨٧٢
 ١٨٧٣
 ١٨٧٤
 ١٨٧٥
 ١٨٧٦
 ١٨٧٧
 ١٨٧٨
 ١٨٧٩
 ١٨٨٠
 ١٨٨١
 ١٨٨٢
 ١٨٨٣
 ١٨٨٤
 ١٨٨٥
 ١٨٨٦
 ١٨٨٧
 ١٨٨٨
 ١٨٨٩
 ١٨٩٠
 ١٨٩١
 ١٨٩٢
 ١٨٩٣
 ١٨٩٤
 ١٨٩٥
 ١٨٩٦
 ١٨٩٧
 ١٨٩٨
 ١٨٩٩
 ١٩٠٠
 ١٩٠١
 ١٩٠٢
 ١٩٠٣
 ١٩٠٤
 ١٩٠٥
 ١٩٠٦
 ١٩٠٧
 ١٩٠٨
 ١٩٠٩
 ١٩١٠
 ١٩١١
 ١٩١٢
 ١٩١٣
 ١٩١٤
 ١٩١٥
 ١٩١٦
 ١٩١٧
 ١٩١٨
 ١٩١٩
 ١٩٢٠
 ١٩٢١
 ١٩٢٢
 ١٩٢٣
 ١٩٢٤
 ١٩٢٥
 ١٩٢٦
 ١٩٢٧
 ١٩٢٨
 ١٩٢٩
 ١٩٣٠
 ١٩٣١
 ١٩٣٢
 ١٩٣٣
 ١٩٣٤
 ١٩٣٥
 ١٩٣٦
 ١٩٣٧
 ١٩٣٨
 ١٩٣٩
 ١٩٤٠
 ١٩٤١
 ١٩٤٢
 ١٩٤٣
 ١٩٤٤
 ١٩٤٥
 ١٩٤٦
 ١٩٤٧
 ١٩٤٨
 ١٩٤٩
 ١٩٥٠
 ١٩٥١
 ١٩٥٢
 ١٩٥٣
 ١٩٥٤
 ١٩٥٥
 ١٩٥٦
 ١٩٥٧
 ١٩٥٨
 ١٩٥٩
 ١٩٦٠
 ١٩٦١
 ١٩٦٢
 ١٩٦٣
 ١٩٦٤
 ١٩٦٥
 ١٩٦٦
 ١٩٦٧
 ١٩٦٨
 ١٩٦٩
 ١٩٧٠
 ١٩٧١
 ١٩٧٢
 ١٩٧٣
 ١٩٧٤
 ١٩٧٥
 ١٩٧٦
 ١٩٧٧
 ١٩٧٨
 ١٩٧٩
 ١٩٨٠
 ١٩٨١
 ١٩٨٢
 ١٩٨٣
 ١٩٨٤
 ١٩٨٥
 ١٩٨٦
 ١٩٨٧
 ١٩٨٨
 ١٩٨٩
 ١٩٩٠
 ١٩٩١
 ١٩٩٢
 ١٩٩٣
 ١٩٩٤

مهور شرعاً و موكلاً لمهور عادة فبيننا و لال شرار و الا انكاره

في بقية خلاف الطلاق والعناق فانه اذا قال اردت المنة المجازية
ونفقت المنة الحقة لا يصدق في القضا لان هذا حكم بنما بين العباد
القاض اصل فيه **مسألة** لا بد للمجاز من رتبة تمنع ارتقاء الحقيقة
علا او حث او عادة او شبه عا وهي اما خارجة عن المنكح والكلام
كدلالة الحال نحو بين القور ومعنى من المنكح كقوله تعالى واستقرزني
استطعت فانه تعالى لا يأم بالمعصية او لفظ خارج عن هذا الكلام كقوله
تعالى فمن بنا، فليؤمن فان سياق الكلام وهو قوله انا اعذنا يخرج
من ان يكون للجنة وكذا ظن امرائي ان كنت رجلا لا يكون توكلنا او
خارج فاما ان يكون بعض الاثر لو اولى كما ذكرنا في التخصيص او
لم يكن نحو الاعمال بالنيات ويرفع عن امته الخطايا والنيات لان تعيين
فعل الجوارح لا يكون بالنية وعين الخطا والنيات غير مرفوعة بل الملو
الحكم وهو نوعان الاول الثواب والمأثم والثاني الجواز والفساد
وكهما والاول بناء على صدق عزيمته والثنى بناء على ركنه ومشرطه
فان من نوصاه بما يحب من جهلا وصلى بحج في الحكم لفقد شرطه
يباب عليه لصدق عزيمته ولما اختلف الحكمان صار الاسم بعد كونه مجازا
منه كقوله نعم اما عندنا فلان المشرك لا عموم له واما عند فلان المجاز
لا عموم له فاذا ثبت احد هاتين وهو النوع الاول من الحكم وهو الثواب
م اتفاقا لم يثبت الآخر من اي النوع الاخر وهو الجواز ويؤلا باكل
من هذه الخلقة ولا ياكل من هذا الدفون ولا يشرب من هذه البئر حتى
او الشفق ولو لم لا كنت ويؤلا بضع قدمه في دار طمان وكالا
المتقولة وهو التوكيل بالخصوصية يصر الى الجواب لان معناه الجفيع

مكل قسم من الاقسام فظيره مذكور عقيب ذلك القسم لكن لم يذكر
 في كل مثال ان العبرة بالانفة من ارادة الحقيقة مانعة عقلا او حسا
 او عادة او شرعا فبين هنا هذا المعنى فبين الفور كما اذا ارادت
 المرأة الخروج فقال ان زوجتي قامت طالق يحل على الفور فالتفسيرية
 مانعة عن اربعة احققة عرفا والمعنى المحقق خروج مطلقا وفي قوله نسى
 واستغفر التفسيرية تمنع حقيقة عقلا وكذا في قوله من شاء فليؤمن
 لان التخيير وهو الاباحة مع العذاب المستفاد من قوله انا اعتدنا للظالمين
 نارا ممنع عقلا وفي قوله طلق امرأتي ان كنت رجلا حقيقة تمنع عرفا وفي
 قوله لا عمل الاعمال بالنيات حقيقة بمنزلة عقلا وفي لا باكل من هذه
 الخلقة والدين حسا وفي لا بشر بمن هذه البشر حسا وعرفا وفي لا يضر
 قدمه عرفا وفي الاسماء المنقولة اما عرفا ما او خاصا او شرعا وفي التوكيل
 بالخصومة شرعا **فصل** لا سلم ان المعنى المحقق ممنوع في قوله لا باكل
 من هذه الخلقة حسا لان المحلوف عليه عدم اكلها وهو غير ممنوع حسا
 بل اكلها كذلك فليس البين اذا دخلت النفي كانت للمنع فوجب البين
 ان يصير ممنوعا باليمين فيكون الحالف ممنوعا باليمين عن اكل الخلقة لا عن
 عن عدم اكلها وما لا يكون ما كولا حسا او عادة لا يكون ممنوعا باليمين
 ثم عطف على اول المسئلة وموانه لا بد للمجاز من قرينة قوله **فاما اذا**
كانت الحقيقة مستقلة والمجاز متعارفا فعند اني صنفه بانه المعنى المحقق
اولي لان الاسئلة لا يترك الا ضرورة وعند هذا المعنى المجازي دلي وتفسيره
 لا باكل من هذه الخلقة بغير الى التخصيم عند وعند هذا المعنى المجازي دلي وتفسيره

قوله واذا كانت عطف هذا الجواب على اسبق من
 اشتراط القرينة في المجاز فينبغي ان يفارق المجاز
 بل يكون في نفسه مانعة عن ارادة الحقيقة عند اطلاق
 اللفظ ام لا فتدقق في ان الحقيقة او كانت مستقلة
 فالعمل بالمجاز التام عند بعض الفقهاء اتفاقا
 اما ما ياتي في التام عند بعض الفقهاء اتفاقا
 انما هو عند البعض فالعمل بالحقيقة بالقرينة
 انما هو عند البعض فالعمل بالحقيقة بالقرينة
 وانما العمل بالاسئلة في مقابلته ارجح من اطلاق
 المجاز لان المجاز في مقابلته ارجح من اطلاق
 المجاز لان المجاز في مقابلته ارجح من اطلاق
 المجاز لان المجاز في مقابلته ارجح من اطلاق

النسب

وقد يتعذر الحقيقة والمجاز اذا كان الحكم مستقلا في قوله لا حرة هذه شي وهي معروفة بالنسب وثبوته لم يثبت
 او اكبر سنا منه حتى لا يقع الحرمة بذلك اي اسواء امر على هذا القول او الكذب لنفسه الا انه اذا اصر على ذلك
 يفرق العاصي بينهما لان الحرمة ثبتت بهذا اللفظ بل لانه بالاصرار صار ظاهرا لا يمنع حقا في الجماع فيجب
 التبريق كما في الجلب والعفة ابن ملك

44 **الفصل**
 النسب هو يثبت اما الحقيقة **ش** اي المعنى المحقق وهو النسب في
 الاول **ش** اي في الاكبر سنا منه فقط حسرة وفي الثاني **ش** اي الحقيقة
 والمراد المعنى المحقق **م** اما ان يثبت مطلقا اي في حق وفي حق من اشهر النسب
ش اي يكون دونه معقبة في ضربها بان يثبت النسب منه وينبغي لمن يثبت منه
م ولا يمكن بهذا **ش** اي يثبت النسب من المدعى وانتفاؤه ممن اشهر منه
م لانه ثبت ممن اشهر النسب منه او في حق نفسه فقط **ش** اي يثبت المعنى المحقق
 وهو النسب في حق نفسه فقط بان يثبت منه من غير ان يثبت ممن اشهر منه
م واما معذور **ش** اي الثبوت في حق نفسه فقط لان الشرع يكذب
 لا يشترط من الغير فلا يكون **ش** اي تكذيب الشرع المذموم **م** اي من كذب
 نفسه والنسب مما يحتمل التكذيب والرجوع بخلاف العنق **ش** في انه لا يجر
 التكذيب والرجوع **م** واما المجاز **ش** عطف على قوله اما الحقيقة والمراد ان
 المعنى المجازي متعذر ابقام وموانه الترخيم فلان النسخ الذي يثبت به
ش اي يلفظ هذه بنية من مناف لمالك النكاح فلا يكون حقا من حقوق **ش**
 بيانه انه ان ثبت النسخ بجم هذا اللفظ لا يجز اما ان يثبت النسخ الذي
 يقتضي صحة النكاح السابق او النسخ الذي لا يقتضيها وانما متفق
 لانه لو قال لا جيته معروفة النسب هذه بنية يكون لغوا فسلم
 انه ان ثبت النسخ بنية النكاح الذي يقتضي صحة النكاح السابق ويكون
 حقا من حقوق النكاح كالتطلاق وذلك ايضا محال لان هذا اللفظ يدل
 على الترخيم الذي يقتضي بطلان النكاح السابق فكيف يثبت النسخ الذي
 هو حق من حقوق النكاح **واعتلم** ان مقتضى هذا اللفظ على هذا الوجه ان
 احققة اما ان يثبت في حق من كثر منه وذا خبر ممكن ان يثبت في حق

قوله بخلاف العنق كان الانسداد
 عقيب بيان تقدير المجاز في النكاح
 ان موجب النسخ بعد الثبوت
 عطف على ما قبله
 وهذا يقع عن الكفاية ويثبت
 به العلاء
 في قوله
 في قوله

ثم هذا انما ان ثبت في حق النسب وذا اعتذر لان الشرع يكذب اذ في حق
التحريم وذا لا يمكن ايضا لان التحريم الذي يثبت بهذا منافع
ملك النكاح كما ذكرنا واما المجاز وهو ان يثبت النكاح فانه ايضا والفرق
بين التحريم الاول والثاني ان المراد بالاول ما ثبت بدلالة الالتزام
فان ثبوت النسب موجب للتحريم والمراد بالثاني ما ثبت بطريق المجاز
فان لفظ السقف اذا اراد به الموضوع له ذال على الجدار بطريق
الالتزام ولا يكون هذا مجازا بل انما يكون مجازا اذا اطلق السقف واراد به
الجدار فاقول لا حاجة الى قوله انما ان ثبت في حق النسب
او في حق التحريم لان الموضوع له ثبوت النسب فان لم يثبت النسب لا يمكن
ثبوت التحريم بطريق الالتزام لعدم ثبوت الأصل فذا التزم به
يكون قبيحا فالذي لا يثبت النسب في هذا التحريم المذكور التزم بالبرهان فانه
ملك النكاح بل لا يثبت النكاح موقعا بثبوت الموضوع له فعمله ان ثبت
التحريم لا يثبت الا بطريق المجاز وذا اعتذر ايضا للمنافاة المذكورة
وتورد بهذا الوجه وهو ان ثبت التحريم فاما ان ثبت بطريق الالتزام
وهو محال لعدم ثبوت الموضوع له وهو النسب او بطريق المجاز وهو ايضا
محال للمنافاة المذكورة كان احسن مسئلة الداعي المجاز
ش اعلم ان المجاز يحتاج الى عدة اشياء المستعار منه وهو الممثل المخصص
والمستعار له وهو الانسان الشجاع والمستعار هو لفظ الاسد
والعلاقة وهي الشجاعة والتفسيرية الصارفة عن اطلاق المعنى
الى اطلاق المعنى المجازي وهي يرمى في راي اسدي يرمى والامر الداعي
الى استعمال المجاز فانك اذا حاولت ان تحي عن رايه شجاع فاحل ان تقول راي

الشرك جباله
الصياد الفيرك
الكفر العيذ بالله

شجاعا

قوله اعلم ان المجاز اورد البيان في نوع
الاستعارة تمثيلا وتوضيحا لمعنى
الداعي المجازي
الاستعارة المجازية
الداعي المجازي
الاستعارة المجازية
الداعي المجازي

شجاعا فاذا قلت راي اسد فلا بد ان يوجد امر يدعوك الى ترك استعمال
حاصل الأصل في المعنى المطلوب واستعمال ما هو خلاف الأصل وهو المجاز وذا
الداعي اما لفظي او معنوي فاللفظي م اختصاص لفظ ش اي لفظ المجاز
م بالعدوية ش فربما يكون لفظ الحقيقة لفظا ركيكا كلفظ الحقيقة مثلا
ولفظ المجاز يكون اعز بمرئيه او صلاحية للشعر ش اي اذا استعمل لفظ
الحقيقة لا يكون الكلام موزونا وان استعمل لفظ المجاز يكون موزونا م
او السجع ش فاذا كان السجع واليما مثل الواحد والعدد فلفظ الاسد
يتفهم في السجع لفظ الشجاع م واصناف السجع ش كما تجنب
وتحذف فربما يحصل التجنب لفظ المجاز لا الحقيقة كذا البدعة شرك الشكر
فان الشكر هنا مجاز استعمل لشيء ليس شرك فان بينهما شبهة الاشتقاق
م او معناه ش اي اختصاص معنى ش في هذا شرع في الداعي المعنوي م
بالسجع ش كما استعار لفظ ش في قوله انه لرجل عالم او المحقق ش
كما استعار السجع وهو الزبابة الصغير للجهل م او السجع ش او السجع ش
ش اي اختصاص المعنى المجازي بالترتيب او السجع كما استعار ما، الخوة
بعض المشروب بابير غيب السامع واستعار السم لبعض الطغومات
ليتنفخ السامع م او زيادة البيان ش اي اختصاص المعنى المجازي بزيادة
البيان فان قولك راي اسدي يرمى في الدلالة على الشجاعة من
قولك راي شجاع م فان ذكر المألوم بينة على وجود الامر ش
وفي المجاز اطلق اسم المألوم على الامر فاستعمال المجاز يكون دعوى بانه
واستعمال الحقيقة يكون دعوى بانه م او تطلق الكلام ش بالرفع
عطف على قوله اختصاص لفظ اي الداعي الى استعمال المجاز فربما يكون

فعله فربما يكون لفظ الحقيقة لفظا ركيكا كلفظ الحقيقة مثلا
ولفظ المجاز يكون اعز بمرئيه او صلاحية للشعر اي اذا استعمل لفظ
الحقيقة لا يكون الكلام موزونا وان استعمل لفظ المجاز يكون موزونا
او السجع فاذا كان السجع واليما مثل الواحد والعدد فلفظ الاسد
يتفهم في السجع لفظ الشجاع واصناف السجع كما تجنب وت حذف
فربما يحصل التجنب لفظ المجاز لا الحقيقة كذا البدعة شرك الشكر
فان الشكر هنا مجاز استعمل لشيء ليس شرك فان بينهما شبهة الاشتقاق
م او معناه ش اي اختصاص معنى ش في هذا شرع في الداعي المعنوي م
بالسجع ش كما استعار لفظ ش في قوله انه لرجل عالم او المحقق ش
كما استعار السجع وهو الزبابة الصغير للجهل م او السجع ش او السجع ش
ش اي اختصاص المعنى المجازي بالترتيب او السجع كما استعار ما، الخوة
بعض المشروب بابير غيب السامع واستعار السم لبعض الطغومات
ليتنفخ السامع م او زيادة البيان ش اي اختصاص المعنى المجازي بزيادة
البيان فان قولك راي اسدي يرمى في الدلالة على الشجاعة من
قولك راي شجاع م فان ذكر المألوم بينة على وجود الامر ش
وفي المجاز اطلق اسم المألوم على الامر فاستعمال المجاز يكون دعوى بانه
واستعمال الحقيقة يكون دعوى بانه م او تطلق الكلام ش بالرفع
عطف على قوله اختصاص لفظ اي الداعي الى استعمال المجاز فربما يكون

في مقدماته وفي فصل التثنية ان النوض من التثنية بما هو فانه يكون غرضاً
 للاستعارة ايضاً وفي فصل الجاز ان الجاز ربما لا يكون مفيداً وربما يكون
 مفيداً ولا يكون فيه مبالغة في التثنية وربما يكون مفيداً ويكون
 مبالغة في التثنية كالاستعارة **فصل في الحروف** **فصل في الحروف** **فصل في الحروف**
 على فحين استعارة اصلية وهي في اسماء الاجناس واستعارة بتعبية
 وهي في المشتقات والحروف وانما فالواحي بتعبية لان الاستعارة
 في المشتقات لا يقع الا بتعبية وفروعها في المشتق منه كما تقول الحال لاطقة
 اي دالة فاستعارة الناطق للدال بتعبية استعارة النطق للدلالة وكذا الاستعارة
 في الحروف فان الاستعارة تقع اولاً في متعلق مع الحروف ثم في **فصل في الحروف**
 اي في الحروف **فصل في الحروف** **فصل في الحروف** **فصل في الحروف** **فصل في الحروف**
 لازم للتعبيل فان المعلول يكون عقيب العلة فيراد بالتعبيل التفسير وهو
 اعم من ان يكون تفسير العلة المعلول **فصل في الحروف** **فصل في الحروف** **فصل في الحروف**
 استعارة التعليل للتعبيل **فصل في الحروف** **فصل في الحروف** **فصل في الحروف** **فصل في الحروف**
فصل في الحروف **فصل في الحروف** **فصل في الحروف** **فصل في الحروف** **فصل في الحروف**
 كان الولادة علة الموت فاستعمل لام التعليل وايراد الموت وافق بعد
 الولادة قطعاً بلا تخلف وقوع المعلول عقيب العلة وهذا بناء على ان
 اللام تدخل في العلة الغائية وهي الفرض ولا شك ان معلول العلة الغائية
 فعلم ان اللام الداخلة في الفرض دخلت حقيقة على المعلول **فصل في الحروف**
 ووقا شدة الحاجة اليها ونسب ووقا شدة الحاجة اليها ونسب **فصل في الحروف**
 لطلق العطف بالنقل عن ائمة اللغة واستفاد مواضع استعمالها وهي

في مقدماته وفي فصل التثنية ان النوض من التثنية بما هو فانه يكون غرضاً
 للاستعارة ايضاً وفي فصل الجاز ان الجاز ربما لا يكون مفيداً وربما يكون
 مفيداً ولا يكون فيه مبالغة في التثنية وربما يكون مفيداً ويكون
 مبالغة في التثنية كالاستعارة

في مقدماته وفي فصل التثنية ان النوض من التثنية بما هو فانه يكون غرضاً
 للاستعارة ايضاً وفي فصل الجاز ان الجاز ربما لا يكون مفيداً وربما يكون
 مفيداً ولا يكون فيه مبالغة في التثنية وربما يكون مفيداً ويكون
 مبالغة في التثنية كالاستعارة

في مقدماته وفي فصل التثنية ان النوض من التثنية بما هو فانه يكون غرضاً
 للاستعارة ايضاً وفي فصل الجاز ان الجاز ربما لا يكون مفيداً وربما يكون
 مفيداً ولا يكون فيه مبالغة في التثنية وربما يكون مفيداً ويكون
 مبالغة في التثنية كالاستعارة

في مقدماته وفي فصل التثنية ان النوض من التثنية بما هو فانه يكون غرضاً
 للاستعارة ايضاً وفي فصل الجاز ان الجاز ربما لا يكون مفيداً وربما يكون
 مفيداً ولا يكون فيه مبالغة في التثنية وربما يكون مفيداً ويكون
 مبالغة في التثنية كالاستعارة

قليل عمرنا في دار دنيا ومرجعنا الى بيت التراب وكل صيحة تذكركم بآل الله
 لموت وابتداء الخراب

في مقدماته وفي فصل التثنية ان النوض من التثنية بما هو فانه يكون غرضاً
 للاستعارة ايضاً وفي فصل الجاز ان الجاز ربما لا يكون مفيداً وربما يكون
 مفيداً ولا يكون فيه مبالغة في التثنية وربما يكون مفيداً ويكون
 مبالغة في التثنية كالاستعارة

في مقدماته وفي فصل التثنية ان النوض من التثنية بما هو فانه يكون غرضاً
 للاستعارة ايضاً وفي فصل الجاز ان الجاز ربما لا يكون مفيداً وربما يكون
 مفيداً ولا يكون فيه مبالغة في التثنية وربما يكون مفيداً ويكون
 مبالغة في التثنية كالاستعارة

في مقدماته وفي فصل التثنية ان النوض من التثنية بما هو فانه يكون غرضاً
 للاستعارة ايضاً وفي فصل الجاز ان الجاز ربما لا يكون مفيداً وربما يكون
 مفيداً ولا يكون فيه مبالغة في التثنية وربما يكون مفيداً ويكون
 مبالغة في التثنية كالاستعارة

في مقدماته وفي فصل التثنية ان النوض من التثنية بما هو فانه يكون غرضاً
 للاستعارة ايضاً وفي فصل الجاز ان الجاز ربما لا يكون مفيداً وربما يكون
 مفيداً ولا يكون فيه مبالغة في التثنية وربما يكون مفيداً ويكون
 مبالغة في التثنية كالاستعارة

في مقدماته وفي فصل التثنية ان النوض من التثنية بما هو فانه يكون غرضاً
 للاستعارة ايضاً وفي فصل الجاز ان الجاز ربما لا يكون مفيداً وربما يكون
 مفيداً ولا يكون فيه مبالغة في التثنية وربما يكون مفيداً ويكون
 مبالغة في التثنية كالاستعارة

قوله فلهذا لا يجب الترتيب في الوضوء بحتم ان يكون تسليماً لتعليل
اي لا يجب الترتيب في غسل اعضاء الوضوء بناء على ان يكون تسليماً لتعليل
لما بيننا من انها لا يجب الترتيب وان يكون لتعليل التسليم
اي لا تثبت ان الوضوء مطلق العطف من غير ترتيب لا يجب الترتيب
في الوضوء للثلاثين الزيادة على الكتاب من غير دليل يوجب

بين الاثنين المختلفين كالف بين المحدثين فانه يمكن جاز رجلان
ولا يمكن هذا في رجل وامرأة فادخلوا واوا العطف وقوله لا تأكل السمك
وتشرب اللبن اي لا تجع بينهما فهذا لا يجب الترتيب في الوضوء واما
في السعي بين الصفا والمرفق فوجب الترتيب بقوله عم ابدوا بابداء
الله لا بالسران فان كونهما من الشرائع لا يجعل في الترتيب
وقوله عم ابدوا بابداء الله لا يدل على ان بدايته تلي موجبه
لبدايتكم كمن تقدم في السران لا يجع عن مصلح كالنعظيم والاهمية
او غيرهما ولا شك ان هذا يقتض الاولوية لا الوجوب واما الوجوب
في الحنفية بما لا يحل له من وجع غير متعلق وبالنسبة الى علمنا بقوله ابدوا
م ورحم البعض انه للترتيب عذبه بقاءه والله للمفارقة عذبهما
استدلالا بوقوع الواحد عند والثلاث عندهما في ان دخلت الدار
فانت طالق وطالق وطالق لغير المدخول بها وهذا في اي زعم ذلك السفيو
م باطل بل خلاف راجع الى ان عندك ما يتعلق بالنساء والثلاث بالشرط
بواسطة الاول جمع كذلك فان المعلق بالشرط كالمعلق عند الشرط وفي الخبر
جمع واحدة لانه لا يبقى المحل للنساء والثلاث وعندهما يقع جملة لان

الترتيب في التكليم لا في ضرورة تلافيا في لا ترتيب في صبره
اللفظ تطبيقا عند الشرط كما اذا كررت ثلاث مرات مع غير المدخول بها
قوله ان دخلت الدار فانت طالق فغدا الشرط يقع الثلاث كذا هي
وان قدم الاجرية في اي قال لغير المدخول بها انت طالق وطالق
وطالق ان دخلت الدار مع الثلث في اي انقام لانه اذا قال
ان دخلت فخلق الاجرية المنوقفة دفعة واحدة اذا تزوج من غير
في السعي بين الصفا والمرفق فوجب الترتيب بقوله عم ابدوا بابداء
الله لا بالسران فان كونهما من الشرائع لا يجعل في الترتيب
وقوله عم ابدوا بابداء الله لا يدل على ان بدايته تلي موجبه
لبدايتكم كمن تقدم في السران لا يجع عن مصلح كالنعظيم والاهمية
او غيرهما ولا شك ان هذا يقتض الاولوية لا الوجوب واما الوجوب
في الحنفية بما لا يحل له من وجع غير متعلق وبالنسبة الى علمنا بقوله ابدوا
م ورحم البعض انه للترتيب عذبه بقاءه والله للمفارقة عذبهما
استدلالا بوقوع الواحد عند والثلاث عندهما في ان دخلت الدار
فانت طالق وطالق وطالق لغير المدخول بها وهذا في اي زعم ذلك السفيو
م باطل بل خلاف راجع الى ان عندك ما يتعلق بالنساء والثلاث بالشرط
بواسطة الاول جمع كذلك فان المعلق بالشرط كالمعلق عند الشرط وفي الخبر
جمع واحدة لانه لا يبقى المحل للنساء والثلاث وعندهما يقع جملة لان

قوله فلهذا لا يجب الترتيب في الوضوء بحتم ان يكون تسليماً لتعليل
اي لا يجب الترتيب في غسل اعضاء الوضوء بناء على ان يكون تسليماً لتعليل
لما بيننا من انها لا يجب الترتيب وان يكون لتعليل التسليم
اي لا تثبت ان الوضوء مطلق العطف من غير ترتيب لا يجب الترتيب
في الوضوء للثلاثين الزيادة على الكتاب من غير دليل يوجب

قوله فلهذا لا يجب الترتيب في الوضوء بحتم ان يكون تسليماً لتعليل
اي لا يجب الترتيب في غسل اعضاء الوضوء بناء على ان يكون تسليماً لتعليل
لما بيننا من انها لا يجب الترتيب وان يكون لتعليل التسليم
اي لا تثبت ان الوضوء مطلق العطف من غير ترتيب لا يجب الترتيب
في الوضوء للثلاثين الزيادة على الكتاب من غير دليل يوجب

بغير اذن مولاهما ثم اعطى المولى معاصج كاحما وبكلامين منفصلين
س اي قال اعتقت هذه ثم قال الاخرى بعد زمان اعتقت هذه ثم
بحرف العطف في اي قال اعتقت هذه وهذه ثم بطل كاح النائية
فخلقوا للترتيب في عكس او وضع المسئلة في اصول شمس الائمة و
اما في الاسلام فقد وضع المسئلة هكذا زوج رجل اثنين من
رجل بغير اذن مولاهما وبغير اذن الزوج فقوله بغير اذن الزوج
لا حاجة الى التقيد به وعلى تقدير ان يقيده لا بد ان يقبل الكاح
فضولي او من قبل الزوج اذ لا يجوز ان يتولى الفضولي الواحد طرفي
الكاح وقد قيدت الحواشي كون كاح الاثنين بعقد واحد اتباعا
لوضع المسئلة في الجامع الكبير فلا حاجة لنا الى التقيد به اذ البحث
الذي نحن بصدد لا يختلف بكونه بعقد واحد او بعقدين وفي الجامع
الكبير قيد المسئلة بعقد واحد لانه نظم كثر من المائل في سلك واحد
وبعض تلك المسائل يختلف بالعقد الواحد وبالعقدين كما اذا كان كاح
الاثنين برضى المولى ورضا مادون الزوج فان هذه المسئلة تختلف
بالعقد الواحد وبالعقدين فلاجل هذا العرف في قيد بعقد واحد
وان اردت معرفة تفصيلا فليكن عطف الجماع الكبير
قال روجه الفضولي اثنين بعقدين فاجازهما منفردا بطل
كاح النائية وان اجازهما معاً في اي قال اجرت كاحهما او جرت
العطف في اي لو قال اجرت كاح هذه وهذه ثم بطل في اي بطل
كاح كل واحدة منهما ثم جعله موه للبيان وان قال حق في اي مرضي

قوله فلهذا لا يجب الترتيب في الوضوء بحتم ان يكون تسليماً لتعليل
اي لا يجب الترتيب في غسل اعضاء الوضوء بناء على ان يكون تسليماً لتعليل
لما بيننا من انها لا يجب الترتيب وان يكون لتعليل التسليم
اي لا تثبت ان الوضوء مطلق العطف من غير ترتيب لا يجب الترتيب
في الوضوء للثلاثين الزيادة على الكتاب من غير دليل يوجب

قوله فلهذا لا يجب الترتيب في الوضوء بحتم ان يكون تسليماً لتعليل
اي لا يجب الترتيب في غسل اعضاء الوضوء بناء على ان يكون تسليماً لتعليل
لما بيننا من انها لا يجب الترتيب وان يكون لتعليل التسليم
اي لا تثبت ان الوضوء مطلق العطف من غير ترتيب لا يجب الترتيب
في الوضوء للثلاثين الزيادة على الكتاب من غير دليل يوجب

قوله فلهذا لا يجب الترتيب في الوضوء بحتم ان يكون تسليماً لتعليل
اي لا يجب الترتيب في غسل اعضاء الوضوء بناء على ان يكون تسليماً لتعليل
لما بيننا من انها لا يجب الترتيب وان يكون لتعليل التسليم
اي لا تثبت ان الوضوء مطلق العطف من غير ترتيب لا يجب الترتيب
في الوضوء للثلاثين الزيادة على الكتاب من غير دليل يوجب

قوله فلهذا لا يجب الترتيب في الوضوء بحتم ان يكون تسليماً لتعليل
اي لا يجب الترتيب في غسل اعضاء الوضوء بناء على ان يكون تسليماً لتعليل
لما بيننا من انها لا يجب الترتيب وان يكون لتعليل التسليم
اي لا تثبت ان الوضوء مطلق العطف من غير ترتيب لا يجب الترتيب
في الوضوء للثلاثين الزيادة على الكتاب من غير دليل يوجب

الافنية

و بطلانها من هذا
التعليق لالان الواد
تفتي القارة
ابن ملك

[illegible]

في عظم المغدرات وذكر مسئلة تزويج
 المستفاد من جاء معنى كل من يغفل
 ولا يخفى عليك ان نقد المثل في نحو جاء
 فلهذا على ما ذكره المصنف

على الصبي كما لا يجب الصلوة عليه شئ شبه ان يكون هذا الحكم عذم بناء
على انه يجب ان يكون الخاطب باحدهما عيى الخاطب بالآخر ولما
لم يكن الصبي مخاطبا بقوله اقيموا الصلوة لا يكون مخاطبا بقوله
اقيموا الزكوة كقوله انما يجب الزكوة على الصبي لانه
عبادة محضة والصبي ليس من اهله لا للفران في النظم والقبائل
بوجوب الزكوة على الصبي يقول الخاطب بالصلوة والزكوة بتناول الصبي
لكن العقل خضعهم عن وجوب الصلوة اذ هي عبادة بدنية لا عن وجوب الزكوة
اذ هي عبادة مالية يمكن اداء الولى عنه وهذا فاسد عندنا بالاشارة
راجعة الى اجاب الشركة من اجل لان الشركة انما ثبت اذا افتقر
الى به فمضى ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى وهو يتعلق بالجنون بالشر
ايضا لان جنون الجدة في قوة المفرد وفي حكم الافتقار فخطفت على
اجزاء فليكون الواو على اصلها وعطف الاسم على مثلها بخلاف وقصر طالق
فان اظهار رجزها دليل على عدم المشاركة في اجزاء شئ لا ذكر ان الشركة
بين المعطوف والمعطوف عليه انما ثبت اذا افتقرت الثانية فقوله وعبدى
وفي قوله ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى يرد اشكال لانها
جمله تامة غير مفتوحة اما قبلها فينبغي ان لا يتعلق بالشرط بل يكون كلاما
مستقلا فاعطف على المجموع فاجاب بانها في قوة المفرد وفي حكم الافتقار
مع انها جملة تامة لان مناسبتها اجزاء في كونها جملتين اسميتين ترجع كونها
معطوفة على اجزاء الاعلى مجموع الشرط و اجزاء واذا كانت معطوفة على اجزاء
يكون في قوة المفرد لان اجزاء الشرط بعض الجملة وايضا الواو للعطف
والاصل في العطف الشركة فمضى على الشركة ما امكن وهذا اذا كان المعطوف

قوله على الصبي كما لا يجب الصلوة عليه
انما هو في قوة المفرد لان الصبي ليس من اهله
ولا في النظم والقبائل بوجوب الزكوة على الصبي
لكن العقل خضعهم عن وجوب الصلوة اذ هي عبادة بدنية
لا عن وجوب الزكوة اذ هي عبادة مالية يمكن اداء الولى عنه
وهذا فاسد عندنا بالاشارة راجعة الى اجاب الشركة
من اجل لان الشركة انما ثبت اذا افتقر الى به
فمضى ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى وهو يتعلق
بالجنون بالشر ايضا لان جنون الجدة في قوة المفرد
وفي حكم الافتقار فخطفت على اجزاء فليكون الواو على
اصلها وعطف الاسم على مثلها بخلاف وقصر طالق فان
اظهار رجزها دليل على عدم المشاركة في اجزاء شئ لا
ذكر ان الشركة بين المعطوف والمعطوف عليه انما ثبت اذا
افتقرت الثانية فقوله وعبدى وفي قوله ان دخلت الدار
فانت طالق وعبدى يرد اشكال لانها جملة تامة غير
مفتوحة اما قبلها فينبغي ان لا يتعلق بالشرط بل يكون
كلاما مستقلا فاعطف على المجموع فاجاب بانها في قوة
المفرد وفي حكم الافتقار مع انها جملة تامة لان مناسبتها
اجزاء في كونها جملتين اسميتين ترجع كونها معطوفة على
اجزاء الاعلى مجموع الشرط و اجزاء واذا كانت معطوفة على
اجزاء يكون في قوة المفرد لان اجزاء الشرط بعض الجملة
وايضا الواو للعطف والاصل في العطف الشركة فمضى على الشركة
ما امكن وهذا اذا كان المعطوف

مفتوحا

فان قلت لا شك في ان العلة والمعلولة في وجود الشيء والارواء لاني مضطرب بها والعلة تحت ان يكون مغايرة 9
للمعلول متقدمة عليه في الوجود فكيف يتصور اتحادهما في الوجود قلت شئ في ذلك نظر الى انه لم يتحقق في الواقع
الا فعل واحد والافال شئ يحصل بمجرد صنع الماء على كفه او صببه في حلقه والارواء لا يحصل الا بعد شرب بقدر البرى وهذا
صحيح ان يقال سقاء فارواء تلوح

419 مفتوحا الى ما قبلها حقيقة كما في المفرد واوحكا كما في الجملة التي يمكن احتيا
في قوة المفرد فمضى على الشركة ليكون الواو جارية على اصلها بقدر
الامكان اما اذا لم يكن حملها على الشركة فلا يحمل وهذا اذا كان المعطوف
جملة لا يكون في قوة المفرد فلا يكون مفتوحة اما قبلها اصلا كما ينبغي
الصلوة واتوا الزكوة فالواو يكون لجرد النسق والترتيب فمضى قوله
ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى طالق يمكن حمل قوله وعبدى طالق
على الوجهين لكن اظهار رجزه وموطاق في قوله وعبدى طالق يرجع المعطوف على
المجموع لا على اجزاء لانه لو كان معطوفا على اجزاء يكن ان يقول وعبدى طالق
يرجع الى قوله يتعلق العتق بالشروط ولهذا جعلنا قوله ولا تقبلوا
لهم شهادة ابد معطوفا على اجزاء ولا قوله واولئك هم القاسيون شئ ان لا
ما ذكرنا في قوله وعبدى وهو مما يوجب كونه معطوفا على اجزاء وما ذكرناه في
قوله وعبدى طالق من قيام الدليل على عدم المشاركة في اجزاء جعلنا قوله
ولا تقبلوا الا اخر معطوفا على اجزاء فان قوله ولا تقبلوا جملة انشائية مثل
قوله شئ فاجله واو الخاطب بها الائمة وقوله واولئك جملة اجبارية وليس
الائمة مخاطبين بها فدليل المشاركة في اجزاء قائم في ملا تقبلوا ودليل
عدم المشاركة قائم في واولئك عطفنا الاول على اجزاء لا الاخر وهذا
ما في في آخر فصل الامتثال اشكال م القاء للتعقيب فلما ابدى
في اجزاء فان قال ان دخلت الدار فانت طالق فانت طالق اشكال فمضى
على الترتيب من غير تراخ وقد بدخل المعطوف كوجاه اشكال فمضى
وقد يكون المعطوف على العلة في الوجود ولكن في المضمون غيرا نحو سقاء
فارواء وهو كمن جسر ولد والدة فمضى على جملة معلوكا فمضى حقيقة

قوله مفتوحا الى ما قبلها حقيقة
كما في المفرد واوحكا كما في الجملة التي يمكن احتيا
في قوة المفرد فمضى على الشركة ليكون الواو جارية
على اصلها بقدر الامكان اما اذا لم يكن حملها على الشركة
فلا يحمل وهذا اذا كان المعطوف جملة لا يكون في قوة
المفرد فلا يكون مفتوحة اما قبلها اصلا كما ينبغي
الصلوة واتوا الزكوة فالواو يكون لجرد النسق والترتيب
فمضى قوله ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى طالق يمكن
حمل قوله وعبدى طالق على الوجهين لكن اظهار رجزه
وموطاق في قوله وعبدى طالق يرجع المعطوف على المجموع
لا على اجزاء لانه لو كان معطوفا على اجزاء يكن ان يقول
وعبدى طالق يرجع الى قوله يتعلق العتق بالشروط ولهذا
جعلنا قوله ولا تقبلوا لهم شهادة ابد معطوفا على اجزاء
ولا قوله واولئك هم القاسيون شئ ان لا ما ذكرنا في قوله
وعبدى وهو مما يوجب كونه معطوفا على اجزاء وما ذكرناه في
قوله وعبدى طالق من قيام الدليل على عدم المشاركة في
اجزاء جعلنا قوله ولا تقبلوا الا اخر معطوفا على اجزاء فان
قوله شئ فاجله واو الخاطب بها الائمة وقوله واولئك
جملة اجبارية وليس الائمة مخاطبين بها فدليل المشاركة
في اجزاء قائم في ملا تقبلوا ودليل عدم المشاركة قائم في
واولئك عطفنا الاول على اجزاء لا الاخر وهذا ما في في
آخر فصل الامتثال اشكال م القاء للتعقيب فلما ابدى في
اجزاء فان قال ان دخلت الدار فانت طالق فانت طالق اشكال
فمضى على الترتيب من غير تراخ وقد بدخل المعطوف كوجاه
اشكال فمضى وقد يكون المعطوف على العلة في الوجود ولكن
في المضمون غيرا نحو سقاء فارواء وهو كمن جسر ولد والدة
فمضى على جملة معلوكا فمضى حقيقة

قوله فهو مع الفاء فيصير المقبول كانه قال قبلت فهو حراؤ الا عناق لا يرتب على الاحياء الا بعد شرطه القبول بخلاف
 هو فانه يحتمل ان يكون رد الايجاب لثبوت الحرية قبله وكذا الاول بالقطع بدون الفاء اذ لا مطلق ومع الفاء مقيد بالشرط
 الى اذ كان كاتبا فاقطعه كذا

وقد دخل الفاء على المطلق او كانت ما تقدم
 بالاولى كانت دالة على ان كانت في جارية الدوام
 من احواله من انما الحكم كما يقال ان
 انك انقوت اما انقوت بالاشارة
 الفوق بعد اشارة الاشارة

فان قال بعث هذا العبد منك فقال لا فهو يكون قبولا لاجل
 هو ولو قال لخصا انك لغير هذا النوب قبضا فقال فاقطعه فقطعه
 فادعوا لغيره بغيره كالموافق ان كفا في فاقطعه بخلاف قوله اقطعه وقد
 تدخل على الفاء في غير هذا النوب وقد اتاك الفوت وتطهر به او الى الفاء
 فان هو يعين في الحال ولا ينزل فان آمن من اعلم ان اصل الفاء
 ان تدخل على المعلول لانها لتعقيب المعلول بتعقيب العلة وانما تدخل على العلة
 لان المعلول اذا كان مقصودا من العلة يكون علة فانية للعلة فيصير العلة
 معلولا فلذلك تدخل على العلة باعتبار انها معلول من ذلك قوله تعالى وتزودوا
 فان خير الزاد التقوى وقول الشاعر اذا تمكلم لم يكن واجبه
 فدعه فدولته ذاهبه ونظاير كثير وانما قلنا يعين في الحال لان
 قوله فان هو معناه لانك هو ولا يمكن ان يكون فان هو بالاول
 لان جواب الامر لا يقع الا الفعل المضارع لان الامر انما يستحق الجواب
 بتقدير ان وكلمة ان تجعل الماضي بمعنى المستقبل والجملة الاسمية الدالة
 على الثبوت بمعنى المستقبل وانما يجعل ذلك اذا كانت ملفوظة انما اذا كانت
 مقدرة فلا كما تقول ان تاتى اكرمك ولا تقول اتى اكرمك بل كذا
 يقال انبنى اكرمك فكذا في الجملة الاسمية تقول ان تاتى فان مكرم
 لا تقول انبنى فان مكرم فكما لا يجعل الماضي بمعنى المستقبل لا يجعل الاسمية
 بمعنى المستقبل ايضا بل اولى لان مدلول الجملة الاسمية بعيد من المستقبل و
 مدلول الماضي قريب منه لا شرا كذا كونهما فعلا ود لا نهما على الزمان
 قلنا لم يجعل الماضي بمعنى المستقبل لم يجعل الاسمية بالطريق الاولى
 للترتيب مع التراخي وهو شى اى الترتيب مع التراخي م راجع الى الكلام

س اى

ش اى عذابه حنيفه م الى الحكم عذما فان قال انت طالق ثم طلق
 ثم طالق ان دخلت الدار فقدما يتعلقان جميعا وينزلهن مرتبا فان
 كانت مدخول بها يقع الثالث وان لم تكن تقع واحدة وكذا ان قدم
 الشرط وعنه في غير المدخول به ش اى عذابه حنيفه م في غير المدخول
 اذ قدم اجزاء وانما لم يذكر تقديم اجزاء لانه ياتى هناك قوله وان
 قدم الشرط قبله على ان البحث السابق بتقديم اجزاء م يقع الاول
 ش اى في الحال لعدم تعلقه بالشرط كانه قال انت طالق وسكت لان
 التراخي عذبه انما هو في الكلام م ويلغو الباقى ش لعدم الحمل لان المرأة
 غير مدخول بهام وان قدم الشرط تعلق الاول ونزل الثاني ش اى
 وقع في الحال لعدم تعلقه بالشرط كانه قال ان دخلت الدار طالق
 وسكت ثم قال وانت طالق م وتعلق الثالث ش لعدم الحمل وفي قوله
 تعلق الاول انه ان ملكها ثانيا ووجدا لشرط يقع الطلاق م وفي قوله
 ش اى تقدم اجزاء ولم يذكره للعذر السابق م نزل الاول والثاني ش
 اى يقعان في الحال لعدم تعلقه بالشرط كانه سكت عليهما ثم قال انت طالق
 ان دخلت الدار ولما كانت المرأة مودعها بها تكون محلا فيقع
 تطبيقا م وتعلق الثالث ش بقرب بالشرط م وان قدم م
 الى الشرط م تعلق الاول ونزل الباقى ش م هذا طاهر وانما جعل
 ابو حنيفة لانه التراخي راجعا الى الكلام لان التراخي في الحكم مع عدمه في
 الكلام ممنوع في الاثبات لان الاحكام لا تراخي عن الكلام فيها فلما
 الحكم متراجعا كان الكلام متراجعا تقديرا كما في التعلقات فان قوله
 ان دخلت الدار فان طالق يصير كانه قال عذبا لدخول انت طالق و

كان

فقد قيل ان عراضا قبله اي جعله في حكم المسكوت عنه من غير تعرض لاثباته او نفيه وانما انتم اليه لا صار نصا في نفي الاول نحو جاني
زيد لابل عمر وكذا ذكره المحققون فعلى هذا معنى التدارك ان الكلام الاول باطل وغلط بل ان الاخبار به ما كان ينبغي ان يقع
وتعصم ان معنى الاعراض هو الرجوع عن الاول وابطال اثبات الثاني تدارك لا وقع اوله من الغلط وبالجملة
وقرنا في كلامه اي تعالى يكون لاخذ
في كلام اخر من غير رجوع وابطال

وليس هذا القول في الحال تطبيقا اي تكلا بالطلاق بل بصير تطبيقا عند

م بل للاعرض عما قبله واثبات ما بعده على سبيل التدارك نحو جاني

زيد بل على وهذا قال في قوله انه في كل على الف بل العان ب

ثلاثة الاف لانه لا يمكن ابطال الاول بقوله انت طالق واحده بل بثنتين ظلي

ثلاثا قلت الاخبار بجعل التدارك وذا في العرف شي افراده

واثباته الى التدارك اي التدارك لا يعد له بجملة بل براديه بنفي

الانقضاء عرفا م كونه شي سول بل سبعون بخلاف الاول

فانه لا يجعل الكذب شي اي لاثباته لا يجعل التدارك لان المس

بالتدارك تدارك الكذب والاثبات لا يجعل الكذب شي اي يقع الواحد

او قال ذلك شي اي قوله انت طالق واحده بل ثنتين م بقوله

س فانه اذا قال لغیر المدخول بها انت طالق واحده لا يمكن التدارك

والا بطل كونه اثباتا فاذا وقعت واحده لم بين المحل ليقع بقوله بل

م بخلاف التعليق شي وهو قوله لغیر المدخول بها ان دخلت الدار فانت

طالق واحده بل ثنتين م فانه يقع الثالث م عند الشرط م لانه قصد ابطال

الاول م اي الكلام الاول وهو تعليق الواحد بالشرط م وقرئوا شي

بالشرط مقام الاول م اي قصد تعليق الكلام شي بالشرط حال كونه

منفردا غير منضم الى الاول م ولا يمكن الاول م اي الابطال المذكور

م وبكل الشي شي اي الاقرئ المذكور م فتعلق بشرط آخر شي اي تعلق

الشي وهو قوله ثنتين بشرط آخر فاجتمع تعليقان احدهما ان دخلت

الدار فانت طالق واحده واثبات ان دخلت الدار فانت طالق ثنتين

فاذا وجد الشرط وقع الثالث م فصار كما قال لابل انت طالق

ثنتين

فان قيل ان عراضا قبله اي جعله في حكم المسكوت عنه من غير تعرض لاثباته او نفيه وانما انتم اليه لا صار نصا في نفي الاول نحو جاني زيد لابل عمر وكذا ذكره المحققون فعلى هذا معنى التدارك ان الكلام الاول باطل وغلط بل ان الاخبار به ما كان ينبغي ان يقع وتعصم ان معنى الاعراض هو الرجوع عن الاول وابطال اثبات الثاني تدارك لا وقع اوله من الغلط وبالجملة وقرنا في كلامه اي تعالى يكون لاخذ في كلام اخر من غير رجوع وابطال

فان قيل ان عراضا قبله اي جعله في حكم المسكوت عنه من غير تعرض لاثباته او نفيه وانما انتم اليه لا صار نصا في نفي الاول نحو جاني زيد لابل عمر وكذا ذكره المحققون فعلى هذا معنى التدارك ان الكلام الاول باطل وغلط بل ان الاخبار به ما كان ينبغي ان يقع وتعصم ان معنى الاعراض هو الرجوع عن الاول وابطال اثبات الثاني تدارك لا وقع اوله من الغلط وبالجملة وقرنا في كلامه اي تعالى يكون لاخذ في كلام اخر من غير رجوع وابطال

قوله بخلاف الواو يعني اذا كان العطف على الجزاء بالواو وتعلق الثاني بالشرط المذكور بعينه من غير تقدير مثله كمن يواسي الله الاول حتى
يكفه الوقوع عند الشرط على الترتيب مما سبق المحل بواسطة وقوع الاول فلا يقع الثاني وانما كذا واذا كان العطف بخلافه
الثاني بشرط محال للمذكور حتى يكون بمنزلة التضرع بتكرير الشرط مثل ان دخلت الدار فانت طالق واحده فاذا دخلت الدار
فانت طالق ثنتين فيقع الثالث بالرجوع الى قوله واحدة وفيه نظر او لا دليل على وجوب تقدير الشرط واعتقاده بتعلقه بالشرط المذكور
بالانفاق من جهة

ثبت ان دخلت الدار بخلاف الواو فانه للعطف على تقدير الاول

فتتعلق الثاني بواسطة الاول بخلاف ما اذا قال لغیر المدخول

بها ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق فان الواو عطف

على تقدير الاول فيتعلق الثاني بعين ما تعلق الاول بواسطة الاول فتعد

وجود الشرط يكون الوقوع على الترتيب ولما لم بين المحل لوقوع الاول

لا يقع الثاني والثالث كما قلت في حرف الواو م **لكن الاستدراك**

بعد ان يقع اذا دخل في المعبر ووان دخل في الجمل يجب اختلاف ما بينهما

وما بعد ما ومي بخلاف بل شي اعلم ان لكن لا يستدرك فان دخل في المعبر

يجب ان يكون بعد الثاني نحو ما رايت زيدا لكن عمر فانه بتدارك عدم

رؤية زيدا برؤية عمرو وان دخل في الجملة لا يجب كونه بعد الثاني بل كونه

ايجلتي في الثاني والاثبات فان كانت الجملة اني قبل لكن مثبتة وجب

ان يكون التي بعد ما منفية وان كانت التي قبلها منفية وجب ان يكون

التي بعد ما مثبتة ومي بخلاف بل في ان بل للاعرض عن الاول ولكن لا يفسد

عن الاول م فان لم يرد بعد فبقا لربما كان في قط لكن لم يرد فان

وصل فليمر ووان فصل فليمر لان الثاني جمل ان يكون كذبا لا قراره يكون

س اي انتم م رد الى المعبر ويمكن ان لا يكون او يجوز ان يكون المعبر

معروفا بكونه كذبا ثم وقع في بالمعبر فانه لم يرد فبقا لربما كان في قط لكن لم يرد فان

كان معروفا بانه في كذبا كان في الحقيقة لم يرد فبقا لربما كان في قط لكن لم يرد فان

لذلك ليس بمتوقف على شي اي على قوله لكن لم يرد فبقا لربما كان في قط لكن لم يرد فان

لان بيان التفسير لا يصح الا موصولا وقد ذكرنا في المتن انه بيان تقييد

لان ظاهر كلامه يدل على الاحتمال الاول المذكور في المتن وقد عرف

فان قيل ان عراضا قبله اي جعله في حكم المسكوت عنه من غير تعرض لاثباته او نفيه وانما انتم اليه لا صار نصا في نفي الاول نحو جاني زيد لابل عمر وكذا ذكره المحققون فعلى هذا معنى التدارك ان الكلام الاول باطل وغلط بل ان الاخبار به ما كان ينبغي ان يقع وتعصم ان معنى الاعراض هو الرجوع عن الاول وابطال اثبات الثاني تدارك لا وقع اوله من الغلط وبالجملة وقرنا في كلامه اي تعالى يكون لاخذ في كلام اخر من غير رجوع وابطال

فان قيل ان عراضا قبله اي جعله في حكم المسكوت عنه من غير تعرض لاثباته او نفيه وانما انتم اليه لا صار نصا في نفي الاول نحو جاني زيد لابل عمر وكذا ذكره المحققون فعلى هذا معنى التدارك ان الكلام الاول باطل وغلط بل ان الاخبار به ما كان ينبغي ان يقع وتعصم ان معنى الاعراض هو الرجوع عن الاول وابطال اثبات الثاني تدارك لا وقع اوله من الغلط وبالجملة وقرنا في كلامه اي تعالى يكون لاخذ في كلام اخر من غير رجوع وابطال

قوله وعلى هذا قالوا ان ادعى بكونه وارثا في يد غيره وانما له وجرا وعرفا قام بكونه بنية فقصي انما هو بالدار له ثم قال بكونه كان في الدار في قط
لكنها لو كان كلام متصل فصدقته في هذه الاقوال وكذا في ان لم يكن في قط وهذا معنى قولهم فقال زيد باء بكونه الدار مني او وجهها في بعد
التصديق في هذه الصورة قالوا الدار زيد وعلم بكونه المقتضى له بنية الدار له والمقتضى عليه لانه لما وصل الاستدراك باليقين فهو
بيان بغيره فكذلك نكح بها معا فثبت موجبها معا اعني في الملك عن نفسه وجوبه الملك لزيد وانما احتج الى اثباتها معا لانه
في بيان النسخ ان صدر الكلام موقوف على الاقرار فثبت حكمها
لانه ثبت الحكم في الصدر ثم خرج البعض م وهي هذا قالوا في المعق
لما بدار بالنية او قال ما كانت في قط لكنها لزيد وقال زيد باء مني او وجهها
في بعد التصديق ان الدار لزيد وعلم بالمعق لانه القيمة للمعق عليه لانه او اول
فكان حكم بالنسبة والاستدراك معا فثبت موجبها معا وهو النسخ في نفسه
وجوبه ملك زيد معان بكونه الشهود واثبات ملك المعق عليه لازم لذلك
البيع فثبت بعد ثبوت موجب الكلامين ش وهي النسخ عن نفسه وثبوت
ملك لزيد فثبت عليه ش اي على المعق لانه لا على زيد بغيره في نفسه
ثم ان نفس الكلام تعلق ما بعد بما قبله ش يرجع الى اول البيت وهو ان
لكن لا استدراك فيظن ان الكلام مرتبط ام لا ان يصلح ان يكون ما بعد لكن
تدارك ما قبله او لا فان صلح على التدارك م والا فهو كلام متعلق
اي وان لم يتصل اي لا يصلح ان يكون ما بعد تدارك ما قبله يكون ما بعد
كلاما مستانفاما نحو ذلك على الف فرض فقال المقتر لانه لكن غصب
الكلام مرفق فصح الوصول على انه في السبب الواجب ش فان قوله لا لا يمكن
حمله على في الواجب لانه لو حمل على في الواجب لا يستقيم قوله لكن غصب ولا يكون
الكلام مستانفاما فربطنا على في السبب فلما في كونه فرضا تدارك يكونه
غصبا فصار الكلام مرتبطا ولا يكون رد الاقراره بل يكون في النسب
كلاهما اذا تزوجت بغير اذن مولانا بماية فقال لا اجيز النكاح لكن اجيزه
بمايين يفسح النكاح ويجعل كمن متبدا لانه لا يمكن اثبات هذا الكلام
بمايين ش في هذه المسئلة الكلام غير متسق لان انشاده ان لا يصح
النكاح الا في اولى بماية لكن يصح بمايين وهذا لا يمكن لانه لما قال لا اجيز النكاح

قوله وعلى هذا قالوا ان ادعى بكونه وارثا في يد غيره وانما له وجرا وعرفا قام بكونه بنية فقصي انما هو بالدار له ثم قال بكونه كان في الدار في قط
لكنها لو كان كلام متصل فصدقته في هذه الاقوال وكذا في ان لم يكن في قط وهذا معنى قولهم فقال زيد باء بكونه الدار مني او وجهها في بعد
التصديق في هذه الصورة قالوا الدار زيد وعلم بكونه المقتضى له بنية الدار له والمقتضى عليه لانه لما وصل الاستدراك باليقين فهو
بيان بغيره فكذلك نكح بها معا فثبت موجبها معا اعني في الملك عن نفسه وجوبه الملك لزيد وانما احتج الى اثباتها معا لانه
في بيان النسخ ان صدر الكلام موقوف على الاقرار فثبت حكمها
لانه ثبت الحكم في الصدر ثم خرج البعض م وهي هذا قالوا في المعق
لما بدار بالنية او قال ما كانت في قط لكنها لزيد وقال زيد باء مني او وجهها
في بعد التصديق ان الدار لزيد وعلم بالمعق لانه القيمة للمعق عليه لانه او اول
فكان حكم بالنسبة والاستدراك معا فثبت موجبها معا وهو النسخ في نفسه
وجوبه ملك زيد معان بكونه الشهود واثبات ملك المعق عليه لازم لذلك
البيع فثبت بعد ثبوت موجب الكلامين ش وهي النسخ عن نفسه وثبوت
ملك لزيد فثبت عليه ش اي على المعق لانه لا على زيد بغيره في نفسه
ثم ان نفس الكلام تعلق ما بعد بما قبله ش يرجع الى اول البيت وهو ان
لكن لا استدراك فيظن ان الكلام مرتبط ام لا ان يصلح ان يكون ما بعد لكن
تدارك ما قبله او لا فان صلح على التدارك م والا فهو كلام متعلق
اي وان لم يتصل اي لا يصلح ان يكون ما بعد تدارك ما قبله يكون ما بعد
كلاما مستانفاما نحو ذلك على الف فرض فقال المقتر لانه لكن غصب
الكلام مرفق فصح الوصول على انه في السبب الواجب ش فان قوله لا لا يمكن
حمله على في الواجب لانه لو حمل على في الواجب لا يستقيم قوله لكن غصب ولا يكون
الكلام مستانفاما فربطنا على في السبب فلما في كونه فرضا تدارك يكونه
غصبا فصار الكلام مرتبطا ولا يكون رد الاقراره بل يكون في النسب
كلاهما اذا تزوجت بغير اذن مولانا بماية فقال لا اجيز النكاح لكن اجيزه
بمايين يفسح النكاح ويجعل كمن متبدا لانه لا يمكن اثبات هذا الكلام
بمايين ش في هذه المسئلة الكلام غير متسق لان انشاده ان لا يصح
النكاح الا في اولى بماية لكن يصح بمايين وهذا لا يمكن لانه لما قال لا اجيز النكاح

انفتح

قوله انشاءا شرعا لانه لم يتحقق اثبات الحرية بغير هذا اللفظ
فلو كان خيرا كان كذا فيجب ان يجعل الحرية ثالثة قبل
هذا الكلام بطريق الافتراض فيجعلها كذا في الافتراض
وهذا معنى كونه انشاءا شرعا وعرفا اخبارا
حقيقة ولغة شوية
انفتح النكاح الا في اولى فلا يمكن اثبات ذلك النكاح بمايين فيكون في
ذلك النكاح واثباته بعينه فسلم انه غير متسق فحملنا قوله لكن اجيزه
بمايين على انه كلام متناقض فيكون اجازة للنكاح او تمهيد مايتان
م اولا القيس لانه لا يمكن ان الكلام لا لانه وانما يلزم الشك في الحل
وهو الاجازة بخلاف الانشاء فان فتح النسخ كناية الكفارة فقولنا
هو او هذا انشاءا شرعا فوجب التحريم بان يوقع العتق في ايها شاء او
يكون هذا ش اي ايقاع العتق في ايها شاء ش اي متى يشترط مطلقا
المخرج ش اي حين ايقاع العتق في ايها شاء م واجازة لفتة ش عطف
على قوله انشاءا شرعا فليكون بيانه اطوارا للواقع فيخرج عليه ش اي
على البيان اعلم ان هذا الكلام انشاءا في الشرع لكنه يحمل الاجازة
لانه وضع للاخبار لفتح حتى لو جمع بين م وعبد وقال احكم او قال
هذا م او هذا لا يعنى الاضمار الاجازة هنا من حيث انشاءا شرعا
بوجوب التحريم اي يكون له ولاية ايقاع هذا العتق في ايها شاء ويكون هذا
الايقاع انشاءا ومن حيث انه اجازة لفتح بوجوب الشك ويكون اجازة بالاجل
فعله ان يظن ما في الواقع وهذا لا يطهر ولا يكون انشاءا لهما هو الواقع
فلما كان للبيان وهو تعيين احد محليتها في شبه الانشاء وشبه
الاجازة علمنا بالشبهين من حيث انشاءا شرعا شرطنا صلاحية
الحمل عند البيان حتى اذا مات احد ما فقال اردت الميت لا يصدق
ومن حيث انه اجازة فلما يجبر على البيان فانه لا جبر في الانشاءات بخلاف
الاجازات كما اذا اقر بالجهول حيث يجبر على البيان م وهذا ما قيل
ان البيان انشاءا من وجه اجازة من وجه وفي قوله وكلت هذا

قوله انشاءا شرعا لانه لم يتحقق اثبات الحرية بغير هذا اللفظ
فلو كان خيرا كان كذا فيجب ان يجعل الحرية ثالثة قبل
هذا الكلام بطريق الافتراض فيجعلها كذا في الافتراض
وهذا معنى كونه انشاءا شرعا وعرفا اخبارا
حقيقة ولغة شوية
انفتح النكاح الا في اولى فلا يمكن اثبات ذلك النكاح بمايين فيكون في
ذلك النكاح واثباته بعينه فسلم انه غير متسق فحملنا قوله لكن اجيزه
بمايين على انه كلام متناقض فيكون اجازة للنكاح او تمهيد مايتان
م اولا القيس لانه لا يمكن ان الكلام لا لانه وانما يلزم الشك في الحل
وهو الاجازة بخلاف الانشاء فان فتح النسخ كناية الكفارة فقولنا
هو او هذا انشاءا شرعا فوجب التحريم بان يوقع العتق في ايها شاء او
يكون هذا ش اي ايقاع العتق في ايها شاء ش اي متى يشترط مطلقا
المخرج ش اي حين ايقاع العتق في ايها شاء م واجازة لفتة ش عطف
على قوله انشاءا شرعا فليكون بيانه اطوارا للواقع فيخرج عليه ش اي
على البيان اعلم ان هذا الكلام انشاءا في الشرع لكنه يحمل الاجازة
لانه وضع للاخبار لفتح حتى لو جمع بين م وعبد وقال احكم او قال
هذا م او هذا لا يعنى الاضمار الاجازة هنا من حيث انشاءا شرعا
بوجوب التحريم اي يكون له ولاية ايقاع هذا العتق في ايها شاء ويكون هذا
الايقاع انشاءا ومن حيث انه اجازة لفتح بوجوب الشك ويكون اجازة بالاجل
فعله ان يظن ما في الواقع وهذا لا يطهر ولا يكون انشاءا لهما هو الواقع
فلما كان للبيان وهو تعيين احد محليتها في شبه الانشاء وشبه
الاجازة علمنا بالشبهين من حيث انشاءا شرعا شرطنا صلاحية
الحمل عند البيان حتى اذا مات احد ما فقال اردت الميت لا يصدق
ومن حيث انه اجازة فلما يجبر على البيان فانه لا جبر في الانشاءات بخلاف
الاجازات كما اذا اقر بالجهول حيث يجبر على البيان م وهذا ما قيل
ان البيان انشاءا من وجه اجازة من وجه وفي قوله وكلت هذا

اصحابه
 فيكون فيها نفع
 ان الله اصحابه يكون الولى
 لا يحب بغيره
 ما قال لا افعل
 53

عليه السلام في الدنيا والآخرة

في وفيه علم النور
على انه لا يباع الا اذا قامت دليل

وذا ذكره المصنف هنا ان كان الاجتماع
بغير المنع فليعلم الشمول ولا فروع

[illegible]

والله اعلم
بالحق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى و هارون عليهما السلام

9620

قوله ايها الضريف حيي حق لوما علم احد
الوكيلين حيي واليتيم للاخر بعد ذلك
اليتيم وان عاد الى ملكه اولى ملكه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

اربعاء الضيق

قوله وللهناي
ولكون اولاد
الشيخين عوي

تغیرات

النز

قوله هذا مستعمل او في الشيء خيرا كانا او ادا
يعني كل واحد من المعلومين من غير تعيين
عليه لان الواحد منهما لا يتصور الا انما هو
الشيء الذي لا يقطع احد منهما عن الآخر
مما لا يقطع الشيء عن غيره
في سباق الشيء
في او غيره

في السنن

ان السراوية فعل على هو فاعله في لا اكلم احد الا فلانا او فلانا ان
يكنها لان الاستثناء من الخط اياه وقد سفا رضى كقولك
ليس لك من الامر شي او يوب عليهم لان احدهما يرتفع بوجود الآخر
كالمفعول يرتفع بالغاية فان حلف لا ادخل هذه الدار او ادخل تلك
فان دخل الاولى او لا حثت فان دخل الثانية او لا يرتفع **حتى للغاية**
كوقته مطلع الحرس ومعنى راسها وقد حثي للعطف فيكون المعطوف
اما فاعل او اخرس ويدخل على جملة مبتدئة فان ذكر الخبر كخوض
في ريد خصبان **ش** هو شرط هنا محذوف اي فيها او فاجز ذلك
م والاش اي وان لم يذكر خبره بقدر من جنس ما تقدم كواكبت سمكة
في راسها بالرفع اي مأكول وان دخل الافعال فان احتمل المصدر المبدوء
والا فلو انشأ اليه فللغاية كخوض حتى يقطوا البحرية وقع نسيانها والاش
فان صلح لان يكون سببا للثبات يكون بمعنى كذا سلت حتى ادخل اجنته
والاش المعطوف المحض فان قال عدي و ان لم اخر بك حتى تصبح حثت
ان اقلع قبل الصياح **ش** لان حتى للغاية في مثل من الصورة وان قال
عدي و ان لم اترك حتى تغديني فاما فلم يقدح لم حثت لان قوله
حتى تغديني لا يصلح لانها بل هو داء الى الانيان ويصلح سببا والفاء
جاء المحل عليه ولو قال حتى تغدي عندك فللمعطف المحض لان فعلة لا يصلح
جاء فعلة فصار كقوله ان لم اترك فاقعد عندك حتى اذا تغدي من غير داء
ترويس هذا **ش** اي للمعطف المحض م نظير في كلام العرب بل اقر عوه
ش اي انقوا اسم استعان **حرف الجر** **الباء** للاستعانة
والاستعانة فتدخل في الوسائل كالاثان فان قال عبت هذا العنبر

كون صوت الادنى
بمعنا وكون صاعدا
وضع اللسان في
الارض فاعله فاعله
في البعوض والتمسك
بالقوة التي في
اليد

الرجل المحل
حرفه كونه مفعولا
كان المصدر مفعولا

الصدر والاذن ليس من جنس الخروج فلا يمكن ارفعه المنع الحقيقي
وموا الاستثناء فيكون مجازا عن الغاية والمناسبة بين الاستثناء
والغاية ظاهرة فيكون مفعولا الى ان اذن فيكون الخروج
ممنوعا لا وقت وجود الاذن وقد وجد مرة فارتفع المنع **قوله**
يكن تغد به على وجه او وهو ان ان مع الفعل المضارع بمعنى المصدر
والصدر قد يقع جناسا في الكلام تقول اترك حقوق النجم اوف
حقوق النجم فيكون تغد به لا يخرج وقتا الا وقت اذني فنجب
كل خروج اذن ولكن ان كان تغدي هذا التغد بركت ان في مرة
اخرى بلا اذن وعلى التقدير الاول لا يكت فلا يكت بالشك **وقالوا**
ان دخلت في آلة المسح كحسب الحاي يدي يتعدى الى المحل فيتناول
كله وان دخلت في المحل كحوا و امسحوا برؤسكم لا يتناول كل المحل تغد
الاصفوها برؤسكم **ش** اعلم ان الآلة غير مقصودة بل هي واسطة بين
الفاعل والمنفعل في وصول اثره اليه المحل هو المقصود في الفعل المتعدي
فلا يجب استيعاب الآلة بل يكفي منها ما يحصل المقصود بل يجب استيعاب
المحل في مسحت الحاي يدي لان الحايطة اسم مجموع وقد وقع مقصودا

فان الفاعل
يعمل الاقوال
وقوله الجدية
يعطى معنى له
في الغاية ان يستعمله

كون بعبا
في قوله
لا يكون

في قوله
لا يكون
في قوله
لا يكون

في قوله
لا يكون
في قوله
لا يكون

في قوله
لا يكون
في قوله
لا يكون

وان ثبت استيعاب وجود النعم وان خربا لم يمتدح فبقا في مسيح ابيهم حكمه ان المسح فخره ان يستعبد
 وفي من شئت من عيدي عتقة فاعتقه فاشاء اكله فحق الكفر فاما حكمه ان يكون من المبيات وهذا هو
 يستقيم الا واحد لان من التبعيض اذا فخر على اى انما في كل هذا الجز ولا يستقيم اى التبعيض يتفق
 لان من اذ كان للتبعيض فظ وان كان للبيان فالبعيض هو فاروق البعيض متفقته وارلق الكفر فقلت تم
 فبراد كلف خلاف البذا وادخل الباء في المحل ومن حرف مخصوص بالالف
 شبه المحل بالالف فلا يرد كلفه **على الاستعلاء** ويرلوه بالوجه
 لان الدين يعلو ويركب معنى وبشغل للشرط كحيثا بعنك على ان
 لا يشتركن بالله شيئا وهو في المعاومات المحقة بمغنى الباء اجماعا جارا
 لان اللزوم بناسب الاتصاف في هذا بيان خلافة الحجاز وانما يرد به
 الحجاز لان المعنى الحقيقى وهو الشرط لا يمكن في المعاومات المحقة لانها لا قبل
 الحكم والشرط حتى لا تصير قارفا اذا قال بعثت منك البعد على الف فغناه
 بالف ثم وكذا في الطلاق عند ما وعده الشرط فعلا باصله اى عند
 ابعده بواحدة كلمة على في الطلاق للشرط لان الطلاق يقبل الشرط
 فيجعل على معناه كحقيق م فنى فلفظى لئلا على الف فطلقها واحدة لا يجب
 ثلث الالف عند الشرط لان الشرط عند واجواء الشرط لا ينقسم على
 اجزاء الشرط واما وجب عند ما شى اى ثلث الالف لانها بمنى الباء
 عندها فيكون الالف عوضا لشرط واجواء العوض تنقسم على اجزاء المعنى
م اما من فخره مسابها اى في فصل العام في قوله من ثبت من عيدي
م لى لا انتهاء الغاية فصدر الكلام ان اتمه فطما **شر** اى ان
 اتمى الانتهاء الى الغاية م والا فان امكن تعلقه بحذف دل الكلام عليه
 فذلك كجوبت الاشهر بناجل الثمن **ش** لان صدر الكلام وهو البيع لا
 يمتل الا انتهاء الغاية لكن يمكن تعلق قوله الى شهر بحذف دل الكلام
 عليه فصار كقوله بعث واحلت الثمن الى شهر م وان لم يكن **ش** اى ان
 تعلقه بحذف دل الكلام عليه م بجل على ما جبر صدر الكلام ان احل
 اى التاجر م فوات طالق الى شهر ولا ينوى التخيير والتاجر يقع

قوله وكذا في الطلاق عند ما وعده الشرط فعلا باصله اى عند ابعده بواحدة كلمة على في الطلاق للشرط لان الطلاق يقبل الشرط فيجعل على معناه كحقيق م فنى فلفظى لئلا على الف فطلقها واحدة لا يجب ثلث الالف عند الشرط لان الشرط عند واجواء الشرط لا ينقسم على اجزاء الشرط واما وجب عند ما شى اى ثلث الالف لانها بمنى الباء عندها فيكون الالف عوضا لشرط واجواء العوض تنقسم على اجزاء المعنى م اما من فخره مسابها اى في فصل العام في قوله من ثبت من عيدي م لى لا انتهاء الغاية فصدر الكلام ان اتمه فطما شر اى ان اتمى الانتهاء الى الغاية م والا فان امكن تعلقه بحذف دل الكلام عليه فذلك كجوبت الاشهر بناجل الثمن ش لان صدر الكلام وهو البيع لا يمتل الا انتهاء الغاية لكن يمكن تعلق قوله الى شهر بحذف دل الكلام عليه فصار كقوله بعث واحلت الثمن الى شهر م وان لم يكن ش اى ان تعلقه بحذف دل الكلام عليه م بجل على ما جبر صدر الكلام ان احل اى التاجر م فوات طالق الى شهر ولا ينوى التخيير والتاجر يقع

عند مفع

عند مفع شهر وعنده **ش** م يقع في الحال **ش** فيسقط قوله الى شهر **ش** فان
 ان كانت غاية قبل كلفه كجوبت هذا البتتان من هذا الحيا الى ذلك
 واكلفت السكة الى اسها لا تدخل تحت المعنى وان لم يكن **ش** اى وان لم
 يكن غاية قبل كلفه م فصدر الكلام ان لم يتنا ولها فنى لم يكن فذلك هو
المعنى الى اللبيل فان صدر لا يتناول الغاية ومن اللبيل فيكون الغاية
 2. لمذ الحكم ابيها ففوله فذلك هو الشرط اى لا تدخل الغاية تحت
 المعنى م وان تناول **ش** اى تناول صدر الكلام الغاية نحو ابدا فترها
 تتناول المرفق م فذكر ما لا سقاطا معا واما **ش** اى ذكر الغاية يكون
 لا سقاطا معا والغاية م كذا الى المرافق قد دخل تحت المعنى والتجويين
 في الى بوجه هذا مذهب الدخول الاما **ش** اى دخول حكم الغاية تحت حكم
 المعنى الاما **ش** م وحكمه **ش** اى المذهب الذى هو ان لا يدخل الغاية تحت
 حكم المعنى الاما **ش** م فذكر ما لا سقاطا معا واما **ش** اى ذكر الغاية يكون
 المجاز على هذا المذهب م والاشهر **ش** اى المذهب الثالث هو الاشهر
 اى دخول الغاية تحت حكم المعنى الى **ش** م فذكر ما لا سقاطا معا واما **ش** اى ذكر الغاية يكون
 ايهنا بطريقين كحقيق م والادخول ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها
 وعدمه ان لم يكن **ش** م هذا هو المذهب الرابع م وما ذكرنا الى اللبيل
ش وموان صدر الكلام لما لم يتناول الغاية لا تدخل تحت حكم المعنى
م والمراق **ش** وهو ان صدر الكلام لما تناول الغاية تدخل تحت حكم المعنى
م بناسب هذا الرابع **ش** اى معنى ما ذكرنا ومعنى ما ذكر التجويين في
 المذهب الرابع شى واحد وانما الاختلاف في البيان فقط فان قول
 التجويين ان الغاية ان كانت من جنس المعنى معناه ان لفظ المعنى ان

قوله وكذا في الطلاق عند ما وعده الشرط فعلا باصله اى عند ابعده بواحدة كلمة على في الطلاق للشرط لان الطلاق يقبل الشرط فيجعل على معناه كحقيق م فنى فلفظى لئلا على الف فطلقها واحدة لا يجب ثلث الالف عند الشرط لان الشرط عند واجواء الشرط لا ينقسم على اجزاء الشرط واما وجب عند ما شى اى ثلث الالف لانها بمنى الباء عندها فيكون الالف عوضا لشرط واجواء العوض تنقسم على اجزاء المعنى

قوله وكذا في الطلاق عند ما وعده الشرط فعلا باصله اى عند ابعده بواحدة كلمة على في الطلاق للشرط لان الطلاق يقبل الشرط فيجعل على معناه كحقيق م فنى فلفظى لئلا على الف فطلقها واحدة لا يجب ثلث الالف عند الشرط لان الشرط عند واجواء الشرط لا ينقسم على اجزاء الشرط واما وجب عند ما شى اى ثلث الالف لانها بمنى الباء عندها فيكون الالف عوضا لشرط واجواء العوض تنقسم على اجزاء المعنى

قوله وكذا في الطلاق عند ما وعده الشرط فعلا باصله اى عند ابعده بواحدة كلمة على في الطلاق للشرط لان الطلاق يقبل الشرط فيجعل على معناه كحقيق م فنى فلفظى لئلا على الف فطلقها واحدة لا يجب ثلث الالف عند الشرط لان الشرط عند واجواء الشرط لا ينقسم على اجزاء الشرط واما وجب عند ما شى اى ثلث الالف لانها بمنى الباء عندها فيكون الالف عوضا لشرط واجواء العوض تنقسم على اجزاء المعنى

متنا ولا للغة فانما اخبرنا هذا المذهب الرابع لان الاخذ به على شيعة
 الثلاثة لان تعارض الاولين اوجب الشك وكذا الثالث اوجب الشك
 فان كان صدر الكلام لم يتناول الغاية لا يثبت دخولها تحت حكم المعنى بالثبوت
 وان تناولها لا يثبت في وجهها وبقي الشارحين قالوا هي غاية الاسقاط
مدخل تحت ش اي بعض المتأخرين من اصحابنا الذين شروا كلاما على اننا
 المتقدمين بينوا بهذا الوجه وهو ان الى الغاية لا يدخل تحت المعنى مطلقا
 لكن الغاية هنا ليست للفعل بل للاسقاط فلان دخل تحت الاسقاط فدخل
 تحت الفعل فزور وذلك لان ابدالها كانت اسما للمجموع لا يكون الغاية غاية
 لفعل المجموع لان غسل المجموع لا المرافق حال فقوله الى المرافق بضم سين
 البعض معلوم ان البعض الذي سقط عنه هو البعض الذي يلي الابط
 فقوله الى المرافق غاية لسقوط غسل ذلك البعض فلا يدخل تحت السقوط
 فان قال له على من درهم الى عشرة يدخل الاول للضرورة ش لانه في
 لما فوقة واكمل بدون الجزم حال **م** لا الاقوع عند ايه صفة بانه ش
 فيجب شدة وعند ما يدخل الغاية في شدة وتعد ذرا فلا يدخل
 الغاية في شدة **م** وتدخل الغاية في الجوار عند ش ارباع على انه باجنا
 الى غير تدخل الغد في الجوار اي يكون الجوار ثابتا في الغد عند ايه صفة بانه
 لان قوله على انه بالجوار يتناول ما فوقة فقوله لا الغد لا سقطا ما وراه
م وكذا في الاجل واليمن في رواية الحسن عنه ش اي عن ايه صفة بانه
م كما ذكرنا في المرفوع اما اهل فخر بعث الى رمضان اي لا اطلب
 الثمن الى رمضان واما البصير فحولا اكمل ريدا الى رمضان فان قوله
 لا اطلب الثمن ولا اكمل يتناول المرفوع فقوله الى رمضان لا سقطا ما وراه

والغاية م

م في الطريق والفرق ثابت بين اثباته واحتماله فوضعت من
 السنة تقضي لكل خلاف صحت في من السنة فليقد ان انت
 طالق عدا يقع في اول النهار ليكون واقعا في جميع القدوني
 الغد ان يوي آخر النهار يقع ولو قال انت طالق في الدار طلق محالا
 الا ان يوي في دهر كل الدار فيقبل به وقد استعار للمفارقة ان لم يعلم
 طرفا هو انت طالق في دهر كل الدار فيقبل به شرط فلا يقع بات طالق
 في منية الله وتبع في علم الله لانه يربو بالمعلوم **ش** اعلم ان التعلق
 متعارف لا التعلق بالمعلم فلا يقال انت طالق ان علم الله تعالى وذلك
 لان منية الله تعالى متعلقة ببعض الممكنات دون البعض فاما علم الله
 تعالى فانه متعلق بجميع الممكنات والتمتعقات فقوله في علم الله لا يربو بالتعلق
 فالمراد ان هذا ثابت في معلوم الله تعالى **م** **اسماء** **طريق** **مع** **للمفارقة**
ويقبل **للمتقديم** **فيقع** **واحد** **ان** **قال** **لها** **ش** اي لغیر المدخول **بام** **انت** **طالق**
واحد **قبل** **واحد** **ش** لان القبليته صفة للطلاق المذكور او لا فلم يبق
 محالا **للاجوم** **ونشان** **لوقال** **قبلها** **ش** اي يقع نشان ان قال لغیر المدخول
 بها انت طالق واحد قبلها واحد لان الطلاق المذكور او لا واقع في الحال
 والذي وصفت به قبل هذا الطلاق الواقع في الحال يقع ايضا في الحال
 بناء على انه لو قال انت طالق امس يقع في الحال فيقعان **م** **وبعد**
على العكس **ش** اي لو قال لغیر المدخول بها انت طالق واحد بعد واحد
 يقع نشان لما بيننا في قوله قبلها واحد ولو قال لها انت طالق واحد
 بعدها واحد يقع واحد لما بيننا في قوله قبل واحد **م** **وبعد** **للمخاضة**

من في الطريق والفرق ثابت بين اثباته واحتماله فوضعت من السنة تقضي لكل خلاف صحت في من السنة فليقد ان انت طالق عدا يقع في اول النهار ليكون واقعا في جميع القدوني الغد ان يوي آخر النهار يقع ولو قال انت طالق في الدار طلق محالا الا ان يوي في دهر كل الدار فيقبل به وقد استعار للمفارقة ان لم يعلم طرفا هو انت طالق في دهر كل الدار فيقبل به شرط فلا يقع بات طالق في منية الله وتبع في علم الله لانه يربو بالمعلوم ش اعلم ان التعلق متعارف لا التعلق بالمعلم فلا يقال انت طالق ان علم الله تعالى وذلك لان منية الله تعالى متعلقة ببعض الممكنات دون البعض فاما علم الله تعالى فانه متعلق بجميع الممكنات والتمتعقات فقوله في علم الله لا يربو بالتعلق فالمراد ان هذا ثابت في معلوم الله تعالى م اسماء طريق مع للمفارقة ويقبل للمتقديم فيقع واحد ان قال لها ش اي لغیر المدخول بام انت طالق واحد قبل واحد ش لان القبليته صفة للطلاق المذكور او لا فلم يبق محالا للاجوم ونشان لوقال قبلها ش اي يقع نشان ان قال لغیر المدخول بها انت طالق واحد قبلها واحد لان الطلاق المذكور او لا واقع في الحال والذي وصفت به قبل هذا الطلاق الواقع في الحال يقع ايضا في الحال بناء على انه لو قال انت طالق امس يقع في الحال فيقعان م وبعد على العكس ش اي لو قال لغیر المدخول بها انت طالق واحد بعد واحد يقع نشان لما بيننا في قوله قبلها واحد ولو قال لها انت طالق واحد بعدها واحد يقع واحد لما بيننا في قوله قبل واحد م وبعد للمخاضة

في قوله واحد بعد واحد يقع نشان لما بيننا في قوله قبل واحد م وبعد للمخاضة

قوله ان الشرط ان يتعلق حصول مضمون جملة فقط اي من غير اعتبار ظرفية و نحو ما كان اذا
 و متى تدخل في امرها خطر الوجود اي متى يكون وان لا يكون ولا يستعمل فيما هو قطع الوجود او قطع الانتفاء الاعلى
 تنزيلها منزلة المشكوك لثبوتها

فعله لفلان عند الف يكون ووجهه لانه لا يدل على لزوم
طالع الشرط ان يتعلق فبدل في امر على خطر الوجود فان قال ان
 لم اطلقك فانك طالق فالشرط وهو عدم الطلاق بحقق عند
 الموت فيجب في آخر الجوف و عند الكوفيين في لظف الشرط
 هو واذ انجاس الحيس يدعي جنذب وكونوا اذا تعينك فصا صفة
 ففعل و عند البصريين حقيقة في الظن و قد بجى الشرط بلا سقوط
 مع الظرف و قد حوله في امر كالمين او منتظ لا محالة ومع لظف
 خاصة فيجب بادي سكوت في من لم اطلقك انت طالق لانه
 و قد وقت لم يطلق فيه وان قال اذا انت اي ان قال اذالم اطلقك انت طالق
م فعند ما كنه م اي كونه متى لم اطلقك انت طالق حتى يقع بادي سكوت
م حال اذا ثبت فانه متى ثبت لا يتقيد بالجلس
 اي لو قال لها طلق نفسك اذا ثبت فانه متى ثبت بالاتفاق
 حتى لا يتقيد بالجلس بخلاف طلق نفسك ان ثبت فانه يتقيد بالجلس فابو
 محمد يروى انه ختم كلمة اذا على كلمة متى في قوله اذالم اطلقك انت طالق
 ان اذا محمول على ما بالاتفاق في قوله طلق نفسك اذا ثبت م وعند
م اي قوله اذالم اطلقك فانك طالق عند ابو حنيفة يروى انه هو كقوله
 ان لم اطلقك فانك طالق فاحتاج ابو حنيفة يروى انه الى الفرق م والفرق
 انه لما جاء لكلا المعنيين وقع الشك في سبيلنا في الوقوع في الحال فلا يقع
 بانك ووجهه في انقطاع تعلقه بالمسبة فلا ينقطع بانك م اي لما جاء اذا
 بمعنى من و بمعنى ان في قوله اذالم اطلقك انت طالق ان حمل على متى يقع
 في الحال وان حمل على ان يقع عند الموت فوقع الشك في الوقوع في الحال فلا يقع

قوله ان الشرط ان يتعلق حصول مضمون جملة فقط اي من غير اعتبار ظرفية و نحو ما كان اذا
 و متى تدخل في امرها خطر الوجود اي متى يكون وان لا يكون ولا يستعمل فيما هو قطع الوجود او قطع الانتفاء الاعلى
 تنزيلها منزلة المشكوك لثبوتها

قوله فاحتاج ابو حنيفة الى الفرق
 بين قوله اذالم اطلقك فانك طالق
 وقوله طلق نفسك اذا ثبت حيث
 حمل على الاول بخلاف الشرط في قوله
 ان متى لا يقع الطلاق الما اخر الجوف
 وفي الثاني لظف حمله متى حتى
 لا يتقيد بالجلس بخلاف ما حصل
 الفرق ان الاصل عدم الطلاق
 فلا يقع بالشك وفي التعليل
 الاصل ان استمراره فلا ينقطع
 بالشك تنويج

بانك

بانك فصار مثل ان ووجهه ان في طلق نفسك اذا ثبت لا شك ان الطلاق
 يتعلق في الحال بمسبتها فان حمل على ان انقطع تعلقه بالمسبة وان حمل على
 متى لا ينقطع ولا شك في الحال متعلق ولا ينقطع بانك م وكيف سوا
 عن الحال فان استقام م اي السؤال عن الحال وجواب ان محذوف اي فيها
 او حمل على السؤال عن الحال م والابطلت م اي ان لم يستقم السؤال عن الحال
 بطلت كلمة كيف وكنت م فيجب في انت و كيف ثبت م لا يستقيم
 السؤال عن الحال فيجب بقوله انت و بطل كيف ثبت واعلم
 ان كلمة كيف في مثل قوله انت و كيف ثبت او انت طالق كيف ثبت ليست
 للسؤال عن الحال بل صادرة مجازا ومعناها انت و انت طالق يا ثمة
 كيفية ثبتت فلهذا المبدأ بالاستقامة هو ان يقع تعلق الكيفية
 بصدرا الكلام كانت طالق كيف ثبت فان الطلاق ككيفية وهي ان يكون
 رجعيا او بائنا اما العتق فلا كيفية له فلا يستقيم تعلق الكيفية بصدرا الكلام
 وتطلق في انت طالق كيف ثبت وتبقى الكيفية اي كونه رجعيا او بائنا حقيقة
 او غلبة مفوضة اليها ان لم ينو الزوج وان نوى فان اتفقا فذاك والا فربما
ش وهذا لانه لما فوض الكيفية اليها فان لم ينو الزوج اعتبر بثبوتها وان نوى
 فان اتفق ثبت ما نوى وان اختلف فلا بد من اعتبار النيتين اما بثبوتها
 فلانه فوض اليها واما بيقم فلان الزوج هو المصل في ابعاد الطلاق فاذا
 تعارضت فطابق مصل الطلاق وهو الرجعي م وعند ما يتعلق
 المصل ايضا ش اي في انت طالق كيف ثبت متعلق اصل الطلاق
 ايضا بمسبتها م فعند ما لا تقبل الاشارة م اي ما لا يكون من قبل
 المحسوسات في له واصلة سواء ش الظن ان هذا من غير منع فيام العرف

قوله ان الشرط ان يتعلق حصول مضمون جملة فقط اي من غير اعتبار ظرفية و نحو ما كان اذا
 و متى تدخل في امرها خطر الوجود اي متى يكون وان لا يكون ولا يستعمل فيما هو قطع الوجود او قطع الانتفاء الاعلى
 تنزيلها منزلة المشكوك لثبوتها

قوله فاحتاج ابو حنيفة الى الفرق
 بين قوله اذالم اطلقك فانك طالق
 وقوله طلق نفسك اذا ثبت حيث
 حمل على الاول بخلاف الشرط في قوله
 ان متى لا يقع الطلاق الما اخر الجوف
 وفي الثاني لظف حمله متى حتى
 لا يتقيد بالجلس بخلاف ما حصل
 الفرق ان الاصل عدم الطلاق
 فلا يقع بالشك وفي التعليل
 الاصل ان استمراره فلا ينقطع
 بالشك تنويج

58

بالعرض فان العرض الاذل ليس محلا للعرض الشاغل كلاما
حالا ان في اجسام فليس احدهما اولى بكونه اصلا ومحلا والاخر بكونه فرعاً وحالاً
ففيما نحن فيه لا نفكر ان الطلاق اصل والكيفية فرع فابحس وان اهل
موجود بدون الفرع بل هما سواء في الاصلية والفرعية لكن لا انك
لاحد منهما عن الاخر اذ الطلاق لا يوجد الا وان يكون رجبياً او بائناً فاذا اقلع
احدهما بمشيتها تعلق الآخر **فصل في الصريح والكنائية**
الصريح لا يحتاج الى التنية والكنائية يحتاج اليها ولا يستتار ولا يثبت بها
ما تدري بالشبهات فلا يجد بالفتوى بعض كونه استأنا بزان قالوا و
كتابات الطلاق تطلق مجازاً لان معانيها غير مستقرة لكن الابرار فيما يخص
كاتبها من مطلقاً فانه مبهم في انما يابنه عن اى شئ عن الكنايه او عن خبره فاذا
تولى منها ^{في دعائه} وهو البينة عن الكنايه معين وبين موجب الكلام ولو ثبتت
كنايه طبقه تطلق رجباً لانهم تروا ما يثبت منه المرء والمرء
المستتر هذا الطلاق بتفسير قوله انت طالق **في** اعلم ان علماءنا ائمة
لما قالوا بوقوع الطلاق ابان بقوله انت باين وامثاله بناء على ان موجب
الكلام هو البينة وثبوته عليهم ان هذه الالفاظ كنايات عندكم والكنائيات
هي ما استتر المرء منها والمرء المستتر هو الطلاق في هذه الالفاظ فيجب ان
يقع بها الرضى كما في انت طالق فاجاب **مشايخنا** بان اطلاق لفظ
الكنائية على هذه الالفاظ بطريق المجاز كما ذكره المتن فيقع بها البين
لان موجب الكلام البينة وهذا بناء على تفسير الكنايه عندكم وثبوته
بتفسير علماء البيان بثبت المدعى وهو البينة ولا يثبت في جواب الى هذا
الكلف وهو ان هذه الالفاظ كنايات بطريق المجاز فلهذا قال

مؤلفین

وانما قال ضرب من الجهل لانه لا يملك الجاهل الذي لا يعلم شيئا فكلما راسخ في العلم نوع من الانبلاء ولحق له ضرب من الجهل نوع اخر وانما
الراسخ اعظم النوعين بلوى لان البلى في ترك المحبوب اكثر من البلى في تحصيل غير المراد وانما جرد في اي نوعا لانه لا يملك شيئا
لا يملكه غيره

ش اي في طلب العلم والمسرعة به بذل الجهد والطاقة في طلب العلم **م** يتلى
الراسخ في العلم بالتوقف ش اي عن طلبه وهذا جواب اشكال وهو ان
الكلام لا يفهم فلما لم يكن للراسخين في العلم حظ في العلم بالمشابهة في الفهم
في انزال المشابهة فيجب ان الفهم في الانبلاء فكما يتلى الجاهل بالمبالغة
في طلب العلم يتلى الراسخ بكبح عنان ذهنه عن التامل والطلب فان ربا
البلد يكون بالعدو ورياضته بجواد بكبح عنان والمنع عن السهر
وهذا اعظمها بلوى وانما جرد في ش اي هذا النوع من الانبلاء اعظم
النوعين بلوى والنوعان من الانبلاء ما ذكرنا من ابتداء الجاهل والعالم
واما كان اعظمها بلوى لان هذا الانبلاء هو ان يسلم ذلك الى انه تعالى
ويغتر به وبلق نفسه في مدرجة الجهل والهووان ويتدلى في علم الله
ولا ينزل في بحر الفناء اسم ولا رسم وهذا انتهى اقدام الطالبين وقد
نيل النجى عن درك الادراك ادراك **م** قبل الدليل
اللفظ لا يفيد اليقين لانه مبني على نقل اللفظ والفهم والتعريف وعدم التردد
والحجاز والاحمار والنقل ش اي يكون منقولاً من الموضوع الى معنى آخر
والخصيص والتقديم ش اوردوا في مثاله واسروا النجوى الذين ظلموا فقول
والذين ظلموا استروا النجوى كبدا يكون من قبيل اكلونة البراءة **م** وانما هو
واساخ والمعار من التعليل وهي طينة اما الوجوهيات ش ومن نقل اللفظ والفهم
والنصريف **م** فعدم عصمة الرواية وعدم التواتر واما العدميات
ش ومن قول عدم الاشتراك المأخوذ من ان مبني على الاستواء وهذا
باطل ش اي ما قيل ان الدليل اللفظ لا يفيد اليقين **م** لان بعض اللغات وهو
والنصريف بلغ هذا التواتر ش كاللغات المشهورة غابة الشهرة ورفع الظن

الاشارة الى الجواب بان غاية الخطأ بالمشابهة
هو الاطلاق وانما الراسخ في العلم لا يملك شيئا
بل هو يطلب العلم كطلب غيره كما هو في
الجهل لان العلم غايته فليست فيه بلوى

الموضوع في طلب الادراك اشراك
كقولنا لا فائدة من معنى المفردات
واللفظ لا يفيد معنى هجات التركيب
والفهم لا يفيد معنى هجات التركيب
المفردات

تولد وقد اوردوا في مثاله من انهم قد تروا
بعض من لا يجد التقدم لا التقدم في المقادير
في تطلعه المراد وهو بسيط هذا الكلام
بين التقدم والتأخر ليس على ما ينبغي
لانها معاً واحدة ولا يتصور
افتراقها

الاشارة الى الجواب بان غاية الخطأ بالمشابهة
هو الاطلاق وانما الراسخ في العلم لا يملك شيئا
بل هو يطلب العلم كطلب غيره كما هو في
الجهل لان العلم غايته فليست فيه بلوى

الاشارة الى الجواب بان غاية الخطأ بالمشابهة
هو الاطلاق وانما الراسخ في العلم لا يملك شيئا
بل هو يطلب العلم كطلب غيره كما هو في
الجهل لان العلم غايته فليست فيه بلوى

الموضوع في طلب الادراك اشراك
كقولنا لا فائدة من معنى المفردات
واللفظ لا يفيد معنى هجات التركيب
والفهم لا يفيد معنى هجات التركيب
المفردات

تولد وقد اوردوا في مثاله من انهم قد تروا
بعض من لا يجد التقدم لا التقدم في المقادير
في تطلعه المراد وهو بسيط هذا الكلام
بين التقدم والتأخر ليس على ما ينبغي
لانها معاً واحدة ولا يتصور
افتراقها

الاشارة الى الجواب بان غاية الخطأ بالمشابهة
هو الاطلاق وانما الراسخ في العلم لا يملك شيئا
بل هو يطلب العلم كطلب غيره كما هو في
الجهل لان العلم غايته فليست فيه بلوى

الموضوع في طلب الادراك اشراك
كقولنا لا فائدة من معنى المفردات
واللفظ لا يفيد معنى هجات التركيب
والفهم لا يفيد معنى هجات التركيب
المفردات

ونصف المفعول

ونصف المفعول وان ضرب وما على وزنه فعل ما في واما ان ذلك
تركيب متوقف من بين المشهورات فطبي كقوله فان الله جعل في
علمه ونحن لا ندعي قطعية جميع النعليات ومن ادعى ان لاشي من الترتيب
بغير القطع بمذلوله فقد انكر جميع المنوات كوجوده بغيره ونحوه
محض السفسطة والعناد **م** والمعلم لا يستعملون الكلام في خلا
الاسل عند عدم القرينة وايضا فيعلم بالقرين القطعية ان الاسل
موازل ولا يبطل فائدة التماثل وقطعية المنوات اصلا **م** واحل
ان العلماء يستعملون العلم القطعي في معنيين احدهما ما ينقطع الاحتمال
اصلا كالحكم والمنوات والنسب ما ينقطع الاحتمال النش عن دليل كالحكم
والصدق والخبر المشهور مثلا فالاول يستعمله علم التعيين والنسب علم الظاهر
م في بعبية دلالة اللفظ على المعنى في
على الموضوع له او جرد او لازمه المتأخر غير ان مبين الكلام له
واشارة ان لم يتيقن وعلى لازمه المحتاج اليه اقصا وعلى الحكم
شي بوجوده في معنى بعبية لانه ان الحكم المطوق لا جلية دلالة **م** وعلم
ان من يتأخر عنهم لما فسحو الدلالات على هذه الاربع وجب ان يحل
كلامهم على احصائها في نفسهم فاقول الذي فهمت من كلامهم
ومن الامثلة التي اوردوها هذه الدلالات ان عبارة النقص دلالة
على المعنى المستوفى له سواء كان ذلك المعنى عين الموضوع له او جزؤه او لا
المتأخر واسان النقص دلالة على احد من الثلاثة ان لم يكن مستوفاه
واما قلنا ذلك لان الحكم الثابت بالعبارة في اصطلاحهم ان يكون ثابتا
بالنظم ويكون سوق الكلام له والحكم الثابت بالاشارة ان يكون ثابتا

قوله كالحكم كالحكم على ما هو حاصل من كلامه فان
قد انضمت اليه في قطع الدلالة
على عدم ارادة طلاق الفصل

الموضوع في طلب الادراك اشراك
كقولنا لا فائدة من معنى المفردات
واللفظ لا يفيد معنى هجات التركيب
والفهم لا يفيد معنى هجات التركيب
المفردات

في المنطوق لاجلها فدلالة نفس وان لم يوجد فلا دلالة اصلا وانما
بغيرهم كل من يعرف اللغة لانه ان لم يعرف احد او بعضهم البعض
فلا دلالة من حيث اللفظ اذ الدلالة اللفظية انما اعتبرت بالنسبة الى كل
هو عالم بالوضع وبهذا القيد فخرج القياس فان المعنى في القياس لا ينفك كل من
يعرف اللغة فانه لا ينفك الا المجتهد من امورها به اقدام التحقيق والتنقيح في
هذا الموضوع ولم يسبقني احد الى كشف الغطاء عن هذه الدلالات ومن
لم يصدقني فعليه بمطالعة كتب المتقدمين والمتأخرين **م** كقولنا تعالى
للفقراء المهاجرين من سبق لا سخافا سهم من الغنية وفيه اشارة
الى روال ملكهم عما خلفوا في دار الحرب وكقولنا في رزقهم
وكقولنا من سبق لا يجاب بمقتضاها في الوالد وفيه اشارة الى ان النسبة
الاباء والى ان الاب ولادة تملك ما له لا بالنسبة بل بالملك **س** فيقتضي
كأن اختصاص الولد واختصاص ما له ما يه على قدر الامكان وملك الولد
غير ممكن كمن تملك ما له ممكن فينت **هـ** في الاموال بالانفاق على الولد
اولا بانه احد في هذه النسبة فكذلك حكمها والى ان احوال الرضايع يتبع
عن التدريس لان التدرعا وجب على الاب رزق اتمها بالولد من غير
تدبير فان اراد استنجار الوالدة لرضاع ولدها يكون ثابتا بالاشارة
وان اراد استنجار غير الوالدة فثبوت بدلالة النص لا باشارة لعدم ثبوت
بالمنطوق **م** وكقولنا تعالى وعلى الوارث اشارة الى ان الورثة يتفقون
بعد الارث لان العلة هي الارث لان النسبة الى المستحق وجب
عليه المأخذ وكقولنا في اطعام عشرة مساكين فيه اشارة الى ان الاكل
هو الابادة والتملك ملحق **س** وعندنا في الاجوز الابا تملك كانه
الكسوة

قوله الفقراء المهاجرين من سبق لا يجاب بمقتضاها في الوالد وفيه اشارة الى ان النسبة
الاباء والى ان الاب ولادة تملك ما له لا بالنسبة بل بالملك س فيقتضي
كأن اختصاص الولد واختصاص ما له ما يه على قدر الامكان وملك الولد
غير ممكن كمن تملك ما له ممكن فينت هـ في الاموال بالانفاق على الولد
اولا بانه احد في هذه النسبة فكذلك حكمها والى ان احوال الرضايع يتبع
عن التدريس لان التدرعا وجب على الاب رزق اتمها بالولد من غير
تدبير فان اراد استنجار الوالدة لرضاع ولدها يكون ثابتا بالاشارة
وان اراد استنجار غير الوالدة فثبوت بدلالة النص لا باشارة لعدم ثبوت
بالمنطوق م وكقولنا تعالى وعلى الوارث اشارة الى ان الورثة يتفقون
بعد الارث لان العلة هي الارث لان النسبة الى المستحق وجب عليه المأخذ
وكقولنا في اطعام عشرة مساكين فيه اشارة الى ان الاكل هو الابادة
والتملك ملحق س وعندنا في الاجوز الابا تملك كانه الكسوة

لان الضم في رزقهم
وكسوة ثلث عايد
الى الوالدة
بكونها

لان الاطعام جعل الغيرة طاعة لا جعله مأكلا والحق في التملك دلالة
لان المقصود قضاء هواهم وهي كثيرة فاقبم التملك مقامها ولا لذلك
الكسوة **س** اي لا يكون الاكل في الكسوة الاباحة **م** لان الكسوة بالكسوة
الثوب فوجب ان يصير العين كفارة وذا ابتليك العين لا اعان اذى
يرد على المقصود على ان الاباحة في الاطعام يتم المقصود **س** اي سلمنا
ان الكسوة بالكسوة مصدر كمن الاباحة في الاطعام وهي ان ياكلوا على
ملك المبيع يتم المقصود **م** وول اعان الثوب **س** ومن يلبسوا
على ملك المبيع فانه لا يتم بها المقصود فان للبيع ولاية الاسترداد في اعان
الثوب ولا يمكن الرد في الاطعام بعد الاكل **م** واما دلالة النص فيستحق
الخطاب كقولنا تعالى ولا تقل لها آف يدل على قوة الضرب لان المعنى
المفهوم منه وهو الاذى **س** اي المعنى الذي يترتب منه ان النافذ في حرام
لاجله وهو الاذى **م** موجود في الضرب بل اشد وكما كفارة بالوقوع **س**
عليه **س** اي على الرجل **م** نقضوا عليه **س** اي على المرأة **م** دلالة **س**
لان المعنى الذي يترتب موجبا لكفارة موجبا لدية على الصوم وبمى تتركه
بينهما وكوجوب الكفارة عند ما في الاكل والشرب بدلالة نص ورد في
الوقوع لان المعنى الذي يترتب في الوقوع موجبا لكفارة موكولة بجنابة
على الصوم فانه الامساك عن المفطرات التلت ثبتت الحكم فيها بل اولى
لان الصبر عنها اشد والداجية اكثر فبالجواز ثبت ان اجزائها
وكوجوب الحد عند ما في اللواط بدلالة نص ورد في الزنا فان المعنى الذي
يترتب منه قضاء الشهوة بسفح الما في محل محرم مشتمل وهذا موجود في
اللواط بل بباده لا رماح احرته وسفح الما فوقه **س** اي فوق الزنا

قوله والحق في التملك
اي بالاطعام التملك
يعني كان ينبغي ان لا يجوز
التملك لانه ليس بالاطعام
الا انه الحق بالاطعام
لان النص لا يقتضي الاطعام
بل يقتضي المساكين وهم كثر
كلها يعني مقامها الاحاطة
والاولى فاذ كان في كل
بالدلالة لا يقتضي الاكل
في الاطعام بل يقتضي
وهو الاباحة والتملك
قوله والحق في التملك
اي بالاطعام التملك
يعني كان ينبغي ان لا يجوز
التملك لانه ليس بالاطعام
الا انه الحق بالاطعام
لان النص لا يقتضي الاطعام
بل يقتضي المساكين وهم كثر
كلها يعني مقامها الاحاطة
والاولى فاذ كان في كل
بالدلالة لا يقتضي الاكل
في الاطعام بل يقتضي
وهو الاباحة والتملك

رفی

[illegible]

63

[illegible]

[illegible]

لا يوجد منه ماهية الاكل وعدم وجود ماهية الاكل موقوف على ان لا يوجد
منه ففمن افرو الاكل اصلا فالالة على هذا المعنى بطريق الاقتضاء
لان اللفظ يدل على جميع الاشياء لو شئ اي بطريق المنطوق فان
ان قال الانسان فلانا ونوى في بيت واحد نصح نيته والبيت
ثابت فمعا قلت انما يصح نيته لان المساكنة نوعان فاصرة وهي
التي يكونان في دار واحدة وكاملة وهي من شئ اي المساكنة الكاملة هي
التي يسكنان في بيت واحد فنية البيت الواحد لا يكونان في بيت
المقتضى بل من باب نية احد محتمل للفظ المشترك او نية احد نوع الجنس
وسببنا في تمامه في هذا الفصل وقد غيبت ههنا عبارة المتن بالتقديم
والناحية مكرهه شئ الكمال ولذلك قلت في انت طالق وطلقتك
ونون التثنية نية باطلة لان المصدر الذي ثبت من التكلم اشياء
امر شئ لا لغوي فيكون ثابتا اقتضاء بخلاف طلق تحك فانه لا يصح
نية التثنية لان معناه افعلى فعل الطلاق قبوت المصدر المفعول
بطريق اللفظ فيكون كالمفرد كبر اسماء الاجناس على ما ياتي في قول
بوت البيهقي في انت يا بن امر شئ ايضا فينبغي ان لا يصح نية التثنية
قلت نعم لكن البيهقي على نية اهدما ولا كذلك الطلاق فانه
لا اختلاف فيه الا بالعدد وما يفسد بذلك المحذوف وهو ما يفسد اثباته
المنطوق بخلاف المقتضى كقوله انت يا بن امر شئ اي اهدما فان ثابت الا
يغير الكلام بنقل النسبة من القرية اليه فالمعقول حقيقة هو الا
فيكون ثابتا لانه فيكون كالمفرد تجري فيه المحكوم والتحقيق من قوله
ولذلك اي لا ذكرنا ان المقتضى لا يحوم له اصلا لا يصح نية التثنية انت طالق

قوله وطلقتك
الطلاق عبارة عن
عند ان حلت في
منها مثل طلق
مثلا انت طالق
المصدر ثبت نية
طالق فثبت نية
لان الطلاق لا يقتضيه
ثابت من الامور وهو
ما تحت نفسك ثابت بطريق اللفظ
طالق نفسك ثابت بطريق اللفظ
فكون كالمفرد فخصه على الأقل
وعلى الكل كسائر اسما والاحسان
مكسوخ

وطلقتك

وتحقق ذلك ان انت طالق يدل بحسب اللغة على اقصاف المرأة بالطلاق لا على ثبوت
الطلاق عن الرجل بطريق الانشاء وانما ذكرنا في الطلاق الثابت بطريق الانشاء عن الرجل
ان شرعي ثبت ضرورة ان اقصاف المرأة بالطلاق يتوقف شئ على تطبيق الزوج اياها
فيكون ثابتا بطريق الاقتضاء فيستقدر بعد الضرورة

فان دلالة انت طالق
وطلقتك
فان دلالة انت طالق
وطلقتك
فان دلالة انت طالق
وطلقتك

وطلقتك على الطلاق بطريق الاقتضاء لا بطريق اللفظ لانه من حيث اللفظ
يدل على اقصاف المرأة بالطلاق لكن لا يدل على ثبوت الطلاق بطريق
الاشياء من التكلم هذه اللفظ وانما ذكرنا في الطلاق الثابت بطريق
قبول الطلاق الذي ثبت من التكلم بطريق الاشياء كيف يكون ثابتا
اقتضاء لان المقتضى اصطلاحهم هو الا انه المحتاج اليه وهما ثابتان
لان الطلاق يثبت بهذا اللفظ فثبت يكون مناهرا فيكون من باب العبارة
فيصح فيه نية التثنية قلت عنه جوابا ان احدهما انه ليس له موضع الشرع
هذا اللفظ لانه ان الشرع استقط اعتبار معنى الاخبار بالكلية ووجه
لاننا ابتداء بل الشرع في جميع اوصافه اعتبر الا وضاغ اللفظة حتى اعتبار
لاننا الفاعل يدل على ثبوت معانيها في الحال كما لفظ الماضي والانعاط
المخصوصة بالحال فاذا قال انت طالق وموغة اللفظ لا اخبار فيكون
المراة موصوفة به في الحال فيثبت الشرع الا باق من جهة التكلم اقتضاء
يصح هذا الكلام فيكون الطلاق ثابتا اقتضاء فهذا معنى وضع الشرع
لاننا واذا كان الطلاق ثابتا اقتضاء لا يصح فيه نية التثنية لانه لا
عموم للمقتضى ولان نية التثنية انما يصح بطريق الجازم من حيث ان التثنية
واحد اعتباري ولا يصح نية المجاز لان اللفظ كنية التحصيل وتاثيرها
ان قوله انت طالق يدل على الطلاق الذي موصوفه المرأة لانه يدل على
التطبيق الذي موصوفه الرجل اقتضاء فالذي موصوفه المرأة لا يصح فيه
نية التثنية لانه خبر متقد في ذاته وانما التقدير في التطبيق حقيقة وباجبا
تعدو تعدو لازمه اي الذي موصوفه المرأة فلما يصح فيه نية التثنية و
اما الذي موصوفه الرجل فلا يصح فيه نية التثنية ايضا لانه ثابت اقتضاء

فان دلالة انت طالق
وطلقتك
فان دلالة انت طالق
وطلقتك

65

وهذا الوجه المذكور في الهداية والجواب الاول شامل لانت
 طالق وطلقتك والشخص محصور بان انت طالق واذا قال انت
 طالق طلاقا وانت الطلاق فانه يصح فيها نية التلث ووجه
 على هذا الجواب الشخص متكل لان الجواب الشارح هو ان الطلاق الذي
 موصفة المرأة لا يصح فيه نية التلث وفي قوله انت طالق طلاقا
 لا شك ان طلاقا موصفة المرأة فينبغي ان لا يصح فيه نية التلث فتقوله
 اذ انوى التلث تعين ان المراد بالطلاق هو التطبيق فيكون مصدرا
 لفعل محذوف تقديره انت طالق لا يطلقتك تطبيقات ثلثا وقوله
 انت الطلاق اذ انوى التلث فغناه انت ذات وقع عليك
 التطبيقات الثلاثة واما على الجواب الاول فلا يخفى هذا الاشكال في
 لم يقل ان الطلاق الذي موصفة المرأة لا يصح فيه نية التلث بل يجوز
 ذلك الطلاق مطلقا فيصح فيه نية التلث وان كان صفة للمرأة
قوله كبراسا الاجناس اي اذا كان كالمفوض لكنه اسم جنس
 ومواسم فلا يدل على العدم بل يدل على الواحد الحقيقي او الاعتباري
 كبراسا الاجناس اذا كانت مفعولة لا تدل على العدم بل على الواحد
 اما حقيقة او اعتبارا على ما ياتي في الفصل الذي يذكر فيه ان الامر لا يدور
 على العموم والتكرار ان الطلاق اسم فريد يتناول الواحد الحقيقي ويمكن ان
 يؤول به الواحد الاعتباري اي المجموع من حيث هو المجموع في الطلاق
 هو التلث **وقوله** فالأشبه بكون البيونة بهذا الاستكمال على طلاق
 نية التلث في انت طالق وتقديره انكم قلتم ان المصدر الذي ثبت
 من المتكلم انت امر شرعي لا لغوي فيكون ثابتا اقضاه فلا يصح

قوله اي اذا كان كالمفوض لانه
 قول لا يدل على العدم بل على الواحد
 وقوله كبراسا اسم جنس تقديره اذا كان
 كالمفوض فلا يدل على العدم بل على الواحد
 كبراسا

فيه

فيه نية التلث فكذلك بثبوت البيونة ممن المتكلم بقوله انت
 باين امر شرعي ايضا فينبغي ان لا يصح فيه نية التلث وقوله قلنا
 نعم لكن البيونة جواب عن هذا الاشكال ووجهنا ان البيونة
 ثابتة بطريق الاقتضا لكن البيونة من حيث هي البيونة مشتركة
 بين الحقيقة ومن التي يمكن رفعها والغليظة ومن التي لا يمكن رفعها
 ومن التلث او هي جنس بالنسبة اليها ونية احد المحدثين
 في مقتضى وكذلك نية احد النوعين لانه لا بد وان ثبت احدهما
 ولا يمكن اجتماعهما معا فلا بد ان ينوي احدهما لكن لا يصح نية عدد
 معين فيه اذ لا عموم للمقتضى فلا دلالة على الاقوال اصلا ولا ان
 المقتضى ثابت ضرورة ولا ضرورة في العدم المعين فيثبت ما يرفع
 الضرورة وهو الاقل المتيقن ولا كذلك النوعين لانه لا يتصور
 فيهما الاقل المتيقن لان الانواع لا يكون الامتناف في فلا بد ان
 يصح نية احد النوعين وايضا لا يصح نية المجازة في مقتضى كنية ثلث
 تطبيقات في انت طالق طلاقا بناء على انها واحد اعتباري
 كما ذكرنا وقوله ولا كذلك الطلاق فانه لا اختلاف بين اقول فيجب
 النوع بل يختلف بحسب العدم فقط ولا يمكن ان يقال ان الطلاق يتنوع
 على ما يمكن رفعه وعلى ما لا يمكن فان الطلاق لا يمكن رفعه اصلا وقوله
 وما يتصل بذلك اي بالمقتضى هو المحذوف **واعلم** انه يشبه
 على بعض الناس المحذوف بالمقتضى ولا يعرفون الفرق بينهما فيعطون
 احدهما حكم الآخر ويغلطون في كثير من الاحكام وان توهم متوهم
 ان المحذوف يصير قسما خامسا بعد العبارة والاشارة والدلالة والاقضاه

عندنا انما كانت البيونة بالنية
 فكيف يتعين المقترن بالنية وذكرنا
 الطلاق ايضا في هذا الباب

قوله لا يمكن ان يكون في مقتضى نية عدد
 معين في اي ما يتلوا المتكلم واما
 فانه لا يتصور ان يكون مقتضى نية عدد
 معين ولا يخفى انه جائز ان يكون مقتضى

في بطلان المحر في الاربعة المذكورة فذا ومنه باطل لان مرلونا باللفظ
 الدال على المعنى في مورد النقص للفظ اما حقيقة واما تقدير او كل
 ما هو محذوف كانه ثابت لفظه فانه في حكم اللفظ فيكون اللفظ المنطوق
 والاعلى للفظ المحذوف ثم اللفظ المحذوف دال على معناه باحد من
 الاقسام الاربعة فالدلالة المنقبة على الاربعة دلالة اللفظ على
 المعنى اما دلالة اللفظ على لفظ اخر فليس من باب دلالة اللفظ على
مقصود العلم ان بعض الناس يقولون مفهوم الخالفة وهو
 ان يثبت الحكم في المسكوت عنه بخلاف القياس ما ثبت في المنطوق
 بشرطه **ش** اي بشرط مفهوم الخالفة عند القائلين به **م** ان لا يخلد
 اولوية **ش** اي اولوية المسكوت عنه من المنطوق بالحكم الثابت للمنطوق
م ولا مساواة **ش** اي مساواة المسكوت عنه للمنطوق في
 الحكم الثابت للمنطوق حتى لو ظهر اولوية المسكوت عنه او مساواته
 ثبت الحكم في المسكوت عنه بدلالة النقص ورد في المنطوق او بغيره
عليه **م** ولا يخرج **ش** اي المنطوق **م** يخرج العادة نحو ربابكم
 الا في جوارحه **ش** عزم الرباب على ارجاء التمهات ووصفهن
 بكونهن في جوارحه فلم يوجد هذا الوصف لا يقال بانتفاء اوصافه
 لانه انما وصف الربائب بكونهن في جوارحه افراجا للكلام يخرج
 العادة فان العادة جرت بكون الربائب في جوارحه لا يدر على
 نفي الحكم عما عدا **م** ولا يكون **ش** اي المنطوق **م** سوال او حادثة
ش كما اذا قيل عن وجوب الزكوة في الابل السائبة مثلا فقال بناء
 على سوال او بناء على وقوع الحادثة ان في الابل السائبة زكوة فوضعا

في قوله لا يلزم الكفر والكذب في قول من قال محمد رسول الله وزيد موجودا في قول من قال محمد رسول الله والكفر والكذب في قول من قال محمد رسول الله والكفر والكذب في قول من قال محمد رسول الله

قوله لا يلزم الكفر والكذب في قول من قال محمد رسول الله وزيد موجودا في قول من قال محمد رسول الله والكفر والكذب في قول من قال محمد رسول الله والكفر والكذب في قول من قال محمد رسول الله

بالسوم

قوله ولا يلزم الكفر والكذب في قول من قال محمد رسول الله وزيد موجودا في قول من قال محمد رسول الله والكفر والكذب في قول من قال محمد رسول الله والكفر والكذب في قول من قال محمد رسول الله

بالسوم هنا لا يدل على عدم وجوب الزكوة عند عدم السوم **م** او **م**
 بالسوم بالجر عطف على قوله سوال **م** بان السامع يحمل هذا الحكم على
 كما اذا علم ان السامع لا يعلم بوجوب الزكوة في الابل السائبة فقال بناء
 على هذا ان في الابل السائبة زكوة لا يدل ايضا على عدم الحكم عند عدم
 فاذا ثبت شرط مفهوم الخالفة شرع في اقسامه فقال **م** منه **ش**
 اي من مفهوم الخالفة من المسلمة ومن ان **م** تخصيص الشيء باسمه
ش سواء كان اسم جنس او اسم علم **م** يدل على ان الحكم عما عدا **ش**
 اي عما عدا ذلك الشيء **م** عند البعض لان الانصار رفقوا من قولهم
 الماء من الماء **ش** اي الفصل من الشيء **م** عدم وجوب الفصل بالمال
ش وهو ان يغير الذكر قبل الانزال **م** وعند ما لا يدل ولا يلزم الكفر
 والكذب في قول من قال محمد رسول الله وزيد موجودا في قول من قال محمد رسول الله
 الحكم عما عدا يلزم الكفر في قوله محمد رسول الله اذ يلزم حينئذ ان لا يكون
 غير محمد رسولا ومكونا ويلزم الكذب في زيد موجودا لانه يلزم حينئذ
 ان لا يكون غير زيد موجودا **م** والاجماع العلماء على جوار الفصل **ش**
 فان الاجماع على جوار التعليل والقياس على ان تخصيص الشيء باسمه
 لا يدل على نفي الحكم عما عدا لان القياس هو انما هو حكم مثل حكم الاصل
 في صورة النزاع فعلم انه لا دلالة للحكم في الاصل على الحكم الخالف فيما عدا
م واما هو ذلك **ش** اي عدم وجوب الفصل بالمال **م** من اللام
 وهو الاستفراق غير ان الماء ثابت مرة عينا ومرة دلالة **ش**
 جواب اشكال هو ان يقال لما قلتم ان اللام للاستفراق كان معناه ان
 جميع افرلوا الفصل في صورة وجود الكسح فلا يجب الفصل بالتقاء الختانين
 بل ما عدا فاجاب عن هذا بان الفصل لا يجب بدون الماء الا ان التقاء الختانين

قوله لا يلزم الكفر والكذب في قول من قال محمد رسول الله وزيد موجودا في قول من قال محمد رسول الله والكفر والكذب في قول من قال محمد رسول الله والكفر والكذب في قول من قال محمد رسول الله

قوله لكان ذكره قريبا يعني ما ذكرنا من
الدليل يظهر الجواب عن ذلك لهم
لاننا قلنا ان القابل المذكور لا واجب
ان يقع الموضع لكونه ان يكون مخرج
اخر غير كما هو كذا
انما عند عدم الوصف
ورود

لان انتفاء المخرج
 اخر غير ما تنويع
 يعني عدم جواز المطلق عند عدم الوصف
 كما هو غير مشروط بما اذا كان قبل ورود
 المقتدر لان مقتضى انتفاء مقتضى جواز
 انتفاء الترتيب الكافرة لانها لا تنسخ
 كفاؤه لان عدم سبب انتفاء
 عدم جواز انتفاء مقتضى جواز
 فلا يكون مقتضى انتفاء مقتضى جواز
 والنتيجة

[illegible]

قوله اما هنا فلا يعني اننا لم نذكر انما غنيت له ما
من قوله الوعد فكانه انتقص الى الولد في الآخر
فمن قوله فاذكر هنا غنيت الوالد
فمن قوله الولد يبيع ان يكون
لا قوله الفلاس كذا يحتمل لا يعلم
قوله في ارض كذا امتعلقا من جهة
وان كان كونه ظرفا للخصيص بالصفه من حيث
منا سبب التخصيص هذا كما اوردا في محله
انما تقييد به الحصر في قوله تعالى ولا تقبلوا
التخسيس بالحصص اطلاق
اولا وكم في شئبه التخصيص المنع
عن العادة الاخرى فان قيل فيقول
في شئبه عن عاداتهم الموصوفه فليس او لا
في شئبه التي قال تعالى علافة لهم
فلما يدل على نعم الله عليهم
تفصيل القولين

في عدم قبول الشهادة ولا حاجة الى الدلالة وقال ابو حنيفة

في عدم قبول الشهادة ولا حاجة الى الدلالة وقال ابو حنيفة
 اي السكوت عن غير الارض المذكورة من سكوت في غير موضع الحاجة
 لان ذكر المكان غير واجب **س ٨** اي ذكر المكان المذكور من قبل
 الاخر ارض المجاورة **س ٩** فانهم كانوا متخصمين عن احوال تلك
 الارض فارادوا بنقي عليهم بالوارث في ارض كذا اني وجوده فيها
 لانه لو كان موجودا فيها لكانوا عالمين به اما سائر الاراضي فلا مؤنة لهم
 باحوالها فخصوا عدم الوارث بالارض المذكورة دون سائر الاراضي
 احتراز عن المجازفة **س ١٠** ومنه التعليق بالشرط **س ١١** عدم عدمه عند
 الشافعي بغيره ان علمه بغيره فان الشرط ما ينتفي الحكم باستقائه وعندنا
 القدم لا يثبت **س ١٢** اي بالتعليق **س ١٣** بل بقي الحكم على عدمه **س ١٤**
 حتى لا يكون هذا عدم حكما شرعيا بل عدم اصيليا بعين ما ذكرنا في التخصيص
 بالوصف وما ذكرنا من ثمة الخلاف ثم يظهر من ايصاح **س ١٥** ان الشرط حال
 لا مخرج يتوقف عليه الشيء ولا يرتب كالوصف وقد يقال للمعلق
 وهو ما يرتب عليه الحكم ولا يتوقف فالشرط بالمعنى الاول يوجب ما ذكرنا
 لا بالمعنى الثاني **س ١٦** اي ينتفي الشرط عند انتفاء الشرط بالمعنى الاول
 كالوصف شرط لصحة الصلوة فانه ينتفي صحة الصلوة عند انتفاء الوضوء
 وليس المراد ان انتفاء الشرط عند انتفاء الشرط بهذا المعنى حكم شرعي
 بل لا شك ان عدم صحة الصلوة عند عدم الوضوء عدم اصيل لكن مع ذلك
 يكون عدم الوضوء اذ لا على عدم صحة الصلوة واما الشرط بالمعنى الثاني
 فانه لا دلالة لانتفائه على انتفاء الشرط فان الشرط يمكن ان
 يوجد بدون الشرط كخوف ان دخلت الدار فانت طالق فعند انتفاء الشرط

في عدم قبول الشهادة ولا حاجة الى الدلالة وقال ابو حنيفة
 اي السكوت عن غير الارض المذكورة من سكوت في غير موضع الحاجة
 لان ذكر المكان غير واجب
 اي ذكر المكان المذكور من قبل
 الاخر ارض المجاورة
 فانهم كانوا متخصمين عن احوال تلك
 الارض فارادوا بنقي عليهم بالوارث في ارض كذا اني وجوده فيها
 لانه لو كان موجودا فيها لكانوا عالمين به اما سائر الاراضي فلا مؤنة لهم
 باحوالها فخصوا عدم الوارث بالارض المذكورة دون سائر الاراضي
 احتراز عن المجازفة
 ومنه التعليق بالشرط
 عدم عدمه عند
 الشافعي بغيره ان علمه بغيره فان الشرط ما ينتفي الحكم باستقائه وعندنا
 القدم لا يثبت
 اي بالتعليق
 بل بقي الحكم على عدمه
 حتى لا يكون هذا عدم حكما شرعيا بل عدم اصيليا بعين ما ذكرنا في التخصيص
 بالوصف وما ذكرنا من ثمة الخلاف ثم يظهر من ايصاح
 ان الشرط حال
 لا مخرج يتوقف عليه الشيء ولا يرتب كالوصف وقد يقال للمعلق
 وهو ما يرتب عليه الحكم ولا يتوقف فالشرط بالمعنى الاول يوجب ما ذكرنا
 لا بالمعنى الثاني
 اي ينتفي الشرط عند انتفاء الشرط بالمعنى الاول
 كالوصف شرط لصحة الصلوة فانه ينتفي صحة الصلوة عند انتفاء الوضوء
 وليس المراد ان انتفاء الشرط عند انتفاء الشرط بهذا المعنى حكم شرعي
 بل لا شك ان عدم صحة الصلوة عند عدم الوضوء عدم اصيل لكن مع ذلك
 يكون عدم الوضوء اذ لا على عدم صحة الصلوة واما الشرط بالمعنى الثاني
 فانه لا دلالة لانتفائه على انتفاء الشرط فان الشرط يمكن ان
 يوجد بدون الشرط كخوف ان دخلت الدار فانت طالق فعند انتفاء الشرط

يمكن ان يقع

قد قرأنا من لا يستطيع اي من لم يملك زيادة في المال بعد زواجه الحرة فليكن مملوكة من الاماء المومنات فعنده لا يجوز نكاح الامه
 عند استطاعته نكاح الحرة ويكون هذا حكم شرعيا فاما بشرط ان يكون مخلصا لقوله تعالى واحل لكم ما ورثكم وعنده لا يجوز نكاح الامه
 لا حكم شرعي فلا يصح تخصيص لقوله تعالى واحل لكم ما ورثكم على ما هو مذموم الشافعي في ان تخصيص الام لا يجب ان يكون موصوفا
 بالعام ولا ينافي على ما هو مذموم في التراخي انه لا يخصص وذلك لان الناس يخشون ان يكون حكم شرعيا لا عدما اصيليا لمخرج

يمكن ان يقع الطلاق بسبب **س ١٧** فقولته **س ١٨** ومن لم يستطع منكم طولا
 الآية يوجب عدم جواز نكاح الامه عند طول الحرة عنده ويجوز عندنا
 قال الله ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المومنات فما ملكت
 ايما كن من قيمته المومنات علق جواز نكاح الامه بعد القدر على
 نكاح الحرة فان كانت القدرة على نكاح الحرة ثابتة بنت عدم جواز
 نكاح الامه عنده فيصير مفهوم الآية مخصصا عند لقوله نه واحل لكم
 ما ورثكم وعندها لم يدل على نفي الجواز لا يصلح تخصيصا ولا ناسخا
 لتلك الآية فيثبت الجواز بتلك الآية **س ١٩** وهذا **س ٢٠** اي هذا الحكم
 مبني على ان الشافعي اعتبر المشروط بدون الشرط فانه يوجب
 الحكم على جميع التقادير بالتعليق **س ٢١** اي الحكم **س ٢٢** بعد
 وان عدمه **س ٢٣** اي الحكم **س ٢٤** يوجب **س ٢٥** ان التعليق **س ٢٦**
 في عدمه **س ٢٧** اي عدم الحكم **س ٢٨** ونحن نعتبره **س ٢٩** اي نعتبره المشروط
 مع الشرط فان الشرط واجبا كطام واحدا **س ٣٠** الحكم على تقدير وهو
 ساكت عن غيره فالمشروط بدون الشرط مثل ان ياتي **س ٣١**
 اي المشروط وهو قولنا انت طالق في قولنا انت طالق ان دخلت
 الدار اذا اخذ جبردا عن الشرط فهو بمنزلة انت في طالق لانه
 ليس كلام بل مجموع الشرط واجبا كطام واحدا فلا يكون موجبا للحكم
 على جميع التقادير كما زعم **س ٣٢** فقل هذا **س ٣٣** اي على هذا اهل وموان اعتبر
 المشروط بدون الشرط ونحن نعتبره المشروط مع الشرط **س ٣٤**
 كون دخلت الدار فانت طالق انقضى سببا عنده كمن التعليق **س ٣٥**
 الحكم الى زمان وجود الشرط **س ٣٦** على ما ذكرنا ان المشروط بدون الشرط

٧٠
 هذا الشافعي ان تخصيص الام لا يجب ان يكون موصوفا
 بالعام ولا ينافي على ما هو مذموم في التراخي انه لا يخصص وذلك لان الناس يخشون ان يكون حكم شرعيا لا عدما اصيليا لمخرج

عندنا ان الحكم مبني على ان الشافعي اعتبر المشروط بدون الشرط فانه يوجب
 الحكم على جميع التقادير بالتعليق
 اي الحكم
 بعد
 وان عدمه
 اي الحكم
 يوجب
 ان التعليق
 في عدمه
 اي عدم الحكم
 ونحن نعتبره
 مع الشرط فان الشرط واجبا كطام واحدا
 الحكم على تقدير وهو
 ساكت عن غيره فالمشروط بدون الشرط مثل ان ياتي
 اي المشروط وهو قولنا انت طالق في قولنا انت طالق ان دخلت
 الدار اذا اخذ جبردا عن الشرط فهو بمنزلة انت في طالق لانه
 ليس كلام بل مجموع الشرط واجبا كطام واحدا فلا يكون موجبا للحكم
 على جميع التقادير كما زعم
 فقل هذا
 اي على هذا اهل وموان اعتبر
 المشروط بدون الشرط ونحن نعتبره المشروط مع الشرط
 كون دخلت الدار فانت طالق انقضى سببا عنده كمن التعليق
 الحكم الى زمان وجود الشرط
 على ما ذكرنا ان المشروط بدون الشرط

واشتر الشاخي التعليق بالشرط عاملا في منع الحكم دون السبب فانه قوله ان دخلت الدار لا يؤثر في قوله انت طالق ولا يجعل
معه دوا صارا موجودا وانما يؤثر في حكمه عاملا في منع الحكم في الحال كما ان شرط الخمار اثره في حكم البيع
وهو الملك دون انعقاد السبب فاعترضه بالتعليق المحسوس فان تعليق القيد لا يؤثر في ثقله الذي هو علته المستقرة
بالاعدام وانما يؤثر في حكمه وهو السقوط بالملك

موجب الحكم على جميع التقادير فصار انت طالق سببا والتعليق
قيد الحكم بتقدير معين واعد الحكم على غيره من التقادير فصار انت
طالق سببا للحكم ويكون تأثير التعليق في تأخير الحكم لا في منع السببية
م فابطل تعليق الطلاق والعقاق بالملك م هذا نزاع على ان التعليق
بغيره انعقد سببا عنده فان وجود الملك شرط عند وجود السبب
بالاتفاق والمعلق انعقد سببا عند الشافعي فاذا علق الطلاق او
العقاق بالملك فالملك غير موجود عند وجود السبب فيطل التعليق
م وجوز تجيل النذر المعلق م فان التجيل بعد وجود السبب قبل
وجوب الاداء صحيح بالاتفاق لتجيل الزكوة قبل الحول اذا وجد السبب وهو
النصاب فان نذر المعلق انعقد سببا عنده فيجوز التجيل م وكفار
اليمن اذا كانت مالية م فان انت اذنت في بيعه فانه تجوز تجيل الكفارة
المالية قبل الاحت فتان اليمن سبب الكفارة عنده بناء على هذا
الاسل فتب نفس الوجوب بناء على السبب وانما ثبت وجوب الاداء
عند الشرط ونحوه م لان المال في تجيل الفصل بين نفس الوجوب
وجوب الاداء كما في النمن بان ثبت المال في الذمة مع انه لا يجب ادائه خلا
البدني م ففي الكفارة المالية الفصل بين نفس الوجوب وجوب الاداء
تأبت كما في النمن فان نفس الوجوب بالنسبة وجوب الاداء بالمطالبة كما
في البدنية فلا يتكادما على اللفظ في المال لما ثبت نفس الوجوب بناء
على السبب افاد صحة الاداء وفي البدني لما لم يثبت لم يفتح الاداء وانما
قوله فله ينفك احداهما عن الآخر في فصل الامريانية ان في العبارة البدنية
ينفك نفس الوجوب عن وجوب الاداء م وعندنا لا ينعقد سببا الا عند

فانما هو التعليق بالشرط عاملا في منع الحكم دون السبب فانه قوله ان دخلت الدار لا يؤثر في قوله انت طالق ولا يجعل معه دوا صارا موجودا وانما يؤثر في حكمه عاملا في منع الحكم في الحال كما ان شرط الخمار اثره في حكم البيع وهو الملك دون انعقاد السبب فاعترضه بالتعليق المحسوس فان تعليق القيد لا يؤثر في ثقله الذي هو علته المستقرة بالاعدام وانما يؤثر في حكمه وهو السقوط بالملك

الا المعلق سببا للحكم
الا عند وجود الشرط
الاضطرار اذا صار في
مضاه انما هو التعليق
بالشرط

قوله فيجوز تعليق الطلاق والعقاق بالملك يشكل ما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص انه خطب امرأة فانه ان تزوجها الا بزيادة صولف
فقال ان تزوجتها فهي طالق فلما بلغ ذلك رسول الله فقال لا طلاق قبل التكاثر فان الحديث مفسر لا يقبل التاويل فلا بد من ان يكون
نسخه او عدم صحته والسبب في ذلك ان قوله لا طلاق قبل التكاثر هو الحديث عندنا وهو الاول ان اليمين انما هي في حق الزوج ولا ينعقد له ولا ينعقد له
انما يجب على تفرقة عدم البر فلا يكون اليمين مضمنا اليها لا مضمنا في افضاء الشيء الى ما لا ينعقد الا عند عدم ذلك الشيء الذي ان السبب

وجود الشرط لان السبب ما يكون طهريا الى الحكم وقبل وجود الشرط
لذلك على ما تقدمنا من الاصل م وهو انما نعتب الشرط مع الشرط
فما يكون موجبا للوقوع لما ذكرنا ان اجزاء بمنزلة انت في انت طالق
فله ينعقد سببا للحكم بل انما يصير سببا عند وجود الشرط م يختلف
الحكم في المسائل المذكورة على ان اليمين انعقدت للبر فكيف يكون
سببا للكفارة بل سببا لاحت م لما لم ينعقد سببا عندنا بخلاف
الحكم في المسائل المذكورة فيجوز تعليق الطلاق والعقاق بالملك لان الملك
متحقق عند وجود السبب لا يجوز بالاتفاق والسبب انما يصير سببا عند
لان التجيل قبل السبب لا يجوز بالاتفاق والسبب انما يصير سببا عند
الشرط بان النذر والسبب للكفارة موافقة عندنا فان اليمين
لم ينعقد سببا للكفارة لانها انعقدت للبر والكفارة انما تجب على
تقدير الاحت فله يكون اليمين سببا للكفارة بل هي شرط لها وحت
سبب م وقرنه بين المال والبدني غير صحيح او المال غير مقصود
في حقوق الله م وانما المقصود هو الاداء فيصير كالبدنية م و

تجيب التوقي م اي على مذهبنا من بين الشرط وبين الاجل وشرط
اجبار فان مدبر دخل على الحكم اما الاجل فله م فانه داخل
على النمن لا على البيع م وانما حيار الشرط فلان البيع لا يجل الخط وانما
اجبار بخلاف القياس فدخل على الحكم دون السبب سهل من دونه
عليهما فاما الطلاق والعقاق فمجملان الخط م اي الشرط لانه يصير
بالشرط فمأرا فشرط اجبار شرع مع المنافي فان كان داخلا على السبب
يكون داخلا على السبب والحكم جميعا فدخل على الحكم فقط اسهل من دونه
للسبب ثابت في الحكم وناظر لانه قد دخل على الحكم فقط اسهل من دونه
للسبب ثابت في الحكم وناظر لانه قد دخل على الحكم فقط اسهل من دونه

قوله فيجوز تعليق الطلاق والعقاق بالملك يشكل ما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص انه خطب امرأة فانه ان تزوجها الا بزيادة صولف فقال ان تزوجتها فهي طالق فلما بلغ ذلك رسول الله فقال لا طلاق قبل التكاثر فان الحديث مفسر لا يقبل التاويل فلا بد من ان يكون نسخه او عدم صحته والسبب في ذلك ان قوله لا طلاق قبل التكاثر هو الحديث عندنا وهو الاول ان اليمين انما هي في حق الزوج ولا ينعقد له ولا ينعقد له انما يجب على تفرقة عدم البر فلا يكون اليمين مضمنا اليها لا مضمنا في افضاء الشيء الى ما لا ينعقد الا عند عدم ذلك الشيء الذي ان السبب

قوله فيجوز تعليق الطلاق والعقاق بالملك يشكل ما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص انه خطب امرأة فانه ان تزوجها الا بزيادة صولف فقال ان تزوجتها فهي طالق فلما بلغ ذلك رسول الله فقال لا طلاق قبل التكاثر فان الحديث مفسر لا يقبل التاويل فلا بد من ان يكون نسخه او عدم صحته والسبب في ذلك ان قوله لا طلاق قبل التكاثر هو الحديث عندنا وهو الاول ان اليمين انما هي في حق الزوج ولا ينعقد له ولا ينعقد له انما يجب على تفرقة عدم البر فلا يكون اليمين مضمنا اليها لا مضمنا في افضاء الشيء الى ما لا ينعقد الا عند عدم ذلك الشيء الذي ان السبب

عليهما فاما الطلاق والعقاق فيجملان الشرط والاسل ان يدل على التعلق
في السبب كليا يتخلف الحكم عن السبب ولا مانع من دخوله على السبب فيدخل
عليه بخلاف البيع والله اعلم **الكتاب الثاني** في النكاح

من أقسامه من الأمر والنهي فالأمر قول أنعم الله علينا فعل
والنهي قوله استعلاء لا تفعل والأمر حقيقة في هذا القول اتفاق
بما عمن الفعل عند الجمهور وعند البعض حقيقة فأي دل على أنه سر أي

فلمنا ليس حقيقة الفعل لان الائمة اكل خلاق الفعل ولانه اذا فعل
ولم يفعل الفعل لم ينجح فليس **فعل** اي معنى الامر اي ينجح لغة وعرفا ان يقال
فلمنا ليس حقيقة الفعل لان الائمة اكل خلاق الفعل ولانه اذا فعل
ولم يفعل الفعل لم ينجح فليس **فعل** اي معنى الامر اي ينجح لغة وعرفا ان يقال

وَأَمَّا الْفِتْيَانُ حُلَاةُ الْأَصْلَابِ الْأَشَدِّ تَقْبِيلًا
فَالْأَنْفَى مِنْ لَوَائِمِ الْمُقْبِلَةِ وَالْأَلَا
يَجُوعُ عَرَا وَنَعْدَ أَنْ يَأْتِيَ الْإِنْسَانُ

فإن قيل ان الفعل الذي هو مصدر كمن لم يثبت بهذا الدليل ان الامر الذي
 هو اسم ليس بمعنى الشان م و كمن يثبت امر أجماعاً او العقل كمن
 استلزم انه حقيقة لكن الدلائل تدل على ان القول للايجاب لا العقل مع
 اي الدلائل التي تدل على ان الامر للايجاب تدل على ان الامر القول لا كلاب

الشيء لا يرد به أكثر من مفع واحد على أن لا يحتاج إلى إقامة الدليل على
الفعل غير ما دل على محتاج إلى إقامة الدليل على أن المرفوع الفعل ونحن نرى
المنع فضع ما قلنا أن الدلائل الدالة على أن الأمر لا يحتاج إلى إقامة الدليل
لا يحتاج إلى اللفظ كاف للمقصود **قوله** أي إلا أن القول في كاف المقصود

[illegible]

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the text from the previous page, written in a cursive style.

[illegible]

افضل

حقيقة قام
للأمر الذي
للأمر الذي

حقیقۃ قاصدۃ ابن الملک
عالم طبع و الفطرت الانسان
و کما اطلق الفطرت الانسان
عالم الوجود من العالم بعضه
و کما اطلق حقیقۃ نیر

[illegible]

و قد اعطيت قرة عينك باعتبار ان
المقصود من هذا العهد والى ان و احد
الملك المسمى بالملك الناصر

عبدالله بن محمد بن عبد الله
بن عبد الله بن عبد الله

عبدالله بن محمد بن عبد الله
بن عبد الله بن عبد الله

في الحج إجماعاً مداهم للابد ^{الاول} قال افرغ بن الحابس في الحج العلم
مداهم للابد فهم ان الامر بالحج يوجب التكرار ^{الاول} فلتا اعتبره سائر
العبادات وعند ان في ^{الاول} لا يحتمل ما قلنا بانه ان المصدر زكر في قوله
الاثبات فيحصر على افعال العموم وعند بعض علماءنا لا يحتمل التكرار
ان يكون معلقاً بشرط او محصوراً بوصف كقوله وان كنتم حسداً
فاظهر واو اتم الصلوة لذكور الشمس فلتا نرم تحذف السبب لا المطلق
الامر وعند عامة علماءنا لا يحتملها اصلاً لان المصدر دائماً يقع على الواحد
الجميع وهو المتيقن او مجموع الا افراد لانه واحد من حيث المجموع ودا
محتمل لا يثبت الا بالنية لا على العلم ^{المحضر} اي لا يقع على الفرد والحض
م فمى ^{الاول} فلتا نفك يوجب الثلاث على الاول ويحمل الاثني والثلاث
عند ^{الاول} فلتا في ^{الاول} وعند ما يقع على الواحد ^{الاول} فيجب ثبته ^{الاول} لا الاثني
لان الثلاث مجموع افراد الطلاق فيكون واحداً اعتباراً ولا يصح
ثبته الاثني لان الاثني عند فحص الاول لا اسم الفرد على العدو فذكروا
هذه المسئلة ببيان التمرة الاختلافات ولم يذكروا التمرة الاختلاف بيننا
وبين من قال لا يحتمل التكرار الا ان يكون معلقاً بشرط فاوردت هذه
المسئلة وهي ان دخلت الدار فطلق نفسك فعلى ذلك المذهب ينبغي
ان يثبت التكرار وانما قلت ينبغي لانه لا رواية عن هؤلاء في معنى
المسئلة لكن بناءً على اصلهم وهو انه يوجب التكرار اذا كان معلقاً بشرط
وجب ان يثبت التكرار عند من هذا ما قاله المتن ^{الاول} وفي ان دخلت الدار
فطلق نفسك ينبغي ان يثبت التكرار على المذهب الثالث لا عندنا وقوله

[illegible]

٧
 كتاب فاس
 ومكتبة في الاثبات بحسب كنه حكمة
 انفقوا في مصدر من قلة بولان الغرض
 فيفيد العلم بكونه
 على الخصوص وانما يتناول العلم
 والكلام في دليل الحاشي
 نقد السبب
 على الواحد لا يجزئ
 المصدر

الحمد لله الذي
تقدیر الکلام لکن بجز
ای احد و ذکر الدنیا

وَقَدْ كُنَّا نَقُصُّهُ عَلَى الْأَصْلِيِّ مِنْهُ إِنَّهُ

أو قبل القضاء من أجل ما وجب التأخير إلى التذرع وهو يقتضي
صوما مخصوصا بالاعتكاف لكنه من أي الصوم مخصوص بالاعتكاف
م سقط في رمضان الأول بعارض شرف الوقت فإذا فات هذا
رأي عارض شرف الوقت بحيث لا يمكن دركه إلا بوقت مديد يستوي
فيه الحيوة والموت **س** ومن شوال الصومان الآخر **ع** عاد إلى الأصل
موجبا لصوم مقصود من أي لصوم مخصوص بالاعتكاف **م** فوجب القضاء
مع سقوط شرف الوقت **ا** هو ط من وجوب مع شرف الوقت أو سقوطه
بوجوب صوما مقصودا أو فضيلة الصوم **ا** هو ط من فضيلة شرف الوقت
ش من أراد تحبب الاسلام بقوله وكان هذا هو الواجبين والآية
ترجع إلى السقوط في قوله فسقط ما ثبت شرف الوقت من الزيادة فالحال
أن وجوب القضاء مع سقوط زيادة تثبت شرف الوقت **ا** هو ط من
الوجه الآخر وهو أن يجب القضاء مع وجوب رعاية شرف الوقت
كما أن الأداء واجب معه فكانه يرد عليه أن في سقوط شرف الوقت ترك
الاجتناب ينبغي بأن هذا هو ط من وجوب رعاية شرف الوقت و
الدليل على الاحتياطية ما قال لأن ما ثبت شرف الوقت بالمعناه أن
شرف الوقت واجب زيادة وأوجب نقضاً فزيادة هي فضيلة
صوم رمضان على صيام سائر الأيام والنقض لا يعدم وجوب الصوم
المقصود فلما مضى رمضان سقط وجوب رعاية تلك الزيادة لما ذكرنا
امكان الموت قبل رمضان آخر فينبغي أن يسقط ذلك النقض **المتخير**
بتلك الزيادة أيضا وهو عدم وجوب الصوم المقصود بالطريق الأول
ووجه الأولية أن العبادة مما يحتاج في إثباته فسقوط النقضان أولى

[illegible]

وحي على ذوي الألبان استعاضوا عن العلم ان العلم انما هو العلم الذي
استودعكم الله فيكم انما هو العلم الذي استودعكم الله فيكم

نوی

نوى المقتدى الاقامة فانه
على قدر ما سبق وهو مؤد
باق ولم يلتزم اداء هذا الوعد
لما التزم اداؤه مع الامام اما
مع الامام فيكون في المقدار
قاضي ام او حكم سج اى تحم
ونوى الاقامة يحكم اربعاً
الاستيناف فاذا استأنف
الاقامة اعترضت على الاداء
والسجد للسهوة اى لجل
ولا يسجد للسهوة للمقتدى اذ
فانه منفرد فيها سبق فيقه
بمثل مفقود كالصلوة للسهوة
وتواب النفقة للبحر وكل قال
كالوقوف برفة ورعى الحمار
فانها على صفة الجهر لم تعرف قرينة
الاخفاء قال الله واذا
ودون الجحفة قال الله

لونا فبه مخصوص برمان ولا يقضي
بالوصف باطل والوصف وحده لا
صفة الجوده **ش** اي لا يقضي لان
الاصول والاصول الاصل
المقول بغيره

قوله وثواب النفقة للمشير الى قول العامة ان الخ يقع عن المباشرة ولا امر غواب
الاتفاق لان النسبة لا تغري في العبادات المدنية الا ان الخ شائبة ما ليس من جهة
الاحتياج الى الزاد والراحلة من جهة المباشرة يقع عن المأمور ومن جهة
الاتفاق عن المأمور وظاهر المذهب ان يقع عن الامر على انظر ابر الاحاديث

٧٧
 اقامة الصلاة
 على الوجه لان الوقت
 حتى يكون قاصيا
 ثم يركع اداء جميع الصلوة
 ركعتين ولم يركع الا امام
 روافع الامام اوقبله
 اقامة الصلاة لان عليه الصلاة والسلام

س على الوجه كنية
ولهذا لا يقرأ اللام
فلف الا قام لا يقرأ
كجاء المسبوق
يوم واما القضاء فاما
معقول كالعدبة للقوم
رب لا تقص الانفق
ت تشرى حسن
ت لان السهل وشه

[illegible]

قول فقلنا بالاجاب احتياطا اي لا قبا ساولا دلالة لان المعنى المؤثر في اجاب الفدية كالحز مثلا مشكوك لا معلوم الا انه على تقدير التعديل بالبحر يكون الفدية في الصلوة ايضا واجبة بالقياس على الصحيح وعلى تقدير عدم التعديل تكون حسنة عند رتبة تحريمه فتكون القول بالوجوب احوط ويرجى قبولها ولهذا قلنا يجوز في زيادة في فدية الصلوة بحزب الفدية

في الركوة فان قيل فلم اوجبتم الفدية في الصلوة قبا ساولا على الصوم هذا اشكال على قوله وما لا يفضل له مثل قرينة لا يقتضي التيقن وقد عدم التيقن بوجوب الفدية اذا فاته الصلوة للشيخ الفاء والنقض ورد في الصوم وهذا حكم لا يدرى بالقياس فينبغي ان لا يقاس عليه غيره واما الآية فلا ان الاراقة لم تعرف قرينة في غير هذه الايام ولا يدرى ان التصديق بعين الشاة او بغيرها بل هو مثل قرينة الاراقة ام لا والتصديق بعين او الغيبة في الآية قلنا جمل في الصوم التعديل بالبحر فقلنا بالوجوب جسيما فلو كان آتيا بالمدوب او الواجب وخرجوا القبول سره فانه يحتمل ان يكون الفدية واجبة قضاء للصلوة وان لم يكن واجبة فلا اقل من ان يكون آتيا بالمدوب ومجده قال في هذا الموضوع زجوا القبول م وفي الآية لان اهل في العادة المالية التصديق بالعين الا انه نقل في الاراقة بطريقا للقيام وكيفية لصياغة الله تعالى لكن لم نقل بهذا التعديل المطلق سره وهو ان اهل في العادة كالكسبية التصديق بالعين م في الوقت سره حتى لم نقل ان التصديق بالعين في الوقت يجوز م في موضع التيقن فقلنا به بعد الوقت احتياطا لتقيدنا بمرجع الى قوله وعلمنا به بعد الوقت م اذا جاء العام اشيا لم يتقبل له الحجة لانه ما احتمل منه اصالته ووقع الحكم لم يبطل بالشك واما قضاء يشبه الاداء سره عطف على قوله واما مثل غير معقول م كما اذا ادرك الامام في العبد راكبا كثر في ركوة سره اي كثر تكبيرات الزوايد فانه وان فات مؤلفه وليس تكبيرات العبد قضاء او ليس لها المثل قرينة لكن للركوع شبهة بالقيام يكون شيئا بالاداء وحقوق العباد ايضا تنقسم الى هذا الوجه فالاداء

فيل المعنى المؤثر في اجاب الفدية كالحز مثلا مشكوك لا معلوم الا انه على تقدير التعديل بالبحر يكون الفدية في الصلوة ايضا واجبة بالقياس على الصحيح وعلى تقدير عدم التعديل تكون حسنة عند رتبة تحريمه فتكون القول بالوجوب احوط ويرجى قبولها ولهذا قلنا يجوز في زيادة في فدية الصلوة بحزب الفدية

من جهة بناء الانتفاء والامتناع والنفذ الامتناع من العمل او ما يستلزم الامتناع

فيما اذا كان العبد راكبا كثر في ركوة سره اي كثر تكبيرات الزوايد فانه وان فات مؤلفه وليس تكبيرات العبد قضاء او ليس لها المثل قرينة لكن للركوع شبهة بالقيام يكون شيئا بالاداء وحقوق العباد ايضا تنقسم الى هذا الوجه فالاداء

تق والبيع اي وتسليم عين الحق في البيع وفي عقد الصرف والسلم فيكون هذا العطف من قبيل عطفها بها وما باردا لان الرد يقتضي سابقة الاخذ فيصير في الغصب دون البيع وفي التعديل بالامتناع الارادة اشارة الى ان الاداء العام قد يكون بتسليم عين الواجب بحسب الحقيقة كذا المقصود وتسليم البيع على الوصف الذي ورد عليه الغصب والبيع وقد يكون بتسليم عين الواجب بحسب اعتبار الشايع كتسليم بدل الصرف وتسليم المسلم فيه اذ كل منهما ثابت في الذمة وهو وصف لا يحتمل التسليم

الحكم كذا عين الحق في الغصب والبيع والصرف والسلم لا عقد الصرف او التسليم ببدل الصرف والتسليم فيه في الذمة كان ينبغي ان يكون تسليم بدل الصرف والمسلم فيه قضاء اذ العين غير الدين لكن الشرع جعل عين مخر الواجب في الذمة لتلا يكون استبدال في بدل الصرف والمسلم فيه والاستبدال فيها واثم م والعاصم كذا المقصود المبيع مشغولا بجناية او دين او غيرهما بان كان حاملا او موصيا في اذ احكام بذلك السبب التيقن العقب عند ان كسبه وعندها هذا كسبه وهو لا يمنع تمام التسليم وكذا اداء الزوجه اذ لم يعلم به صاحب الحق حتى لو هلك عنده بطل قوله اطلاقا والآراء الذي يشبه القضاء كما اذا امر ابا بيا فاستحق سره صورة المسئلة ان يكون ابو المرأة عبد الرجل فتزوجهما ذلك الرجل على ان المهر بوا فاستحق م حتى وجب قيمته للمرأة على الرجل م ولم يفتن بها القاطن حتى يملك ما يبا من حيث انه عين حقا اداء م اي تسليم الزوجه اليها واداء م فلا يملك منه سره انما طلبت المرأة من الزوج ان يتيم ابا بيا لا يملك الزوج ان يمنع منها م ومن حيث ان تبدل الملك ببدل الفدية فقلنا سره ان رسول الله عم دخل على بريدة فانت بريدة والقدر كان يفتي باللمح فقال عليه السلام لا تجعلين لنا من اللحم نفيا فتايت مولح ثم تقدر علينا يا رسول الله فقال نعم مكي صدقة ولنا هدنة وقد جعل تبدل الملك موجبا لتبدل العنصر كل مع ان العين واحد ولان حكم الشرع على الشئ بالحل والحرمة وغيرهما يتعلق بذلك الشئ حيث ان ملكا من حيث الذات حتى لو كان حكم الشرع يتعلق به من حيث الذات لا يتغير اطلاقا حكم الجزية فانه عوام لعينه وبحسب لعينه اما اذا تعلق حكم الشرع بهذا الذم

البيع اي وتسليم عين الحق في البيع وفي عقد الصرف والسلم فيكون هذا العطف من قبيل عطفها بها وما باردا لان الرد يقتضي سابقة الاخذ فيصير في الغصب دون البيع وفي التعديل بالامتناع الارادة اشارة الى ان الاداء العام قد يكون بتسليم عين الواجب بحسب الحقيقة كذا المقصود وتسليم البيع على الوصف الذي ورد عليه الغصب والبيع وقد يكون بتسليم عين الواجب بحسب اعتبار الشايع كتسليم بدل الصرف وتسليم المسلم فيه اذ كل منهما ثابت في الذمة وهو وصف لا يحتمل التسليم

فيما اذا كان العبد راكبا كثر في ركوة سره اي كثر تكبيرات الزوايد فانه وان فات مؤلفه وليس تكبيرات العبد قضاء او ليس لها المثل قرينة لكن للركوع شبهة بالقيام يكون شيئا بالاداء وحقوق العباد ايضا تنقسم الى هذا الوجه فالاداء

من جهة بناء الانتفاء والامتناع والنفذ الامتناع من العمل او ما يستلزم الامتناع

ومن الاداء القيام فصل هذا المقال عن الامثلة السابقة واخره عن ذكر الاداء الذي يشبه القضاء اقتداء بالاداء الاسلام
وان كان المتناصب قد عصى او غصب طعاما فحقه ان ياكله واما حقه فاكله ما جاز له ان ياكله من طعامه الذي غصب منه فهو
اداء قاصر بتركه الغصب عن الضمان ونقل عن الشافعي خلافه ولم يوجد في كتب اصحابه او شارحيه او غيره من اهل العلم الفصول
الى انه لو اكل ما هو متخذ من المقتصوب بان كان وقتها فحقه ان ياكله لا يبرأ او قدما الطعام لانه لو لم ياكل المقتصوب
من المال وسلم اليه او باعه منه وهو لا يعلم اذ اكله من غير ان يطعمه الغاصب يبرأ عن الضمان بالاشفاق
من حيث الاعتبار فاذا تبدل الاعتبار تبدل هذا المجموع وقد ارادوا به
هذا المجموع اي الذات مع الاعتبار لان العين الذي تعلق به حكم الشرع
هذا المجموع فلا يمتنع ان ياكله اليها ويملك الزوج اعتاقه يومه
قبله اي بين قبل تسليمه اليها وان كان قاضي القيمة عليه ثم ملكه
لا يعود حرمها فيه ومن اداه القاصر ما اظم المقتصوب المالك جالما ولا
عند الشافعي ولا يبرأ عن الضمان لانه مأمور بالاداء لا بالتعذر وربما
ياكل الانسان في موضع الاباحة فوق ما ياكل من ماله وليس انه اداه
حقيقه وان كان فيه قصور فتم بالاملاط والجمل لا يبرأ والعادة
انما لفة للديانة لمؤثره وان ياكل كل فوق ما ياكل من ماله والقضاء
بمثل معقول اما كامل كالمثل صورة ومعنى واما قاصر كالقيمة اذا انقطع
المثل ولا مثل لان الصورة قد فاتت للجزء المعنى فلا يجب
القاصر الا عند العجز عن الكامل فحق قطع البدن القتل خير الوالي بين القطع
ثم القتل وهو مثل كامل وبين القتل فقط وهو قاصر وعندنا لا يقطع لانه
انما يقتل بالقطع او اثنين ان لم يشترقا واذا اقتضى اليه بدخل موجب في
موجب القتل المراد بالموجب هنا ما يجب بالقتل والقطع وهو الفضل
م او القتل اتم موجب القطع شر والمراد بالموجب هنا الاثر اكل بالقطع
في محل قصار كما لو اقله بغير ثبات فلنا مداهن حيث المعنى اي
هذا الوجه الذي ذكر ان القتل اتم اثر القطع واتخاذ فيجوز وجوبها انما يكون
حيث المعنى م اما من حيث الصورة في جاز الفعل فلاش لان الفعل وهو
القتل والقطع من حيث الصورة متعلق فيتعد ما هو جاز الفعل و
هو القصاص واما بدخل في جاز المثل ش اي انما بدخل ضمان الجزء في ضمان

وإذا كان المتناصب قد عصى أو غصب طعاماً فحقه أن يأكله واما حقه فأكله ما جاز له أن يأكله من طعامه الذي غصب منه فهو اداء قاصر بتركه الغصب عن الضمان ونقل عن الشافعي خلافه ولم يوجد في كتب اصحابه أو شارحيه أو غيره من أهل العلم الفصول إلى أنه لو أكل ما هو متخذ من المقتصوب بأن كان وقتها فحقه أن يأكله لا يبرأ أو قدماً الطعام لأنه لو لم ياكل المقتصوب من المال وسلم إليه أو باعه منه وهو لا يعلم إذ أكله من غير أن يطعمه الغاصب يبرأ عن الضمان بالاشفاق من حيث الاعتبار فإذا تبدل الاعتبار تبدل هذا المجموع وقد ارادوا به هذا المجموع أي الذات مع الاعتبار لأن العين الذي تعلق به حكم الشرع هذا المجموع فلا يمتنع أن يأكله إليها ويملك الزوج اعتاقه يومه قبله أي بين قبل تسليمه إليها وأن كان قاضي القيمة عليه ثم ملكه لا يعود حرمها فيه ومن أداه القاصر ما أظم المقتصوب المالك جالماً ولا عند الشافعي ولا يبرأ عن الضمان لأنه مأمور بالأداء لا بالتعذر وربما يأكل الإنسان في موضع الإباحة فوق ما ياكل من ماله وليس أنه أداه حقيقة وإن كان فيه قصور فتم بالإملاط والجمل لا يبرأ والعادة إنما لفة للديانة لمؤثره وإن يأكل كل فوق ما ياكل من ماله والقضاء بمثل معقول أما كامل كالمثل صورة ومعنى واما قاصر كالقيمة إذا انقطع المثل ولا مثل لأن الصورة قد فاتت للجزء المعنى فلا يجب القاصر إلا عند العجز عن الكامل فحق قطع البدن القتل خير الوالي بين القطع ثم القتل وهو مثل كامل وبين القتل فقط وهو قاصر وعندنا لا يقطع لأنه إنما يقتل بالقطع أو اثنين إن لم يشترقا وإذا اقتضى إليه بدخل موجب في موجب القتل المراد بالموجب هنا ما يجب بالقتل والقطع وهو الفضل م أو القتل أتم موجب القطع شر والمراد بالموجب هنا الأثر أكل بالقطع في محل قصار كما لو أقله بغير ثبات فلنا مداهن حيث المعنى أي هذا الوجه الذي ذكر أن القتل أتم أثر القطع واتخاذ فيجوز وجوبها أنما يكون حيث المعنى م أما من حيث الصورة في جاز الفعل فلاش لأن الفعل وهو القتل والقطع من حيث الصورة متعلق فيتعد ما هو جاز الفعل وهو القصاص واما بدخل في جاز المثل ش أي أنما بدخل ضمان الجزء في ضمان

أكل

والقتل قد عجز اثر القطع من حيث ان الحمل يغوت به ولا يتصور الا تمام والسرارة بعد فوات الحمل
يوسف يجب قيمته يوم الغصب لانه لما انقطع الحمل الحق بالامتناع من الخلف انما يجب بالسبب الذي وجب به الامتناع
وهو الغصب فتمت قيمته يوم الغصب وعند محمد يجب قيمته يوم الانقطاع لانه المقتصير الى القيمة للجزء عند اذا اقل
وذلك بالانقطاع فتمت قيمته آخر يوم كان موجوداً في أيدي الناس فانقطع ح

فمان اكل فيما هو جاز المثل م كما بدخل ارض الموصحة في دية الشفعة
وهذا لان الدية جاز المثل م والقتل قد عجز اثر القطع كما بينه ش قال الله
وما اكل البع الا ما ذكبتتم جعل القتل ما جازاً ثم اخرج فقداً منع لقوله
ان القتل اتم اثر القطع م وانما لا يجب ش اي القصاص جواب عن قوله
فصار كما اذا قلته بغير ثبات م بلك الضمان او لا قصاص فيها واذا
انقطع المثل يجب القيمة يوم الخصومة لان ش تحقق الجزء عن الكامل بقفا
ش اي قضاء القاضي وهذا عندنا في حيفه لانه وعندنا يوسف يوم اية
يوم الغصب وعند محمد يوم اية يوم الانقطاع م والعصاة بمثل غير معقولة
كالنفس تضمن بالمال المنقوم فلا يجب عند احتمال المثل المعقول صورة
ومعنى هو القصاص فلا قال ش في بقاءه فان عذره ولى اجابة بغير
بين القصاص اذ الدية م وانما شرع ش اي المال عند عدم احتمال
ش اي القصاص م منه على العاقل بان سلم بونه وعلى القليل بان لم
يهدر حقه بالحيلة وما لا يعقل له مثل لا يقتل الا بقتل ش وقد ذكره هذه
المسئلة في حقه لانه فان ذكرنا في حقوق العباد لنفرع عليه فزادها
م فلا تضمن المانع بالمال المنقوم لانها غير متقومة او لا تقوم بل اوجاز
ولا اوجاز ببقاء ولا بقاء ولا بقاء في قتل فكيف يرد العقد عليها
ش اي فلم يكن المانع متقومة فكيف يرد عقد الاجارة على المانع
م قلنا باقائه العين معاً فاقيل ش في العقد متقوم ش اي المانع
في العقد مال متقوم لتقومها في عقد النكاح م لان ابقاء البضع ش وهو النكاح
م لا يجوز الابس اي بالمال المنقوم قال ش انما ان يتقوا بامولهم
م ويجوز ش اي بقاء البضع م ببقعة الاجارة م فيكون منقعة الاجارة

فإذا تضمن المانع بالمال المنقوم لانه غير متقومة او لا تقوم بل اوجاز ولا اوجاز ببقاء ولا بقاء ولا بقاء في قتل فكيف يرد العقد عليها ش اي فلم يكن المانع متقومة فكيف يرد عقد الاجارة على المانع م قلنا باقائه العين معاً فاقيل ش في العقد متقوم ش اي المانع في العقد مال متقوم لتقومها في عقد النكاح م لان ابقاء البضع ش وهو النكاح م لا يجوز الابس اي بالمال المنقوم قال ش انما ان يتقوا بامولهم م ويجوز ش اي بقاء البضع م ببقعة الاجارة م فيكون منقعة الاجارة

فإذا تضمن المانع بالمال المنقوم لانه غير متقومة او لا تقوم بل اوجاز ولا اوجاز ببقاء ولا بقاء ولا بقاء في قتل فكيف يرد العقد عليها ش اي فلم يكن المانع متقومة فكيف يرد عقد الاجارة على المانع م قلنا باقائه العين معاً فاقيل ش في العقد متقوم ش اي المانع في العقد مال متقوم لتقومها في عقد النكاح م لان ابقاء البضع ش وهو النكاح م لا يجوز الابس اي بالمال المنقوم قال ش انما ان يتقوا بامولهم م ويجوز ش اي بقاء البضع م ببقعة الاجارة م فيكون منقعة الاجارة

قوله تقومها في العقد منع لقوله بالسبب بمقوم في نفسه لا يصير بورود العقد بمقومها فان قلت فيه تسليم
 لعدم صيرورته متقوما بالعقل بالرضي قلت لما اشتمل العقد على الرضى كان المتقوم بالرضي متقوما بالعقل لان تأخر الشيء
 في الشيء يجوز ان يكون باخراجه او لوازمه **قوله** فلا يقاس عليه اي لا يصح اثبات المقدرة القابلة بتقوم المنافع في الغصب
 بالقياس على تقومها في العقد ولا اثبات اصل المدعي وهو متباينة المنافع في الغصب بالمال المتقوم بالقياس على متباينتها
 في العقد لان الحكم على ما في
 في الاصل ثبت بالقياس على ما في
 خلاف القياس والما في العقد في حكمه
 متباينة وهو الرضا فان لم يكن الرضا
 الفارقة وهو الرضا فان لم يكن الرضا
 لان في متباينة بالسبب مجال كمال
 عند عدم العقد يتزوج

في عقد الكساح ما لا متقومه يكون في نفسه كذلك **قوله** اي لما كان
 المنافع في العقد متقومة كانت في غيرها متقومة لان بالسبب بمقوم
 لا يصير بورود العقد متقوما ولا ان تقومها بالسبب لا جباية العقد اليه
 هذا دليل او على قوله فيكون في غيرها كذلك لان العقد قد يصح بدونه
 كالمخلع **قوله** فان منافع البضع غير متقومة في حال الخروج عن العقد وان كانت
 متقومة حال الدخول في العقد فمع انها غير متقومة حال الخروج يصح مقابلتها بالمال
 في العقد وهو عقد المخلع فحكم ان العقد لا يجازي الى تقومها فتقومها في العقد ليس
 لغزوة العقد ولما ثبت تقومها في العقد يكون في غيرها متقومة **قوله** فكذا تقومها
 في العقد ثبت بالرضا **قوله** هذا منع لقوله ان بالسبب بمقوم لا يصير بورود العقد
 متقوما بل يصير في العقد متقوما بالرضا بخلاف القياس لما بينا انه لا تقوم
 بلا اوزام **قوله** فلا يقاس عليه **قوله** يشمل معنيين احدهما انه لا يمكن تقوم
 المنافع في الغصب على تقومها في العقد والآخر انه لا يقاس كون المنافع
 مقابلا بالمال في الغصب على كونها مقابلا بالمال في العقد **قوله** اي يكون
 المتقوم في العقد بخلاف القياس هذا دليل على بطلان القياس بالمنافع الاول
 وقوله **قوله** ولتعارق ايضا وهو الرضا **قوله** دليل على بطلان القياس بالبيع
قوله فان لم يثر في ايجاب المال بغير المال ولا يصح من الشاهد بعقولي
 القصاص اذا قضى العاقبة بغير رجوع **قوله** هذا يتزوج كقوله وما لا يفرق
 مثل لا ينفق الا بنفق وصورة المسئلة شهد شاهدان بنفق الولي القصاص
 فنقض القاضي بالعقد رجعا عن الشهادة لم يفتهم ولا غير لولي القتل اذا
 قتل القاتل **قوله** اي لا يفتهم غيره لولي القتل اذا قتل القاتل لان الشهود
 وقابل القاتل لم يفتهم لولي القتل شيئا الاستيفاء القصاص وهو معنى

مع لا

والعقضاء الشبيهة بالاداء كالتسليم القيمة فيها اذا تزوج رجل امرأة على عبد غير معين فان المهر كان في اليد
 والنفقة في الخبز وهذا جهالة في الوصية لاني الجنس في شئ من ثوب او دابة فيجعل فيها شيء على الكساح وان لم يخل في
 البيع فتسلم عبدا وسط اداؤا وتسليم قيمته فضا وحقيقة كونهما مثل الواجب لا عينه لكن بشبه الاداء لاني القيمة من جهالة
 الاصله بناء على ان العبد لجهالة وصفه لا يمكن اداؤه الا بتعيينه ولا يتعين الا بالمتقوم فصارت القيمة اصلا رجوع اليه
 مقوما على العبد حتى كانا بغيره فضا وحقيقة كونهما مثل الواجب لا عينه لكن بشبه الاداء لاني القيمة من جهالة
 مقوما على العبد حتى كانا بغيره فضا وحقيقة كونهما مثل الواجب لا عينه لكن بشبه الاداء لاني القيمة من جهالة

قوله اي لما كان المنافع في العقد متقومة كانت في غيرها متقومة لان بالسبب بمقوم
 لا يصير بورود العقد متقوما ولا ان تقومها بالسبب لا جباية العقد اليه
 هذا دليل او على قوله فيكون في غيرها كذلك لان العقد قد يصح بدونه
 كالمخلع **قوله** فان منافع البضع غير متقومة في حال الخروج عن العقد وان كانت
 متقومة حال الدخول في العقد فمع انها غير متقومة حال الخروج يصح مقابلتها بالمال
 في العقد وهو عقد المخلع فحكم ان العقد لا يجازي الى تقومها فتقومها في العقد ليس
 لغزوة العقد ولما ثبت تقومها في العقد يكون في غيرها متقومة **قوله** فكذا تقومها
 في العقد ثبت بالرضا **قوله** هذا منع لقوله ان بالسبب بمقوم لا يصير بورود العقد
 متقوما بل يصير في العقد متقوما بالرضا بخلاف القياس لما بينا انه لا تقوم
 بلا اوزام **قوله** فلا يقاس عليه **قوله** يشمل معنيين احدهما انه لا يمكن تقوم
 المنافع في الغصب على تقومها في العقد والآخر انه لا يقاس كون المنافع
 مقابلا بالمال في الغصب على كونها مقابلا بالمال في العقد **قوله** اي يكون
 المتقوم في العقد بخلاف القياس هذا دليل على بطلان القياس بالمنافع الاول
 وقوله **قوله** ولتعارق ايضا وهو الرضا **قوله** دليل على بطلان القياس بالبيع
قوله فان لم يثر في ايجاب المال بغير المال ولا يصح من الشاهد بعقولي
 القصاص اذا قضى العاقبة بغير رجوع **قوله** هذا يتزوج كقوله وما لا يفرق
 مثل لا ينفق الا بنفق وصورة المسئلة شهد شاهدان بنفق الولي القصاص
 فنقض القاضي بالعقد رجعا عن الشهادة لم يفتهم ولا غير لولي القتل اذا
 قتل القاتل **قوله** اي لا يفتهم غيره لولي القتل اذا قتل القاتل لان الشهود
 وقابل القاتل لم يفتهم لولي القتل شيئا الاستيفاء القصاص وهو معنى

لا بد للما مورب من حسن **قوله** هذه المسئلة من اقرب مسائل الاصول
 ونزاهات مباحث المعقول والمنقول ومع ذلك هي مبنية على مسئلة
 الجبر والقدر التي ذكرت في بواقيها اقدم الراسخين وقيل في
 مباديها افهام المتفكرين وعرفت في حارجها عقول المتبحرين وحقيقة
 الحق فيها اعني الحاق بين الاخرات والتفريق بين اسرار الله تعالى
 التي لا يطالع عليها الا خواص عباده وما لا يجوز من ذلك لكن اوردت
 مع العجز عن ذلك الادراك قدر ما وقفت عليه ووقفت لا بد
قوله ان العلماء قد ذكروا ان الحسن والقبح يطلقان على ثمة مع
 الاول كون الشيء طائفا للسطع ومنازلة والآخر كونه صفة محال
 وكونه صفة نقصان والثالث كون الشيء متعلق بالمدح والثناء
 اطلاقا وكونه متعلق بالذم عابلا والعقاب اطلاقا وكسب الفج بالمعنيين
 الاولين يثبتان بالعقل اتفاقا **قوله** الثالث فقد اختلفوا فيه فذهب
 الاشعري لا يثبتان بالعقل بل بالشريعة فذهبنا على الاولين اقدمنا
 انما يثبت لذات الفعل وليس للفعل صفة يحسن الفعل ويوجب لاجلها
 انما يثبت لذات الفعل وليس للفعل صفة يحسن الفعل ويوجب لاجلها

في العقد لان الحكم على ما في
 في الاصل ثبت بالقياس على ما في
 خلاف القياس والما في العقد في حكمه
 متباينة وهو الرضا فان لم يكن الرضا
 الفارقة وهو الرضا فان لم يكن الرضا
 لان في متباينة بالسبب مجال كمال
 عند عدم العقد يتزوج

في عقد الكساح ما لا متقومه يكون في نفسه كذلك **قوله** اي لما كان
 المنافع في العقد متقومة كانت في غيرها متقومة لان بالسبب بمقوم
 لا يصير بورود العقد متقوما ولا ان تقومها بالسبب لا جباية العقد اليه
 هذا دليل او على قوله فيكون في غيرها كذلك لان العقد قد يصح بدونه
 كالمخلع **قوله** فان منافع البضع غير متقومة في حال الخروج عن العقد وان كانت
 متقومة حال الدخول في العقد فمع انها غير متقومة حال الخروج يصح مقابلتها بالمال
 في العقد وهو عقد المخلع فحكم ان العقد لا يجازي الى تقومها فتقومها في العقد ليس
 لغزوة العقد ولما ثبت تقومها في العقد يكون في غيرها متقومة **قوله** فكذا تقومها
 في العقد ثبت بالرضا **قوله** هذا منع لقوله ان بالسبب بمقوم لا يصير بورود العقد
 متقوما بل يصير في العقد متقوما بالرضا بخلاف القياس لما بينا انه لا تقوم
 بلا اوزام **قوله** فلا يقاس عليه **قوله** يشمل معنيين احدهما انه لا يمكن تقوم
 المنافع في الغصب على تقومها في العقد والآخر انه لا يقاس كون المنافع
 مقابلا بالمال في الغصب على كونها مقابلا بالمال في العقد **قوله** اي يكون
 المتقوم في العقد بخلاف القياس هذا دليل على بطلان القياس بالمنافع الاول
 وقوله **قوله** ولتعارق ايضا وهو الرضا **قوله** دليل على بطلان القياس بالبيع
قوله فان لم يثر في ايجاب المال بغير المال ولا يصح من الشاهد بعقولي
 القصاص اذا قضى العاقبة بغير رجوع **قوله** هذا يتزوج كقوله وما لا يفرق
 مثل لا ينفق الا بنفق وصورة المسئلة شهد شاهدان بنفق الولي القصاص
 فنقض القاضي بالعقد رجعا عن الشهادة لم يفتهم ولا غير لولي القتل اذا
 قتل القاتل **قوله** اي لا يفتهم غيره لولي القتل اذا قتل القاتل لان الشهود
 وقابل القاتل لم يفتهم لولي القتل شيئا الاستيفاء القصاص وهو معنى

خود را اند

کسی و آنچه می
و کز لایق و هموار
الاسرع و موعدتی
معهقه لان بعضی
اربعه عشار بقول
فلا یسبح علی انفسه
من الکلام علی الله
بیس بومى قلید
لکده امرایندری

[illegible]

واما الثاني فلان المعدوم المحض لا يصح عليه الوجود الممكن وهذا يرد على الكلام في زيد المركب ووجود المركب يتوقف على وجود اجزائه بالضرورة فلا يكون جملة ما يتوقف عليه معدومات محتملة

فما يتبين بان القديم ان اوجه في وقت معين يتوقف على حصول ذلك الوقت فلا يكون تمام ما يجب عنده فديا وان اوجب لاف في وقت معين فحدوثه في وقت معين ربحان من غير وجه فيكون بعضها حادثا في ان لم يدخل في تلك الجملة امورا لا موجودة ولا معدومة هي اما موجودات محتملة وهي مستندة الى الواجب فيلزم اما قدم الى او انتفاء الواجب واما معدومات محتملة وهي لا تصلح على الوجود وايضا وجود زيد متوقف على اجزاء الموجودة واما موجودات معدومة وهذا ايضا لان مدغ القضية ثابتة وهي انه كلما وجد جميع الموجودات التي ينقصر اليها وجود زيد يوجد زيد من غير توقف على عدم شيء اخر لو توقف على عدم غيره ومثلا يتوقف على عدم الذي بعد الوجود لان عدم الذي قبل الوجود قد يلزم قدم زيد كحادث ثم عدم غيره الذي بعد الوجود لا يمكن الازوال جز من العلة الموجبة لوجود غيره وبقائه وذلك الجزء اما ان يكون موجودا محضا فيصير معدوما ولا يمكن لانه لا يصير معدوما الا بعدم جز من علة وجوده وبقائه وحل في الواجب فلا يمكن عدم غيره وح لا يمكن وجود زيد لتوقفه على عدم غيره وكلامنا في زيد الموجود واما ان يكون زوال عدم مدخل في زوال ذلك الجزء وزوال عدم هو الوجود وتقرضه وجود بغير فعله متوقف على وجود بغيره وقد فرضنا وجود زيد متوقفا على عدم غيره فيلزم توقف وجود زيد على وجود بغيره على تقدير وجود جميع الموجودات التي ينقصر اليها وجود زيد هذا خلف واذ انشئت القضية المذكورة يلزم انه كلما عدم زيد لا يكون عدمه الا بعدم شيء من تلك الموجودات ثم هكذا الى الواجب فثبت على تقدير افتقار وجود كل ممكن

هذا هو المقام في رد البرهان الثاني
فان قيل قد يقال ان المعدوم المحض لا يصح عليه الوجود الممكن وهذا يرد على الكلام في زيد المركب ووجود المركب يتوقف على وجود اجزائه بالضرورة فلا يكون جملة ما يتوقف عليه معدومات محتملة
والجواب ان المعدوم المحض لا يصح عليه الوجود الممكن وهذا يرد على الكلام في زيد المركب ووجود المركب يتوقف على وجود اجزائه بالضرورة فلا يكون جملة ما يتوقف عليه معدومات محتملة
والجواب ان المعدوم المحض لا يصح عليه الوجود الممكن وهذا يرد على الكلام في زيد المركب ووجود المركب يتوقف على وجود اجزائه بالضرورة فلا يكون جملة ما يتوقف عليه معدومات محتملة

واما الثاني فلان المعدوم المحض لا يصح عليه الوجود الممكن وهذا يرد على الكلام في زيد المركب ووجود المركب يتوقف على وجود اجزائه بالضرورة فلا يكون جملة ما يتوقف عليه معدومات محتملة

هذا هو المقام في رد البرهان الثاني
فان قيل قد يقال ان المعدوم المحض لا يصح عليه الوجود الممكن وهذا يرد على الكلام في زيد المركب ووجود المركب يتوقف على وجود اجزائه بالضرورة فلا يكون جملة ما يتوقف عليه معدومات محتملة

اسماء ونحوها كل معدوم لا يمكن الازوال الذي هو عبارة عن وجود شيء ما حتى يلزم من زوال ذلك الجزء المعدوم الذي هو اضافي زوال المعدوم بمعنى وجوده بغيره فلا يلزم الخلف وذلك لان الاضافيات التي لا يدخل المعدوم في معوماتها كالامور والاشياء والاضافيات والارادة وجوده في كل ما هو معدوم على هذا التقدير وزوالها لا يكون بوجود شيء كما اذا تعلقت الارادة بشيء لم ينقطع

الى مشي ذلك الممكن عنده دخول باليس بوجوده ولا معدوم في جملة ما يجب عنده وجوده كحادث **فان قيل** لا يثبت هذا الامر على ذلك التقدير لانه يراد بالمعدوم نقض الموجود فلا والذى يستلزمه حاله داخل احد التقيضين ضرورة **قلت** هذا الشا ويل صحيح لافي قوله وذلك اما ان يكون موجودا محضا فان الاختصار فيما ذكر من الاولين محتمل فانه يمكن ان يدخل في العلة الموجبة لعدم امورا لا موجودة ولا معدومة كالاضافيات فان شتر الموجود بما يندرج فيه الاضافيات لانه ان كل موجود يجب بواسطة الموجود المستند الى الواجب فلا يصح قوله وحل في الواجب وان فسر بما يندرج الاضافيات في الموجود بل بالمعدوم لانه ح ان زوال كل معدوم لا يكون الا بوجود شيء فان الاضافيات الوجودية معدومة في الخارج وزوالها لا يكون بوجود شيء فثبت توقف الموجودات كحادثه على امورا لا موجودة ولا معدومة ولا يمكن استناد تلك الامور الى الواجب بطريق الايجاب لانه يلزم في الحالات المذكورة استغناء عما عن الواجب اذ لا شك انها مفتقرة الى الواجب بلا واسطة او بواسطة الموجودات المستندة اليه لكن لا يمكن سبيل الوجوب ح اما ان يكمل بالزم التسلسل فيها وهذا لا يمكن ان يكون اضافة الاضافة عين الاولى واما ان لا يجب والظاهر ان اكن هذا فان ابقاء الكثرة غير واجب ومع ذلك وقع الغافل ترجيحيا لاحد المتساويين ثم لو كانت المذكورة يجب على تقدير ابقاء اولئك الموجودات بل بالوجوب ولا يلزم في الابقاء الرجحان بل بالوجوب بل بالوجود لا وجود لا يبقا واعلم ان اثبات تلك الامور على تقدير ان كل ممكن يحتاج في وجوده الى مؤثر يوجب خلو عن القول بالوجوب بالذات

فان قيل لا يمكن ان يكون المعدوم المحض لا يصح عليه الوجود الممكن وهذا يرد على الكلام في زيد المركب ووجود المركب يتوقف على وجود اجزائه بالضرورة فلا يكون جملة ما يتوقف عليه معدومات محتملة

هذا هو المقام في رد البرهان الثاني
فان قيل قد يقال ان المعدوم المحض لا يصح عليه الوجود الممكن وهذا يرد على الكلام في زيد المركب ووجود المركب يتوقف على وجود اجزائه بالضرورة فلا يكون جملة ما يتوقف عليه معدومات محتملة

五

...التي هي في الحقيقة ...

...التي هي في الحقيقة ...

وهو المتوسط بين اجور القدر اي حاصل مجموع خلق الله تعالى وفعل المخلوقين
 والفرق بينهما في الاختيارية والاضطرارية وليس التوفيق
 بل كونهما موافقة لارادتنا لان الارادة ان كانت صفة بهابرج الثقل
 احد المتساويين ويختص الاشياء بما هي عليه من الخصوصيات يلزم من وجود
 الارادة لتساكون الترجيح والخصيص صادرين منا ومولود وان لم يكونا صادرين
 منا لا يكون الارادة الاخر وشوق فوجب ان لا يقع فرق بين الاختيارية
 والاضطرارية التي تشاق اليها كحركة نبضنا على شيق نشتنا ان يكون
 عليه كذا تفوق بينهما ونعلم ان الاول يغلب الثاني تشاق الانسان وايضا
 تفرق في الاختياريات بين ما نقدر على تركه وبين ما لا نقدر على تركه كالقدرة
 الى صبي بالغ والشديد الذي لا نقدر على الامساك عنه وكذا التفوق في
 الترك بين ما نقدر على الفعل وبين ما لا نقدر وايضا تفعل بداعي وقد نفعل
 بلا داعي فنعلم ان العلم الواجدي قاض يا نفعل من غير اضطرار ولا وجوب
 ونرجح احد المتساويين او المموج وهذا الترجيح هو الاختيار والعقد
 ثم مع ذلك نشاهد خوارق العادات في الافعال كالحركات القوية من القوى
 الضعيفة كقطع حافة بعيدة بظفر عجين وامثال ذلك في عدم صدورهما
 كما نواتر في اخبار الانبياء عليهم السلام والصديقين ان الكفار قصدوا قتلهم
 بانواع الاذى فلم يقدروا على ذلك مع سلامة الآلات وثوق الدواعي
 والارادات مع قدرتهم في ذلك الزمان على الامور التي من ذلك فنعلم ان
 المؤثر في وجه الحركة اي الحالة المذكور ليس قدرة العبد واردة اذ لو كان
 لم يخالف ارادته ولو كان مؤثرا طبعا فيها جري على عادة لم توجد خوارق
 العادات وايضا لا يمكن الحركات الابتدائية الاعصاب واخراجها ولا ظهور

بعبدة
على النسيب
أيضا
من أسناده

خروج ٤ لا شعور لنا بشئ من ذلك ولا ندرى اى عصبية يجب تمددنا بحصيل
الحركة المخصوصة وكذا لا شعور لنا بكييفية الظروف عن خارجها فقلنا من وجد

الفصل

171

Handwritten notes in Arabic script are visible along the left margin.

ما كنت
به القدرة
وهو زيد ومفت
مكسب زيد في الحمل الذي
قامت به قدرة زيد وهو نفس زيد
والحال اصل في انرا في ايجا وانقل
في ام خارج من ذاته وانرا كما نسب
في نقل قائم به بذاته

في ثم اختلافات الإضافات لما جازى الافعال
 عليها مخلوقة وليعطى لها ولا يشك ان منها ما هو واجب
 وامر منه عن القدر والظا عتوا كعصية اصابا رات
 راجع الى الله تعالى وذلك لان خلق
 العبد لا الى الله تعالى فذلك العبد
 المعصية ليس بعصية واما العبد
 بغير رجا يتقرب الى الله تعالى فلا يوجب
 كسب من المعصية والعبد كسرها
 فلهذا ما يوجب من العبد كسرها

[illegible]

86

قوله وانما ان المنقول يعني ذهب بعض الى ان الاقرار باللسان ليس جزء من الايمان ولا شرط للاحكام الشرعية ان
من صدق بقلبه ولم يقر بلسانه مع تمكنه من ذلك كان مؤمنا عند الله تعالى غير مؤمن في احكام الدنيا كما ان المنافق لا يوجد منه الاقرار
دون التصديق كان مؤمنا في احكام الدنيا كما فزعنا ايمته تعالى وعسى ان يكون ذلك بان حقيقة الايمان هو التصديق وانه على القلب
وبان من احدث الايمان بوصف به على التحقيق وان اتقضى الاقرار ذهب بعضهم الى ان الاقرار جزء من الايمان بحسب ما ينظرون
النصوص الواردة على كون كلمة الشهادة من الايمان وبان النبي صلى الله عليه وسلم كان يامر بها ويكفي في جعلها ايمه من الاعمال الا ان الاقرار جزء من
فانها

قوله وانما ان المنقول يعني ذهب بعض الى ان الاقرار باللسان ليس جزء من الايمان ولا شرط للاحكام الشرعية ان
من صدق بقلبه ولم يقر بلسانه مع تمكنه من ذلك كان مؤمنا عند الله تعالى غير مؤمن في احكام الدنيا كما ان المنافق لا يوجد منه الاقرار
دون التصديق كان مؤمنا في احكام الدنيا كما فزعنا ايمته تعالى وعسى ان يكون ذلك بان حقيقة الايمان هو التصديق وانه على القلب
وبان من احدث الايمان بوصف به على التحقيق وان اتقضى الاقرار ذهب بعضهم الى ان الاقرار جزء من الايمان بحسب ما ينظرون
النصوص الواردة على كون كلمة الشهادة من الايمان وبان النبي صلى الله عليه وسلم كان يامر بها ويكفي في جعلها ايمه من الاعمال الا ان الاقرار جزء من
فانها

قوله وانما ان المنقول يعني ذهب بعض الى ان الاقرار باللسان ليس جزء من الايمان ولا شرط للاحكام الشرعية ان
من صدق بقلبه ولم يقر بلسانه مع تمكنه من ذلك كان مؤمنا عند الله تعالى غير مؤمن في احكام الدنيا كما ان المنافق لا يوجد منه الاقرار
دون التصديق كان مؤمنا في احكام الدنيا كما فزعنا ايمته تعالى وعسى ان يكون ذلك بان حقيقة الايمان هو التصديق وانه على القلب
وبان من احدث الايمان بوصف به على التحقيق وان اتقضى الاقرار ذهب بعضهم الى ان الاقرار جزء من الايمان بحسب ما ينظرون
النصوص الواردة على كون كلمة الشهادة من الايمان وبان النبي صلى الله عليه وسلم كان يامر بها ويكفي في جعلها ايمه من الاعمال الا ان الاقرار جزء من
فانها

ان انو

قوله يقتضي كونه عدلا واحسانا لا نزاع للاشعري في كون العمل عدلا
والاحسان احسانا قبل الشروع والاعمال في كونها طاعة للمعصية
عاجلا والثواب آجلا **قوله** فالامر بالزكوة وامثالها دال على حسنيتها
لمعنى في نفسها ولتقابل ان يقول الامام انه امر مطلق بل العقل قربة على
انه انما امر بها لرفع حاجته الفقيرة وخوفه لمجوع

ان الله يامر بالعدل والاحسان يقتضي كونه عدلا واحسانا قبل الا
لكنه خفي على العقول فظهر انه تعالى بالامر بالزكوة وامثالها دال على
حسنيتها المعنى في نفسها على ما يات في هذا الفصل ان الامر المطلق بنا
الضرب الاول من القسم الاول فيكون حسنا لمعنى نفسها كذا
لا نفهم ذلك المعنى والاشعري ان الايمان بالماء مורה من حيث انه ايمان
بالماء مורה حسن لمعنى نفسه لان طاعة الله تعالى وترك مخالفة ما يحكم
العقل كونه خلافا لاشعري فان شكر المنعم عند ليس بحسن عملا فاداء
الزكوة يكون حسنا لمعنى نفسه وعند اشعري انما يحسن اداء الزكوة لانه
ماء مורה فيصدق عليه تفسير الحسن وهو ما اورد من غير ملاحظة طاعة
الله تعالى فهذا ايمان يكون حسنا لمعنى نفسه لان الماء مורה
ان الحسن لمعنى في نفسه نوعان احدهما ان يكون حسنا اما لعينه
واما لجزئه والثاني ان يكون حسنا لكونه ايتيانا بالماء مורה وقد يجمع
المعنيان كالايان فانه حسن لعينه وايتيان بالماء مורה وقد يوجد
الاول بدون الثاني اتي به كونه حسنا لعينه او لجزئه لكن لم يوجد
وايضا على العكس في الحسن لا لعينه ولا لجزئه لكن يكون مامورا به وقد
اتي به كونه مامورا به كالموصوفه فعلم قداما قال ان كل الماء مورا به
حسنة لمعنى في نفسها بهذا المعنى لانه انما يكون كذلك اذا اتي به كونه مورا به
فالوصوفه الغير المنوي حسن لجزئه عندنا لاجل الصلوة والمنوي بنية امتثال
اوامره سبحانه حسن لغيره ولمعنى في نفسه لانه ايتيان بالماء مורה **م** حتى شرطه
الاهلية الكاملة **س** ان العبادات يشترط لها الاهلية الكاملة
حتى لا يجب على الصبي بخلاف المعاملات على ما ياتي في فصل الاصل الثاني

لان ايتيان بالماء مורה والايتيان
بالماء مורה حسن لمعنى نفسه

قوله وانما ان المنقول يعني ذهب بعض الى ان الاقرار باللسان ليس جزء من الايمان ولا شرط للاحكام الشرعية ان
من صدق بقلبه ولم يقر بلسانه مع تمكنه من ذلك كان مؤمنا عند الله تعالى غير مؤمن في احكام الدنيا كما ان المنافق لا يوجد منه الاقرار
دون التصديق كان مؤمنا في احكام الدنيا كما فزعنا ايمته تعالى وعسى ان يكون ذلك بان حقيقة الايمان هو التصديق وانه على القلب
وبان من احدث الايمان بوصف به على التحقيق وان اتقضى الاقرار ذهب بعضهم الى ان الاقرار جزء من الايمان بحسب ما ينظرون
النصوص الواردة على كون كلمة الشهادة من الايمان وبان النبي صلى الله عليه وسلم كان يامر بها ويكفي في جعلها ايمه من الاعمال الا ان الاقرار جزء من
فانها

کتابخانه

90

على كمال العناية بوجود المأمورية
وكمال العناية بوجود المأمورية
يدل

[illegible]

م **وَأَمَّا الشَّيْءُ** وهو الحسن لغيره فذلك الغير إما منفصل عن هذا المأمور
س **كاداء الجمعة** فانه منفصل عن السعي في هذه العبارة تغيير وقد كانت
قبل التغيير هكذا فذلك الغير إما قائم بنفسه منفصل عن منفصل عن هذا
المأمور فاسقطت قولي قائم بنفسه لان الاعراض لا تقوم بنفسها فالمراد
انه لا يكون قائما بهذا المأمور به فنقول منفصل يكون مكررا **كالسعي الى**
الجمعة **حسن لاداء الجمعة** والوصف حسن للصلوة وليس قرينة مقصودة
بغيره **حيث يسقط بسقوطها فلا يحتاج في كونه وسيلة اليها الى النية** وأما
قائم بالمأمور به كالجهد والاعلاء كلمة الله تعالى وصلوة الجماعة لقضاء حق
الحق **حتى ان أسلم الكفار باجموعهم لا يشرع الجهاد** وان قضى البعض
حق الميت ليسقط عن الباقيين ولما كان المقصود يتأدى بعين المأمور
كان هذا الضرب **وموان يكون الغير قائما بالمأمور به لا الضرب الاول**
وموان يكون الغير منفصلا عن المأمور به **سعيها بالقسم الاول**
س **وهو الحسن** بمعنى نفسه وجه المشابهة ان مفهوم الجهاد هو القتل والعرب
وامثالها وهذا المقتضى ليس مفهوم اعلاء كلمة الله تعالى كمن في الخارج صادر
هذا القتل والضرب اعلاء كلمة الله تعالى كما ان السعي في المفهوم غير الاداء
فكما ان الحيوان في الحقيقة والمفهوم غير انما طلق والكاتب لكن في الخارج
موعينها فاعلموا حقيقة وهي القتل ليست حسنة بمعنى نفسه ولكن في
الخارج موعين الاعلاء والاعلاء حسن بمعنى نفسه فمشابهة هذا الضرب
القسم الاول لا الضرب الاول لان السعي غير اداء الجمعة المفهوم وفي الخارج
م **والامر المطلق** من غير انضمام قرينة تدل على الحسن لمعنى في نفسه او غيره
م **يتبادل الضرب الاول من القسم الاول** ويعرف عنه ان دل الدليل

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

المعلوم

[illegible]

النقص بل بشرط الوجوب
 في اليمين
 النقص بل بشرط الوجوب
 في اليمين

[illegible][illegible]

ما شرط للمبر لان الواجب ربع العشر وكتبته الى كل المعادير
سواء بل ليصير غنيا فيصير اهلا لا يغناه لقوله وم لا صدقة الا من
غنى ولا احد له فقده الشرع بالضياع وكذا الكفارة وجبت لهذه
القدرة لدلالة التحجير ولقوله نعم لمن لم يجد فصيام ثلثة ايام وليس
المراد المحجز في العمر لان ذاي يبطل اداء الصوم فالمرد التحجير الحائز
مع احتمال القدرة في المستقبل اى يشترط القدرة المعاصرة للاداء

[illegible][illegible]

نوع نظر لانه ان يستر الله تعالى لنا امر الا يلزم من ذلك ان يثبت
 آخر على وجه يؤدي الى فوات المعصود ونظيره انه شرط الحول لا اداء الزكوة
 لاجل البسر لا يلزم من ذلك ان يثبت بستر آخر وهو بقاء النصاب ابدا
 فان اشترط هذا البسر يؤدي الى فوات اداء الزكوة فانه ان آخر اداء
 الزكوة خمس بين سنة ثم حلك المال بعد ذلك لا يجب عليه شيء وايضا
 لا ينقل البسر عن آخر فان البسر الذي حصل بستره الحول لا ينقل عن آخر
 بل غاية ان لا يثبت بستر آخر انه المبسر للصواب **فصل المأمون**
توكان س هذا الفصل مواصل الشرايع قد تأسس عليه مباني الاصول
 والفروع فان طالعت هذا الموضوع في كتب الاصول علمت شيخي يتقيد
 هذه المباحث وتحققها المراد بالطلاق بغير الموت كالكفارات والنذور
 المطلقة والزكوة مطلق وموت اما المطلق فعلى التراخي لانه **س**
 اي الامر بما جاء للفور وجاء للتراخي فلا يثبت الفور الا بالتزنية وحيث
 عدمت بنية التراخي لان الامر يدل عليه **س** لان المراد بالفور الوجوه
 في الحال والمراد بالتراخي عدم التقييد بالحال لا التقييد بالمقبل في لو
 اداه في الحال يخرج عن الهدية فالعقد يحتاج الى التزنية لا التراخي **م**
 واما الموت فاما ان يتبين الوقت عن الواجب ومذاخر دافع
 لانه مكلف بما لا يطاق الا لفرض القضاء لكن وجب عليه الصلوة آخر
 الوقت واما ان يفضل كوقت الصلوة واما ان يساوي وحيث اما
 ان يكون الوقت سببا للوجوب كصوم رمضان او لا يكون كقضاء
 رمضان وقسم او مشكلا ان يفضل او يساوي كالحج اما وقت الصلوة
 فهو ظرف للمؤدي وشرط لا اداء اداء بفوت بفوت الوقت **س**

五

93

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

و سبب نفس الوجوب
 بوجوب اداء و وجوب اداء
 سبب ظاهري
 بجانب

[illegible]

فكان هذا س أي هذا الشيء الظاهر وهو الوقت م سببها س أي نفس
الوجوب بالنسبة اليها م ثم لفظ الامر لمطالبة ما وجب بالايجاب ليرتب
الحكم على ذلك الشيء س وهو الوقت م فيكون س أي لفظ الامر
سبب الوجوب الاداء والفرق بين نفس الوجوب وجوب الاداء ان
الاول هو اشتغال ذمة المكلف بالشيء والثاني هو لزوم تفرغ الذمة
عن تعلق بها فلما بدله من سبق س في ذمته فاذا اشترى شيئا ثبت
الثمن في الذمة س وبثوث الثمن في الذمة نفس الوجوب م اما لزوم
الاداء فعند المطالبة ببناء على اصل الوجوب وايضا الوقفاً واهـ

وہی الملوک

94
 ومن الصلوة فلزوم وجود تلك الهيئة عقيب السبب مؤلف الوجوب
 ثم الاداء بما يتبع تلك فتوجب الاداء لزوم ايقاع تلك الهيئة محقق
 السبب مؤلف الوجوب وذلك مبنى على الا قول لان السبب موجب
 وجود تلك الهيئة لتلك الهيئة فان المراد بالسبب الداعي ثم بطلان
 هذا الوجوب بعبارة تلك الهيئة فالوجوب الاول يتعلق بالصلوة
 ومن الهيئة وان شئت باذائها حتى لو كان السبب بذاته داعيا الى نفس
 الايقاع لا الى الهيئة الحاصلة بالايقاع فلزوم الايقاع يكون نفس الوجوب
 فاذا تصور العقل لارتم الوقوع لا بد له من ايقاع فلزوم ايقاع ايقاع
 هو وجوب الاداء وقد يوجد نفس السبب دون وجوب الاداء كما في المربعي
 والمافرفان لزوم وجود الحالة التي هي الصوم حاصل لان ذلك
 اللزوم باعتبار ان السبب داع الىه والمحل وهو المكلف صالح لهذا
 فلم يحصل ذلك اللزوم كان السبب سببا لكن لا بعبارة مع انه
 يجوز ان يكون واقعا واذا وجد السبب بثمن غير معين والبيع مبالاة
 المال بالمال وقد ملك المشتري المبيع فلا بد ان يملك ابيع مالا على
 المشتري تحقيقا للمبادلة فهذا نفس الوجوب ثم لزوم اداء المال الوارد
 فرع على الاول فهو وجوب الاداء فلما ذكر ان الوقت سبب لنفس الوجوب
 اراد ان يبين ان السبب ليس كل الوقت بل بعضه فقال ثم ثم
 كان الوقت سببا وليس ذلك كله **سنة** اي السبب ليس كل الوقت
 لانه ان كان الكل سببا لاجزائه ان تجب الصلوة في الوقت او بعد
 فان وجبت في الوقت يلزم التقدم على السبب لانه اذا كان الكل سببا
 فلم يتعوض كل الوقت لا يوجد السبب وان وجبت بعد الوقت

لزم الاداء بعد الوقت وكل منها باطل فلا يكون الكل سببا وهذا مع
 قوله **لا ان وقت في الوقت** تقدم على السبب وان لم يجر فيه
 ما هو الاداء عن الوقت فالبعض سبب ولا يتعين الاول بدليل
 الوجوب على من صار اهلا في الاوقات اجامعا ولا الاخر في الاوقات المتقدم
 عليه فانه الذي اتصل به الاداء سبب فهذا الجزء ان كان كاملا يجب
 الاداء كما ان اقله ان اعترض عليه فادخل الشمس فيسند وان كان
 ناقصا كوقت الاحمر يجب كذلك فان اعترض الفاد بالوجوب
 لا يفي بتحقيق الملازمة بين الواجب والمؤدى **س** لانه وجب ناقصا
 وتذاوى كما وجب بخلاف الفصل الاول لانه شرع في الوقت فاحمل
 لان ما قبل طلوع الشمس وقت كامل لان نقصان فيه قطعاً فوجب عليه كاملاً
 فاذا قد الوقت بالطلوع لا يكون مؤدباً كما وجب لان الزمان عن الصلوة
 في هذه الاوقات باعتبار ان عبدة الشمس يعبدونها في هذه الاوقات
 فالعبادة في هذه الاوقات مشابة لعبادة الشمس فهذا اذرة الزمان
 وعبادة الشمس كما هي بعد الطلوع وقبل الغروب وقبل الطلوع
 كامل ولا كذلك قبل الغروب **س** فان قيل بل لم يشرع في الغروب او اشرع
 فيه في هذا الصبح ومدة ما ان غرت قلت لما كان الوقت متبعا
 لا شغل كل الوقت فيعني الفاد الذي يصيل به يا بني **س** انباء
 مناصد الابتداء والمراودة ابتداء الفلوة في الوقت الكامل والفساد
 الذي اعترض في حاله البقاء جعل عذرا **س** لان الاخر اعترض مع الاقبال
 الصلوة مسددا لكن هذا يشكك في **س** يعني من شرع في الغروب
 مدة ما ان طلعت ينبغي ان لا يفسد كما في الغروب اشرع في الوقت

قوله وقت في الوقت ان غرت الشمس
 انما قيل في وقتها على ما هو في وقتها
 ليحقق اعراض الفاد او لو فصل
 الفراغ مع الغروب لم يكن فسادا

لان الزمان عن الصلوة
 في هذه الاوقات باعتبار ان عبدة الشمس يعبدونها في هذه الاوقات
 فالعبادة في هذه الاوقات مشابة لعبادة الشمس فهذا اذرة الزمان
 وعبادة الشمس كما هي بعد الطلوع وقبل الغروب وقبل الطلوع
 كامل ولا كذلك قبل الغروب

اكامل

قوله **لا ان وقت في الوقت** تقدم على السبب وان لم يجر فيه
 ما هو الاداء عن الوقت فالبعض سبب ولا يتعين الاول بدليل
 الوجوب على من صار اهلا في الاوقات اجامعا ولا الاخر في الاوقات المتقدم
 عليه فانه الذي اتصل به الاداء سبب فهذا الجزء ان كان كاملا يجب
 الاداء كما ان اقله ان اعترض عليه فادخل الشمس فيسند وان كان
 ناقصا كوقت الاحمر يجب كذلك فان اعترض الفاد بالوجوب
 لا يفي بتحقيق الملازمة بين الواجب والمؤدى **س** لانه وجب ناقصا
 وتذاوى كما وجب بخلاف الفصل الاول لانه شرع في الوقت فاحمل
 لان ما قبل طلوع الشمس وقت كامل لان نقصان فيه قطعاً فوجب عليه كاملاً
 فاذا قد الوقت بالطلوع لا يكون مؤدباً كما وجب لان الزمان عن الصلوة
 في هذه الاوقات باعتبار ان عبدة الشمس يعبدونها في هذه الاوقات
 فالعبادة في هذه الاوقات مشابة لعبادة الشمس فهذا اذرة الزمان
 وعبادة الشمس كما هي بعد الطلوع وقبل الغروب وقبل الطلوع
 كامل ولا كذلك قبل الغروب **س** فان قيل بل لم يشرع في الغروب او اشرع
 فيه في هذا الصبح ومدة ما ان غرت قلت لما كان الوقت متبعا
 لا شغل كل الوقت فيعني الفاد الذي يصيل به يا بني **س** انباء
 مناصد الابتداء والمراودة ابتداء الفلوة في الوقت الكامل والفساد
 الذي اعترض في حاله البقاء جعل عذرا **س** لان الاخر اعترض مع الاقبال
 الصلوة مسددا لكن هذا يشكك في **س** يعني من شرع في الغروب
 مدة ما ان طلعت ينبغي ان لا يفسد كما في الغروب اشرع في الوقت

قوله **لا ان وقت في الوقت** تقدم على السبب وان لم يجر فيه
 ما هو الاداء عن الوقت فالبعض سبب ولا يتعين الاول بدليل
 الوجوب على من صار اهلا في الاوقات اجامعا ولا الاخر في الاوقات المتقدم
 عليه فانه الذي اتصل به الاداء سبب فهذا الجزء ان كان كاملا يجب
 الاداء كما ان اقله ان اعترض عليه فادخل الشمس فيسند وان كان
 ناقصا كوقت الاحمر يجب كذلك فان اعترض الفاد بالوجوب
 لا يفي بتحقيق الملازمة بين الواجب والمؤدى **س** لانه وجب ناقصا
 وتذاوى كما وجب بخلاف الفصل الاول لانه شرع في الوقت فاحمل
 لان ما قبل طلوع الشمس وقت كامل لان نقصان فيه قطعاً فوجب عليه كاملاً
 فاذا قد الوقت بالطلوع لا يكون مؤدباً كما وجب لان الزمان عن الصلوة
 في هذه الاوقات باعتبار ان عبدة الشمس يعبدونها في هذه الاوقات
 فالعبادة في هذه الاوقات مشابة لعبادة الشمس فهذا اذرة الزمان
 وعبادة الشمس كما هي بعد الطلوع وقبل الغروب وقبل الطلوع
 كامل ولا كذلك قبل الغروب **س** فان قيل بل لم يشرع في الغروب او اشرع
 فيه في هذا الصبح ومدة ما ان غرت قلت لما كان الوقت متبعا
 لا شغل كل الوقت فيعني الفاد الذي يصيل به يا بني **س** انباء
 مناصد الابتداء والمراودة ابتداء الفلوة في الوقت الكامل والفساد
 الذي اعترض في حاله البقاء جعل عذرا **س** لان الاخر اعترض مع الاقبال
 الصلوة مسددا لكن هذا يشكك في **س** يعني من شرع في الغروب
 مدة ما ان طلعت ينبغي ان لا يفسد كما في الغروب اشرع في الوقت

لان الزمان عن الصلوة
 في هذه الاوقات باعتبار ان عبدة الشمس يعبدونها في هذه الاوقات
 فالعبادة في هذه الاوقات مشابة لعبادة الشمس فهذا اذرة الزمان
 وعبادة الشمس كما هي بعد الطلوع وقبل الغروب وقبل الطلوع
 كامل ولا كذلك قبل الغروب

[illegible]

لا تأخذوا هذه المقدمة التي
لها تقديرها من اجزاء
العمل

94

قوله والطاعة فاصرة في اول النهار
الاعلى في صلاة اليهودي بنا على عدم اعتناء
الاعلى في صلاة الاكل والشرب فيم تخرج
من الضحوة الكبرى

المذكور بقوله ثم ولا تنه عن طوبى بالمعصوبات والمعطلات عند ما مع
من الابان س في فتولهم انهم من طوبى بالابان فقط ممنوع فلم لا ابطل
الاستدلال المذكورة فقال ص والاسد لال العجيج على المذهب ان
من تدر بصوم شهر ثم ارتد نفوذ بانه ثم اسلم لاجب عليه فعلم ان البردة تبطل
وجوب اداء العبادة فصل الثاني في اعراض الحسيات كالزنا

لا يقال انه خرج بقوله والاستدلال الصحيح ومنه ان
يعرف لهم ما قد سلف لنا نقول لاننا نقول اننا نقول
الحسينات وقد يقال ان النذر من
الاعمال فتمطل بالبردة كقولنا

والا استدلال الصحيح ومنه ان

Handwritten text in a cursive script, likely a list or index, with entries separated by vertical lines. The text is written in a dark ink on aged paper.

منها فتقول بقوة لا باباحه واعلم مقتضى الهمى فلا يثبت على وجه
يبتطل الهمى **سج** قد ثبت فيما مضى أن الامر يقتضى كون الماء موربه حسنا
قبل الامر والهمى يقتضى كونه قبيحا قبله خلافا للشورى وهذا مع الاتفاق
فلا يمكن أن يثبت المقتضى على وجه يبتطل المقتضى وهو الهمى فإنه لو كان قبيحا لعينه
في الشورى يكون باطلا أي لا يمكن وجه ثريا والهمى عن التجمل عبث م
ثبت على الوجه الذي ادعينا **سج** وهو القبح لعينه م والبعض سلموا
ذلك في العالم لما قلنا لا العباد أصلا فلا يصح الصلوة في الأرض المعصوبة
سج اعلم أن أبا الحسين البصري أخذ في المعاملة مذهبها على التفصيل الذي
أما في العباد فمذهبنا أن الهمى يقتضى البطلان مطلقا وأن كان الدليل والآن
على أن الهمى سبب القبح في الماء وكما صلوة في الأرض المعصوبة فإنها باطلة
وأما عندنا وعند الشافعي في نفي كس على صفة الكرامة م لا يثبت بآية
لأن الهمى عنهم بغيره قلنا كل معين ياتى به فانه لم يوربه بل مطلق الفعل
لكنه يخرج عن العهد بانيانه بمعنى لاشتماله على الماء موربه فجوز اشتماله
على الماء موربه ذاتا والهمى عنه وصفا والمشرع كما تجمل هذا الوصف اجماعا كما
كلا حوام الفكر والطلاق احوام وكما ما **سج** وانما قيدنا بقولنا ذاتا و
وصفا لانه بالقديم العقلي اما ان يكون ماء موربه لذاته ومنهيا عنه لذاته
او ماء موربه بالعرض ومنهيا عنه بالعرض او ماء موربه بالذات ومنهيا عنه
بالعرض او بالعكس اما الاول فحال لانه اما يجب عليه فوجب ان يكون
حسنا لعينه وقبيحا لعينه فيجتمع الفندان واما بحسب جهة هذا الجزء القبيح
يكون قبيحا لعينه قطعاً للتسلل فيكون باطلا فلا يتحقق الكل فعلم من هذا ان
القبح لعنه في نفسه يمكن ان يكون قبيحا لجزء واحد اما الحسن لعنه في نفسه

فلما رأوا ما جاءهم من نصره وجعل الله صلاتهم سرياً فقال لا يفتخر بذلك المؤمنون كل واحد بما أعطاه الله ولا يتذمرون بما منح الله ان الله عليم الغيوب
فلما أفضى إلى مكة قال صلى الله عليه وسلم يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً فاستجاب له جبرائيل وملائكته وأهل بيته الطيبين الطاهرين من آل محمد وآل علي رضي الله عنهم جميعاً وأجمعين

٧١ وارجوكم

۱۷۰۱۲۱۳

102

الا ان يكون جميع اجزاء حسنا اي لا يكون شئ من اجزاء قبيحا
لعينه واما الشئ فقد ذكرنا ان الامر المطلق يقتضي الحسن المعنى في نفسه
فلما يتاخر بما هو مأمور به بالوض لان هذا حسن لغیره فلا يتاخر
المأمور به بهذا القسم ممكن بل واقع لكن لا يتاخر به المأمور به امر
مطلقا واما الرابع وهو العكس فيكون باطلا لا يتاخر به المأمور به
بقى القسم الثالث وهو المدعى ثم يرد علينا السكال وهو انكم قد اقمتم
نوعا من الحكم لا نظيره من الشرعات فيكون نصب الشرع بالرائى فهو
في جوابه والشروعات تحتل هذا الوصف اي كونه حسنا لعينه قبيحا لغيره
وبعبارة اخرى كونه ما مورا به لذاته منها بما عنه لعارض اخرى كونه محبا
ومشروعا باصله لا بوصفه او مجاوره واكمل واحدم فلهذا هذا **الاصل**
سج وموانى النهى عن الشرعات يقتضى النفي لعينه عنده الابدليل
ان النهى للقبض لغیره وعندنا يقتضى النفي لغیره والعصمة والمشرعية باصله
الابدليل ان النهى للقبض لعينه **م** ان لم يدل الدليل **سج** على ان النهى للقبض
لعينه او لغیره **م** يبطل عند ويصح باصله عندنا وان دل الدليل على ان
النهى لغیره فذلك العبر ان كان وصفا له يبطل عند وبغى عندنا اي
يبطل باصله لا بوصفه اذا العصمة تتبع الاركان والشرائط فيجب لعينه وبغى
لغيره بدلا من بطلان العارض على الاصل وعندنا باطل والفساد سواء **سج**
هذا هو الخلاف الآخر الذى وعدت ذكره وهو بناء على الخلاف الاول
لانه لما كان الاصل في المنهية البطلان عنى يجب ان يجرى على اصله الاول
الاخذ الصريح فالضرورة مقتضة على ما اذا دل الدليل على ان النهى لغیره
المجاور كالبيع وقت النداء اما اذا دل الدليل على ان النهى للقبض

ان اود عور جانہ العنقرہ باکر
اور امطلقا لایہ یقینی اگر سن لڑائی

در بیان

عليا زمانا وعنده ان عند الشك في الماطل وانما سدد
القبض اذا و عدم موافقة الاصحاح بغير عدم سقوط
منه في اصطلاح ولا نزاع في التفسير فانها
منها عند النزاع وخبره وقد يكون منها عند
لا من خارج وانما النزاع في ان هذا القسم
لا يكون صحيحا فهو باطل

منه به عبد الله بن
الامير خان و اعلى القضاة
على يكون صاحبها

ووصوم اليا م
 المنة اعلى العنقا
 وايا م التشرع فانما قد
 لا باطل لان الصوم كمال على قصد
 ستره فيكون امساكاً على قصد
 وقدر النفس انما هو ليدخل في
 لها على ما في الدنيا من كل
 شدة في الدنيا من كل
 باعتبار الوقت من كل
 به الخديق واما في هذه الايام
 به وبعث في الصوم في هذه الايام
 باعتبار ان الصوم في هذه الايام
 عن ضيق في الصوم في هذه الايام
 خارج عن الدنيا من كل
 لكن مع التدبير في هذه الايام
 لان الصوم في هذه الايام
 في الايام من كل
 فعل الصوم في هذه الايام

103

[illegible]

المفترية وان وجب ناقصا يتاوى ناقصا كما في اداء العشر من حيث انه
 ظرف لامعيار يكون تعلقه بالصلوة تعلق المجاورة لا تعلق الوصفية الصوم في الايام
 لان الوقت للصلوة دون الصلوة حيث نفس الصوم في الاوقات المفترية والصلوة
 الوصفية لا لازم ان يكون الصوم من قبيل الصوم الذي يطرأ عليه المفترية
 لكونه ظرفا لها لكونه

قوله وليس اي الثمن ركن البيع كانه وسيلة الى المبيع وتماثل ان يقول لم لا يجوز ان يكون احد ركني المبيع وسيلة الى الآخر ولا مقصودا اصليا بل الدليل على انه ليس ركن هو ان البيع يجوز مع عدم الثمن ولا يجوز مع عدم المبيع ثم تصور مع عدم المبيع لا يمكن بدون الثمن لانه مبادلة مال بمال على التراضي والتلفظ بتبعية البيع لا يصح شرعا بدون ذكر الثمن كالمبيع الا انه احتصر المبيع بان البيع لا يصح بدون وجوده فحمله ركنًا بخلاف الثمن

فكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يصدق على ذلك المنة عنه او لم يصدق فالجواب اما صادق على الكل وهو ما يصدق على الشئ ويتوقف تصور ذلك الشئ على تصور كالعباد للصلوة واما غير صادق كادكان الصلوة للصلوة والايام والقبول والمبيع للمبيع واما الوصف فالمراد به الارزاق الخرجي وهو ان يصدق على المزارع نحو الجهاد اعلا كلمة الله تعالى وصوم الايام النية اعلى عن صيافة الله تعالى واما ان يصدق كالمش فانه كلما يوجد البيع يوجد الثمن كمن يبيع الثمن بالبيع وليس ركن البيع لانه وسيلة الى المبيع لا مقصودا اصل فجزى جري آلات الصناعة كالقدوم واما الجا ورفهوا الذي يقصده ويغارة في الجمل وهو ما يصدق على الشئ كما يقال المبيع وقت النداء اشتغال عن البيع الواجب فانه قد يوجد الثمن عن البيع الواجب دون البيع واما في العكس اذ اجرى البيع في حالة الشئ واما غير صادق كقطع الطريق لا يصدق على السبيل السموصل الى القطع فانه قد يكون من غير المعصية كما اذا قطع بدون السوا وسافر الى قطع الطريق ايضا على العكس ان سافر بدون قطع الطريق ولم يوجد القطع او سافر بنية القطع لكن لم يوجد القطع او انبت هذا جينا الى تطبيق هذه الاصول على المثل المذكورة واما الربو الحية ففصل حال عن العوض الذي شرط في عقد المعاوضة فلما كان مشروطا في العقد كان لازما للعقد ثم خالف عن العوض لان الدرهم لا يباع عوضا الا بمثل فان المعاوضة بين الزايد والنقص عدول عن فضية العدل فلم يوجد المباد في الزايد كمن الزايد موقوف على الميزان عليه فكان الوصف او تقول ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال فلو وجد كمن لم يوجد المبادلة التامة فاصل المبادلة حيل لا وصفها وهو كونها تامة واما البيع بالشرط فكالمير بالان شرط الزايد واما البيع بالجر فان الحال غير متقوم فحمله انما لا يبطل البيع لما ذكرنا ان المنة

غير مقصود

لا يبيح البيع بالشرط

قوله لا يبيح البيع بالشرط

قوله لا يبيح البيع بالشرط والملاحة النكاح بغير شهود في المطلاق لان ان النهي فيه لذاته اذ لا يبيح المنة لان قوله لا يبيح النكاح لا يبيح المنة لان النكاح الشرعي بدون الشهود وانما ثبت بعض احكام النكاح فيه من سقوط الحد وتبوت النسب وجوب الطهارة والمهر والتمتع والعقد وحيث صورته في محله لا يبيح النكاح ولا كان هناك منة فلهذا قال ان النكاح لا يبيح المنة ولا فسوقه وايضا قد ورد في النهي عن النكاح مع طهارة قوله تعالى ولا تشكروا بما اياكم انا قد اناضوا الى حساب اعم وانهم يرون ان النكاح انما شاع لحل ضرورة بقاء النسل وبالنهي ثبت الحرمة وينبغي الحل اجماعا فيستفي مشروعية ضرورة لان الاسباب الشرعية انما تادع الحكم

غير مقصود بل تابع ووسيلة فجزى بحسب الاوصاف التابعة ولا ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال فلو تحقق كمن المبادلة التامة لم توجد لعدم المال المتقوم في احد الجانبين واما صوم الايام النية فلما ذكرنا ان الوقت كالموصف لانه اعراض عن صيافة الله تعالى وهذا وصف له واما الصلوة الارض للمصوبة فان شغل مكان الفيل لم يمنع من الصلوة بل لما يلزم من الصلوة فان كل جسم ممكن وقوع بين شغل مكان الغير وبين الصلوة ملازمة اتفاقية واما البيوع الفاسدة فانها اوجبت تلك الفاسد واما البيع وقت النداء فقد سبق ذكره وقد وقع بينه وبين المشتري عن السعي ملازمة اتفاقية

م وكذا النكاح بغير شهود لانه منفى بقوله لا يبيح النكاح بغير شهود اي يكون باطلا لانه منفى لانه منتهى وكلامنا في المنتهى في هذا النكاح وهو انه لما كان باطلا ينفى ان يثبت النسب ولا يسقط احد فاجاب بقوله م واما وسقوط احد للشبهة **م** ثم عطف على قوله لانه منفى قوله م ولانه وصح فلهذا فصل عنه والبيع وضع للملك والحل تابع لانه قد ينزع في موضع الحرمة وفيما لا يجزى الحل كالامنة الجوسية والعبد **م** اي ان سلم ان النكاح منتهى فان نفيه يوجب المطلاق لانه لا خلاف ان النهي يوجب الحرمة والنكاح عقد موضوع للحل فلما انفصل عنه ما وضع له وهو الحل يكون باطلا بخلاف البيع لان وضعه للملك لا للحل بدليل مشروعية في موضع الحرمة كالامنة الجوسية وفيما لا يجزى الحل كالعبد فاذا انفصل عنه الحل لا يبطل البيع **م** فان قيل

النهي عن احكام بيع معينة معينة لا يبيحها كمن عبا اجماعا فلا يثبت حرمة المصاهرة بالزنا والمثل بالعصب واستيلاء الكفار والحرمة المعصية فان المعصية لا يوجب البيع **م** ثم ورد على هذا النكاح وهو ان النكاح لا يبيح المنة لان قوله لا يبيح النكاح لا يبيح المنة لان النكاح الشرعي بدون الشهود وانما ثبت بعض احكام النكاح فيه من سقوط الحد وتبوت النسب وجوب الطهارة والمهر والتمتع والعقد وحيث صورته في محله لا يبيح النكاح ولا كان هناك منة فلهذا قال ان النكاح لا يبيح المنة ولا فسوقه وايضا قد ورد في النهي عن النكاح مع طهارة قوله تعالى ولا تشكروا بما اياكم انا قد اناضوا الى حساب اعم وانهم يرون ان النكاح انما شاع لحل ضرورة بقاء النسل وبالنهي ثبت الحرمة وينبغي الحل اجماعا فيستفي مشروعية ضرورة لان الاسباب الشرعية انما تادع الحكم

أنا لا نعلم انه اذا ورد النهي عن الحيات لا يفيد حكما شرعيا فان الطلاق في بعض
 يفيد حكما شرعيا والظهار يفيد الحكم الشرعي وهو الكفارة فاجاب بقوله **م** ولا يلزم
 ان الطلاق الخفيف يوجب حكما شرعيا لانه يبيح لغيره ولا الظهار لان الحكم
 في حكم مطلوب عن سبب في علم احوال فان هذا يفيد حرمة سبب في اصل الجواب
 في الطلاق ان يخفى في النهي عن الحيات اذ لم يدل الدليل على انه يقع المجاور وفي
 الطلاق قد دل الدليل في الظهار بخفا في ان النهي لا يفيد حكما شرعيا هو مطلوب
 عن السبب والظهار لا يفيد حكما شرعيا كذلك بل ان اذ حكما شرعيا هو احوال **م** قلنا
 انما لا يوجب ذلك سبب بل لانه سبب للولد وهو الاله ايا بالحرمة ثم يتعدى
 منه الى الاطراف والاسباب الوطى **س** تقرب ان الزنا بذاته لا يوجب حرمة للصحة
 في بهو الاسكان بل لان الولد يوجب الحرمة لان الاستفهام بالجزء الكوز ثم يتعدى
 منه الحرمة الى طرفه اى فروعه واصوله كاتومات النساء وتعدى ايضا الى الاله
 الى الولد موجب حرمة اقرابات النساء فاقيم ما هو سبب الولد وهو الوطى مقام الولد
 في ايجاز متهم كما ان اقصا السفر مقام المشرك في اثبات الرخصة وسبب الولد
 هو الوطى ودواعيه فحملناها موجبة لحرمة المصاهرة لا ذاتا بل بتبعية الولد
م وما يعمل بالخلقة فيعتبر في علم صفه الحمل والاهل وهو الاله الولد لا يوصف بالحرمة
س اى لما جعل الوطى موجبا لحرمة المصاهرة لكونه خلفا عن الولد لا بتبعية حرمة
 لان التبعية في الخلف صفات الاله لصفات الخلف كانت ارب جعل خلفا عن الماء
 لا يعتبر صفات التراب بل بتبعية صفات الماء من الطورية وكذا ما فحملناها لا يعتبر
 صفات الوطى ومن الحرمة بل المتبعة الولد وهو لا يوصف بالحرمة **م** والملك بالقبض
 لا يثبت بقصود ابل شرط الحكم شرعي وهو الصمان للبايجمع البدل والمبدل ملك
 واحد **س** هذا جواب عما قال لا يثبت الملك بالقبض وتقريب ان القبض لا يفيد ملكا

الى اسباب الولد
من الشك والوطى
والنقل والمس
شهوة عن خط

[illegible]

مقصوداً بل لما ثبت الملك في المقتضوب بناء على ان الضمان ميار ملكا
المقتضوب منه فلو لم يخرج المقتضوب عن ملكه ولم يدخل في ملك المقتضوب
لاجتمع البطل والمبدل في ملك شخص واحد وهذا لا يجوز ثم ورد على هذا الحال
وهو ان يقال لا ثم ان اجتماع البطل والمبدل في ملك شخص واحد لا يجوز فان
ضمان المذبر يصير ملكا للمقتضوب منه مع ان المذبر لا ينتقل عن ملكه فاجاب
عن هذا بقوله **م** والمذبر يخرج من ملك المولى لتحقيق الضمان كما لا يدخل
في ملك المقتضوب ضرورة ان لا يدخل حقه **س** اي المذبر يخرج عن ملك المقتضوب
منه اذ لو لم يخرج عن ملكه لا يدخل في ملك المقتضوب اذ لو دخل لبطل
حق المذبر وسواستحقاق الحرية ثم اجاب بجواب آخر وهو قوله **م** او هو في مقابلة
ملك السيد **س** فلما كان ضمان المذبر في مقابلة ازالة ملك البطل ابرو
الاشكال المذكور ثم اجاب عن استيلاء الكفار بقوله **م** واما الاستيلاء
فاما نفي بعضه اموالنا وهي غير ثابتة في نعمهم او هي ثابتة مادام محسراً
وقدر المسقط النسي في الدنيا **س** اما في حق الاخرة فلا حجة بكون انما
مواظبات واجاب عن سفر المقتضية بقوله **م** وسفر المقتضية بتجسسها وده

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

على ما ينشأ من قبل **فصل** اختلفوا في الامر والنهي من المعاصي والقيود
 ام لا والصحيح انه ان قوت المقصود بالامر تحريم وان قوت عدمه
 المقصود بالنهي يجب وان لم يقوت فالامر يقتضي كراهته والنهي
 سنة مؤكدة **شرح** يعني اذا امر بان شيء فمقتضى ذلك ان قوت المقصود
 بالامر ففعل الفند يكون حراما وان لم يقوته يكون مفعلا مكروها واذا نهى عن
 الشيء فعدم فعله ان قوت المقصود بالنهي ففعل الفند يكون واجبا وان
 لم يقوته ففعله يكون سنة مؤكدة فالحق ان الامر وحده شر اي الشافعي

المدر لانه لو انعم الال لا الى
انك اذ لا يمكن ان يوحى في ملك
نصائب قيساته تحقه والا يظهر انه

105

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

١٠٧
 ١٥٢
 خالف القياس عنده وذلك ان المهر لا يجب الا بالنظر من الرضا او بقضاء القاضي
 المعقود عليه اليها سبيل المالم يستوجب بمقتضى غرضها كما لو طلقها قبل الزوال بها وكذا في المنع قبل القصد **قوله** كحديث
 فاطمة بنت قيس لما قيل ان يقول هو مما قبله ابن عباس وقال به الحسن والشمسي واحمد فكيف يكون مما ردة الظل المسمى
 الا ان يجعل للآلة حكم الكل مع كونه مخالفا لظاهر السنة **قوله** قال عم خير القرون الحديث فان قيل وقد قال عم مثل ابني
 مثل المقل لا يدري اوله خير ام آخره فكيف التوفيق قلنا الجزية يختلف بالاضافات والاعتبارات فان ردة السابقة غير
 ردة من عادة العرب الجلبوس محتسبا فاذا بال بيع البول على عبته وهذا
 بيان قلة احتياط الاعراب حيث لم يستزهاوا البول وهذا طعن من
 على عم وقد روى عنه الثقات كابن مسعود وعلمة وسروى في غيرهم
 فثبت به لما وافق القياس عندنا فان الموت كالدخول من باب وجوب العقد
 في الموت ولم يعمل به الثاقبي لما خالف القياس عليه وان ردة الكافر هو سكر
 لا يعمل به كحديث فاطمة بنت قيس ان عمم جعل لها نفقة ولا سكر وقد طلقها نذرا
 لثقة فرده محر وعبره من الصحابة رماه عنهم **قوله** وقال لا نذع ولا نذع كذا
 ولا سنة يتينا بقول امرأة لا نذري صدقت ام كذبت اخذت ام نسيت
قوله عيسى بن ابيان في ايراد بالكاتب بالسنة القياس لان ثبوتها بها حيث
 انه كذا فاعتبروا وحديث معاوية في القياس مشهور وقال بعضهم اراوا بالكاتب
قوله ما اسكنوا من اراوا بالسنة ما قال عمر سمعت النبي ومه انه قال المطلقة
 الثلث النفقة والسكنى ما دامت في العقد **قوله** وان لم يظهر حديثه في السلف
 كان يجوز العمل في من له جنيته ثم اذا وافق القياس لان الصدق في ذلك الزمان
قوله س **قوله** قال النبي وم خير القرون في الذين اتوا بهم ثم الذين يلونهم ثم
 الذين يلونهم ثم يقولوا الكذب قالون الاول الصحابة رضوان الله عليهم والآخر
 المتبعون والثالث تبع التابعين **قوله** اما بعد القرآن الثالث فلما قبلية الكذب
 فلهذا جرح من القضاة بظاهر العدالة وعندنا لا نقول هذا لان اطلاق العبد
 في شرائط الراوى وسوى بقية العقل والضبط والعدالة والاسلام اما العقل
 فيعتبر هنا كماله وهو مقدر بالبلوغ على ما يأتي فلا يقبل خرافة البصير والمعقود واما
 الضبط فهو سماع الكلام كما يجب ثم فهم معناه ثم حذوا لفظه ثم انبأ عليه مع المراقبة
 لا حين الاداء وكما لا ينضم الى هذا الوقوف على معانيه الشرعية وشروطها حتى
 في انما يتوكل الله تعالى في الامور
 في انما يتوكل الله تعالى في الامور

السماع احتراز عن ان يخرج رجل حجتا وقد مضى صدر من الكلام ويجوز على
 المتكلم بخبره ليبيده وهو يزور في نفسه فلا يستعيد ولم يمتنع من
 بالنصب عطف على حق السماع في قوله شرطنا حق السماع مما لا في القرآن لان
 المتكلم نقله بظنه فلما ابلغ في حفظه عادة بخلاف الحديث على انه قد ينقل بالمعنى
 حتى لو بولغ في حفظه كانت كافية ولانه محفوظ بقوله تعالى وانما لنا ما نطقون والمركبة
 من بالنصب عطف ايضا على ذلك من احتراز عن لا يرى في هذا التبليغ فيقيم
 في مراقبه بعض ما الى الله واما العدالة فهي الاستقامة وهي لا تخرج من محطورا
 دية وهي متفاوتة واقصاها ان يقيم كما امر وهو لا يكون الا في الشيء فاختبر
 ما لا يودى الى ارجح وهو ربحا جهة الدين والعقل على داعي الهوى والشهوة فقبل
 ان من اربك كبيرة سقطت عدالة واذا اصر على الصغيرة فكذا امان انما
 منهما من جرح اصر ارقام العدالة مشهورة المستور وان كانت مردودة لكن خبره
 بقبل عذنا بشهادة النعم على ذلك القرن بالعدالة واما الاسلام فاما شرطه
 وان كان الكذب واما في كل دين لان الكافر يعمى في عدم من السلام ولا يظن
 تعصبا في قوله امون وهو القديس والاقرار وهو لو كان ظاهر يتشبه من
 المسلمين ثابت بالبيان ان يصفاته في ما هو الا انه اعبار به على سبيل التفسير
 وجا فليكن الاجال ان يصدق كل ما ابي بانيه في هذا قلنا الواجب ان يصدق
 فيقال هو كذا اولدا فاذا قال نعم بكذا ايمانه من ان اجل ان الاجال كاف بناء على
 ان الحج مدفوع في الدين قلنا ان الواجب الاستيفاف وليس المراج بالاستيفاف ان ناله
 عن صفات الله تعالى ونسأله عن الايمان فهو وما صفة فان هذا يحق بوق فيه
 القول والانهام ولا يكاد العلماء يعلمون صفات الله تعالى بل لا يراون في كراهية صفات الله تعالى
 التي يجب ان يعرفها المؤمنون ونسأله امو كذا كذا ان تشهد ان الله تعالى موصوف بصفات

والاسلام انما شرط لان العباد بالدين والكتاب
 لا يصدق في كل ما ابي بانيه في هذا قلنا الواجب ان يصدق
 فيقال هو كذا اولدا فاذا قال نعم بكذا ايمانه من ان اجل ان الاجال كاف بناء على
 ان الحج مدفوع في الدين قلنا ان الواجب الاستيفاف وليس المراج بالاستيفاف ان ناله
 عن صفات الله تعالى ونسأله عن الايمان فهو وما صفة فان هذا يحق بوق فيه
 القول والانهام ولا يكاد العلماء يعلمون صفات الله تعالى بل لا يراون في كراهية صفات الله تعالى
 التي يجب ان يعرفها المؤمنون ونسأله امو كذا كذا ان تشهد ان الله تعالى موصوف بصفات

المذكور

وهو المذهب المجرد في قذف مقبول الشهادة بعد التوبة وكذا التائب من الغش
 عن الكذب متفق في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله فانه لا يقبل رواية ابد الا ذكر في كتابه
 108

المذكورة فيقول نعم فليكن ايمانه من وهذا هو قوله والله اعلم بقوله فامو كذا كذا
 ثبت هذه الشروط يقبل حديثه سواء كان على عهد او بعده او بعده او بعده
 ما يبا خلافا للشهادة في حقوق الناس فانها يحتاج الى تمييزا يدرى بعدم بالعمى ولا
 الولاية كما ملته تقدم بالرق وتقصير بالانونة من فان الشهادة والقضاء
 ولاية للثابت وهذا هو المشهور عليه والمغض عليه لا يرى ان ان هذا يلزم
 المشهور عليه شيئا من وهذا من اي الاجزاء بالحديث من ليس بالولاية
 فان الخبر لا يبرهن من اي الناقل لا يلزم المنقول اليه شيئا من بل يلزم بالترامه
 اس من اي يلزم الحكم على المنقول اليه بالترامه الشارح من ولانه يلزمه اولاً ثم بعد
 منه الى الغير من اي يلزم الحكم الناقل ولا ثم بعد من الى الغير وهو المنقول اليه من
 ولا يشترط مثل الولاية من اي مثل الحكم الذي يلزم على الغير بتبعيته لزومه ولا على احد
 وبما يلزم ان مد عليه شيئا كما في الشهادة بهلان مضان فان الصوم يلزم الشاهد
 اولاً ثم بعد من الى الغير تبعاً فلا يكون ولاية على الغير ان يثبت هذا الحكم بالتبعية
 على الغير اذ ليس هذا الزاماً على الغير قصد افكنا تقبل من العبد ولله الشهادة
 بهلان مضان ورد الشهادة ابد من تمام الحديث هذا بيان الفرق بين قبول
 الحديث من الحدود في القذف اذا تاب وبين عدم قبول الشهادة منه فان حديثه
 مقبول شهادته غير مقبول فان عدم قبول شهادته من تمام قوله قال الله تعالى ولا
 تقبلوا لهم شهادة ابد بعد التوبة لا تقبل شهادتهم وان كانوا عدوا لکن يقبل خبرهم
 بناء على عدم التهم وقد ثبت عن اصحابهم قبول الحديث عن الاعمى والمرأة كعامة
 رضائهم عنها وهو عليهم قبل جبر بريرة وسلمان

فصل في الانقطاع
 من ان انقطاع الحديث عن الرسول عدم وهو ظاهر وباطل لما اظهر
 فكما لارسال من لارسال عدم الاسناد وهو ان يقول الراوي قال رسول

والاسلام انما شرط لان العباد بالدين والكتاب
 لا يصدق في كل ما ابي بانيه في هذا قلنا الواجب ان يصدق
 فيقال هو كذا اولدا فاذا قال نعم بكذا ايمانه من ان اجل ان الاجال كاف بناء على
 ان الحج مدفوع في الدين قلنا ان الواجب الاستيفاف وليس المراج بالاستيفاف ان ناله
 عن صفات الله تعالى ونسأله عن الايمان فهو وما صفة فان هذا يحق بوق فيه
 القول والانهام ولا يكاد العلماء يعلمون صفات الله تعالى بل لا يراون في كراهية صفات الله تعالى
 التي يجب ان يعرفها المؤمنون ونسأله امو كذا كذا ان تشهد ان الله تعالى موصوف بصفات

لارسال عدم الاسناد وهو ان يقول الراوي قال رسول
 اصطلاح الحديثين ترك التابى الواسطة
 بين الراوي والرواية

واما الثاني وهو انقطاع الخبر...
فصل العوارض...
الاشارة الى ان...

لانه الوكيل

فان كانت الرسل...
لان الوكيل...
فصل العوارض...
الاشارة الى ان...

[illegible][illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly discolored paper.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

لا وجه لحديث ابن عباس رضي الله عنهما في بدل رتبة ما تعلق وقال لا تفضل المني والجماع
انكار ما خرج كحديث ابي امامة كنهت الحديث رواه سليمان بن عمر موسى بن الزهرى
عن عائشة رضي الله عنهم وقد انكر الزهرى لا يكمن جرحا عند محمد بن ابي ربيعة
وفي البيهقي **مس** ومع ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الف مرة في كل يوم
ركعتين فقام ذو البدين فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اقرت الصلوة
ام نسيتمها فقال نعم كل ذلك لم يكن فقال بعض ذلك قد كان ما قبل على القدم وفيهم ابو بكر
وعمر رضي الله عنهما فقال احب ما يقول ذو البدين فقال لا نعم فقام وصلى ركعتين فقبل
روايتهما عنه مع انكاره وفيه ان كلام الناس يبطل الصلوة رغم ان هذا كان
قبل خرم الكلام في الصلوة **ثم** وانما الجرح على رواية اوله من حديث النخعي الذي يروي
وكذلك من جرحه ان يروي عن عائشة رضي الله عنها في حديثها في الصلاة

الصعيد فأتى رسول الله فافهنا فقال يا أيها كان لكفك بكذا أو سمعته مني
واضح قال عبد الله أفلم تر عظم يفتح يقول عماره وهذا فرع خله فها هي من حديث
شهدا على فأنه قد لبدا ولم يذكر القاصي والشان كان من الصحابة فيما لا يحيط الخفاء

[illegible]

و قد يستدل بأنه يلزم الانقطاع بكون احداهما
مغفلا و جوابه ان عدم التذكير في حادثة لا
وجب كونه مغفلا بحيث يرد خبره و قلنا
من الانسان من النسيان ولا خفاء في ان
الامر عمر و عمر عدول ضابطا و ارضا
والكل منهما و ضبطه بيقين فلا يرفع
الشك كلوا

لا خلاف فان من هذا العلم انما كان
اومضيا ليس في علمي او انما في
قوله في علمي انما بهر و في خبر

[illegible]

الكتاب في خبر الواحد دون التبعين له ووجه فلا يخفى في الجواز التخصيص في الاثر
 على ما سبق ولا يجوز ما فيه البيان غير ذلك الحجة لانه تكليف بالاطلاق واما الجواز
 ما فيه غير اطلاق فبيان التفسير كونه موصولا ومتصلا انما في قوله تعالى
 علينا بانه وبيان التبعين لا يصح من انما الاخذ بنحوه بل هو قوله نعم فليكن غير محتمل
 من الحديث جاز وانهما من جمل على معنى ما في غير ما خبرنا
 منها فليكن غير محتمل ثم بيان بالذي هو فيه والاولى فليان بالذي هو فيه
 ثم ليكن غير محتمل وانما كذا في قوله اوجبه الكفارة ولو جاز بيان التبعين من انما
 لا اوجبه الكفارة اصلا ليجوز ان يقول هذا ايضا ان شاء الله فليكن محتمل لاجل الكفارة
 ثم ووجه انما كان في كتابه تعالى وجب على وجه لا بد من انما في قوله تعالى
 الاتقوا الله ثم في قوله تعالى في خبر واحد ما اوجبه في الزنا من انما
 فصل من فهم انما في قوله تعالى طواجا الكفر وادوا الى الحكم على تدينه وهو ساكن
 غير محتمل واختلف في التخصيص في الكلام المنفصل فقلت في قوله تعالى في خبر واحد ما اوجبه
 بل هو من انما في قوله تعالى في خبر واحد ما اوجبه في الزنا من انما
 ان قوله تعالى ان الله يامركم ان تدينوا بقرعة بين الصنوء وغيره ثم فقر متراجعا وعلم ان
 الدلالة بقرعة مخصوصة ثم وقوله تعالى واحكمكم في قوله تعالى في خبر واحد ما اوجبه
 من لغير زوجين اثنين واحكمكم وقوله تعالى احكمكم وما تعبد من دون الله
 حسب محتمل في قوله تعالى فانزل هذه الآية قال ابن الزبير في قوله تعالى ان الله وعلم
 انما قلت ذلك قال نعم تعالى اليهود وعبدوا غير الله والنصارى وعبدوا غير الله وعبدوا
 يلعن عبدوا الملائكة فقالوا في خبر واحد ما اوجبه في خبر واحد ما اوجبه في خبر واحد ما اوجبه
 ان الذين سبقوا لهم من انما في خبر واحد ما اوجبه في خبر واحد ما اوجبه في خبر واحد ما اوجبه
 وخصصه ايضا في خبر واحد ما اوجبه في خبر واحد ما اوجبه في خبر واحد ما اوجبه في خبر واحد ما اوجبه

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

قوله وانما قالوا انما اختلف منبى على ان الخصميين بالمستقل بيان تغير عندنا
وبين ان تغير عند الشافعي لم يرد ذلك ما زادنا في عند الشافعي بين الخصميين
بالمستقل وبين الاستشهاد في ان كلامها بين ان تغير وانما اختلفنا في انما اختلفنا
بناء على ان استقلال وعدده وانما اختلفنا في انما اختلفنا في انما اختلفنا
الا يستشهاد بتغير كتاب الخصميين بالمستقل وغيره من الخصميين
وذلك لان آثاره في الاستشهاد بغيره من الخصميين بغيره من الخصميين
المنعني وفي سائر احواله الخصميين ليس كذلك بل هو بيان كون الالة

[illegible]

قوله مع فرق آخر هذه المسئلة **الاستثناء** من الاثبات هل هو نفى ام لا فعند الشافعي نفى حتى يكون معنى الاستثناء **الاستثناء** من الاثبات هل هو نفى ام لا فعند الشافعي نفى حتى يكون معنى الاستثناء **الاستثناء** من الاثبات هل هو نفى ام لا فعند الشافعي نفى حتى يكون معنى الاستثناء

ان الاستثناء كلام غير مستقل والتخصيص كلام مستقل وعندنا الفرق بينهما
موقوف لقرود وان الاستثناء لا يثبت حكم على الحكم العبد كلف التخصيص صدر
المصدر وموان العشرة يرد بها السبعة الماخوذ موان على ما في الخبر
ان الاستثناء عندنا في معنى الحكم بطريق المعارضة مثل دليل الخصوص
والمراد بالمعارضة ان يثبت حكم على كذا حكم صدر الكلام وانما قلت ان المراد
بالمنع بطريق المعارضة هذا المذهب لانهم ذكروا في الجواب عن ان الالف
اسم علم للمعد والمعتق لا يقع على فرع ولا يخلو او لا يجوز ان يسمى تسعة مائة الى
بجلاف دليل الخصم لان المشتري اذا اشترى مني ثوب كان الاسم واقفا على
ابن في باطل وهذا الكلام نفس على انه جاز عن قوله من قال ان المراد بالالف
هو السبعة او اطلق الف على عشرة او على ثمانية او على تسعة او على عشرة
فانما هو انما يرد الاثر ولا اظنه مذهب احد او قبله ثم حكم على الباقي او اطلق
او اطلق عشرة الاثنية على السبعة فكانه قال على سبعة فحصل ثلثة هذا هو المذهب
شأن على المذهبين الآخرين **م** يكون شأن الاستثناء **م** حكما باطلا
شأن صدر الكلام **م** بعد الشيا **ش** المستثنى في قوله له على عشرة الاثنية صدر الكلام
عشرة والشيا ثلثة الباقي في صدر الكلام بعد المستثنى سبعة فكانه حكم بالسبعة
وقال له على سبعة وانما قلت انه على الاخير في حكم بالباقي بعد الشيا انما على ثلثة
الاخير فلان **ش** الاثنية موصوفة للسبعة فيكون حكما بالسبعة واقفا على ثلثة
ان فلان اربعة ثلثة قبل الحكم من اوله **ع** ثم حكم على السبعة فان الحكم في حق الحكم
يكون بالسبعة ان يكون الحكم على السبعة فقط لا على الثلثة لا بالثلاثة ولا بالاثنا عشر
ان على المذهب لا يثبت حكم فيما اذا كان المستثنى منه عددا وبما لا يخصص بالعلم ولا
غيره وان كان يخصص بالوصف كانه قال جازا غير زيد **ش** ما يجيء بين المذهبين

قوله مع فرق آخر هذه المسئلة **الاستثناء** من الاثبات هل هو نفى ام لا فعند الشافعي نفى حتى يكون معنى الاستثناء **الاستثناء** من الاثبات هل هو نفى ام لا فعند الشافعي نفى حتى يكون معنى الاستثناء **الاستثناء** من الاثبات هل هو نفى ام لا فعند الشافعي نفى حتى يكون معنى الاستثناء

والا فليس بمتعلق بالاسماء اسم على
غيره فانه لا يوصف بغيره

ان والاثنا عشر في الاستثناء على كليهما تكلم بالبيان ان له ان يثبت النفي الذي بينهما
وهو ان على المذهبين **الالف** المستثنى منه اذا كان عددا كقوله له على عشرة الاثنية
فدق قوله له على سبعة فيكون الاستثناء في دلالة على كون الحكم في المستثنى
منها في المصدر كالتخصيص بالعلم في نفي الحكم عما عدله وان كان غير عددا كقوله
الا زيدا فلو كان من القدم غير زيد فيكون في دلالة على كون الحكم في المستثنى منها في الحكم
المصدر كالتخصيص بالوصف في نفي الحكم عما عدله فان قوله غير زيد موصوف فلا فرق
على هذا المذهب اذا كان المستثنى منه غير عددي بين الاول وغير موصوف **م** على المذهب
انما هو من موان **ش** المذهبين **م** وان المراد بالالف عشرة او ثمانية او تسعة او عشرة
الحكم بالاستثناء على هذا المذهب ان في دلالة على الحكم في المستثنى منها في الحكم
من التخصيص بالعلم والوصف في نفي الحكم عما عدله لان ذكر المجموع او لانه او اطلق
البعض على السواد الباقي في غير الحكم المستثنى فلا حكم المصدر بخلاف ما في غير
زيد وعلى الاول **ش** ان على المذهب الاول **م** يكون ثباتا لا نفيا بالمنطوق **ش**
ان يكون المستثنى والمستثنى منه مجتمعا في صفة واحدة والآخر منفية الالباب
والمنع يكونان بطريق المنطوق لا المصنوع وعلى المذهب الاخير يكون كالتخصيص
بالعلم والوصف ولا دلالة لهما على نفي الحكم عما عدلهما وعند البعض يكون دلالة
من حيث المفهوم وعلى المذهب الثاني يكون كذا من زيادة دلالة على الحكم في المستثنى
كونا **ش** لا منطوقا **م** **ش** ان في المذهب الاول **م** ان وجود التكلم عدم
حكمه في البعض **ش** كما في بعض فاما اعدام التكلم الموجود فلا واجاه **ش** ان
الجماع اصل الوجود وهو عطف على قوله ان وجود التكلم مع عدم حكمه في البعض سابق
على انه مع التبع **ش** وبالعكس ايضا لا دلالة لهما على كونه الوجودية **ش**
ثانما في **ش** ان كان المراد البعض بغير استثناء النصف من النصف **ش**

قوله مع فرق آخر هذه المسئلة **الاستثناء** من الاثبات هل هو نفى ام لا فعند الشافعي نفى حتى يكون معنى الاستثناء **الاستثناء** من الاثبات هل هو نفى ام لا فعند الشافعي نفى حتى يكون معنى الاستثناء

قوله مع فرق آخر هذه المسئلة **الاستثناء** من الاثبات هل هو نفى ام لا فعند الشافعي نفى حتى يكون معنى الاستثناء **الاستثناء** من الاثبات هل هو نفى ام لا فعند الشافعي نفى حتى يكون معنى الاستثناء

[illegible][illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

مجلس بیستم در بیان فضیلت و مناقب حضرت علی بن ابی طالب علیه السلام

من الفروع ما
في الفروع
ايضا ونوع
الكسرة لم
الافروعة مع
وجه ما

کتاب

ابن الحاج بن عبد الله بن الفاضل **م** انه لم يحد في العربية كنهين ثلثة **س** اي المستخف منه
 واداء الاستثناء، والمستخف بمرئيه لفظا مركبا كلمتين كعبك **س** وركب **س**
 في وسطه شيعت اذ ليس المراد ان مركب هو مركب بل بعلبك **س** المراد ان معناه بطن
 لمعنى السبع مثلا فيكون معناه وضع كل **س** اي موضع الواضع اللفظ الذي استخف
 منه للبيان ووضعا كليا لا وضعا جزئيا و**ا** **س** لم ان الوضع على نوعين ووضعي جزئي
 كوضع اللغات ووضعي كلي كالواضع في التعبير وفي الالفاظ الجزئية سلمنا
 انه لم يحد في العربية لفظا مركبا ثلث كلمات مع انه في غير اللغة تحدث في زمانا ووق
 وبعد الترجمة فانه مركب ثلثة والعبد والام و**س** كنه في الالفاظ الكلمة لانم انه لم يحد في العربية
 ان معنى المركب ثلث كلمات يطابق معنى الكلمة الواحدة فان لم يحد في الالفاظ والاطراب
 يصلح عليها ان يفيد معنى الكلمات الكثيرة بكلمة واحدة ويفيد معنى كلمة واحدة بكلمات كثيرة
 فان لفظ ان في وصوله في فلو كل منها يقوم مقام الآخر وكذا اللفظ **س** و**س** و**س**
 في مبدل وامثال ذلك كشأ او ايضا مفوض كذا **س** فانه مركب ثلثة ولاوا
 في وسط **س** وهذا المذهب هو المشهور بين علماءنا وبعضهم **س** اي يفرق بين
 كالفاء في الامام يزيد وفي الاسلام و**س** في الآية الرخسي سلمنا **م** بالواو
 الاستثناء الغير العددية التي حكم اللفظ **س** اي الالف حسب الشئ وموازاة اخرى فيقول
 الحكم ثم حكم على الباقي **م** وقد فهم هذا من قولهم في كلمة التوحيد ان اثبات الاله بالاثبات بالاله
 على الاخير كالتعويض بالوصف **س** لم يقولوا في غير شهود الاستثناء بالغاية **س** اعلم
 انهم لم يروا بهذا المذهب لكن في الواو كلمة التوحيد ان اثبات الاله بطريق الاثبات فانفقت
 من ذلك ان من معهم هذا لانه لو كان هذا معهم موثبات **س** و**س** في الفقرة ان ثلثة مؤخر
 فسبقه وقبيلنا ان الاستثناء الغير العددي على هذا المذهب كالتعويض بالوصف
 فصار كقوله لا اله الا الله موجه والتعويض بالوصف عند هؤلاء لا يدل على انه الحكم

و موسیٰ بن جعفر بن محمد بن علی بن ابی طالب

فلا يكون لا يجب اي القود لما قلنا من ان قصور الحجة بالخطا لا يوجب مثل الكامل فوجب المال خلفا عنه
 فاجاب المال في العدم بان يكون الوارد غير بين القطع وانما لا يكون مما لا بد له لانه بطريق المراجعة دون الخلفه
 او الخلف لا مزاج الاصل بل ولا يثبت الا عند بقدره فالجواب ان قضية القياس التي تفتل حكم الاصل في الفرع وهو مفقود
 ههنا لان الحكم في الاصل وهو الخطا ايجاب خلفية المال عن العكس وفي الفرع وهو العدم ايجاب مراجعة له

فوجب المال كخطا فتقدم **س** كخطا او لا قدره فيه على الفرض **س** في الخطا على
 انظر لان المثال هو انما هو فلا يوجب قصور الحجة وهو الخطا فانه او يدعي هذا اليوم
 رجا لا يقبل الجدل في قنونه على سبيل الممانعة فتوجب هذا **س** ان توجب هذا الكلام على
 سبيل الممانعة **س** ان حكم المال **س** وهو الخطا **س** فشرع المال خلفا عن القود وفي النوع
س الممانعة **س** ايها **س** يعني للمال شرع خلفا عن القود لانه حكم المال وجوب القود كمن يجب
 لا قلنا فوجده خلفه وفي الفرع وهو العدم الحكم عنه انما من سواه من احوال المال القود
 فلا يكون الحكمه مما تلزم **س** ومنه الممانعة **س** فاما في نفس الجمله لا ضالة ان يكون بمنزلة
 لا يصح وبلا كالمطلوب والتعليل بالعدم ولا ضالة ان لا يكون العلم بهذا غير
 وانما في قوله لا بعد واما وجهه فانه الاصل او في النوع كما هو واما في سبيل التعليل
 وادعاء العلة فكذلكها مؤثرة ومنه المعارضة **س** اعلم ان المقدم انما ان يطر
 وبطل الممثل **س** من ممانعة او يتقدم كمن يقدم الدليل على من مدلوله ويسمى معارضة وتقول
 في الحكم وفي علة والاول **س** من معارضة في الحكم والثانية في المقدمة **س** فتقول في
 ان المعترض من ان يبين معارضة في الحكم والثانية في المقدمة **س** فتقول في
 المعترض من ان يبين معارضة في الحكم والثانية في المقدمة **س** فتقول في
 كما تنقل ما ذكر **س** لا يصح وبلا لانه لم يجر من غير ثابته الى آخر ما ذكر في الممانعة
 وله ان يستعمل وبلا فيقول ما ذكر من الدليل وان له على ما ذكر من المدلول كمن عنده
 ما ينعى ذلك المدلول **س** ويتم وبلا على من مدلوله سواء كان المدلول هو الحكم او مقدمة
 من مقدم **س** وبلا والاول **س** من معارضة في الحكم والثانية في المقدمة **س** فتقول في
 كما اذا قام الممثل وبلا على ان العلة للحكم هي الوصف الثاني فالحكمة من ان لا ينقض
 وبلا بل غير **س** بل ان هذا الوصف ليس بعلته فمما معارضة المقدمة ثم شرع في تقسيم
 المعارضة في الحكم **س** اما الاول **س** فاما في دليل الممثل وان كان بريئا من الشك عليه وهو معارضة

قول الممانعة وهو منع مقفلة الدليل اذ لا يمكن
 او يدعي هذا اليوم رجا لا يقبل الجدل في قنونه على سبيل الممانعة فتوجب هذا
 سبيل الممانعة س ان حكم المال س وهو الخطا س فشرع المال خلفا عن القود وفي النوع
 س الممانعة س ايها س يعني للمال شرع خلفا عن القود لانه حكم المال وجوب القود كمن يجب
 لا قلنا فوجده خلفه وفي الفرع وهو العدم الحكم عنه انما من سواه من احوال المال القود
 فلا يكون الحكمه مما تلزم س ومنه الممانعة س فاما في نفس الجمله لا ضالة ان يكون بمنزلة
 لا يصح وبلا كالمطلوب والتعليل بالعدم ولا ضالة ان لا يكون العلم بهذا غير
 وانما في قوله لا بعد واما وجهه فانه الاصل او في النوع كما هو واما في سبيل التعليل
 وادعاء العلة فكذلكها مؤثرة ومنه المعارضة س اعلم ان المقدم انما ان يطر
 وبطل الممثل س من ممانعة او يتقدم كمن يقدم الدليل على من مدلوله ويسمى معارضة وتقول
 في الحكم وفي علة والاول س من معارضة في الحكم والثانية في المقدمة س فتقول في
 ان المعترض من ان يبين معارضة في الحكم والثانية في المقدمة س فتقول في
 المعترض من ان يبين معارضة في الحكم والثانية في المقدمة س فتقول في
 كما تنقل ما ذكر س لا يصح وبلا لانه لم يجر من غير ثابته الى آخر ما ذكر في الممانعة
 وله ان يستعمل وبلا فيقول ما ذكر من الدليل وان له على ما ذكر من المدلول كمن عنده
 ما ينعى ذلك المدلول س ويتم وبلا على من مدلوله سواء كان المدلول هو الحكم او مقدمة
 من مقدم س وبلا والاول س من معارضة في الحكم والثانية في المقدمة س فتقول في
 كما اذا قام الممثل وبلا على ان العلة للحكم هي الوصف الثاني فالحكمة من ان لا ينقض
 وبلا بل غير س بل ان هذا الوصف ليس بعلته فمما معارضة المقدمة ثم شرع في تقسيم
 المعارضة في الحكم س اما الاول س فاما في دليل الممثل وان كان بريئا من الشك عليه وهو معارضة

على جهاد السيرة والوارد وقد ذكر ذلك في مسئلة الاختلاف في العلة

في هذا النوع معارضة من حيث انه تعليل
 وفيها من افضة لان المطلوب هو
 والوصف الذي يشهد به يكون
 وبما يتقارن وجه اخر يكون
 من افضة لان المطلوب هو
 وبما يتقارن وجه اخر يكون
 من افضة لان المطلوب هو
 وبما يتقارن وجه اخر يكون

[illegible]

قوله وان لم يكن لا يرد الجواب عن هذا القلب ودفعه بل الاحتراز عن وروده وذلك بان لا يورد الحكمين بطريق تعليل احدهما
بالآخر بل بطريق الاستدلال بنبوت احدهما على ثبوت الآخر لا احتراز في جعل المعلول دليلا على العلة بان يفيد التصديق بنبوته
كما يقال هذه القضية قد مستها النار لانها محترقة وهذا الشخص متعفن الاطراف لانه محموم

في الاخير لانه يكثر وقوعه في الموضع الذي لا يورد فيه التعليل بوجه لا يرد عليه هذا التعليل
م انه لا يرد كسبيل التعليل لا يستدل بوجهه احد معا على وجه الآخر او العكس
بغيرها كما يرد بالندر بل يرد بالشروع او الصريح فان قيل في الصلوة والصوم
بالشروع تطوعا وفيه ظاهرا في بقاءه ثم قالوا انما كانا يرد بالندر لانه يرد
بالشروع فتقوله ان فرض الاستدلال في لزوم المنذور على لزوم ما شرع لنبوت
الشيء او في بقاء الشروع اوله لانه لما وجد رعايته ما يوجب العبرة وهو المنذور
فلا يرد رعايته ما هو القربة اوله وهو التيسر الصغيرة يكون عليها ما لها فلكا في
نفسها كالكبر الصغيرة فينبعث اجزاء التيسر الصغيرة على الكفاية وفيه ظاهرا
ان في بقاءه فقلوا انما يولي على الكفاية ما لها لانه يولي في نفسها فتقوله ان الولاية
شرع الحاجة والتيسر والماله والكمال والتيسر فيها سواء ان لا نقول ان الولاية
في المال علة للولاية في النفس بل نقول كلنا ما شرعنا للحاجة فلكونان متا وبيع
فان ثبت احدهما ثبت الآخر لان حكم المتساويين واحد ومنه المساواة
غير انما في المسئلة الاخير على ما ذكرنا انما مسئلة رجم الكفار والوفاء
في الشفعة الاخير فاراد ان يبين ان يمكن لنا في مسئلة الشروع في انتقال وجه
الصغيرة المحل في العقب ولا يمكن لنا في بقاءه مسئلة الرجم فلان الرجم
والجلد يساويان في النفس لان احدهما قتل والاخر ضرب في شر وطرفا حيث
ينسب للاحدهما ما لا ينسب لآخر فلا يمكن الاستدلال بوجهه احد معا على الآخر ولما
في مسئلة الوفاء فلان الشفعة الاولى والثانية يساويان في الوفاء لان قوة الصوة
ساوية في الشفعة التي وانما الحكم اقطعه في قوله على ما ذكرنا في الشارة الامارة
ومعها حاله فان اقام الدليل على نفي علية ما اثبت للمحل فتقوله ان اقام على علية
اخر فان كانت في صرح لا يقبل عندنا وكذا ان كانت متعديا الى المجمع عليه في اعتبارها

والولاية انما في مسئلة الرجم

قالوا انما في مسئلة الرجم
والولاية انما في مسئلة الرجم
والولاية انما في مسئلة الرجم
والولاية انما في مسئلة الرجم

قوله وان لم يكن لا يرد الجواب عن هذا القلب ودفعه بل الاحتراز عن وروده وذلك بان لا يورد الحكمين بطريق تعليل احدهما
بالآخر بل بطريق الاستدلال بنبوت احدهما على ثبوت الآخر لا احتراز في جعل المعلول دليلا على العلة بان يفيد التصديق بنبوته
كما يقال هذه القضية قد مستها النار لانها محترقة وهذا الشخص متعفن الاطراف لانه محموم

بأن العلة الطمع والادخار وموئيد الارز وفيه ظاهرا في بقاءه ثم قالوا انما كانا يرد بالندر لانه يرد
بالشروع فتقوله ان فرض الاستدلال في لزوم المنذور على لزوم ما شرع لنبوت
الشيء او في بقاء الشروع اوله لانه لما وجد رعايته ما يوجب العبرة وهو المنذور
فلا يرد رعايته ما هو القربة اوله وهو التيسر الصغيرة يكون عليها ما لها فلكا في
نفسها كالكبر الصغيرة فينبعث اجزاء التيسر الصغيرة على الكفاية وفيه ظاهرا
ان في بقاءه فقلوا انما يولي على الكفاية ما لها لانه يولي في نفسها فتقوله ان الولاية
شرع الحاجة والتيسر والماله والكمال والتيسر فيها سواء ان لا نقول ان الولاية
في المال علة للولاية في النفس بل نقول كلنا ما شرعنا للحاجة فلكونان متا وبيع
فان ثبت احدهما ثبت الآخر لان حكم المتساويين واحد ومنه المساواة
غير انما في المسئلة الاخير على ما ذكرنا انما مسئلة رجم الكفار والوفاء
في الشفعة الاخير فاراد ان يبين ان يمكن لنا في مسئلة الشروع في انتقال وجه
الصغيرة المحل في العقب ولا يمكن لنا في بقاءه مسئلة الرجم فلان الرجم
والجلد يساويان في النفس لان احدهما قتل والاخر ضرب في شر وطرفا حيث
ينسب للاحدهما ما لا ينسب لآخر فلا يمكن الاستدلال بوجهه احد معا على الآخر ولما
في مسئلة الوفاء فلان الشفعة الاولى والثانية يساويان في الوفاء لان قوة الصوة
ساوية في الشفعة التي وانما الحكم اقطعه في قوله على ما ذكرنا في الشارة الامارة
ومعها حاله فان اقام الدليل على نفي علية ما اثبت للمحل فتقوله ان اقام على علية
اخر فان كانت في صرح لا يقبل عندنا وكذا ان كانت متعديا الى المجمع عليه في اعتبارها

فصل في الاعتراضات التي يورد على القضاة
التي لا يرد عليها بل يكتفي فيها بالرد
وراد على الحكم في العلة وجودها فقط وانما
وجودها بعد ادبيتها ان يرد بالضرورة
التي لا يرد عليها بل يكتفي فيها بالرد
وراد على الحكم في العلة وجودها فقط وانما
وجودها بعد ادبيتها ان يرد بالضرورة

والولاية انما في مسئلة الرجم
والولاية انما في مسئلة الرجم
والولاية انما في مسئلة الرجم
والولاية انما في مسئلة الرجم

قوله الثاني ما لا ينفرد به من غير ان يكون له وصف
في الاصل او نوع او وصف ينفرد به في الحكم
او نوع او وصف صلاحه الوصف الحكم
او وصف نسبة الحكم الوصف

قوله وانما وصفه انما وصفه في نوعه
بالمساق فاما ثبوت الحكم في نوعه
فما لا ينفرد به من غير ان يكون له وصف
على الاخرى والعقد الى الجواز

بوجود العلة وعلى تقدير التفسير وهو ان يراد بالثبوت الحكم ان لا ينفرد به من غير ان يكون له وصف
فصوم فوم فلابد ان لا يتغير البنية فليس موجه في الاطلاق فليس كقولنا الذي
لا ينفرد به العلة لان العلة لا تملك من المفعول فليس كقولنا انما ينفرد به العلة
قوله الثاني ما لا ينفرد به من غير ان يكون له وصف في النوع او وصف ينفرد به في الحكم
قوله في مسألة الاكل والشرب عفو عن متعلقه بالجاء فلا ينفرد به الاكل والشرب كقولنا
فلا تملك متعلقه بالجاء من متعلقه بالقطر وكقولنا في سبب التفتت بالتفتت حينما يتبع
مطعون بمطعون مجازة فيوم كالتصريح بالصبر فنقول ان اراد المجازة بالوصف
او بالذات كسب الاجراء في جاز الجاز بالردى من ذل على جواز المجازة
بالوصف في الجواز عند تفاوت الاجزاء من ذل على جواز المجازة بالذات كسب الاجزاء
وان اراد المجازة في المعيار فنقول ان المعيار في المعيار وانما حكم
عطف على قوله وفي اما في الوصف فيكون من المسئلة ان ادعيت حصة ثبوت الحكم
اسم المكانة النوع وان لم ينفرد به في النوع فيكون من المسئلة ان ادعيت حصة ثبوت الحكم
اشارة اليه استغناء بالتوافق في المحامدة الحكم ان ينفرد به الحكم الذي يكون الوصف كقوله النوع
علة في النوع وقوله فاما في المكانة النوع اشارة الى هذا النوع ثبوت الحكم الذي
يرد على المعلق بالوصف المذكور في الاول وقوله فاما في العبرة اشارة الى هذا وقوله
في الصوم فوم فوم فلابد ان لا يتغير البنية كلفا فنقول انما ينفرد به العلة
في الاكل او في الشرب فاما في النوع ان ادعيت ان الصوم لا ينفرد به الا بتغير البنية بعد
صيرورة متعينا فاما في النوع ان ادعيت ان الصوم لا ينفرد به الا بتغير البنية
قبل صيرورة متعينا فاما في النوع ان ادعيت ان الصوم لا ينفرد به الا بتغير البنية
في المتعارف لان الصوم متغير في المتعارف بتغير الشارع فلا يكون صحة الصوم المتعارف
متوقعة على تعيين البنية قبل صيرورة متعينا لانه لا يكون صوم رمضان متمننا هذا

ما لم

والثالث فساد الوصف وهو ان يترتب على العلة نقصان ما تقتضيه وهو يبطال العلة بالكلية ففساد الوصف في الشهادة
اذ الشيء لا يترتب عليه النقصان فلا يمكن الاحتراز عنه بتغير الكلام كخلاصه المناقضة فانه يمكن ان يحتز عن ورود بان في الكلام
نوع نفسه ويغيره اذ في تغير كالتقال الوصف وطهارة كالقسم فمستطرفة البنية فتنقص بظهور الختت في بان المراد انها تطهر ان حكمها
فلا يرد النقص بظهورية الختت والمراد بالاحتراز عن ورود المناقضة ان يساق الظاهر بحيث لا يصح ان يورد عليها المناقضة والا
فدفع المناقضة بعد ارادها بان يكون بوجه
اخر سوى تغيير الظاهر على ما سبق فخرج

122

بطلان واما في صلاح الوصف الحكم فان الطرد باطل عند ما في غير واما في نسبة الحكم
الى الوصف كقوله في الاصل لا ينفرد به من غير ان يكون له وصف فلابد ان العلة في الاصل
هذا في الاصل ان علة عدم حق ابن العم هي عدم البعصية فان عدم البعصية لا يوجب
عدم العتق لجواز ان يوجد علة اخرى للعتق بل انما ينفرد به ابن العم لعدم التوبة الموصية
م وكقوله لا يثبت النكاح بينهما وانما النسب مع الرجال لا ينفرد به الرجال كالحذف فاما في
ان العلة في الحد عدم الحالة وكذا في كل موضع يستدل بعدم على عدم فانه يمكن
ان يقول عدم تلك العلة لا يوجب عدم الحكم فان الحكم يمكن ان يثبت بعد اوف
م الثالث في فساد الوصف وهو ان يترتب على العلة نقصان ما تقتضيه وهو يبطال العلة بالكلية ففساد الوصف في الشهادة
عنها بتغيير الكلام اما في جواز بطلان العلة اصلا فان العلة اذ ثبتت كالعلة الطردية
ويجوز عليها ما يقتضيه بتغيير الكلام ويجعل علة مؤثرة في دفع المناقضة في سببها
في المناقضة في قوله الوصف والتميم طهارة بان اما في الوصف فانه يبطال العلة بطلانها
او لا ينفرد به بتغيير الكلام كتحليله لا يجاب النوقه باسلام احد الزوجين من احد
الزوجين الوصيتين او السلم قبل الدخول فنقدت في بوانه بان في الحال
وبعد الدخول بان بعد ثلاثة اقرأ فقد جعل الاسلام علة لا يجاب النوقه وعندها
يؤمن الاسلام على الآخر فان السلم فله وان لم ينفرد به في سببها في الحال سواء كان قبل
الدخول او بعدهم ولا يجاب النكاح مع اربعة احدهما اي اذا ارتد احد الزوجين
قبل الدخول بان في الحال وبعد الدخول بان بعد ثلاثة اقرأ عند ان في بوانه
فيجعل العلة بقاء النكاح بمعنى انه لا يجابها فاطمة للنكاح وعندها بتغيير الحال
سواء قبل الدخول او بعده ثم في المنسحق قيم الله لا ينفرد به في الوصف
بقوله فان الاسلام لا ينفرد به فاطمة للنكاح لا ينفرد به عفا وكقوله او انما ينفرد به
البنية في الوصف كقوله البنية المتعارف في بعض العلماء كقوله المطلق على المقيد فاما في

قوله وانما وصفه انما وصفه في نوعه
بالمساق فاما ثبوت الحكم في نوعه
فما لا ينفرد به من غير ان يكون له وصف
على الاخرى والعقد الى الجواز

هذا الاستدلال لا حقيقة لان الاستدلال ان يترك الكلام الاول بالكلية ويستعمل
 باوجه في قضية الخليل وانما اطلق الاستدلال على هذا القسم لانه ترك هذا الكلام واستعمل
 بكلام آخر وان كان هو دليلا على الكلام الاول **وم** وكذا ان عند البعض لقضية الخليل **م**
 حيث قال فان انه يثبت بان من المنسوقات بانها المنسوبة لان الغرض اثبات الحكم
 فلا يحتاج الى باقى دليل كان لا عند البعض لانه لما ثبت الحكم بالعلم الاول لم يحتاج الى
 في قول النظار وانما هي قضية الخليل فان الوجه الاول **م** وموقوله ربك الذي يحيى ويميت
 كانت طرفة واللعين عارضة بامر باطل **م** وموقوله انا احيى واميت طائفة من الخلق
 الاشياء والتلبس على القوم استعماله على الخلق لا يكون الاشياء اصلا وان كانت
 كقولنا الكتابة عند كمال الفصح بالافان فلما عني الصفح الى الكفران **م** انه ان عني
 المكاتبين الكفران يجوز الى الكفران **م** كالبسج بالخير والافان **م** ان باع عبد اشرط
 الخير يجوز اعناده بنية الكفران وكذا اذا افر عبد اشرط بنية الكفران **م** فان قيل
 عندك لا يمنع هذا التقيد بل نقصان الرق **م** ان نقصان الرق يمنع الصفح الى الكفران عندك **م**
 فنقص الرق لم ينقص **م** ان عدم نقصان الرق **م** بعد اوجه **م** كما نقول الكتابة
 عند معاوضة فلا يوجد نقصان الرق **م** وان اشبهناه بالعلم الاول فهو نظير الرابع
 في نقول استعمال الفصح دليل على ان الرق لم ينقص وكلاهما صحيحان والرابع هو **م**
 لان العلم انه اذ هو يكون ثابته في قطع الشبهات بلا اشياء الى الشئ آخر **م** وان اشبه
 العلم لاحاقه اليه والعلته لاثبات حكمه كقولنا باطل **م** في
 ايج الفاسدة الاستصحاب بجهة عند ان في رتبة انه في كل شئ ثبت وجوده
 بدليل في وقت ان يكون بقاءه وعندنا جهة للدفق لا لاثبات له ان بقاء الشئ به بالاشياء
 ولانه اذا اتقن بالوضوء ثم شك في الحدث حكم بالوضوء في العكس بالحدث واذا اشرط
 ان كان ملكا للمدعي فانه **م** وان ان الدليل المدعي لا يدرك على البقاء وهذا ظاهر فقا **م**

(مور)
 واما قصبة الخليل صلوا
 جواب عن تسكن انما هو
 وتزيرة ان كلا من انما هو
 مطلقا وذلك المعلق والمنقول الى دليل اخر
 على دليله بل ليس بل ما يستفاد على بعض
 اشتمال على بل ليس بل ما يستفاد على بعض
 السامعين ولا سيما في قوله انما هو
 قصبة الخليل ثم قال ما يستفاد على بعض
 باطله لان اطلاق المعلق مع انتقاله الى
 ليس اجزاء ان الخليل مع انتقاله الى
 اجزاء ان الخليل مع انتقاله الى
 وقت ان الخليل مع انتقاله الى
 ومع ذلك لم يجعل انتفاؤه عن كونه
 وتوضيح وتبليغ وتوضيح وتوضيح
 بالاجزاء اعاد انما هو
 منفذ الروح المعاد الى كونه
 فان كنت تعلم على اجزاء المعاد
 ايد باقانا في الشئ من جانب القرب

124

[Faint handwritten notes in Devanagari script, likely bleed-through from the reverse side.]

[illegible]

والبرهجة اذا ورد وبيان ينقص احد مما عدم ما يقض الاخر في محل واحد زمان
واحد فان سوبا قوة او يكون احد مما اقوى بوصف من باب نفسه بمعارضة و
القوة المذكورة ربحان وان كان اقوى بما عساه من باب لا يستريح مما فلا تنال النقص
راجع على البيان من قوله عز وجل وانجح والمراد الفضل الغلب لئلا يلزم الربوا

الاعطيه راجي

124

بعد وفاته عليه السلام بالاسمى بولاية الشريعة وفي قبوله قدم جواب
في التمسح والوضوء والبيعة والتمسك وهو ما توجب كل واحد من هذه الامور ما هو عليه
لله دليل وكلامنا فيما لا دليل على البعاء كجواز المفقود فثبت عنده لا عندنا لان الارث
من باب الالبان فلا يثبت ولا يورث لان عدم الارث من باب الدفع فثبت والقول
على الامكان لا يقع عندنا فيجعل به ان الذمة هي الالتماس على المدعي فلا يصح الصلح في التمسح
وعندنا يصح لما قلنا ان الاسمى لا يصح في الالبان فلا يكون براءة الذمة فيه
على المدعي فيصح الصلح وبجواب البينة على التمسح عندنا على ملك المشفوع به اذ انكر
المشترى لان ملك المشفوع الدار المشفوع بها ثابت بالاسمى فلا يكون حجة على المشفوع
فيجب البينة على التمسح على ملك المشفوع به اذ لا عندنا واذا قال البعيد ان لم يورث
الدار اليوم فثبت فخر ولا بد من اية او دليل ام لا نقول قول المودع عندنا
فان البعيد تمسك بالمال وموانع المال عدم الدار فلا يصح حجة لاستحقاق الصنع
على المودع ومنها ان اخرج النكس من التعليل بالتمسح وذكر في شهران الساب
ان في الممانعة في دفع العمل الطردية والالتماس في الوجوه بطلان اولى الا ان ثبت
ان له غلة واحدة فقط لقول محمد رحمه الله في قوله الغصب انه غير مضمون لانه غصب
الولد ومهرها الا فتحا في بيعها من الاشياء كقول زفر بن ابي اذ غلب المرفق ليس من لان
من الثقات ما يورث وما لا يورث فلا بد من ان يكون هذا جهل محض لانه لم يعلم ان ماله من امواله
والبشرى اذا ورد وبيان يثبت احد ما عدم ما يثبت الا في محل واحدة رنان
واحد فان سوابق قوة او يكون احدهما اقوى بوضوح ما يثبت فيمنع ما يعارضه و
القوة المذكورة رنان كان اقول بما هو غير ثابت بالاسمى فلا يتناول النقص
راجع على المتكلم في قوله عدم رنان وانج والمالك الفصل التعليل لما يلزم الربوا
الى اعطيه راجي

في تمامه الذي يكون فجعل ذلك هو الالة لعلته في حكم العلم بانه الما المعابر والمحل
 بالاقوى وشرك الاخر واجيب في الصور ثاني ان فيها كان احدهما اقوى بوصف
 مونا به وفيما اذا كان احدهما اقوى بما هو غير ثابت ثالث اذا كانا اقوى
 ان التمس للالة الاول ان يكون احدهما سلبا اقوى من الآخر بما هو غير ثابت
 مع التمس والتمس ان يكون احدهما اقوى بوصف ثابتا في اقله الواحد الذي يترتب
 عليه فقيه مع خبر الواحد الذي يبرهنه عدل غير فقيه التمس ان يكون ثابتا في
 قوة في التمس الاول العمل بالاقوى وشرك الاخر واجيب ان في ثبوتها في حكم
 بها وهو قوله واذا انت اوبى قوة فالمعارضة تحقق بانفسه وان كانت انا الاول
 فيتميز عنها وان كان العمل بالاقوى واجبا لم يكن ثابتا في هذا النزاع وانما يكون
 بعد المعارضة فيحقق بانفسه ثاني في الكتاب الثاني في في معارضة الكتاب
 والسنة الثاني في كل ذلك على سبيل احدهما الآخر اذ لا تتحقق سيرة اوله في
 لانه دليل الجمل ثالث في العلم ان في الكتاب السنة فقيه التعارض غير محقق لانه لا يتحقق
 التعارض اذ اكد زمان وروى ما لا يشكر ان انت روى مع نفسه عن شيخه بل ليس
 متا فخير في زمان واحد بل يترتب احدهما سابقا والآخر متا في الماضي لا اول
 لكن في جهلنا المتقدم والمتا فترتبنا التعارض في كل في الواقع لا تعارض في قوله
 بحدوث الاشياء بوجه اما التعارض والمركب صورة التعارض وهو روى دليل
 يتحقق احدهما عدم ما يتقيد الاخر فان علم التاريخ رابع في شرطه وفي
 يكون اتفاقنا في المتقدم والا يطلب المحلل الى بديه المعارضه ويجوز سنها
 طامكة وسبع على باب شمس فان في خبره الا بترك وبصاره الكتاب الى السنة
 ومنها الى العيس واخوال الصيانة ان امكروا ولا يجب تغيره الا على ما كان في
 سور الحار عند تعارض الامار رابع في ابن عمر وفيه انه في خبره روى عن ابن عباس

انتم

انه طامروا ايضا قد تعارض في اوله في قوله فقل تعارضت الاول في بين الحكم
 على ما كان وهو ان الما كان طامرا فيكون لا يبرهن الحدث لوقوع الشك في زوال
 الحدث فلا يبرهن بالشك وهو ان التعارض في الكتاب الاول في السنة ثاني في
 آية ثالث في او اثنين او آية رابع في سنة مشهورة والمخلص اما من قبل الحكم
 او الكل او الزمان اما الاول فان يوزع الحكم كقصة المدعي سيرة المدعيين
 او بان يحمل على تعارض الحكم كقوله لا يواحدكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يواحدكم
 بما كسبت قلوبكم في موضع آخر ولكن يواحدكم بما عقدتم الايمان فكفارته الآية
 اللغو في الاول فان كسب القلب في السهو بدليل انه في ثاني ان كسب القلب
 حيث قال لا يواحدكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يواحدكم بما كسبت قلوبكم في
 وفي الثانية فان العقد ثاني في الآية الثانية وفي قوله لا يواحدكم الله باللغو
 في ايمانكم ولكن يواحدكم فان باعقدهم الا بان اللغو عند العقد بدليل اقترانه بالعقد
في العقد فان حكم في المستقبل كالبيع وقوله فان الله تعالى بها الذي انشأ
 او فوا بالعقد فاللغو في معنى الآية ما يخلو عن التامين وقد جاء اللغو بهذا المعنى
 في ذكره السنة فاللغو يكون شاملا للغوس في معنى الآية فيبقى معنى الآية عدم
 المواخذة في الغوس والآية الاولى تحقق المواخذة في الغوس لانه الغوس في كسب القلب
 والمواخذة ثابتة في كسب القلب فوجب التعارض في الغوس وهذا ما قال في المنبر
في اللغو في الآية الثانية فان الغوس او هو ما يخلو عن التامين كقوله لا يسمعون
 فيها لقوا قوله واذا سمعوا اللغو اعرضوا عنه فوجب عدم المواخذة فوجب
 التعارض في جميعها بينهما فان المراد في المواخذة في الآية الاولى بدليل اقترانه بكسب
 القلب في الثانية في الدنيا في الكفارة قال كفارته وان في ربه انه يحمل المواخذة
 في الاولى على المواخذة في الثانية فان في الدنيا فان يحمل المواخذة في الآية الاولى على
 المواخذة في الآية الثانية وفي المواخذة في الدنيا حتى اوجب الكفارة في الغوس في العقد في الثانية

على المسبب الذي ذكرنا في السورة الأولى في العقد في الآية الثانية
 على المسبب في يكون اللغو موعين اللغو المذكور في الآية الأولى وهو التهود
 فلا يكون انتصار من واقعنا ما قلنا اوله من هذا لان على من يدعي ان لا يكون
 العقد على الموازنة الاخرية بدليل اقتضاها بكسب القلب وهو يجعلها على النبوة وتعالى
 من حيث ان اللغو بالمعنيين فيكون كل موضع على ما يليق ويجعل الموازنة في كل
 موضع على ما هو اليقيني من النبوة والاخرية واول قول لا انتصار من اللغو في
 الصور واحد وهو عند الكسب لا يليق ان يرفع ان يقول لا يوجد احد
 بالنعوس والموازنة في الصور في الاخرية كونه في الثانية كسب في النعوس في العوض
 وذكر المنعقد والغلو وقال الاثم الذي في المنعقد يستمر بالكتابة لان المراه
 الموازنة في الدنيا هي الكفارة س هذا في في خاطري في انتصار من اللغو
 في الاثر واحد وهو السهو في الآية الاولى بدليل اقتضاها بكسب القلب في الثانية
 فلا لا يليق من ان يرفع ان يقول لا يوجد احد كونه بالنعول في الثانية الذي
 في الدنيا يرفع ايضاً البعير الخارج في الاثر ان يقول لا يوجد احد كونه بالسهو
 في الثانية لا يوجد احد ان يرفع او اخطانا والمراه بالموازنة في الموازنة في
 لاه الاخرية في دار الخوا والموازنة وقوله فكفارة لا بد ان المراه الموازنة في النبوة
 لان من الكفارة السارة اي الاثم الحاصل بالمنعقد يستمر بالكتابة والاية الثانية
 وليت على عدم الموازنة في البعير السهو على الموازنة في المنعقد ومن سكت في
 النعوس فانه في انتصار من وثبت الحكم على وفق من حيثنا وسو عدم الكفارة في العوض
م وانما س وهو المخلص من جهة المحل فبان بكل على ظاهر القول ولا يتوهم
 في يكتفي بالاشهاد والتحقيق بما يتحقق بوجوب الجزاء بعد العقد في الآية الثانية
 بوجوب الجزاء قبل العقد في الحكم المحقق على العترة الشد على الكل وانما تجل على
 العكس لانها اذا طردت لعنة اياهم في الطهارة الكاملة لعدم احتمال العوض واذا

منه من حيث ان اللغو بالمعنيين فيكون كل موضع على ما يليق ويجعل الموازنة في كل موضع على ما هو اليقيني من النبوة والاخرية واول قول لا انتصار من اللغو في الصور واحد وهو عند الكسب لا يليق ان يرفع ان يقول لا يوجد احد بالنعوس والموازنة في الصور في الاخرية كونه في الثانية كسب في النعوس في العوض وذكر المنعقد والغلو وقال الاثم الذي في المنعقد يستمر بالكتابة لان المراه الموازنة في الدنيا هي الكفارة س هذا في في خاطري في انتصار من اللغو في الاثر واحد وهو السهو في الآية الاولى بدليل اقتضاها بكسب القلب في الثانية فلا لا يليق من ان يرفع ان يقول لا يوجد احد كونه بالنعول في الثانية الذي في الدنيا يرفع ايضاً البعير الخارج في الاثر ان يقول لا يوجد احد كونه بالسهو في الثانية لا يوجد احد ان يرفع او اخطانا والمراه بالموازنة في الموازنة في لاه الاخرية في دار الخوا والموازنة وقوله فكفارة لا بد ان المراه الموازنة في النبوة لان من الكفارة السارة اي الاثم الحاصل بالمنعقد يستمر بالكتابة والاية الثانية وليت على عدم الموازنة في البعير السهو على الموازنة في المنعقد ومن سكت في النعوس فانه في انتصار من وثبت الحكم على وفق من حيثنا وسو عدم الكفارة في العوض م وانما س وهو المخلص من جهة المحل فبان بكل على ظاهر القول ولا يتوهم في يكتفي بالاشهاد والتحقيق بما يتحقق بوجوب الجزاء بعد العقد في الآية الثانية بوجوب الجزاء قبل العقد في الحكم المحقق على العترة الشد على الكل وانما تجل على العكس لانها اذا طردت لعنة اياهم في الطهارة الكاملة لعدم احتمال العوض واذا

المتطهر الا عتسالة الطهر انتصاع دم الحيض ثلث

واذا طردت ثل منها تجل العوض فلم يحصل الطهارة الكاملة فاصبح الاثم لا يثبت
 الطهارة م وانما س اي المخلص من قبل الزمان فانه اذا كان من جهة اقله ان يكون
 الاثم ناسي الاول فانه ان كان دلالة كنفقين احد ما حرم والا فمبيح جعل المحرم ناسي
 لان قبل البعد كان الاصل الاباحة والمبيح ورد لا ينافي في المحرم كان مستقداً على المبيح
 ثم المحرم سمي ولو جعلنا على العكس بذكر المبيح س اي لو قلنا ان المحرم كان مستقداً
 على المبيح فالمحرم كان ناسي الاباحة الاصلية ثم المبيح يكون ناسي المحرم فيكره المبيح
 فلا يثبت التكرار بالشك م اي لانه لا ينافي الاباحة الاصلية ليست حكماً شرعياً فلا يكون
 الحوزة بعد س اي بانه انما لا يتم ان المحرم لو كان مستقداً لكان ناسي الاباحة
 فانه انما كان ناسي لها ان قد ورد في الزمان الماضي بدليل شرعي والى على اباحة جميع
 الاشياء فيلزم في كون المحرم ناسي لكونه المبيح كونه ووجه الدليل المذكور في غير مسلم
 فلا يكون المحرم ناسي لكونه المبيح ما ورد من تعريف المبيح وبكره انما الدليل
 المذكور على وجه لا يرد عليه هذا النظر وهو ان اذا انتفع المكلف بشيء قبل دونه
 ما يكره او يبيحه فانه لا ينافي بالانتفاع به بقوله س وما كنا متعديين في نفي رسولا
 وقوله خلق لكم في الارض جميعاً فان هذا الاجابة قد علم ان الاثم ان انتفع بما في الارض
 قبل دونه محرم او مبيح لا ينافي لم لا ينافي انما اذا ورد المحرم فقد غلبه الارواح المذكور
 وهو عدم كونه العقاب على الانتفاع لم اذا ورد المبيح فقد نسخ في المحرم فيلزم من
 تغييره وانما على العكس فلا يلزم التغير واحد فانه في الاجراء بهذا التفسير فتقدم الدليل
 بهذا الطريق او تقدم علينا بذكر المبيح هذا المانع لا ينافي بالتفسير الذي ذكره ثم
 وقد قال في الاسلام رحمه الله ان هذا المبيح لا ينافي في قوله لا ينافي اصلاً
 ولنا فقد في هذا المبيح في الاصل لان البشر لم يتركوا سداً في شئ من الزمان وانما
 هذا ان يكون الاباحة اصلاً بناء على زمان الفترة قبل شريعنا فان الاباحة كانت ظاهرة

قول غلبا بذكر المبيح هذا المعنى
 الجائز التفسير سواء كان تغيير حكم
 شرعي او لا فان تكرر التغيير زيادة
 على نفس التغيير فلا يثبت بالشك
 فيكون

قوله وكافي مع الراس يعني على تقدير تسليم تأثير الركبة في التثنية فثمة المسح في التحفيف أقوى منه لأن الاكتفاء بالمسح خصوصاً مع بعض المحل مع إمكان الفصل أو مسح الكل ليس بالتحفيف وإنما التثنية فقد يوجد بدون الركبة كافي المضمضة والاستنشاق وبالعكس كافي أركان الصلوة كالحركة

ولمجرد ارباعاً طرفاً أيضاً فلا يغلب التحفيف بالعدد لأن الحركة لا يغلبها إلا في الواحد ولا يكمل تحفيف الركبة الواحدة غلبة التحفيف بالحوال بأنها كانت متحدة على الحركة يصح تكاثرها وإن كانت متحدة لا يصح وإن كانت متفرقة لا يصح أيضاً تغليباً للوحدة في الإطلاق والافتراء ثبت بعد أن كل ركعة يصح التحريم فانه يصح للامة إذا لم يكن متحدة عن الحركة وقوله في الإطلاق فيه نظر فإن كون إطلاق الامة شيئاً ليس تغليباً للحركة بل تغليباً للحل لأن الزوج إذا كان مالاً للطلقاتين عليها فإن أحل يكون أكثر مما كان مالاً للطلقة الواحدة ثم عطف على قوله وحجة كراه الامة الكتابية قوله **وكان مع الراس أن المسح في التحفيف أقوى أثره من الركعة** في التثنية **قوله** بناء على الحكم والملازمة منه كثرة اعتبارات في هذا الوصف في هذا الحكم كالمسح في التحفيف في كل طهر غير معقول كالنسيم ومسح الخوف والحرارة والجورب بخلاف الركعة فإن الركبة لا تجوز التكرار في أركان الصلوة بل الأفعال ونحن نقول **بأن** بالمال وهو الاستيعاب وكقولنا في صوم رمضان أنه متعين فلا يجب التعبير بهذا الوصف غير أن رابع في الواجب والمقصود وهو البيع بغير كسب أو إيجاباً وكقولنا في الركعة الواحدة والمقصود بتعريفه عليه فلا يجب أن يعين أن هذا الرقعة الواحدة أو المعصية وكذا الآية التحصيل في الركعة بغير كسب أو كذا الآية بأن إن البرد أو عليه متعيناً فلا يجب عليه التعيين أنه فعل لا أجل البرم وكذا في العقب فانه يقول ما يقينه بالاعتقاد يعمى بالانكشاف فحينئذ لا يغلب بالمثل تقريباً وإن كان فيه فصل فهو على المعنى **بأن** إن كان المثل التفرقة وهو الضمان مما لا يلائم الحقيقة فتلك المسألة في فوائده وإن لم يكن مما لا يلائم الحقيقة يكون المثل التفرقة أفضل من تلك المسألة لأن التخيلاف إيجاباً فيه من الأعراض التي هي في هذا الفصل على المعنى أولاً من إهدار حق المعلوم اللزم على تقدير عدم وجوب الضمان

بأن الركعة الواحدة لا يغلبها إلا في الواحد ولا يكمل تحفيف الركبة الواحدة غلبة التحفيف بالحوال بأنها كانت متحدة على الحركة يصح تكاثرها وإن كانت متحدة لا يصح وإن كانت متفرقة لا يصح أيضاً تغليباً للوحدة في الإطلاق والافتراء ثبت بعد أن كل ركعة يصح التحريم فانه يصح للامة إذا لم يكن متحدة عن الحركة وقوله في الإطلاق فيه نظر فإن كون إطلاق الامة شيئاً ليس تغليباً للحركة بل تغليباً للحل لأن الزوج إذا كان مالاً للطلقاتين عليها فإن أحل يكون أكثر مما كان مالاً للطلقة الواحدة ثم عطف على قوله وحجة كراه الامة الكتابية قوله

قوله كافي مع الراس يعني على تقدير تسليم تأثير الركبة في التثنية فثمة المسح في التحفيف أقوى منه لأن الاكتفاء بالمسح خصوصاً مع بعض المحل مع إمكان الفصل أو مسح الكل ليس بالتحفيف وإنما التثنية فقد يوجد بدون الركبة كافي المضمضة والاستنشاق وبالعكس كافي أركان الصلوة كالحركة

قوله ولان اهدار الوصف سهل اهدار كون المثل **قوله** لا يلزم أن اوجبت الضمان لا يلزم أن اهدار كون المثل كرامة وإن لم تجز الضمان يلزم اهدار حق المضمون منه المثل على ما كتبه في الأصل والوصف في الأول سهل من هذا قلنا السهل المثل واجب كمراتب كالأموال كلها والصلوة والصوم وكما هو وضع الضمان في المعصية جارية في الجملة **بأن** عدم إيجاب الضمان في إطلاق المال المعصوم جارية في الجملة كالأموال الباعية والواجب حال التحريم والفضل على المتعدي في مشروع أصلاً قال الله تعالى فاعبدوا علياً يسئل ما اعتدى عليكم ويبلغ منه **بأن** الفضل على المتعدي **بأن** الجور ابتداءً لأصاحبه **بأن** المراه بالابتداء أن يكون بلا وجه فعل العبد وقبلة آخره إيجاب القيمة فيما لا مثل له لأن الواجب فيه عدل وهو معلوم عند التنازل التام يتبع لغيره من غير أن يكون ذلك الواجب فإن وقع فيه جوره فهو منسحب العبد أما في مستلزمات تفاوت في نفس ذلك الواجب لأن المال المستوفى لا يباذل المستوفى ولو جاز يكون التفاوت مضافاً إلى أن رابع إذا لا يجوز أن يعدم الضمان لمضاف إلى الجور **بأن** الدرك **بأن** التخلي بعدم الضمان فانه يقول **بأن** الجور في ذلك المثل فإن وقع جوره يكون منسوباً إلى المثل لا إلى رابع فهذا هو المبدأ **بأن** فعله ولأن ما سواه الوصف المأخوذ بقوله ولأن الوصف وإن قل فابتدأ أصلاً بلا بد ولا بد أن يعمى فابتدأ الضمان في أرواؤه فكان هذا ما جاز أو الأول **بأن** لا يباذل **بأن** وتبين أن الوصف وهو كون المثل كرامة بنوع على تقدير وجوب الضمان بلا بد ولا بد وهو حق المعصية من المثل بنوع المبدل سهل إليه في أرواؤه فهذا الفتور تارة الأول وهو فوت الوصف المطالب فالتأخير إليه **بأن** ضمان المعصية ثبت **بأن** عدم المماثلة في قياس الشافعي **بأن** وهو قوله ما يقينه بالاعتقاد يعمى بالانكشاف فالتأثير المكنون في قوله كافي في التحفيف وكقولنا في صوم رمضان وكذا في العقب **بأن** وما لا تشرع التخييل على التماس

قوله وكفى كتحقيق النصاب على القيمة من قبل المالك في المثل **قوله** ولا حاجة إلى أن يقال أن الضمان يجب بقضاء القاضي ورتاب الشارع **قوله** ويلزم منه الجور ابتداءً لأصاحبه **قوله** المراه بالابتداء أن يكون بلا وجه **قوله** فعل العبد وقبلة آخره إيجاب القيمة فيما لا مثل له لأن الواجب فيه عدل وهو معلوم عند التنازل التام يتبع لغيره من غير أن يكون ذلك الواجب فإن وقع فيه جوره فهو منسحب العبد أما في مستلزمات تفاوت في نفس ذلك الواجب لأن المال المستوفى لا يباذل المستوفى ولو جاز يكون التفاوت مضافاً إلى أن رابع إذا لا يجوز أن يعدم الضمان لمضاف إلى الجور **بأن** الدرك **بأن** التخلي بعدم الضمان فانه يقول **بأن** الجور في ذلك المثل فإن وقع جوره يكون منسوباً إلى المثل لا إلى رابع فهذا هو المبدأ **بأن** فعله ولأن ما سواه الوصف المأخوذ بقوله ولأن الوصف وإن قل فابتدأ أصلاً بلا بد ولا بد أن يعمى فابتدأ الضمان في أرواؤه فكان هذا ما جاز أو الأول **بأن** لا يباذل **بأن** وتبين أن الوصف وهو كون المثل كرامة بنوع على تقدير وجوب الضمان بلا بد ولا بد وهو حق المعصية من المثل بنوع المبدل سهل إليه في أرواؤه فهذا الفتور تارة الأول وهو فوت الوصف المطالب فالتأخير إليه **بأن** ضمان المعصية ثبت **بأن** عدم المماثلة في قياس الشافعي **بأن** وهو قوله ما يقينه بالاعتقاد يعمى بالانكشاف فالتأثير المكنون في قوله كافي في التحفيف وكقولنا في صوم رمضان وكذا في العقب **بأن** وما لا تشرع التخييل على التماس

الاغيار
 و هذا قد يكون باعتبار
 الكيفية كما اننا نرى اننا نعلم
 او باعتبار الكمية كما اننا نعلم
 ومن الاثر خفيته ان لا نعلم الحكم

[illegible][illegible]

الفقر، وليس على حكمنا في الحكم عنه لكنه ما به بالاسباب لان الحكم متراخي اليه
وجوه النما، ولو لم يكن متراخيا اليه كان النصب على من غير شايه بالاسباب
ولو كان متراخيا اليه ما هو عليه حقيقة لكان النصب شيئا حقيقيا لكن النما ليس عليه
حقيقة لان النما لا يستقل بنفسه بل هو وصف قائم بالمال فلا يصح ان يكون النما تمام
المؤثر بل تمام المؤثر المال انما هو، ولو كان متراخيا اليه لكانت كجمله بالنصب
تمام الوصف فيجب

اما المنة في السور والانه في النقا الاختيار فالوقوع عليها ممكن لكن في افضة
 الحكم اليها وجوب لغاها وبالنسبة للعقل في نفسان علة معنى فقط وعلة حكما فقط
 ولا يخلو الجواب الا جبر من العلة علة معنى وحكما لا سيما يكون الجواب الاول علة معنى لا
 اسما وحكما في نفس الذي ذكرناه وهو محال شعبة العلة كونه العلة يكون من
 القسم بعينه م والعلة اسما وحكما ان كانت مركبة فاجابة الاضرب علة حكما فقط
 كانه في مثالا ان كان مركبا من جزئين فلهذا الاخر علة حكما لا اسما ومعنى وان كان في ارادوا
 بالعلة حكما فاما بقرينة الحكم فالشرط كونه في ارادوا علة حكما م واما السبب فاعلم
 انه لا بد ان يتوسط بينه وبين الحكم علة فيكون مضاف اليه ان كان كانت العلة
 مضافة الى السبب كوطي الدابة شيئا فانه علة لهلاكه وهذه العلة مضافة الى شرطها
 وهو السبب فاسبب معنى العلة فيضاف الحكم اليه فيكون الدابة السبب في مقتضى
 وقوعها وبالشهاد بالانقضاء او ارجع لا انقضاء عندنا ان لا يجزى انقضاء
 عندنا على ان شهدوا الشهود ان زيد اتى على افاقتهم ثم رجح الشاهد م لانه في الدابة
 وشهادته انها علة لاجل الحكم الخاص والقبيل الاول وان لم يكن مضاف اليه ان العلة
 مضافة الى السبب م وان يكون في العلة م حكما فاجابة بياض فيجب لا يضاف الحكم
 اليه فلا يثبت ولا يثبت كفي الغنية الدال على مال سيرة وفي جبين م واداروا بياض ان
 لا يثبت الدال على مال سيرة السارق ولا يثبت كفي الغنية الدال على صفة دار
 الحرب لانه توسط بين السبب والحكم علة هي فعل فاعل مختار وهو السارق في فصل
 السيرة والناظر في الدلالة على الحصن فيقطع هذه العلة نسبة الحكم الى السبب ولا يثبت
 في الا يثبت في الولد اجتمع م قال لا في تزوج هذه المرأة فانها خرجت ففعل في قوله
 فاذا اجتمعت في الولد كذا ما تزوجها الولد او الولد على هذا الشرط ولا يثبت
 ان المودع او المحرم اذا دلت على المودعة وان صيد يمينان مع ثبوتها سببان لان المودع

در

لا يثبت في العلة حكما فقط الا بان يتوقف الحكم على علة
 الاداعي الى الحكم اذا كان في ذاته فافضل الاجابة في السبب
 علة حكما لوجود العلة في ذاته فافضل الاجابة في السبب
 لا يثبت في العلة حكما فقط الا بان يتوقف الحكم على علة
 الاداعي الى الحكم اذا كان في ذاته فافضل الاجابة في السبب
 علة حكما لوجود العلة في ذاته فافضل الاجابة في السبب

فاعلم ان
 انما يضاف الى الحكم
 وجواب في قوله
 التمكن من مقتضى
 السبب الى ما يضاف
 اليه العلة في ماله
 لا يضاف اليه

فانما يثبت في الولد اجتمع م
 قال لا في تزوج هذه المرأة فانها خرجت ففعل في قوله
 فاذا اجتمعت في الولد كذا ما تزوجها الولد او الولد على هذا الشرط ولا يثبت
 ان المودع او المحرم اذا دلت على المودعة وان صيد يمينان مع ثبوتها سببان لان المودع

انما يثبت

لا يثبت في العلة حكما فقط الا بان يتوقف الحكم على علة
 الاداعي الى الحكم اذا كان في ذاته فافضل الاجابة في السبب
 علة حكما لوجود العلة في ذاته فافضل الاجابة في السبب
 لا يثبت في العلة حكما فقط الا بان يتوقف الحكم على علة
 الاداعي الى الحكم اذا كان في ذاته فافضل الاجابة في السبب
 علة حكما لوجود العلة في ذاته فافضل الاجابة في السبب

فعله في الجواز حال من الطلق وما عطف على
 ان كالتطليق ونحوه حال كونها اسما بالجراد
 ولو كان متعلقا بقوله ما هو سبب في اذرع المحرم
 لكان المعنى وفعله ما هو سبب في اذرع المحرم
 المتعلق ونحوه وكالتعيين فكيف في وفعله
 واضحه في قوله

فانما يثبت في العلة حكما فقط الا بان يتوقف الحكم على علة
 الاداعي الى الحكم اذا كان في ذاته فافضل الاجابة في السبب
 علة حكما لوجود العلة في ذاته فافضل الاجابة في السبب
 لا يثبت في العلة حكما فقط الا بان يتوقف الحكم على علة
 الاداعي الى الحكم اذا كان في ذاته فافضل الاجابة في السبب
 علة حكما لوجود العلة في ذاته فافضل الاجابة في السبب

مع اسبابه في العقل بطل التعليق بالملك ان قال لا يثبت ان التعليق
 فان طلق او لم يثبت ان ملكك فان لم يكن ملكك عند وجه
 العلم وجوز التكفير بالمال قبل الموت لجاز ان يفسد وجه الشرط اذا وجد
 السبب كركونه قبل الموت او اذا وجد السبب هو المصائب ثم عند هذا الجواب شبه
في هذا النظام من فصل بقوله ومنه ما سبب مجازا ومنه ما سبب مجازا
 التعليق ام لا فنقد زفره انه لا لان عالم يكن الملك والحل عند وجه الشرط قطعي
الوجه ليصح التعليق شرطا وهو مما لا حال يستخرج جانب الوجه عند وجه الشرط
فكما لا يبطله زوال الملك لا يبطله زوال الحل شر صوره انه اذا قال
 لامرته ان دخلت الدار فان طلق ثم قال لها ان طلق ثلثا فنقد ما يبطل التعليق
 من ان تزوجها بعد التحليل ثم دخلت الدار لا يقع الطلاق وعند زفره انه لا يبطل التعليق
 فيقع الطلاق موثوقا بشرط صحة التعليق وهو الملك عند وجه الشرط لا عند التعليق
 لان زمان وجود الشرط سوزمان وقوة الطلاق وقوة التعليق لا يقع ان الملك فان
 التعليق فلا افتقار له الى الملك حال التعليق في اعلق بالملك كذا ان تزوجك فان طلق
 فالملك قطعي او موجود عند وجه الشرط فيصح التعليق والعلق بغير الملك كذا ان دخلت الدار
 فان طلق بشرط صحة التعليق وان علق بغير الملك وهو الملك عند وجه الشرط وذاك
 غير معلوم فيسند بالملك حال التعليق في الملك او وجود الشرط بالانفس في اذ وجد
 الملك حال التعليق صح ثم لا يبطله زوال الملك كذا في لا يبطله زوال الملك لا يبطله زوال
 الحل ايضا والملازم به وان الحل وقوة الطلاق الثالث ثم قوله فان طلقها فلا تحل له
 من بعد حتى تنكح زوجا غيره قلت ان يفسد شرط للطلاق بان يكون ان يفسد
 باجاء فيكون له سببه الثبوت في الحال فلا بد من الحل فان اذ ان دخلت
 الدار فان طلق فالنكاح لا يقع الدار لانها ان دخلت يفسد عليه هذا الامر فيكون الجواب

قوله ثم عند هذا الجواب شبه التعليق بالملك الذي
 سببه سببا جازا شبه التعليق بالملك الذي
 على حقيقة من حيث الحكم وعند زفره هو جاز
 محض وهذا خلاف ظاهر من حيث الحكم
 في هذا النظام من فصل بقوله ومنه ما سبب مجازا
 التعليق ام لا فنقد زفره انه لا لان عالم يكن الملك والحل عند وجه الشرط قطعي
 الوجه ليصح التعليق شرطا وهو مما لا حال يستخرج جانب الوجه عند وجه الشرط
 فكما لا يبطله زوال الملك لا يبطله زوال الحل شر صوره انه اذا قال
 لامرته ان دخلت الدار فان طلق ثم قال لها ان طلق ثلثا فنقد ما يبطل التعليق
 من ان تزوجها بعد التحليل ثم دخلت الدار لا يقع الطلاق وعند زفره انه لا يبطل التعليق
 فيقع الطلاق موثوقا بشرط صحة التعليق وهو الملك عند وجه الشرط لا عند التعليق

فيكون الجاء وهو وقوع الطلاق فانما من تقويت البر كالنكاح ان يكون مانعا من
 العقب فالمراد يكون البر معفو عنه فبطله زوال الحل لا زوال الملك سبب
 يبطل التعليق زوال الحل وهو ان يقع الثلث لا زوال الملك وهو ان يقع ولو
 الثلث لانه يمكن الرجوع اليها في حال ان قوله ان دخلت الدار فان طلق فان طلق
 صح هذا التعليق على وجه النكاح فيكون مقتضاها الطلاق ان يملكها بهذا التعليق اما الملك التي يملكها
 بعد الثلث فالمرأة اجنبية عن الزوج في ملك الطلاق فاما التعليق بالزوج
فان البر فيه معفو عنه لوجود الملك عند الشرط في الشرط فيه معفو عنه
 وليس الجاء شبهة الثبوت فلهام فلا حاجة الى اثبات تلك شبهة ليكون
 البر معفو عنه المراد بتلك شبهة ما ذكرنا من شبهة الحقيقة لكون الجاء شبهة
 الثبوت في الحال لكون البر معفو عنه واعلم ان كل من الاحكام سببا ظاهر
الحكم عليه على ما مر في فصل الامر بسبب الوجوب لا بان الله تعالى حدث العالم ولما
 كان هذا السبب في الاقاي والافس موجودا او بما يقع ايمان البصع وان لم
 يخاطب به وللصالح الوقت على ما مر وللزوجة ملك المال سبب اعلم انه وروى على
 سببية المضاب للزوجة اشكال وهو ان نكر الزوج بغير وصف بدل
 على سببية ذلك الوصف ومنه الوجوب بغير نكر بالهول فيجب ان يكون الهول
 سببا للمضاب فلدفع هذا الاشكال قال ان ان يقع لا يكمل الا بان
والتي بالزمان فاقم الهول مقام الماء فيجد في الحال فقدر بغير الهول
 فيشكر الوجوب بغير الهول فقدر وللقصوم ايام شهر رمضان كل يوم
 وللقصد الفطر راس يونه ويلقى عليه وانما الفطر شرط لقوله عم اذوا
 ممن تمولون وعن ابي لا يتراع الحكم عن السبب ولان يجب عليه فيؤدونه
 كما في العاقلة والابطل لعدم الوجوب على العبد والصبي والفقير والكافر فيثبت

فيكون الجاء وهو وقوع الطلاق فانما من تقويت البر كالنكاح ان يكون مانعا من
 العقب فالمراد يكون البر معفو عنه فبطله زوال الحل لا زوال الملك سبب
 يبطل التعليق زوال الحل وهو ان يقع الثلث لا زوال الملك وهو ان يقع ولو
 الثلث لانه يمكن الرجوع اليها في حال ان قوله ان دخلت الدار فان طلق فان طلق
 صح هذا التعليق على وجه النكاح فيكون مقتضاها الطلاق ان يملكها بهذا التعليق اما الملك التي يملكها
 بعد الثلث فالمرأة اجنبية عن الزوج في ملك الطلاق فاما التعليق بالزوج فان البر فيه معفو عنه لوجود الملك عند الشرط في الشرط فيه معفو عنه وليس الجاء شبهة الثبوت فلهام فلا حاجة الى اثبات تلك شبهة ليكون البر معفو عنه المراد بتلك شبهة ما ذكرنا من شبهة الحقيقة لكون الجاء شبهة الثبوت في الحال لكون البر معفو عنه واعلم ان كل من الاحكام سببا ظاهر الحكم عليه على ما مر في فصل الامر بسبب الوجوب لا بان الله تعالى حدث العالم ولما كان هذا السبب في الاقاي والافس موجودا او بما يقع ايمان البصع وان لم يخاطب به وللصالح الوقت على ما مر وللزوجة ملك المال سبب اعلم انه وروى على سببية المضاب للزوجة اشكال وهو ان نكر الزوج بغير وصف بدل على سببية ذلك الوصف ومنه الوجوب بغير نكر بالهول فيجب ان يكون الهول سببا للمضاب فلدفع هذا الاشكال قال ان ان يقع لا يكمل الا بان والتي بالزمان فاقم الهول مقام الماء فيجد في الحال فقدر بغير الهول فيشكر الوجوب بغير الهول فقدر وللقصوم ايام شهر رمضان كل يوم وللقصد الفطر راس يونه ويلقى عليه وانما الفطر شرط لقوله عم اذوا ممن تمولون وعن ابي لا يتراع الحكم عن السبب ولان يجب عليه فيؤدونه كما في العاقلة والابطل لعدم الوجوب على العبد والصبي والفقير والكافر فيثبت

كون جميع ما سوي من الجواهر
 والاخر من مسبوقة بالعدم والماضي
 عالما لانه علم بوجود الصانع به يعلم
 ذلك

لا يتراع الحكم عن السبب ولان يجب عليه فيؤدونه
 كما في العاقلة والابطل لعدم الوجوب على العبد والصبي والفقير والكافر فيثبت
 كما في العاقلة والابطل لعدم الوجوب على العبد والصبي والفقير والكافر فيثبت

فاذا حققنا الاحتمال
الاستعارة التي
اللفظ

فتول بحقيقة الخارج
ج متعلق بالناحية
عقوبه

21612

140

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written in dark ink on aged paper.

قول بخلافه اذا وقع نفسه في يده العودان فانه لا ضمان على الخاف لان الايقاع عليه متعدية صالحة للاضافة فلا يضاف الى الشرط
قول وما وضع الحجر يعني ان هذه الثوب وطرق مفضية الى التلف فيكون اسبابا بالراحكم العطل بخلاف الحفر فانه ازالة للمانع اعني
امساك الارض فيكون شرطا لعود

لاہور

فیض

اعني ما يقع عليه الشيء عطلا او شرعا فقد تنقسم على صورتين
 المتأخرين والماضين وجودا وتلك اليد وطبع العمل المتأخرين وجودا وتلك
 القيد في معنى العلة والمتقدم لعدم تلك اليد وطبع العمل
 المتأخرين والماضين وجودا وتلك اليد وطبع العمل المتأخرين وجودا
 القيد في معنى العلة والمتقدم لعدم تلك اليد وطبع العمل
 المتأخرين والماضين وجودا وتلك اليد وطبع العمل المتأخرين وجودا

ثبت بشهادة النساء مع الرجال مع ان الزنا لا يثبت بها ينبغي ان يثبت
 بشهادة الكافين بها اذا شهدوا على عبد مسلم زنى بان مولاه اعنته والى راي
 مولاه كما فيكون الشهادة على الولي الكافر فتقبل فيثبت عقبة والحلية
 من شرائط الاحصان فيثبت احصانه بشهادة الكافر من قبل الشهادة
 انت وخصوص المشهود به دون المشهود عليه **سج** ارفع عدم القبول فان العقوبة
 لا تثبت بشهادة الرجال مع النكاح فانها لا تثبت العقوبة وحرمت لا تثبت بها
 الاحصان ليس بالاعلامه لكن يقتضي حرما بالمشهود عليه **سج** وهو تكديبه ورفع
 الكارهه **سج** وهو يصلح لذلك **سج** اي شهادة الرجال مع النكاح يصلح للفرز على
 المشهود عليه ومولاه **سج** وشهادة الكفار لا ينعكس فانها لا تصلح على العلم وتقتضي
 ضررا بالمسلم **سج** اي شهادة الكفار في هذه الصورة تقتضي ضررا بالمسلم وهو
 العبد الذي اشتهر بحرية لثبت عليه الرجوع فلا يصلح لذلك **سج** اي يصلح لشهادة
 الكفار ولا ضررا بالمسلم وهو ما ذكرنا من تكديبه ورفع الكارهه **سج** وعلى هذا **سج**
 اي بناء على ان العلامة ليست في حكم العلة فيجوز ان يثبت بالاعتماد على العلة
سج قالوا ان شهادة القابلة على الولاة تقبل على الولاة من غير فراش **سج**
 اي في المبتوتة والموتى عنها زوجها **سج** ولا جمل ظاهر **سج** عطف على قوله من غير
 فراش **سج** ولا اقاربه **سج** عطف على قوله ولا قبل اي بلا اقار الزوج بجلد
سج لانه لم يوجد هنا **سج** اي في شهادة القابلة **سج** لان تعبير العلة وهي
 مقبولة فيه **سج** اي شهادة القابلة في تعيين العلم **سج** فانما النسب فانما يثبت
 بالفراش السابق فيكون اتصال علامة للعلوق السابق وعند اذ حنفية لم
 لا تقبل لانه اذا لم يوجد سبب ظاهر كان النسب معناه لا الولاة فتشترط لاثباتها
 كمال الحجة بخلاف ما اذا وجد احد الثلثة **سج** ومولاهم الفرائض والجلد الظاهر

قوله وما لا يثبتها الا في صورة موت الاحصان
 في معنى العلة لا يكون في حياة الاصل لا تثبت بشهادة النساء
 قول وهو يصلح للضم للشهادة وتكونه باعتبار
 ان المصدر في معنى ان مع انقل

قوله ما ذكر اما اخر المسلم فانما الصورة
 كذا في رواية الرقا ومن كاره الاستحسان
 الرق في الاصل في الكيل ان اخذنا بقول قوله
 فتش في شهادة الكفار في هذه الصورة لا يجوز
 عليهم ان يكونوا مسلمين فلا تقبل في الصورة المذكورة
 لقولهم انهم مسلمون فانما اخذنا بغيره في الفتوى

قوله وعندنا في حنفية لا تقبل شهادة القابلة في
 الصورة المذكورة لانه الولاة في حنفية
 انما تثبت في صورة العلة المتصلة بالنسب فتكون
 اذا وجد الفرائض او من اقام او جلد الظاهر
 ذلك دليل على ان الفرائض بالجلد فانما هو
 في النسب ويكون الولاة
 علامة بغيره

ادوار

وجه ايراد هذه المسئلة هي ان الولادة علامة لثبوت النسب وان جعلت شرطاً لتطبيقا فيعتبر عند ما كانت كونه علامة
 حتى يثبت بشهادة امرأة فيثبت ما يتبعها من الطلاق وغيره وعند ما يعتبر بان الشرطية حتى لا يثبت في حق الطلاق الا بشهادة
 رجلين او رجل وامرأتين ولا امتناع في ثبوت الولادة في حق نفسها لا في حق وقوع الطلاق فتكون

او اقرار الزوج بالجلد **سج** واذا اطلق بالولاة طلاقاً تقبل شهادة امرأته عليها
 ما حقه **سج** اي في حق الطلاق **سج** كذا ما لا يثبت بالولاة ما يثبت بها يثبت ما كان
 تبعاً لها لا عند اذ يقبض به لان الولاة شرط للطلاق فيسقط بها الوجه بشرط
 لاثباته **سج** اي لاثبات الشرط **سج** ما يثبت بالاثبات حكمه **سج** وهو الطلاق **سج** كما
 في العلة **سج** فانه بشرط لاثبات العلة ما بشرط لاثبات حكمها **سج** على ان يكون
 ضرورة فلا يتعدى **سج** اي شهادة المرأة الواحدة حجة ضرورة لا تقبل الا في
 لا يطلق الرجال ومولاه فلا يتعدى عنه اما ما ضرورة فيه وهو الطلاق لان
 الطلاق مما يطلق عليه الرجال فلا يقبل فيه شهادة الواحدة **سج** كما في شهادة المرأة
 على نية امة يثبت على انها بكارة **سج** في حق الولاة **سج** فان شهادة المرأة لا تقبل
 في حق الولاة وان كانت مقبولة في حق البكارة والنيابة فكذلك افعالهم بل يجلد
 وقال في هذا **سج** في حق المسلم العفة فانما في كبيرة ثم العجز عن اقامة
 البينة **سج** كذا في كونه كبيرة **سج** اي يتيقن بالعجز عن اقامة البينة ان العفة
 حين وجد كان كبيرة **سج** لانه يصير كبيرة عند العجز بكون الوجه علامة كنيته
 فيثبت سقوط الشهادة وهو حكم شرعي سابقا عليه **سج** اي على العجز عن
 اقامة البينة فبمجرد القذف تسقط الشهادة عند ان يقع وان لم يجلد وعندها
 لا تسقط شهادته بمجرد القذف بل ما تسقط اذا تحقق العجز عن اقامة البينة
 فاقيم عليه الجلد **سج** بخلاف الجلد او موقوف على **سج** اي لا يمكن اقامة الجلد
 سابقا على العجز عن اقامة البينة فانه فعل حسن لا مرد له فان اقيم الجلد
 قبل العجز فهو كما يكون بغيره اما عدم قبول الشهادة فانه حكم شرعي على كونه
 فان تحقق العجز ينظر ان عدم قبول الشهادة كان ثابتا حين القذف وان
 لم يتحقق العجز ينظر ان كان مقبولا الشهادة وكان صادقا في ذلك القذف

قوله بخلاف الجلد هو ما قال انما الجلد
 في رواية قد ثبت على ان العجز عن اقامة البينة
 في حنفية فانما هو في حنفية فانما هو في حنفية
 في حنفية فانما هو في حنفية فانما هو في حنفية
 في حنفية فانما هو في حنفية فانما هو في حنفية

م قلنا العرف في نفسه ليس كبره فان الشهاة عليه مقبولة سج ١٠ اي
حسبة لله تمام وهو سج ١١ اي القذف لا يجر الا ان يوجد الشهوة فاذ امكن
رمان يملك من اخصارهم ولم يحضر صار كبره كليون سج ١٢ اي لو
الفاضي شهادة الرامي سج ١٣ والعقبة اصل كس لا يصلح لاثبات رد الشهاة
ش ما عرف ان اصل لا يصلح حجة لاثبات بل للرفع فقط سج ١٤ ثم ان اي بالينة
سج ١٥ على الزمان غير تقادم العهد بعد ما جلد يبطل رد شهاة ويجد الزمان
وان تقادم العهد سج ١٦ اي اذا ائذ بالينة على الزمان بعد ما جلد الرامي يكن بعد تقادم
العهد يبطل الرد سج ١٧ اي رد شهاة الرامي سج ١٨ ولا يثبت الحد سج ١٩ اي حد
الزنا على المفذوف لان تقادم العهد صار شبهة في ذم سج ٢٠
سج ٢١ الحكم به وهو ضمان ما ليس له الا وجهه
ضمت وماله وجهه آخر شرعي فالاول بعد ان يكون متعلق حكم شرعي اما
ان يكون سببا حكم آخر او لم يكن كالزنا فانه حرام وهو سبب لوجوب الحد
وكالاكل ركوة وكذا كنت كالبيع فانه مباح وهو سبب حكم آخر وهو الملك و
الصلوة سج ٢٢ المحكوم به وهو فعل المكلف ضمان ما ليس له الا وجهه حصة كالزنا
والاكل وماله وجهه شرعي مع وجهه احمي فالحكم به لا بد ان يكون متعلقا بحكم
شرعي فبعد ان يكون كذلك لا يجز من ان يكون سببا حكم شرعي آخر او لم يكن محكم
اربعة انواع الاول ما ليس له الا وجهه حصة وهو متعلق بحكم شرعي وسبب
حكم شرعي آخر كالزنا فانه حرام وسبب حكم شرعي وهو وجوب الحد والصلوة
ما ليس له الا وجهه حصة وهو متعلق بحكم شرعي لكنه ليس سببا لحكم شرعي كاكل
اما كونه متعلقا بحكم شرعي فلان الاكل نارة واجب واخرى حرام والصلوة
ماله وجهه شرعي وهو متعلق بحكم شرعي وليس سببا لحكم شرعي كالصلوة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

والوصف

م والوجود الشرعي كجرب اركان وشرايط الخمسة فالشرع فان وجدت فان
 حصل معها الاوصاف المعبرة شرعا الغير الذاتية بسمى محييا والافاسد
 اي ان لم يحصل معها الاوصاف المذكورة بسمى فاسدا وان لم يوجد شر اي
 الاركان والشرايط بسمى باطلا والافاسد صحيح باصلا دون وصفه فاما صحيح
 المطلق فببراهن الاول شر اي ما وجدت الاركان والشرايط وحصلت الاوصاف

143

واما في حصوله في الدنيا
 كما يتحقق بالواقع ارباع
 كبره انبست فان بعد
 عام وهو انما قد
 اياه فببراهن انما

واما حصوله في الآخرة

المذكورة ثم لم يفتقر العباد وما اجتماعية والاقرار وما اجتماعية
فيه واكتساب اما حقوق الله تعالى ثمانية عبادات خالصة كالابان وفروجه
وكل شغل على العمل والملح به والزوايد فالابان اصله التقديس والاقرار
ملح به حتى ان تركه مع القدرة عليه لم يكن مؤمنا عند الله تعالى وعند الناس
ومدا عند بعض علماء نينا اما عند البعض فالابان التقديس والاقرار لاجراء
الاحكام الدينية وهو اصلها صحتها **سج** اي الاقرار اصل في حق الاحكام الدينية
م اتفاقا حتى صح ايمان المكون في حق الدنيا ولا يصح ردة وزوايد الابان
الاعمال وعبادة فيها مؤنة كصدقة الفطر فلم يشترط لها كمال الاهلية مؤنة
فيها عقوبة كالخراج فلا يبداء على المسلم كمن يتبع **سج** اي الخراج **م** على
تقديس المسلمين **سج** اي بين العقوبة والمؤنة **م** لا يبطل بالشك على ان
الوصف **الاول سج** وهو المؤنة **م** غالب **سج** على ما سبق انه مؤنة باعتبار
وموال الارض عقوبة باعتبار الوصف **م** ومؤنة لغيرها عبادة كالغسل
فلا يبداء على الكافر كمن سبق عند محمد كخراج على المسلم وعند ابو يوسف

بعضا ف لان فيه سج اربعة العشر سج من العبادات والكليات فيها من كل
وجه فاما الاسلام فلا ينافى العقوبة من كل وجه فبعضا ف اذ هي سج ان المقابلة
م اسئل من الاباطال سج اعلم ان محمد افاض بها العشر الكافر

১৭৭৭
 ১৭৭৮
 ১৭৭৯
 ১৭৮০
 ১৭৮১
 ১৭৮২

فقد توارى قوة نفسه بانوارها ان يحصل بالادراك
بغير انوارها انوارها انوارها انوارها انوارها
وتنزل البادى الى حلقه الى المخلوق ومنه
وسلكها من حلقه الى المخلوق ومنه
من حلقه الى الروح القدس
الطريق الى الروح القدس
انما طريقه من حلقه الى الروح القدس
او من حلقه الى الروح القدس
او من حلقه الى الروح القدس
او من حلقه الى الروح القدس

والمعاني المدركة بالحواس كالناسان له راسان وانسان عديم الراس وهذا معنى اخذه المدركات من الطرفين وهذه القوة تستعملها النفس على اتي نظام تريد فان استعملها بواسطة الوهية وحدها سميت متخيلة وان استعملها بواسطة القوة العقلية وحدها او مع الوهية سميت مفكرة كقولهم

وموافاة الحس المشترك ثم الوهم في موقوف الدماغ يرتسم فيه المكنى الجزئية ثم بين الحافظة وهي خزانة الوهم ثم المفكرة في وسط الدماغ كما في المدركات من الطرفين وتبصر فيهما وتركب بينهما تركيبا ويسمى تخيلة ايضا هذا يتا اوراق الحواس فاذا تم هذا تشتزع النفس الانانية من المفكرة علوما فترى بداية تعرف النفس بواسطة اشراق العقل في اربع مرات كما ذكرنا والعلم عند الله **ثم لم معلومات النفس اما لا يتعلق بها المعلوم في انفسها في نفسه ويسمى علوما نظرية** واما يتعلق ويسمى علمية فاذا اكتسبت العلمية حركت البدن الاما موحية وهي **موسر في بدل** بعد اعل وجه تلك القوة وعدمها **سج** اي بسند التثنية على وجه تلك القوة وهي قابلية النفس اشراق ذلك الجوهر وانما بسند لان النفس لا محالة آمرة للبدن بحركة الاما موحية عندها وعما هو شرعها والجوهر المذكور دائم الاشراق فاذا حركته لا الخي وعن الشرع علم موقتها بالخروج الشرع وهي لا تحصل الا بالقبول المذكورة واول ما حرك الى الخي وعن الشرع علم عدم موقتها بالخروج الشرع اذ لو كانت عارفة تحركت ثم عدم موقتها لعدم قابليتها اذ لو كانت قابلة وقد قلنا ان ذلك الجوهر دائم الاشراق لكانت عارفة فعملان وجه العقل عدمه يعرفان بالافعال ثم لما كان العقل متقانا في اوراق الشكس وذلك التفاوت انما هو لزيادة قابلية بعض النفوس في كسب الغيب والاشراق لشدة صفائها ولطافتها في مبداء الفطرة ونقصان قابلية بعضها بكدورتها وكثافتها في اصل الخلقة **ثم مستدرج** من النقصان الا الكمال **سج** بواسطة كثرة العلوم ورسوخ الملكات المحمودة فيها فتصير شدة تناسبا بذلك الجوهر وينزل استغفارها بانواع واستيفائها فمما ثم انارة قابلية المذكورة سبب حصول العلم والعلم في حصول العلم والسبب لزيادة تلك القابلية **سج**

والاطلاق على حصول ما ذكرنا انه مناط التكليف متقدر قدره الشرع **سج** بالبلوغ اذ عند يتم التجارب يتكامل التنوي الجسمانية التي تتركب للقوة ومسخرة لها باذن الله تعالى وقد سبق في باب الامر بالخلاف في ايجابه الحسن والقبح ففقد المعتزلة الخطاب متوجه **بفلس العقل سج** هذا فرع مسئلة الحسن والقبح المذكورة في باب الامر فالجنت العاقل وشام من الجبل مكلفان بالايمان حتى ان لم يعتقدوا كرا ولا ايمانا بعد بان وعند الشري بعد ان فلم يفتقر كرا من الجبل فيضمن قائله ولا ايمانا البصير والذنب عندنا التوسط بينهما لا يمكن ابطال العقل بالعقل ولا بالشرع ومومنين عليه **سج** اي الشرع مبني على العقل لانه مبني على موافاة الله تعالى والعلم بوجوده لانه تعالى بان المعجزة دالة على النبوة ومن الامور لا تعرف شرعا بل عقلا فطوا للدور كمن قد يتطرق الخطا في العقليات **سج** فان مبادي الادراكات العقلية المحسنة فيقع الاتساق بين العقاب الوهية والعقلية فينطرق الفلأ فينقيا الافكار كما ترى من اختلافات العقلاء بل اختلاف في زمانين فصلا ليلين على التوسط بين مذهب الاشوية والمعتزلة امرين احدهما التوسط المذكور في مسئلة الجبر والقدر ومثله الحسن والقبح وثانيها معارضة الوهم العقلي في بعض الامور العقلية ونطرق الخطا فيها ثم هو وحده غير كاف **سج** اي العقل وصرح غير كاف فيما يحتاج اليه الانسان الى معرفة بناء على ما ذكرنا من الامر بل لابد من انضمام شئ اخر اما ارشاد او تنبيه ليتوجه العقل الى الاستدلال او ادراك زمان يحصل له التجربة فيه فيعينه على الاستدلال فلهذا اخترنا التوسط في المسائل المتوقعة المذكورة في المتن وهي قوله **سج** فالجنت العاقل لا يكلف الا ما **سج** لعدم استيفاء مدة جعلها الله تعالى علما لحصول التجارب بحال العقل **سج**

م وكل من يطلع منه **سج** اعتبارا لاهل العقل ورعاية للتوسط فحملنا مجرد العقل
 كافيا للعبادة وشروط الانعام المذكور للوجوب **سج** والمراعاة ان غفلت من
 الاعتقاد بين لا بين عن ردها خلافا للفتنة وان كبرت بين **سج** فانها
 ان لم تدرك الحق المذكورة لم يجعل مجرد عقولها كافيا في التوجه الاستدلال
 لكن ان توجهت علم في انها ادركت مرة افادتها التوجه فحملنا مجرد عقولها
 كافيا اذا حصل التوجه وشروط الانعام اذا لم يحصل التوجه **سج** وكذا ان ما
سج اي لا يكلف م قبل مضي زمان يحصل فيه التوجه ويعين بكلف ولا يصح ما
 ان متى ولو قبل مرة التوجه فانه لم يستوجب غصمة بدون دار السلام
قصة ثم الاهلية ضربان اهلية وجوب واهلية اداء
 اما الاولى فبما على الذمة وهي اللغة العبد وفي الشرع وصف بصير الانسان
 اهلا ياله و عليه **سج** قال الله تعالى واذا اخذ ربكم من بني آدم من ظهورهم
 واشهادهم على انفسهم الست برهم قالوا بلى من الآيات اجاب عن عهدهم
 بين الله وبين آدم وعن اقوامهم بوعدانية الله تعالى وبرؤيته تعالى
 الاشهاد عليهم دليل على انهم يوافقون بموجب اقوامهم من اوا حقوا في البرية
 سبحانه وتعالى على عباده فلا بد لهم من وصف يكونون اهلا للوجوب عليهم ثبت
 لهم الذمة بالمعنى اللغوي والله على **سج** وقال وكل اسنان الزمان طائفة في
 عليه **سج** الوجب كانوا ينسبون الخيرة والشر لا الطائفة فان مر ساجدا
 يتيمنون به وان مر بباركائهم يتشائمون فاستعمل الطائفة لاهل الحقيقة
 سبب للخيرة والشر وموقفا الله تعالى وقد رت اعمال العباد فانها وسيلة
 لهم الى الخيرة والشر فالمنع الزمانه ما قضي له من خيرة وشر الزمانه عمله لزوم
 الغلابة العنق اي لا يفتك عنه ابد اذ لست الآية على لزوم العمل للانسان

ادام بها وفي مدة يتمكن فيها من
 التامل والاستدلال بان بلغ
 في شاطئ الجبل ومات من ساعته
 ابراهيم عليه السلام

انما الاهلية ضربان اهلية وجوب واهلية اداء
 اما الاولى فبما على الذمة وهي اللغة العبد وفي الشرع وصف بصير الانسان
 اهلا ياله و عليه **سج** قال الله تعالى واذا اخذ ربكم من بني آدم من ظهورهم
 واشهادهم على انفسهم الست برهم قالوا بلى من الآيات اجاب عن عهدهم
 بين الله وبين آدم وعن اقوامهم بوعدانية الله تعالى وبرؤيته تعالى
 الاشهاد عليهم دليل على انهم يوافقون بموجب اقوامهم من اوا حقوا في البرية
 سبحانه وتعالى على عباده فلا بد لهم من وصف يكونون اهلا للوجوب عليهم ثبت
 لهم الذمة بالمعنى اللغوي والله على **سج** وقال وكل اسنان الزمان طائفة في
 عليه **سج** الوجب كانوا ينسبون الخيرة والشر لا الطائفة فان مر ساجدا
 يتيمنون به وان مر بباركائهم يتشائمون فاستعمل الطائفة لاهل الحقيقة
 سبب للخيرة والشر وموقفا الله تعالى وقد رت اعمال العباد فانها وسيلة
 لهم الى الخيرة والشر فالمنع الزمانه ما قضي له من خيرة وشر الزمانه عمله لزوم
 الغلابة العنق اي لا يفتك عنه ابد اذ لست الآية على لزوم العمل للانسان

فحمل

فحمل ذلك للزوم هو الذمة بقوله في عنقه استغفار العنق للزوم
 المعنوي الذي يلزم التكليف لزوم الغلابة او الغلابة العنق وقال
 الله تعالى وحملها **سج** لان **سج** فمن الآية تدل على خصوصية الانسان بحمل
 الاعباء والتكاليف اي وجوبها عليه فيثبت بهذه الايات الثالث لان
 وصفا موهبا لاهل ما عليه وقد ثبت الذمة بوصف موهبا بصير لاهل ما عليه
 ولا دليل في هذه الايات على وصف بصير لاهل ما لاهل لكن المقصود من اثبات
 اهلية الوجوب عليه فيكون هذا كافيا لاثبات المقصود واما الدلائل الدالة
 على الوصف الذي يكون به اهلا لاهل فكلية منها قوله وما من دابة في الارض الا
 الا على الله رزقها وقوله خلق لكم ما في الارض جميعا **سج** فبقوله **سج** فبقوله
 من وجه يصح ليجب الحق لا يجب عليه فاذا اولد يصير ذمة مطلقة لكن الوجوب
 غير مقصود بغير بل المقصود طه وهو الاواء فكل ما يمكن اواؤه يجب
 وما لا يمكن فلا حقوق العباد ما كان منها عرما وعوضا **سج** اي
 على الصبي وهذا من قوله فاذا اولد لان المقصود هو المال واواؤه بحمل
 التكاليف وكذا ما كان صلة تشبه المؤمن او الاعراض كنفقة الزوج **سج**
 نظير الصلة الى تشبه المؤمن **سج** والزوج **سج** نظير الصلة الى تشبه الاعوان
سج لا صلة تشبه الاجرية **سج** اي لا يجب م فلا تجمل العقل **سج** اي لا تجمل
 الصبي الذمة **سج** ومن كان عاقلا **سج** في هذا الكلام ايهام لانه يشبه ان
 يكون جوازا انه يحفظه عما فعل ولا العقوبة **سج** اي لا يجب على الصبي العقوبة
 م كالتقصاض ولا الاجابة كحرمان الميراث على ما مر في باب الحكم به وهو قوله
 حرمان الميراث بالعقل فلا يثبت في حق الصبي لانه لا يوصف بالتقصير واما
 هو ان الله تعالى العبادات لا يجب عليه اما البدنية فظاهر **سج** لان الصبي سلب

انما الاهلية ضربان اهلية وجوب واهلية اداء
 اما الاولى فبما على الذمة وهي اللغة العبد وفي الشرع وصف بصير الانسان
 اهلا ياله و عليه **سج** قال الله تعالى واذا اخذ ربكم من بني آدم من ظهورهم
 واشهادهم على انفسهم الست برهم قالوا بلى من الآيات اجاب عن عهدهم
 بين الله وبين آدم وعن اقوامهم بوعدانية الله تعالى وبرؤيته تعالى
 الاشهاد عليهم دليل على انهم يوافقون بموجب اقوامهم من اوا حقوا في البرية
 سبحانه وتعالى على عباده فلا بد لهم من وصف يكونون اهلا للوجوب عليهم ثبت
 لهم الذمة بالمعنى اللغوي والله على **سج** وقال وكل اسنان الزمان طائفة في
 عليه **سج** الوجب كانوا ينسبون الخيرة والشر لا الطائفة فان مر ساجدا
 يتيمنون به وان مر بباركائهم يتشائمون فاستعمل الطائفة لاهل الحقيقة
 سبب للخيرة والشر وموقفا الله تعالى وقد رت اعمال العباد فانها وسيلة
 لهم الى الخيرة والشر فالمنع الزمانه ما قضي له من خيرة وشر الزمانه عمله لزوم
 الغلابة العنق اي لا يفتك عنه ابد اذ لست الآية على لزوم العمل للانسان

من جهة انما يجب على الصبي ان لا يفتك عنه ابد اذ لست الآية على لزوم العمل للانسان
 انما الاهلية ضربان اهلية وجوب واهلية اداء
 اما الاولى فبما على الذمة وهي اللغة العبد وفي الشرع وصف بصير الانسان
 اهلا ياله و عليه **سج** قال الله تعالى واذا اخذ ربكم من بني آدم من ظهورهم
 واشهادهم على انفسهم الست برهم قالوا بلى من الآيات اجاب عن عهدهم
 بين الله وبين آدم وعن اقوامهم بوعدانية الله تعالى وبرؤيته تعالى
 الاشهاد عليهم دليل على انهم يوافقون بموجب اقوامهم من اوا حقوا في البرية
 سبحانه وتعالى على عباده فلا بد لهم من وصف يكونون اهلا للوجوب عليهم ثبت
 لهم الذمة بالمعنى اللغوي والله على **سج** وقال وكل اسنان الزمان طائفة في
 عليه **سج** الوجب كانوا ينسبون الخيرة والشر لا الطائفة فان مر ساجدا
 يتيمنون به وان مر بباركائهم يتشائمون فاستعمل الطائفة لاهل الحقيقة
 سبب للخيرة والشر وموقفا الله تعالى وقد رت اعمال العباد فانها وسيلة
 لهم الى الخيرة والشر فالمنع الزمانه ما قضي له من خيرة وشر الزمانه عمله لزوم
 الغلابة العنق اي لا يفتك عنه ابد اذ لست الآية على لزوم العمل للانسان

اي على الصبي طه

بسم الله الرحمن الرحيم

五

قوله بلاء عهدة اي لا يلزم النص والعدد بقصر فاتها بطريق الوكالة عهدة لان ما فيه احتمال الضرر لا يملكه النص الا ان ياذن الولي فيندفع
مقصود رايه بانضمام راي الولي فيلزمه العهدة ولو لم

الاعبد والعبد المحجورين والرضخ عطاء لا يكون كثير اي لا يبلغ سهم القيمة
م ويصح تصرفها ويكفي بل لا يحد ان لم ياذن الولي اذ في الصحة اعتبار الالة
وتدرك الادراك المضار والمنافع واجتداء في التجارة بالتجربة قال الله تعالى وانكلو
اليتامى وما كان من حرام فحاشا عطف على قوله فما كان نفعاً كالطلاق والمهر
والوصى وهو ما لا يبيع وان اذن وليه ولا مبشرة **س** اي يبيع مبشرة الولي
الطلاق والمهر والغرض وكذا من قبل البعثة **س** الا الغرض للنفع في البيع
مال للصبي للقاضي دون غيره من الاولياء لان القاضي قد راعى استيفاء **س** فان
عليه رعاية الحقوق والعين لا يؤمن ماله كالحالة اي لما كان صبي
الحقوق على القاضي والحال ان العين ربما تملك فيوضها القاضي ليلزم في ذمته
المستقرض ويأمن ماله كالحام وما يندرج بينهما **س** اي يبيع النفع والضرر كالبيع
والشراء وكذا من حيث انه يدخل المشتري في ملك المشتري نفع من حيث انه يخرج
البدل عن ملكه **س** يبيع بشرط راي الولي لانه **س** اي الصبي يبيع حكمه او امره
وليته فكذا اذا با شر بغيره **س** اي يبيع بشرط راي الولي
الولي **س** ما يحصل بذلك **س** اي مبشرة الولي **س** مع فصل النفع عبارة وتوسع
طريق حصول المعصية ثم مداس **س** اي تصرف البعثة برأي الولي فيما يندرج بين النفع
والضرر عند اذنه بغيره بطريق ان احتمال الضرر قد يفرقه بيزول برأي الولي فيصير
كالبايع حتى يبيع بغيره فاحش من الاجابة لا يملك الولي ما من الولي **س** اي
بيع الصبي من الولي مع غبن فاحش **س** في رواية يبيع لما قلنا **س** انه يبيع كالبائع
م وفي رواية لا لانه **س** اي البعثة **س** الملك اميل واد الرأى اميل من وجه دون
وجه لان له اصل الرأى باعتبار اصل العقل دون وصفه اذ ليس له حال العقل
فيثبت شبهة البعثة **س** اي شبهة انه نائب الولي واذا كان كذلك صار كانه

قوله لا يبيع الصبي اقل حكمه اي حكمه
مشترويه من النفع والضرر اذا با شر بغيره
نفسه وذلك ان ملكه انفق اذ باع الولي
ماله وملك العبد اذا اشتراه ويملك
الاجرة اذا اجر عبداً

الولي يبيع

الولي يبيع من نفعه مال الصبي بالغين **س** فاحش من **س** اي شبهة البعثة
م موضع التهمة **س** وموان يبيع الصبي من الولي **م** وسقطت في غير موضعها
س اي في غير موضع التهمة وموان اذا باع من الاجاب **م** وعندهما **س** متعلق
بقوله ثم مذاخذ بالحنيفة **س** بطريق انه **س** اي تصرف الصبي **س** بصير براه **م**
الولي **س** كالمبشرة **س** اي الولي **م** فلا يبيع بالغين المتاحش **س** اي
لا من الولي ولا من الاجاب **م** واما وصيته **س** اي وصية الصبي **م** بطلت
لان الارث شرع نفعاً للمورث **س** قال **م** لان تدع ورثتك
اغنياً خير من ان تدعهم عالة يتكففون الناس في يدون الكفرهم سائلين
وانما ذكر الوصية لانها تروا اشكالاً وموان الوصية نفع لانها سبب لتوابع
الآخرة مع انه لا يزول الموصي به ما دام جاعاً عن ملكه فينبغي ان يصح وصيته
فاجاب بان الارث شرع نفعاً للمورث وفي الوصية ابطال الارث **م**
في شرع في حق الصبي **س** في ان الارث شرع نفعاً للمورث حتى لو كان ضرراً
لما شرع في حق الصبي **م** الا انها شرعت في حق البايع كالطلاق **س** جواب اشكال
وموان الوصية لما كانت ضرراً لكونها ابطال الارث فينبغي ان لا نفع من
البايع فاجاب بانها شرعت من البالغ وان كان ضرراً كالطلاق **م**
فصل الامور المعنوية على الاهلية سمانية ومكتوبة السماوية
فمنها الجنون **س** وموافقات العقل حيث يمنع بربان الافعال والاقوال
على ناهج العقل الا نادراً وهو العباس سقط لكل العبادات لمناقاة
القدرة ولهذا خصم الانبياء عم عنه وحيث لم يكن الاداء يقطع الوجوب
لكنهم استحسنوا ان اذ لم يمتد لا بسقط الوجوب لعدم الحجج على انه لا باع اهلية
الوجوب فانه يبرئ ويكفل لبقا ودمته وهو اهل للتوابع عند اذنه بوسقة

يقول ان الضرر المفضل قد يترتب على البائع
فكان البائع كالطلاق وقد يترتب ضرراً
محضاً نظراً

اي لما فاقه الجنون القدرة التي بها
يمكن من اتيها العبادات على الترتيب
الذي اعتمد الشرع وابتداء القدرة
ينبغي الاهلية فيستحق وجوب الاداء
فيستحق نفس الوجوب

الانبياء سمان بعد الجنون والمسماوية
الانبياء من اجكام الوجوب فيجب بانها
الوجوب في اجكام الوجوب فيجب بانها

وهذا الاستحسان في الجنون العارض بان يبلغ عاقله ثم جن واما الجنون الاصيل بان يبلغ مجنوناً قبل الصبا عند ابي يوسف حتى لو افاق قبل مضي الشهر بعد بلوغه مجنوناً او قبل تمام يوم وليلة من وقت البلوغ لم يلزمه قضاء ما مضى وعند محمد وهو ظاهر الرواية هو بمنزلة العارض ابي مالك

متدارك ان امانة لا يسقط الوجوب اذا لم يمتد الجنون م او العجز عن
بعد البلوغ اما اذا بلغ مجنوناً فانه يسقط مطلقاً ومحمد لم يفرق
بين ما عجز بعد البلوغ وبين ما اذا بلغ مجنوناً فالمتد مسقط وغير المتد
غير مسقط في كل واحد من الصورتين المتد مسقط وغير المتد غير مسقط
ثم الامتداد في الصلوة بان يزيد على يوم وليلة ساعة وعند محمد بصلوة
في صفة الصلوات يستأن في الصوم بان يستغرق شهر رمضان وفي الزكاة
بان يستغرق الحول عند محمد وعند ابي يوسف ثم اكثره كاف اي الجنون
في اكثر الحول كاف لسقوط الزكاة م واما امانة فلا يلزم لعدم ركنه وهو الاعتقاد
لعدم العقل وذلك لا يكون بحرا م اي انما قال هذا جواباً للسؤال وهو
ان عدم صحة الاسلام من الجنون اذا استكمل بكلمة التوحيد انما يكون بطريق الحج
والحج انما شرع بطريق النظر ولا نظر في الاسلام لانه يقع فلا يقع في الجنون
فاجاب بان عدم صحة ليس بطريق الحج ويصح بتعاس عطف على قوله فلا يقع
م واذا اسلمت امرأته عرض الاسلام على وليه وتعيينه من ابناء ابويه
واما المعاملات فانه يؤخذ بهما ان الافعال في الاموال المأقولة في الصنع م
في اول فصل الاهلية وهو قوله فحق العباد ما كان منها خيراً وعوضاً بحرم
ولما بين انه اهل لكن هذا العارض من اسباب الحج وانما هو عن الاقوال
في عقد عيارته ومنها الصنف م انما جعل الصنف من العوارض مع انه حالة
اصيلة لان في مبداء الفطرة لان الصنف ليس لازماً لامة الانسان في
مامية الانسان لا تقتضي الصنف فتعني بالعوارض الاهلية هذا المعنى ان حالة
لا تكون لازمة للانسان وتكون منافية لاهلية ولان الله تعالى خلق الانسان
لحمل اعباء التكليف ولمعرفة نعمه فلا اهل ان يخلقه على صفة تكون وسيلة

مختلفة عما يشع
 لا يجوز ان يوجب
 لا يجوز ان لا يعتد
 لا يجوز ان لا يعتد
 لا يجوز ان لا يعتد

فان كان الجنون من قبل البلوغ
 العقل حس مع ان التصور هو المال والاداء
 فكل انشاء فخلل المانع فلا يصح ان يوجب
 وعنده من اجازة الاولى

الاصل

الحصول ما قصد من خلقه وهي ان يكون من مبداء فطرة وافر العقل تام
القدرة كابر القوى والصغر حالة منافية لهذه الامور فيكون من العوارض
م تقبل ان يفعل كالمجنون اما بعد نحدث له ضرب من اهلية الاداء لكن
الصبا عذر مع ذلك يسقط عنه ما يحتمل السقوط عن البالغ فلا يسقط عن
الوجوب في الابان حتى اذا اذاه كان فرصاً لا تغلص حتى اذا بلغ لا يجب عليه
الاعادة ولكن التكليف والعهد عنه ساقطان فلا يحرم الميراث بالتقيد
م تقريب لقوله لكن التكليف والعهد عنه ساقطان م ولا يلزم على هذا
الحمان بالكفر وبالبرق لانها بيان الارث فعدم الحق لعدم سببه او لعدم
الاهلية لا يتعد جواب م انما قال هذا لان احوال بسبب العقل انما هو بطريق الجواز
فان العاقل يجعل باخذ الميراث فجوزي بحرمانه لكن الصبي ليس من اهل الجواز
بالشر فلم يجرم ولا يشكل على هذا الحمان بالكفر والبرق لان احوال انما ليس
بطريق الجواز بل لعدم سببه في الكفر وعدم الاهلية في الرق م ومنها القصة
م ومواختلال في العقل بحيث يخط كلامه فيشبه مرة بكلام العقل ومرة
بكلام الجنين م وكلمة حكم الصبا مع العقل فيما ذكرنا لان امرأه المصنوع او
اسلمت لا يؤخر عرض الاسلام كما يؤخر عرضة على ولي المجنون بخلاف الصبي م
والفرق بينهما م اي الجنون والعتة م غير مقدرين والصبا مقدر ومنها النية
وهو لا ينافي الوجوب لكنه لما كان من جهة صاحب الشرع يكون عذراً في صفة م
في صاحب الشرع م فيما يقع فيه غالباً لا في حق العباد وهو اما ان يقع فيه المرو
بتقصيره كالاكل في الصلوة مثلاً فان حالها مذكورة واما لا بتقصيره اما بال
يدعوا اليه الطبع كالاكل في الصوم ويجوز ان يكون في الآب في كراهة الذبيحة والا
ليس بعد رجلا في الاخير من فسلام النسي يكون عذراً لانه غالب لوجوده ومنها

انما الصبي العاقل على هذا الحمان بالكفر والبرق كما اذا
 الارث على ما يشترط في قوله لا يلزم على هذا
 لا يلزم على هذا
 لا يلزم على هذا
 لا يلزم على هذا

في القعدة الاولى

ومنها النوم وهو ما كان يجزأ عن الادراكات والحركات الارادية اوجب
 تأخير الخطاب لا الوجوب **سج** اي نفس الوجوه لاحتمال الاداء بعد بل
 وجع لعدم امتداده **سج** وم من نام عن صلوة الحديث وبطل عبارته
سج اي بطل النوم عبارات النائم وهو عطف على قوله اوجب تأخير الخطاب
 م لعدم الاختيار فاذا قرأ في صلوة نائما لا يصح القراءة واذا نكح لا يفسد
 واذا فقه لا يبطل الوضوء ولا الصلوة ومنها الاغيا **سج** وهو تعطل القوى
 المذكورة كونه اراوية بسبب مرض يرض الدماغ او القلب وموثر من
 المرض حتى لم يقصر عنه الشيء م وهو فوق النوم فيما ذكرنا **سج** لان النوم حالة
 طبيعية يتعطل معها القوى المذكورة بسبب ترقى البخارات الى الدماغ وكما
 كان النوم حالة طبيعية كثيرة الوقوع وسببه شئ لطيف سيره الزوال والاغيا
 خلافة في جميع الامور كان الاغيا فوق النوم الا يرى ان التنبية والانتباه
 في النوم غاية السرعة واما التنبية في الاغيا فغير ممكن **م** فيبطل عبارات
 ويوجب الحديث في كل حال **سج** اي سواء كان قايما او راكعا او ساجدا او متكئا
 او مستندا بخلاف النوم واما جعله كذلك لما ذكرنا من قوة سبب الاغيا و
 وكثافته ولطافته سبب النوم فمما فاة الاغيا مما نكس البيقطة اشد من منافاة
 النوم اياه فجعل الاغيا حدثا في كل حال لا النوم وايضا كثرة وقوع النوم وقلة
 الاغيا توجب ذلك دفعا للوجوم **م** وما كان نادرا في الصلوة يمنع البناء وهو
 في القياس لا يفسد شيئا من الواجبات كالنوم في الاحتيا ن يفسد ما فيه وج
 وهو الصلوة بان يمتد حتى يزيد على يوم وليلة وفي الصوم والزكاة لا يفسد
 لانه يندرج في شهر السنة ومنها الرق وهو حكم شرعي لا يفسد جوازا
 الكفر فيكون حق الله تعالى كونه في البعاء امر حكمي بهييم المرء عرضة للملك فيكون

واستدل على بقاء نفسه في الوجوب بقوله عم من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فانه لو لم يكن الصلوة واجبة لما امر بقضاها **سج**

والحركة

في الاغيا فوق النوم في الغاية تأخير الخطاب في بطلان عبارات النوم

حق العبد

في حق العبد وهو لا يكمل الجزى حتى ان اقر بجهول النسب ان نصفه ملك فلان جعل عبدا في شهادته وجميع احكامه وكذا العتق الذي موصوف **سج** اي لا يكمل الجزى م لانه يلزم من تجزئ الرق وكذا الاعناق عند ما اهدم جزى لانه اتعاقا فعتق البعض معتق الكل عندهما وعند ابد جنونه من جزا او الاعناق ازالة

للك لان العبد انما يصرف في حق ثم يلزم من ازالة كله زوال الرق وهو
 العتق فاعتاق البعض يوجب بطلان العتق في الاصل في الاصل في العتق يوجب
 ثبوت حق الله تعالى العتق وذا البقاء على العكس حتى ان زواله **سج** اي زوال
 حق الله تعالى يوجب زوال حق العبد فعتق البعض مكاتب عنده الا زوال الرق
 والرق يبطل ما ليه المال لانه مملوك مالا فلا يكمل العتق المكاتب التبرير ولا
 يصح منها **سج** اي من الرق والمكاتب حتى اذا اعتقا ووجب له لا يبيع
 للموذي قبل العتق من الواجب بخلاف الفقير لان ما يقع بدينها ملك المولى
 الا ما استثنى في الصلوة والصوم ويصح من الفقير لان اصل العتق ثابت له
 واما الزلزال والراحة لتسحق الجرح ولا يبطل ما ليه غير المال كالسكاج والدم الحي
 فيصح اقراره بالحدود والقصاص وبالشرقة المستملكة **سج** سواء كان اقربا
 الماذون او المجور اذ ليس فيها الا القطع وبالقائمة من الماء دون امان من الجور
 فيصح عند جنونه مطلقا **سج** اي في القطع ورق المال وعند جرحه لا يبيع مطلقا
 وعند ابد يوسف يبيع في حق القطع دون المال يبيعه في حال اهلية الكرامات البتة
 كالذمة والحل والولاية فيضعف الذمة حتى لا يكمل الذمة الا اذا اتممت اليها
 مالية الرقبة والكسب فيبيع في ذمة المالك ثم يرد اليه كغيره من الاملاك **سج** اي
 اذا استملك مال ان م والتجارة لا يفيها بثبوت ذمة كذا اذا اقر المجور ورتج
 بغير اذن وظهر بغير اذنه وينصف الحل بنصف الحل في الرقاب **سج**

في حق العبد وهو لا يكمل الجزى حتى ان اقر بجهول النسب ان نصفه ملك فلان جعل عبدا في شهادته وجميع احكامه وكذا العتق الذي موصوف **سج** اي لا يكمل الجزى م لانه يلزم من تجزئ الرق وكذا الاعناق عند ما اهدم جزى لانه اتعاقا فعتق البعض معتق الكل عندهما وعند ابد جنونه من جزا او الاعناق ازالة

اهلها اي مقصود الزاثة وانما ثبت ضرورة ان ثبت شيء او واذا كان كذلك
 فقدم اهليته لما هو المقصود بالذات بوجوب عدم اهليته لما شرع لاجل ما عدم
 اهليته لما هو المقصود بالغير لا بوجوب عدم اهليته لما يكون وسيلة اليه لا سيما
 اذا كان املا لذلك الغير المقصود لذاته كذلك البعد في مستلزام **قوله** لا يثبت
 والملك للمولى فلا فائدة **س** اي يكون المولى قايما مقام العبد فان اهل ان يثبت
 الملك للمشتري وهو كالموكل في الملك **س** اي العبد المأذون في الملك بمنزلة الوكيل
 اي اذا اشترى شيئا يقع الملك للموكل كما يقع الملك للموكل في شئ الوكيل **س** **قوله** بقاء
 الاذن في مال مرض المولى وعامة مسائل المأذون **س** اي المأذون في حال
 بقاء الاذن بمنزلة الوكيل في ما بين العودتين في حال مرض المولى وعامة مسائل
 المأذون اما مرض المولى فصورته ان المأذون ان تعرف في حال مرض المولى
 وقاية بحاجته فاحسنه وعي المولى وبذلك يقع نفيه اصله واذا لم يكن على المولى
 وبين المسئلة بحالها يعتبر من الثلث لامن جميع المال فهو في حال مرض المولى كالموكل
 ولو كان هذا النقص في حال العود يقع ويعتبر من جميع المال في حال صحة المولى ليس
 كالموكل **واما** عامة مسائل المأذون فكما اذا اذن العبد المأذون عبدا من
 كسب في التجارة ثم جرد المولى المأذون الا ان لا ينجز اكتسابه له الوكيل اذا وكل
 غيره وعزل الموكل الوكيل الاول لم ينجز اكتسابه اذا مات المأذون الاول
 لا ينجز اكتسابه كالموكل اذا مات وانما قال في بقاء الاذن لانه في حال ابتداء الاذن ليس
 كالموكل عندنا فان الوكيل لا يثبت له النقص الا فيما وكل به بخلاف المأذون
 لكن في بقاء الاذن هو كالموكل **س** وهو معصوم الدم كالحرة لانها **س** اي العصمة
 وقد ثبتت من قوله وهو معصوم الدم **س** بناء على الاسلام وداره فيقتل الحر بالعبد
 والرق يوجب نقصان في الجها وعلى ما قلنا في الحج **س** اي ان منافقة ملك الموتى

لا يثبت في مال كونه
 منافق البتة

الاما استثنى من ذلك ما لا يثبت في الولاية كما لا يثبت في الولاية كما لا يثبت في الولاية
 المحرور لانه تعرف على الناس ابتداء واما امان المأذون فليس من باب الولاية
 لانه يصفى اوله في حقه او موثر بغيره في القيمة ثم يتعدى كما في شهادة بطلان
 رمضان **س** فان صوم رمضان يثبت اقلا في حقه ثم يتعدى الى كافة الناس و
 لا يشترط الولاية لمثل هذا **س** واما في ضمان ما ليس بمال فلا يجب الدية في حياة العبد
 بل يجب دفعه جازا **س** اي لا يجب على العبد ضمان ما ليس بمال لان ضمان ما ليس بمال
 صلبه والعبد ليس بمال لها حصة لا يجب عليه نفقة المأمر فلا يجب الدية في حياة العبد
 خطا لان الدية صلة في حق الجاني كانه يذهب ابتداء بغيره في حق المجني عليه فيكون
 المتكلف غير مال ينافي الوجوب على العبد وكون الدم مما لا يبيع ان يذبح رجب
 احق للمتكلف عليه فصارت رقبته جازا **س** **قوله** الا ان ينجى المولى العبد فبصير عابدا
 الى اهل فان الارش اصله في الباب حتى لا يبطل بالافلاس عند ما يصير كالموالة
س اي الارش اصله في باب الجنايات خطا لكن العبد ليس بمال لان يجب عليه
 الارش لما قلنا انه صلة ولما لم يجب عليه الارش لا يمكن تحملا العاقلة عنه فصارت
 رقبته جازا لكن لما اختار المولى الارش فذا عن العبد لئلا يفوت العبد صار
 وجوب الغذاء عابدا الى اهل لا كالموالة حتى اذا افسس للمولى بعد اختيار
 الغذاء لا يجب الدفع عند اذنه حتى وعده بما يكون كالموالة حتى يعوده حتى ولي
 الجنيته في الدفع **س** **قوله** الجنيح والنفاس وهما لا يبعدان الاهلية الا ان يخطا
 عنهما شرط للصلاة والصوم على مائة **س** **قوله** المرض وهو لا ينافي الاهلية
 لكنه لما قيد من الجرح شرعت العبادات فيه بقدر المكنته ولما كان سبب الموت
 وهو علة للخلافه كان سبب تعلق حق الوارث والتعظيم فيوجب الجرح اذا افسس
 بالموت **س** **قوله** الغنمية وهو يرجع الى الموت والخنزير كان ولا فيوجب في الفحل

لا يثبت في مال كونه
 منافق البتة

فلا يجوز الكفالة عن ميت الا عند وجود احد من سبب اى الكفالة لا يجوز الا ان
 عنه مال او كفيل م وبكره الدين مضاف الى سبب صحته حيوة كما اذا جاز
 وقوع جوار بعد موته لا ما شرع صفة كنفقة المحارم الا ان يوصى في البلد
 واما شرع له حاجته فيبقى ناقصا في حاجته فيبقى التركة على حكم ملكه حتى يرضى
 منها حقوقه ولهذا يبنى الكتاب بعد موت المولى حاجته اما الفوايد وكذا بعد
 موت المكاتب عن وفاة حاجته الا انقطاع اثار الكفو والمقوية او لا واما
 المملوكة فتابعة جوار فان اطلق هذا العقد بنيت **البند** اى ابنة باب
 الكتابة وهو جواب سوال مقدروها انه لما ذكر ان كل ما يحتاج اليه الميت يبنى
 بعد موته ضرورة فضا حاجته فكل ما لا يحتاج اليه لا يبنى لقيام الدليل على عدم
 والضرورة الموجبة للبقاء غير ثابته وعقد الكتابة انما يبنى بقاءه اذا بنى
 مملوكة الميت ولا حاجة له الى بقاء المملوكة فلا يبنى فعقد الكتابة لا يبنى فاجاب
 بان المملوكة تابعة والمقصود من بقاء عقد الكتابة بقاء المالكه بقاء المملوكة
 رتبة تبقى ضمنا لا قهرا وبنت الارث نظر الخلاف والخلاف اذا
 سببها ومعرض الموت بنحو الميت عن ابطالها فكذا اذا بنى سببها
 م نصا فيما لا يحمل النفس كتطبيق العتق به **سج** اى بالموت وانما بنى الخلفه
 لان تطبيق العتق بالموت وصيته والموصى له خليفة للميت في الموصى به فيكون
 سببا **سج** اى لتطبيق الموت سببا في الحال **سج** للعتق م بخلاف سائر
 التطبيقات **سج** اى الموت م كايين يبقين **سج** فاقبال فعلى هذا
 ينبغي ان لا يجوز بيع عبد علق عتقه بامر كايين يقينا قلت ببيع العبد المعلق
 عتقه بالموت انما لا يجوز لامرين احدهما الاستحلاف كما ذكرنا والى التطبيق
 بامر كايين لا محالة فصار مجموع الامرين على عدم جواز بيعه فكل منهما على الترتيب

قوله حتى يرضى منها اى من التركة
 حقوق الميت يكون تخيرهم
 ثم قضاء ديونهم ثم تنفيذ وصاياه
 من ثلث الباقي متوجرا
 قوله واما المملوكة فتابعة يعني
 ان مملوكة الميت وان لم يكن يحتاج
 اليها الا انه حكم ببقائها في المكاتب
 ضمنا وتبعها لتمامها كبقية بواحدة
 ان عقد الكتابة لا يبنى بقاءه
 بدون بقاء المملوكة رتبة اذ
 المكاتب عبد يبنى عليه درهم
 متوجرا

في كل ما لا يحتاج اليه
 من التركة على حكم ملكه حتى يرضى

جوز العتق م فلا يجوز بيع المدبر ويصير كالم ولد في استحقاق الحرية دون
 سقوط المقوم لان تقويمها انما سقط لانه لما استغفر عنها صار متمتع بها
 اصلا والمال يباع على عكس ما كان قبل على هذا الاثر **سج** وموان يحتاج اليه
 الميت يبنى دون ما لا يحتاج اليه قلنا ان المالكية تبقى دون المملوكة
 م قلنا المرأة تفصل الزوج في عتقها بخلاف العكس لان الكنية حق له
 فيبقى بخلاف مملوكتها لانها حق عليها واما ما لا يصلح لحاجته فالنكاح
سج لان النكاح عقوبة وجبت لذكر الثابت عند انقضاء الحيوة والميت
 لا يحتاج الى هذا بل الورثة يحتاجون اليه **م** فانه يحق للورثة ابتداء حتى
 يبيع عقوم قبل موت المرحوم لكن السبب انعقد في حق الميت حتى يبيع عقوم
 ايضا ولهذا **سج** اى ولاجل ان القصاص يجب ابتداء للورثة **م** قال ابو حنيفة
 القصاص غير موروث حتى لا يثبت بعض الورثة حصما عن البقية لكن اذا
سج اى القصاص م مالا وسويصلح لواجب الميت يعرف المرحوم ويورثه
 واما احكام الآخرة فكلها ثابتة في حق **سج** ولما لا يكون من كسبت له
 اما من **سج** واما من غيره اما الاول فتمها الجمل وسواها جهل لا يصلح عذر الجمل
 الكاف لانه مكابرة بعد ما وضع الدليل فداينة الكافر **سج** اى اعتقاده م
 في حكم لا يحتمل التبدل **سج** لعبادة الصنم مثلام باطلا فلا يكون للكنز حكم الصنم
 اصلا **سج** بخلاف الاحكام القابلة للتبدل كبيع الخمر مثلافانه يبيع منهم م واما
 في حكم يحملة فداقعة للعرض لهم فقط عند ان **سج** اى ديانته دافعة
 للعرض لهم لقوله ومما يدينون م فلا يجد الزم بنسب الخمر وغدا
 من دافعة **سج** اى للعرض م والدليل الشرع في الحكم الدنيا استدراجا ومكرا
 ربا ولا يثمم وعذابهم كان الخطاب لم يتناولهم فيها **سج** اى في احكام الدنيا

صفيه

اعلم ان الاستدراج تعريب الله تعالى العبد الى العقوبة بالتدريج فيكون
 واثمة وافقه لا ليل الشرع في احكام الدنيا فيوم محققا لكنه في الحقيقة
 تقلب كما يتبين في فصل خطاب الكفار بالشرع ان الطبيب يرض عن
 مداواة الفيل عند البأس وصورة التحقير والاهمال نوقصهم في زيادة
 ارتكاب المعاصي وفي توهم الاهمال كما نطق به الحديث وموقوله ثم انهم لم
 فظنوا اننا انهم لم يسموا كما قال الله تعالى نستدرجهم من حيث لا يعلمون
 واملى لهم ان كيدى متين وقال انما نملى لهم ليزدادوا وانما دلهم عذابهم
 وقال نوليه ما تولى ثم قيلت عند **سج** اي هذا حديثه ثم يقوم الخبر
 والضمان بانها فيها وجوز البيع وكونها وصحة كالحال المارم حتى ان وطئ فيه
سج اي في كالح المارم ثم لم اسم يكون محصا **سج** فان العفة عن الزنا شرط
 لاحصان القذف فغذبه حينئذ ان وطئ في هذا الكساح لا يكون زنا ثم يجد
 فاذله وجب به النفقة **سج** اي بكساح المارم ولا يفسخ **سج** اي كساح
 المارم مادام كافرين **سج** الا ان يترافعا **سج** ثم اقام الدليل على ثبوت تقويم
 الجزية عنهم وثبوت الاحصان بكساح المارم بقوله **سج** لان تقوم المال واحصا
 النفس من باب العصمة وهي المحفوظ فيكون في ثبوتها كحفظ عن التوضي **سج**
 تزيين ان ديانتهم تصلح وافقه للقرض اتفاقا ووافقه لدليل الشرع في
 احكام الدنيا اي الاحكام التي تصلح وديانتهم وافقه لها لا يتناولهم دليل الشرع
 في تلك الاحكام عندنا فاذا عرفت هذا فتقوم الجزية واحصان النفس من باب
 دفع التوضي لامن باب التقدي الى الغير فيثبتان **سج** ولا يلزم الربوا لانهم قد
 لئواعده **سج** هذا جواب اشكال على ان ديانتهم معتبرة في ترك التوضي
 فانه يجب ان يتركوا اعلا بانهم في باب الربوا ايضا فاجاب بان معتقد

قوله ونحوه اي مثل المذكورات
 كلمة الجزية والوصية بها والتصدق
 بها واخذ العشرة من ثمنها وكذا
 الخنزير يملو

قوله فيجب قاذف اي قاذف
 المسلم الذي يزوج على ثبوت الاحصان في
 الكفر وفيما تزوج على ثبوت الاحصان في
 وجب ما نفقه قاذف فلا يكون عطف على قوله
 فثبت اننا خصنا قاذفنا بغير ثبوت الاحصان في
 اي كساح المارم ثم اقام الدليل على ثبوت تقويم
 الجزية عنهم وثبوت الاحصان بكساح المارم بقوله
 لان تقوم المال واحصا النفس من باب العصمة
 وهي المحفوظ فيكون في ثبوتها كحفظ عن التوضي
 تزيين ان ديانتهم تصلح وافقه للقرض اتفاقا ووافقه
 لدليل الشرع في احكام الدنيا اي الاحكام التي تصلح
 وديانتهم وافقه لها لا يتناولهم دليل الشرع في تلك
 الاحكام عندنا فاذا عرفت هذا فتقوم الجزية واحصان
 النفس من باب دفع التوضي لامن باب التقدي الى الغير
 فيثبتان ولا يلزم الربوا لانهم قد لئواعده هذا جواب
 اشكال على ان ديانتهم معتبرة في ترك التوضي فانه يجب
 ان يتركوا اعلا بانهم في باب الربوا ايضا فاجاب بان
 معتقد

قوله فاندبانه الكافر يعني ما يكون مختصا به مخالف الاسلام لا يكون صحيحا بخلاف ما يوافق الاسلام كحرمة الربوا
 وحرمة القتل بغير حق **قوله** ان معتقد الم كان شاعيا من دينهم متفقاً عليه فيما بينهم سواء ورد به شرعهم او لم يرد سواء
 كان حقا وباطلا لا يقع كساح الحرام في دين المجوس فانه وان كان باطلا غير ثابت في كتابهم الا انه شائع فيما بينهم لم يثبت بحرمته عندهم

في الربوا ليس هو الخلل لقوله تعالى واكلمهم الربوا وقد نهوا عنه وقد خطر بباله
 على هذا الجواب نظرد هو ان قوله ديانتهم وافقه للقرض اتفاقا وليدليل
 الشرع لا يرد به ان ديانتهم الصحيحة وافقه لهما فان ديانته الكافرا لا يكون
 بل المراد ان معتقدتهم وان كان باطلا لا يقع كساح الحرام مثلا فانه لا يخل في
 شريعة من الشرايع لان حله كان في شريعة آدم للضرورة ثم نسخ في
 شريعة نوح ودم فار كساح المجوس ذلك وان كساح اهل الكتاب يسيان والوقوف
 بينهما صعب جدا ويكن ان يقال حرمة الربوا المذكورة في النورية فار كساحهم
 ذلك يكون بطريق النفس وقوة كساح الحرام غير المذكورة في كتب المجوس
 ولا يمكن ان الزائم بما في كتبنا فافتراهم فالتبطل بديانتهم ليست
 متعديا اجاعا فلما يوجب ضمان الجزية والنفقة كما في مجوس
 خلف بثلثين احدهما زوجة لا تراث بالزوجية **سج** اعلم ان الحكم في
 المقيس عدم وجوب الضمان وعدم وجوب حد القذف وعدم وجوب
 النفقة والحكم في المقيس عليه عدم الارث فان الحكم في اهل المل والنوع ككساح
 تحت حكم هو بمنزلة الجنس لها وهو ان ديانتهم غير متعديية م قلت يثبت
 بديانتهم بقا تقوم الجزية على ما كان فليس فيه الادفع وليل الشرع ثم هو
 اي التقويم شرط للضمان لا علة وكذا الاحصان **سج** اي احصان المقد
 شرط وجوب الحد على القاذف **سج** فلما يكون في اثباتها **سج** اي في اثبات
 التقويم والاحصان **سج** اثبات الضمان والحد **سج** بل الضمان والحد اثباتا
 باتلاف الجزية بالقذف وانما يلزم القول بتقدي ديانتهم لاثبات الضمان
 والحد باعتقادهم التقويم والاحصان ولم يفعل كذلك **سج** واما النفقة فاما
 دفعها لهما لكون فيكون وافقه لامتعدية ولا نهما لما تناكحوا وانما بصحة فيؤخذ

مختلفان
 في النوع ككساح

قوله ولا ذكر من ليس في نكاحها اشارة الى الجواب عن القياس على محسوس خلفه يتبين احدهما زوجته وتقرره ان من ليس في نكاحه المتناهي عن البنت التي ليست بزوجته وهو المراد بالوارث الاخر ليس بمنزلة زوج المحرم حتى يواخذ بمانته لان الضرر يلحقه من غير التزام منه فيكون تعدية بخلاف بقدر الزوج بالنفقة فانه بالتزامه فان قيل ينبغي ان يواخذ البنت النكحة بدياتها واعتقاد كالاتيها جوسية ولا يلتفت الى نزاعها في زيادة الميراث لانه بمنزلة نزاع الزوج في النفقة اجيب بانه لا يصلح نزاع الزوج لانه التزم هذه الديانة حيث نكح المحرم بخلاف البنت الغير النكحة على وجه

الزوج بديانة ولا كذلك من ليس في نكاحها كالوارث الاخر من جواب
 عن القياس المذكور وهو قوله كما في جوسية وتقرير ان ارث البنت التي
 هي زوجة ضرر بالوارث الاخر اي البنت التي ليست بزوجته فيكون
 متعدية منها ماما عند ما قلنا ذلك **س** اعلم ان ما ذكره من ذهب الى
 اما على قولها فذلك **م** ايضا **س** اي ديانته دافعة للتعرض والدليل الشرع
 في احكام الديانة الا ان نكاح المحرم ليس حكما اصليا بخلاف تقوم النكاح
 ضرور باذ في شريعة ادم وم لم يحل نكاح الاخ من بطن واحد **س**
 اي نكاح المحرم كان في شريعة ادم وم حكما ضروريا اذ لو لا جوازه في ذلك
 العهد لا يحصل النسل أصلا والدليل على هذا ان نكاح الاخ من بطن واحد
 لم يكن جائزا في شريعة ادم وم وكان الستة الاخوية ولاوة وكرمع اني
 ببطن واحد والمشرع ان يتزوج كل اثنى ذكر من بطن آخر وكان النكاح
 بين التوامين حراما ولا شك ان التوامين مخلوقان من ماء اندق دفعة
 واحدة والولدان من بطنين مخلوقان من ماءين اندقا دفعتين فالت
 من بطن واحد اقرب من اثنى لا يكون كذلك ولما كانت الضرورة تنفع
 بالتعدى لم يحل التزوي فعلم ان الاصل في نكاح المحرم الحرمه وقد ثبت الحلال بغيره
 فلما ارتفعت الغرور بكثرة النسل شخ طر الاخوات فعمل تعدى يكون ديانته
 دافعة لدليل الشرع لا يثبت لهم حل نكاح المحرم **س** فلو اذ بعد قديم
 الشرع منهم بين الحكم على ما كان وهو الحرمه في نكاح المحرم بخلاف النكاح بعد
 دليلنا عنهم بين الحكم على ما كان وهو الحلال واذا ثبت هذا فنكاح المحرم لا يكون
 مثبتا لاحصان فلا يجد قاذف من نكح المحرم ووطئ ثم اسلم **م** وايضا
 القذف يندرج بالشبهة **س** اي سلمنا ان هذا النكاح صحيح في حقهم كن شبهة

عدم

عدم القصة ثابتة في حقهم فيندرج تحت القذف بها قوله وايضا عطف على قوله
 ان نكاح المحرم الاخر وكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه دليل على عدم جوب
 الحد على قاذف من نكح المحرم ووطئ ثم اسلم فلهذا المعنى قال وايضا **م** ويجب
 النفقة ايضا **س** عطف على قوله الحكم المفهوم من الدليلين المذكورين ونحو
 بالحكم المفهوم عدم وجوب حد القذف **م** اما على الدليل الاول فظاهر **س** وهو
 ان نكاح المحرم ليس حكما اصليا وذلك لان الدليل الاول يوجب بطلان النكاح
 فلا يجب النفقة **م** واما على الثاني **س** وهو ان حد القذف يندرج بالشبهة
م فالنكاح وان صح ككن النفقة صلة مبتدأة فلا يجب به كالميراث ولو وجب
 يصير الديانة متعدية **س** في حال ان المراد بالشبهة لدر حد القذف وشبهة
 عدم صحة النكاح فهذا الدليل مشعر بتسليم صحة نكاح المحرم وكونه حكما اصليا
 في حقهم **م** والجواب **س** اي جواب ابيه حسنه في النفقة **م** انما دفع الحلال **س**
 في باب النفقة بناء على ديانته لا يكون قولاً بان ديانته متعدية بل ديانته
 دافعة وذلك لان الزوج حابس للزوجه فاجبها بديانة نفقة يكون مقصدا لها
 بالاملاك فاجب النفقة دفع لهذا التعرض ثم وروى على هذا ان اجاب النفقة ليس دفع
 الحلال بدليل وجوبها مع غنى المرأة فاجاب بقوله **م** وعن ما لا يدفع الحاجة
 الدائم بدو لم الجبس واما جهل بما ذكرنا **س** اي لا يصلح عذرا وهو عطف على قوله
 واما جهل لا يصلح عذرا **م** لكنه دونه **س** اي دون الجهل الاول **م** كجهل صاحب
 الحق في صفات الله تعالى واحكام الآلهة مخالف للدليل الواضح لكنه لما كان ولا
 للقرآن كان دون الاول ولما كان مسلما لزمنا مناظرته والزامه فلا يترك
 على ديانته فيلزمه جميع احكام الشرع وجهل اباي فيفهم بانها مال العالم
 او نفسه الا ان يكون له نفقة فيقط ولاية الزام وجب عليه بحاربه

قوله كجهل صاحب الديانة مخالفا لآيات القرآن وتقريره تعالى
 من ان في الجنة خالق خالق وادب انما يكون
 انما عدم خلو النفس في انما يكون

ومن زنى بجارية امراة او والده بظن انها يحل له بناء على ان بال الزوجة بال الزوج لو طأ الاخلط لو حل الزوجة بوجوب حل
 بملوكها وان ملكها الاصل ملكه الجزاء او طأ له فهذا شبهة اشتباه اعني الشبهة في الفعل وهي ان بظن ما ليس به بل هو الحلل في طأ
 فظن الحلل فيسقط الحد للشبهة لكن لا يثبت النسب ولا يجب العدة لان الفعل قد يحضى زنا خلط لا يشبهه الحلل ولا يسمى
 شبهة الدليل وهي ان بوجوب الدليل الشرعي الثاني لحرمة لكن تختلف الحكم عنه لان ما اذا طأ او حل بجارية الا ان كانه فسقط الحد
 النسب والعدة لان الفعل لم يحضى زنا نظر الى الدليل اعني قوله انت وما لك لايبك واجارية الا ان كانت فليست محلا للحد
 بجارية امراة او والده بظن انها يحل له لا يجد لانه موضع الاشتباه فيصير شبهة
 في دور الحد حتى يندرج الحد بين الشبهة من لاني النسب والعدة في اي
 لا يثبت النسب والعدة بهذه الشبهة وان كانا يثبتان بالوطى بشبهة في حارة
 اخوي م ولذا قرئ اسلم قد حل ارانا فشر بالجر جاهلا بحرمة **س** اي لا يجد لان
 جهلكم يكون شبهة **س** لان زنا هو **س** اي زنى حتى اسلم حيث يجد لان جهلكم
 في حرة الزنا لا يكون شبهة لان الزنا حرام في جميع الاوقات **س** او شر بغيري
س حيث يجد اي يجب الحد لان حرة الخمر شايعة في دار الاسلام والذين سا
 فيها فلا يعذر بالجمل بحمة الخمر فلا يصير شبهة في ذرء اخدم واما جهلكم يصلح عذرا
س هذا هو النوع الرابع من الجمل من جهلكم بغير ما هو بالشرع وكذا اذا نزل
 خطاب ولم ينشر بعد في دار ما كما في فقة اهل قبا **س** فانهم اذا تلقوا تحويل
 القبلة وكانوا في الصلوة استداروا الى الكعبة فاستحسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانوا
 يقولون كيف صلواتنا الى بيت المقدس قبل علمنا بالتحويل فانزل الله تعالى وما كان
 انه ليصنع ما كنتم اى صلواتكم الى بيت المقدس **س** وقصة تحريم الخمر **س** لما نزل تحريم
 الخمر قال الصحابة رحمهم الله يا رسول الله فكيف باخواننا الذين ماتوا وهم يشربون
 الخمر وبأهلهم مال اليسر اى جدد التحريم قبل بلوغ الخطاب اليهم فنزل قوله تعالى
 ليس على الذين آمنوا وعلوا الصالحات جناح فيما طوعوا او اماتوا او آمنوا
 فاما ما انتشر في دار ما فقد تم التبليغ فمن جهلكم ما يكون لتقصير من علم
 اما في العمرانات ويتم وكان الماء موجودا لا يصب وكذا الجهل بانه وكيل وما دونه
س اي يكون عذرا حتى ان تعرفه لا يصب **س** اي من الموكل فان شرى الوكيل قبل
 العلم بالوكالة يبيع عن الوكيل ولو باع مال الموكل قبل العلم بالوكالة يتوقف بيع
 الفضولي م وكذا جهلكم الوكيل بالزول والمادون بالجر والمولى بجناية العبد الجاني

ولم يجرى الحد في دار الاسلام فحكم بالاعظام
 من الصلوة في دار الاسلام فحكم بالاعظام
 في الترك حتى لا يترك بعد المأذون فحكم
 الخطأ بغيره او قد يترك في دار الاسلام

والشفيع بالبيع والامة المسكوة بالاعناق او بالجارواكبر بالسكاح لا يجر
س اي جهلكم الوكيل بالزول وجعل المادون بالجر عذر حتى ان تعرفه قبل العلم بالزول
 والمج يصبغ نفرها وكذا جهلكم المولى بجناية العبد الجاني عذر حتى لو باع العبد الجاني
 قبل العلم بالجناية لا يكون عذرا وكذا جهلكم الشفيع بالبيع حتى لو باع الشفيع
 الدار المشفوع به بغير ما يبيع دار بغيرها لكن قبل علمه ببيعها لا يكون مسئلا
 والامة المسكوة اذا حلت ان المولى اعتقها فسكت عن فسخ السكاح فجهلكم
 عذر حتى لا يبطل خيارها وكذا اذا علمت بالاعناق لكن جهلكم ان لها خيار
 العتق فجهلكم عذر حتى لا يبطل خيارها واذا بلغت البكر التي زوجها غير الاب
 والجد جاهلا بالسكاح فسكت فجهلكم عذر فلا يكون سكوتها رضى اما اذا علمت
 بالسكاح وحلت بان لها خيار لا يكون جهلكم عذرا حتى يبطل خيارها اذا جهلكم
 بالاحكام الشرعية ليس بعد **س** لان الدليل مشهور حتى **س** ان طلب العلم
 واجب عليها فلا يل الشرح يجب ان يكون مشهورة في حوزتها لجهلكم لا تدرى وفي
 حق الامة **س** حتى **س** لان حرمته المولى تشغلها عن التعلم فالدليل محقق في حوزتها
 فتعذر بالجمل **س** لان الكبر يزيد الزام الفسخ والامة تزيد دفع زيادة الملك
س هذا فرق اخوين البكر والامة في ان الامة تعذر بالجمل لا البكر وتقر ان
 الكبر يزيد الزام الفسخ على الزوج والمعتقة تزيد بالفسخ دفع زيادة الملك فان
 طلاق الامة اثنان وطلاق احوه ثلثة والجهلكم عدم اصله يصلح للدفع لا الزام
 وهذا الفرق احسن من الاول لان البكر قبل البلوغ لم تكلف بالشرع اى لا يجرى
 في المائل التي تقرها الاخذاق الفقهاء **س** حتى يشترط القضاء ثم لا يجرى **س**
 فترجع عما ان فسخ السكاح بخيار البلوغ الزام ضروري وكذا العتق دفع حرره ومنه
 السكر ومما يطرى مباح كسكر المصطر والسكر بد **س** كما يبيع والافيون

فانما لا يجرى في دار الاسلام فحكم بالاعظام
 من الصلوة في دار الاسلام فحكم بالاعظام
 في الترك حتى لا يترك بعد المأذون فحكم
 الخطأ بغيره او قد يترك في دار الاسلام

فانما لا يجرى في دار الاسلام فحكم بالاعظام
 من الصلوة في دار الاسلام فحكم بالاعظام
 في الترك حتى لا يترك بعد المأذون فحكم
 الخطأ بغيره او قد يترك في دار الاسلام

قوله حتى الطلاق والعقاق صرح بذلك نفي لما روي عن أبي حنيفة ان الرجل اذا كان عالما بفعل البتة فأكمله يصح طلاقه وعقاقه كالموت

قوله حتى الطلاق والعقاق صرح بذلك نفي لما روي عن أبي حنيفة ان الرجل اذا كان عالما بفعل البتة فأكمله يصح طلاقه وعقاقه كالموت

م وما يتخذ من الخطبة او الصغيرة والعسل وهو كالاعاء لم ينع محم جميع البصر في
حتى الطلاق والعقاق اما بطريق مخطور كالسكر من شراب محرم او مثلك
لا ينع اي المثلث م اما بطل بشرط ان يسكر فسكره يصير كالسكر المحرم
فيجوز به سق اي بسكر من المثلث م وهو سق اي القسم اثنا من السكر وهو السكر
من شراب محرم او مثلك لا ينع اما بطل بالعدالة لا تقربوا الصلوة واتم
سكاري هذا خطاب معلن حال السكر فلو لا بطل الاهلية صلا فيلزم كل الاحكام
فيصح كل عباراته وانما يقدم بالقصد حتى ان يحكم بكلمة الكفر لا يبرر احدا
لعدم ركنه وهو القصد كما اذا اراد ان يقول الا اسم انت ربي واما تجده
جزي على ان عكسه لا يريد واذا اسلم بغير كالمكره واذا اقر بما يحتمل الرجوع
كالزنا وشرب الخمر لا يجد حتى يفتحو فيقتل لان السكر دليل الرجوع واذا اقر
بما لا يحتمل كالقصاص والحد وغيرهما او بغير سبب الحد يلزمه ان لا يجد
اذا اقر وحده اخلط الكلام سق اي جزا سكر والمركوب به الحالة المتميزة بين
السكر والصحوم وزلوا ابو حنيفة ان لا يوفى المار من السما لوجوب الحد
نقطة ومنتها المزل وهو ان لا يزل باللفظ معناه لا الحقيقي ولا المجازي
وهو ضد الحد وهو ان يزل به احدهما بشرط ان يشترط باللسان ولا يعينه دلالة
سق اي دلال المزل اي بشرط المزل ان يجري الموضع قبل العقد بان يقال
نحن نكحكم بلفظ العقد هازلام ولا يشترط كونه سق اي كونه الشرط وهو الموضع
م نفس العقد سق بل يكفي ان يكون الموضع سابقا على العقد وهو سق اي المزل
م لا ينع في الاهلية اصلا ولا اختيارا المبكثرة والركني به ابل اختيارا في المصاهرة
فوجب المنكحة في النكاحات كيف يتقدم فيها سق اي في الاختيار والرضي م
وهي اما من الانشاءات والاجابات والاعتقادات اما الانشاءات التي فيها

قوله حتى الطلاق والعقاق صرح بذلك نفي لما روي عن أبي حنيفة ان الرجل اذا كان عالما بفعل البتة فأكمله يصح طلاقه وعقاقه كالموت

قوله حتى الطلاق والعقاق صرح بذلك نفي لما روي عن أبي حنيفة ان الرجل اذا كان عالما بفعل البتة فأكمله يصح طلاقه وعقاقه كالموت

ان يحكم التعقيد بالبيع والاجارة فانما ان يتواضعا في اصل العقد سق اي
المواضعة قبل العقد بانما تنكح بلفظ البيع عند الناس ولا يزيد البيع م فان
على الاعراض سق اي قال لا بعد البيع انا قد عرضنا وقت البيع عن الزنا وبعنا
بطريق الجدم صح البيع وبطل الزنا لاعتراضها وان اتفقا على بناء العقد على
صاحبها بشرط لها مؤبدا سق اي للمتنافذين م للرضا باليكثرة لا بالكلم
سق م اذا دليل على كونه بمنزلة جوارا بشرط فانه اذا بيع بالجنس فالرضي بالبراءة
حاصل لا بالحكم وهو الملك م فيفد العقد سق كما في ابي المؤيد م لكن لا يملك
بالقبض فيه لعدم ارضى بالحكم سق هذا السند راك عن قوله فيفد العقد فان
الملك بالقبض ثبت في البيع الفاسد م فان قبضه احدهما انتقض وان اجازاه في
الملك جاز سق اي اجازاه في ثلثة ايام جاز عند ابي حنيفة م اي يتقبل جائلا لا اثناء
المفسد كما في الجوار المؤبد م لان اجازاه احدهما سق لانه كين الشرط للمتيقنين
فيتوقف على اجازتهما م وعندهما لا بشرط في الثلث سق اي عندهما لا ينفذ
الاجازة بالثلثه فكما اجازاه جاز البيع كما في ابي المؤيد م وان اتفقا على ان
لا يحقرهما شي سق اي لم يقع في خاطريهما وقت العقد انهما بنيا على المواضعة
او اعراضا م او اخلقا في الاعراض البناء بيع العقد عند ابي حنيفة م عملا بالعقد
وهو اولى بخيار من المواضعة التي لم ينصل سق اي المقدم لا عندهما سق
اي لا يبيع العقد غنما فان عتبه العادة سق فان المعان تحقق العادة المواضعة
ما امكن م على ان المواضعة اسبق قلت الا في ناسخ سق اي لا يرد وهو العقد
ناسخ للمواضعة سابقة لان احدهما لم يفيض على المواضعة واعلم انه ينع في تنعيم
العقل فيمان لم يذكر او فيهما ما اذا عرض احدهما وقال لا اقر لم يحقر في شي او في
وقال لا اقر لم يحقر في شي فعلا اصل اجنبية يجب ان يكون عدم حضوره كالاعراض وعلى

قوله حتى الطلاق والعقاق صرح بذلك نفي لما روي عن أبي حنيفة ان الرجل اذا كان عالما بفعل البتة فأكمله يصح طلاقه وعقاقه كالموت

قوله حتى الطلاق والعقاق صرح بذلك نفي لما روي عن أبي حنيفة ان الرجل اذا كان عالما بفعل البتة فأكمله يصح طلاقه وعقاقه كالموت

قوله حتى الطلاق والعقاق صرح بذلك نفي لما روي عن أبي حنيفة ان الرجل اذا كان عالما بفعل البتة فأكمله يصح طلاقه وعقاقه كالموت

قوله حتى الطلاق والعقاق صرح بذلك نفي لما روي عن أبي حنيفة ان الرجل اذا كان عالما بفعل البتة فأكمله يصح طلاقه وعقاقه كالموت

تسليمه قبل طلب الموافقة يقول كاسلف
 في معنى التمسك من جنس الموافقة بطريق الهزل قبل
 التمسك وتكون الشفقة بغيره بطلان الشفقة
 بغيره الموافقة بطلان الشفقة بغيره بطلان
 التمسك بغيره بطلان الشفقة بغيره بطلان
 الموافقة بغيره بطلان الشفقة بغيره بطلان

اصلها كابتداء، واما ان يتواضعا على البيع بالعين على ان التمس الف درهم
يعدان بالمواضعة الا في صورة اخر اضرهما واما لو ضيف به بظاهر العقدة المحل المتفق
له بين البيناء، كما ونه ان العمل بالمواضعة مما يجعل قبول احد الطرفين شرطا لوقوع
البيع بالآخر في العقد وقد جذا في اصل العقد منها واولي بالترجيح من الوصف
مع اى اصل العقد واولي بالترجيح من الوصف فان اعتبرا اصل العقد بوجوب
العهدة لان المتعاقدين جذا في اصل العقد واما الهزل في مقدار الثمن وهو الهزل
بالوصف فان اعتبر المواضعة والهزل في الوصف حتى يبيع العقد بالالف يلزم فساد
العقد كما بينا في المتن ثم واما ان يتواضعا على ان الثمن بشرط آخر فالعمل بالعقد
اتفاقا والفرق لهما بين هذا وبين المواضعة في القدر ان العمل بالبيع مع العقد
يمكن منه لاهتمام المحل باحد الطرفين منه شرطا لا طالب له فلا يفسد **مع** انما
هذا جوازا عما ذكرناه يجعل قبول احد الطرفين شرطا لوقوع البيع بالآخر واما قال
انه لا طالب له لاتفاق المتعاقدين على ان الثمن الف لا الفان واذ لم يكن
لشرط طالب لا يفسد كما اذا اشترى حمارا على ان يحمله حملا خفيفا او نحو ذلك لا يفسد
العقد لعدم الطالب لكن الجواب لا بد حقيقه بان الشرط في مسئلتنا وقع لاحد المتعاقدين
وهو الطالب لكن لا يطالب بمنا المواضعة وعدم الطلب بواسطة الرضا لا يشهد
العهدة كالرضا بالربو ثم عطف على قوله فاما ان يجمل التمس قوله **م** واما ان لا
التمس منه ما لا مال فيه وهو الطلاق والعتاق والمعفو عن العصا من البيع
والسند وكله صحيح والهزل باطل لعدم ثلاث جده من جده وهزل من جده
الكنهاج والطلاق والبيعة ولان الحازل راض بالسب لا الحكم وحكم هذه الالبا
لا يجمل التراضي والعقد حتى لا يجمل خيار الشرط ومنه ما يكون الكال كونه تبعا
كالتسليم فان كان الهزل في اصل العقد لا نرم وفي قدر البذل فان اتفقا على الاعراض

قوله والملاخيات فبطلها الهزل سواء كانت اخبارا عما يحتمل النسخ كالبيع والشكاح او لا يحتمل كالطلاق والعقاق
وسواء كانت اخبارا لغية وشراعا كما اذا تواضعا على ان يقرأ بان بينهما نكاحا او بانها تبايعا في هذا الشيء كذا او لغة فقط كما اذا اقر
بان تزويجه عليه كذا او ذلك لان الاخبار يعتمد صحة الخبر على تحقق الحكم الذي صارت اجرة عنه واعلا مشيئة او نفيه والهزل ينافي
ذلك وتزول على عدمه حكما ان يبطل الاقرار بالطلاق والعقاق مكر كذا يبطل الاقرار بينهما بالزوال لان الهزل دليل الكذب كالإكراه حتى لو ارجأ
ذلك لم يجز لان الاجازة انما تلحق شيئا معتقدا يحتمل الصحة والبطلان وبالاجازة لا يصير الكذب صدقا وهذا بخلاف انشاء العقد

سج لانه لا اشتغل بالهزل عن طلب الشفعة فقد سكت عن الطلب فيبطل
الشفعة وبعده التسليم بطلانه من جنس ما يبطل بالجناس **سج** حتى لو قال سلمت
الشفعة على ابي بالجناس ثلثة ايام يبطل التسليم ويكون طلب الشفعة باقيا م
وكذا **سج** اي يبطل ابراء الوصي ما زال كما يبطل الابراء بشرط اخباره واما
الاخبار فالهزل يبطله سواء كان فيما يحتمل النسخ او لا لانه يعتمد صحة الخبر على تحقق الحكم الذي صارت اجرة عنه واعلا مشيئة او نفيه والهزل ينافي
ذلك وتزول على عدمه حكما ان يبطل الاقرار بالطلاق والعقاق مكر كذا يبطل الاقرار بينهما بالزوال لان الهزل دليل الكذب كالإكراه حتى لو ارجأ
ذلك لم يجز لان الاجازة انما تلحق شيئا معتقدا يحتمل الصحة والبطلان وبالاجازة لا يصير الكذب صدقا وهذا بخلاف انشاء العقد

قوله وكذا الايراد اي ابراء الغريم
او الكفيل يبطل بالهزل لان فيه
معنى التخليص ويرتد بالرد فيؤثر
فيه الهزل كخيار الشرط كقول
قوله فيكون اي الهزل بالردة مرتدا
بعض الهزل لا يمازله به لما فيه من
الاستخفاف بالدين فهو من امارات
تدل الاعتقاد بوقوع قوله تعالى حكمة
انكنا نخوض ونقلب الاية وفي هذا
جواب عما قال ان الازداد امانا كان
تبيد الاعتقاد والهزل ينافي فيه
لعدم الرضى بالحكم كقولهم

سج ترجيحي الجانب الايمان كما في الاكراه ومنها **سج** وهو حقه شعري
الان فينبغي على العمل بخلاف موجب العقل وقال الامام في الاسلام لم يلزم
خلاف موجب الشرع من وجه واتباع الهوى وخلاف لالة العقل وانما قال من
وجه لان التبريد اصله مشروع وهو البر والامان الا ان الاسراف حرام و
الفرق ظاهر بين السفه والعتة فان المعتوه يشابه المجنون في بعض افعاله
واقواله بخلاف السفه فانه لا يشابه المجنون لكن بعينه خفة اما فرقا او غيبا
فيحتاج مقتضاها في الامور من غير نظر وروية في عواقبها ليقف على ان عواقبها

قوله ومنها السفه اي ومن العوارض
المتكسبة السفه فان السفه
باختياره يعمل على خلاف موجب العقل
مع بقائه العقل فلا يكون ساهوا
وعلى ظاهر تفسيره الاسلام يكون كل
فاسق سفها لان موجب العقل ان
لا يخالف الشرع للمادة القابعة على
وجوب اتباعه كقولهم

محمود او خيمة اس مذمومة ومولا بيا في الاجللية ولا سيما من الاحكام
والجموع على منع ماله في اول البلوغ لقوله لا تاتوا السفه اموالكم ثم
علق الايتاء بانياس شديد منكر لا ينفك من الجدبة عن ثلثة الانا وافيستط

قوله فيعلق ايتاء الاموال ايام باناس
وصالح من غير عاوه التخليص
حيث قال على فان التخليص
عن فني ربيع صلحا في العقل
لان تارفعوا ايام اموالهم

سج في خمس وعشرون سنة لان اقل مدة البلوغ اثنا عشر سنة واقل
مدة الحمل نصف سنة فيكون اقل سن يمكن ان يصير المهر فيه جدا حيا وغيره
سنة واحملوا في السنة فبعد ما **سج** المحرم يمنع نقاا الصفقات القولية
م لان النظر واجب حقه لديه فان العفو عن صاحب الكبيرة حسن وان اضر عليها
سج كالقتل عدا فان العفو عن القصاص فيه حسن فغاية فعل السفه ارتكاب الكبيرة
ومرتكب الكبيرة اذا كان مؤمنا يستحق النظر اليه م وقيا ساسا عطف على قوله حقه
م على منع المال وايضا صحة العبارة لاجل النفع فاذا صارت ضررا يبيد دعوا
حقا للمسلمين **سج** والسفها اذا لم يحجوا اسرفوا في كتب عليهم الدين فيضيع
اموال المسلمين في ذمتهم مثل ان يشتري جارية باللف دينار ولا فلس فيعتقها
في حال كمال فعله واحدا من طرفا طلب العلم في بخار وقصته انه دخل ذات يوم
في سوق النخاسين فعشق جارية بلغت في الحسن غاية فخرج عن مكابدة شدايد
مجرما وكان في الفقر والمثيرة بحيث لم يملك قوت يومه فصلا عن ان يملك الاكل
درجعة الى مواصلة فاستعار عن بعض خلدانه ثيابا نفيسة وبغلة لا يركبها
الا اعظم الملوك لبس التلبيس وركب البغلة وشركاؤه يمشون في ركابه
مطربين حتى دخل السوق فظن التجار انه حاكم فجارا الملقب بعد رجها في مجلس
مترقة ودعا صاحب الجارية وسامرها فاشترى باللف دينار واعتقها ونزولها
في المجلس حفرة العدل فرجع الامن له ممثليا بنجته وسرورا ورد العوارض الالهيا
فلما جاء البائع لتقاضى الثمن لقي المشتري وعرف فنونه فاخذ يثقف غشونه م

فليس هو

وهذا بناء على ان لا ينفع عن التصرف في ملكه بايقر جاره عند اذ يوصف
وعند اذ يصفه لاجل لان السفه لما كان مكابرا وتركه للواجب عن علم **سج** اي
صادرا عن علم ومعرفة لم يكن سبيا للنظر وما ذكر من النظر حقه فذلك جابر

قوله فيعلق ايتاء الاموال ايام باناس
وصالح من غير عاوه التخليص
حيث قال على فان التخليص
عن فني ربيع صلحا في العقل
لان تارفعوا ايام اموالهم

لا واجب كذا في صواب الكيفية وانما كس من اي حجر السفيه بطريق النظم
 اذ لم يضمن ضررا فوقه وهو اهدار اهليته والعبارة والاهلية نعمة اهلية
 والبذر ابرق فيبطل قياس الحجر على منع المال ثم اذا كان الحجر بطريق النظر من اي
 عذبة يوسف ولقد هما الله لم يلحق في كل حكم الى من كان في الحاقه اليه نظرا من
 الصبح والمريض والمكارة من الحجر بسبب السفيه عند ما انزلت جارية فادعاه
 بنيت لبنة منه وكان الولد حرا لا سبيلا عليه واجارية ام ولد له وان كانت كانت
 حرة لان توفير النظر كان في الحاقه بالمصلحة في حكم الاستبداد فانه يحتاج الى ذلك
 لابقائه له وصيانة ثمائه ويلحق في هذا الحكم بالمريض فان المريض للديون اذا
 ادعى نسب ولد جارية يكون في ذلك كالحصص حتى تغتفر من جميع ماله بموته ولا
 تسمى ولا ولدا لان حاجته مقدمة على حق عرقه ولو اشترى هذا المجهود
 ابنه وموموف وقبضه كان شرا فاسدا ويعتق الغلام حين قبضه و
 يجعل في هذا الحكم بمنزلة شراء المكروه فيثبت له الملك بالقبض فاذا ملكه بالقبض
 فالتمس الثمن او القيمة بالعقد منه غير صحيح لما في ذلك من الضرر عليه وهو في
 هذا الحكم ملحق بالصبي واذا لم يكن على المجهود شي لا يلزم له ايضا شي من سعائه
 فيكون السعاية الواجبة على العبد للبايع م وهذا الحجر عند ماله من اي حجر مختلف
 فيه الذي هو بطريق النظم انواع اما بالرب في فتيحة بوقه من اي نفس في
 بلا احتياج الا ان الحجر النافذ م عند حجر النافذ عند ابولوف يوا اما بسبب
 بان يحتاج ان يلحق امواله من التلجية في المواضع المذكورة مفصلة م يبيع
 اقرار الحجر على ان لا يبيع بقره الامع الوفاء وان لم يكن سفيها من منفصل قبله
 وهو قول فحرم واما بان يمتنع عن بيع ماله لعقاة الديون من فيبيع القرضي
 هذا ضرب من حرم ومنه السفر وموخرج مديلا في اهلية ولا يشي
 مع كل احد كذا

فانما المال للغير في اليوم واليوم

قوله التلجية هي المواضع المذكورة
 اي في اصل النصف او في قدر العمل
 او في جنسه كما سبق في باب ان هذا

قوله في المال الذي
 يكون في يده وقت
 الحجر واما فيما
 بعده فيفترق في
 كل احد كذا
 لانه لا يخل شي مما لا يملك
 وهو العقل والقدرة
 البقية ان كان في

من الاحكام كذا من اسباب الخفيف من لانه من اسباب الشقة كذا من
 من بعضه بكرة الصوم وبعده لا بل بقلعه واختلفوا في الصلوة فعند الشافعي
 القصر رخصة وعندنا اسقاط القول عاين به فرضت الصلوة ركعتين كغير
 فاقترت في السور وزيديت في الحفر ولان هذا النافذة بعدد ركعتين
 الساقطين وتسمية الصدقة ولعدم اعادة التحية على ما مر في فضل
 الوضوء والوضوء وانما ثبت هذا الحكم من اي القصر بالصوم او الفطر
 الوجوب من اي اذا اتصل السفر بسبب الوجوب وهو الوقت فيثبت القصر
 في الاول اذ لم ينقل سبب الوجوب بل اتصل بحال الفضا لا يجوز القصر
 ولا كان السور باحتيا وقيل اذا شرع المسافر في صوم رمضان لا يكل له
 الفطر بخلاف المريض كمن اذا افطر يصير سفر شربة في الكفارة واذا سافر
 الصائم لا يكل في حال مرض كمن اذا افطر لا كفارة عليه من اي الصائم ثم
 اذا سافر واذا لم يكل عليه الكفارة ثم اذا افطر ثم سافر لم يكل من اي الكفارة
 م فكلوا اذا مرض من م والفرد بينهما ان الصحيح اذا افطر حكم عليه بوجوب الكفارة
 لكن اذا مرض في هذا اليوم ليعط الكفارة لانه تبين بعرض المرض ان الصوم
 لم يكن واجبا عليه في هذا اليوم بخلاف عرض الصفاته امر اختيارى والمرضى
 م واحكام السفر ثبت بالخروج بالسنة المشهورة وان لم يتم السفر على سنة السنة
 المشهورة ما روى عن رسول الله واصحابه به انهم تفرصوا برخص المافر
 بجوازهم العمران والقياس ان لا يثبت القصر الا بعد مضي مدة السفر لان حكم
 العلة لا يثبت قبلها لكن ترك القياس بما روي ثم اذا تولى الاقامة قبل
 الثلثة يقع وان كان في غير موضع الاقامة وان تولى اقامة بعد الثلثة بشرط موضع
 الاقامة لان الاول منع من اي نية الاقامة قبل ثلثة ايام منع للصوم ومدا

وهو ما يمدح فاعلم ولا يذم تاركه
 شرعا او لا يذم في هذا الصنف مائة
 على الركعتين الاخيرتين من
 ظهر المسافر مثلا نحو

قوله في المال الذي
 يكون في يده وقت
 الحجر واما فيما
 بعده فيفترق في
 كل احد كذا
 لانه لا يخل شي مما لا يملك
 وهو العقل والقدرة
 البقية ان كان في

سج اى نية الاقامة بعد ثلثة ايام رفع للسفر والمنع اسهل من الرجوع **م** وفيه
 المعصية بوجوب الرخصة وقد مر **س** اى في فصل النهي **م** على ان المعصية تنقض
 فان التبعي وقطع الطريق والتمرد ومعصية وان كانت في المصروف والرجل قد يخرج
 غاربا ثم يستقبله غير فيقطع عليهم فصار النهي عن هذا السفر بمعنى في غيره
 من كل وجه بخلاف اسكرانه عصيان بعينه **س** فلما ثبت بالسكراوات الرخص
 المنوطة بزوال العقل وقوله تعالى غير باع ولا عايد اى فكل غير طارئ ولا متجاوز
 حد سد الرمي **س** قد مر كـ الشافعي على عدم الرخصة لمن يسافر في
 المعصية فجعل قوله ثم غير باع طارئا من قوله فمن اضطر وكفى بقول لا بد
 من تقدير قوله فاكل ثم جعل قوله غير باع حالا من اكل فغناه غير طالب للميتة
 فقد اكلها ولا اكل الميتة تلذذا او اقتضاء للشهوة بل باكلها واقفا للضرورة
 ولا عايد حذما يندرج عنه اولا يعني اى لا يتجاوز حد سد الرمي ولا يبعد
 اى لا يرفعها لجوعته اى **م** ومنها الخطاء **س** وهو ان يفعل فعلا من غير ان يقصد
 فقد انا كما اذا رمى لصيدا فاصاب انسانا فانه قصد الرمي لكن لم يقصد الانسان
 فوجد قصد غير تام **م** وهو يصح عذرا في سقوط حق الله **س** اذا حصل عن جهل
 ويصح شبهة في العقوبة **س** لا ياتى ثم القتل ولا يواخذ بحد وفصاص لانه جوار
 كالملازم على المعدور وليس يحد في حقوق العباد **س** يجب ضمان العمد ولو لم
 لا يجرأ على لا يجرأ فعل ويصح **س** اى الخطاء **م** محققا لما موصلة لم تقابل
 ووجبت بالعقل كالدية **س** انما قال هذا لان ما يجب سبب المحل لا يكون الخطاء
 محققا فيه كما ذكره المتن لانه جوار **م** وبوجوب الكفارة اذا لم ينكح عن هريرة
 فيصح سببا لما هو دابر بين العباد والعقوبة اذ هو جوار **م** فامر **س** الفهم
 الامهوداير والمرو به الكفارة ثم ويقع طلاقه عندئذ ان في عدم اختيار
 في عدم قيام

قوله وجب ما خففنا اى سببا للتخفيف فيما
 صلت واجبة بالاعتقاد دون المحل كالدية
 فان القتل الخطاء فانما صلت لا تارة تقابل
 المحل فوجب على العاقل ان يترك
 سببا تخفيفا على العاقل لانه

قوله اذا لا ينكح
 اى الخطاء عن
 في عدم اختيار
 في عدم قيام
 في عدم قيام
 في عدم قيام

قوله كالباع فانه يعتمد القصد صحاحا للكلام ويعتمد الرضى لكونه مما يحتمل الضيق بخلاف الطلاق فانه يفتى على القصد
 دون الرضى فلو اراد ان يقول سبحان الله فمضى على لسانه بعت هذا الشيء منك كذا او قبله الخاطب وصرفه
 في ان الباع انما جرى على لسانه خطأ فهو كبيع المكره بنقطة نظر الى اصل الاختيار لانه انما كان حذرا عنه باختياره
 باقائه البلوغ مقام القصد لكن يكون فاسدا غير نافذ لعدم الرضى حقيقة **س**

فصار كالتام وكنت ان دوام العمل بالعقل بلا سهو وغفلة امر لا يوفى
 عليه الا بجرم فاقبل البلوغ مقامه لا مقام البيضة والرضى فيما بين عليه ما كان
 او لا يخرج في درهما **س** تزييد ان الاصل ان لا يغيب الاعمال الا وان كانت صادرة عن العقل
 بلا سهو وغفلة اما اذا كانت صادرة عن سهو وغفلة بجان لا تغيب ولا يواخذ
 الا ان لقوله كذا رتبنا لا تواخذنا ان نسينا او اخطانا ولا ان السهو والغفلة
 تركوا في الا ان يكونان عذرا لكن هذا امر لا توقف عليه الا بالجرم فانما
 البلوغ مقام دوام العقل من غير سهو وغفلة اقامة الدليل مقام المدلول فان السهو
 والغفلة انما يبرهان لنقصان العقل فاذا اكمل العقل بكثرة التمارين عند البلوغ
 لا يقع السهو والغفلة الا نادرا فكل عمل صدر عن العاقل البالغ اعين في جميع
 الاوقات صادرة عن العقل بلا سهو وغفلة ولم يعتبر به ربما يسهو وقت هذا
 معنى قوله ان دوام العمل بالعقل لا يوفى وانما لم يتم البلوغ مقام البيضة حتى اطلما
 عبارات التام وكذا لم يتم البلوغ مقام الرضى في النقرات المبينة على الرضى بالبيع
 وكذا اذا خرج في درك البيضة والرضى ولا يخرج الى اقامة الدليل مقامها فان
 ان الامور الكفية التي يتعذر الوقوف عليها ما هو دليل عليها مقامها كما هو
 مقام المشقة اما الامور الظاهرة فلا وانما ذكر البيضة والرضى وفكاشية
 ان في نه فانه قال لو قام البلوغ مقام عند ال العقل لوقع طلاق التام و
 لقام البلوغ مقام الرضى فيما يعتمد على الرضى ثم عطف على قوله ويقع طلاقه قوله **م**
 واذا جرى البيع على لسانه **س** اى لسان النكاح **م** خطأ وصحة خصمه يكون
 كبيع المكره **س** اما الذي من غيره فالأمر انما هو التام من العوارض كالتبعية
 ثم وانما يلحق بان يكون بقوت النفس والعرض وهذا مأمور للرضى غير مفيد للاختيار
 وانما غير يلحق بان يكون محسوسا وقيد او ضرب من عدم الرضى غير مفيد للاختيار

في الامور الكفية بعدد
 الوقوف عليها ان
 تمام

قوله والامر الذي من غيره
 انما هو التام من العوارض كالتبعية
 كونه من غير المكلف هو الاكراه وهو محل
 التام من غير المكلف هو الاكراه وهو محل
 كونه من غير المكلف هو الاكراه وهو محل
 كونه من غير المكلف هو الاكراه وهو محل

بأن يتمكن الفاعل من التصبر
 عن غير قنات النفس والعرض
 بلوغ

كأجره كونه الكفر على لسانه إذا أكره عليه
برخص له ذلك مع إطمئنان القلب
بالتصديق إذا كان الأكره ملجئا
الملك

والأكره لا يثبت في الإهلية ولا الخطأ لان المكره عليه أما فرض م كما إذا
أكره على شراجه فقتل م أو مباح م كما إذا أكره على الإفطاره فبها رمضان
م أو شخص م كما إذا أكره على اجراء كلمة الكفر أو حرام م كما إذا أكره على قتل
بغير حق م حتى يؤجروا وبأنهم أحرى ولا الاختيار م أي ولا يثبت في الاختيار
م لانه جل على اختيار الامون والفعل الشافعي مع ذلك ان الأكره بغير حق ان
كان عذرا شرعا يقطع الحكم عن فعل الفاعل لعدم اختياره م الأكره عند الشافعي
أما ان يكون بحق كالأكره على السلام وأما بغير حق فلهذا إما ان يكون عذرا
وأما ان يكون واعداً فلهذا انما اقتضى لفظ الفاعل مقام المكره بالفتح ولفظ الحكم
مقام الماكراه بالكسر لتلا شبيه الفتح بالكسر م والعصمة تقتضي دفع الضرر
رضاه م أي رضا الفاعل م ثم ان امكن لفظ الفعل الى ما لم يثبت م ولا يبطل
فيبطل الاقوال كلها م لان نسبة الاقوال الى غير المتكلم باطل لان الانسان
لا يتكلم بلسان غيره م ويعتبر الحامل الاموال م أي أي إذا أكره على ذلك
مال الغير لان نسبة الاتلاف الى الحامل ممكن فيجعل الفاعل له للمال م وان
لم يكن عذرا لا يقطع م أي الحكم عن فعل الفاعل م فيجوز الزامه ويتحقق القائل
مكره مباح وأما يتحقق أي ما لم يتسبب م جواب شكال وهو انه لما يقطع
نسبة الحكم عن فعل الفاعل يكون الفاعل هو الفاعل فيجب ان يقتضيه مو لا يقتضيه
أي ما لم يكن القصاص يجب عليها عند ان في ما فاجاب بان الحكم انما يتحقق
بالتسبب م وان كان الأكره حقا لا يقطع ايضا م أي الحكم عن فعل الفاعل
م فيصح اسلام احوه وبيع المديون ماله لقضاء الدين وطلاق المولى بعد
بالأكره م يتعلق بما ذكر وهو اسلام احوه وطلاق المولى وبيع المديون ماله
وهو مذهب ان في ما ان الزوج يجبر على الطلاق بعد مدة الايلام م لا اسلام

وطلاق المولى بالضم اسم فاعل
من الايلام يعني لو أكره المولى
على التعلق بعد مضي مدة الايلام
فطلق وقع الطلاق لانه سمح
التفريق بعد مضي المدة كما مر
الفتن بعد الحول فاذا امتنع
عن ذلك كان الأكره حقا اما قبل
مضي المدة فالأكره باطل فلا يقع
الطلاق كونه

الشفعة

والأكره بالقتل والجس عنده أي عن الشافعي سواء
الأن في الجس ضررا كالقتل والعصمة تقتضي دفع الضرر كونه

الذي م أي بالأكره لان الأكره الذي على الاسلام ليس حتى فيبطل
انه يبطل الاقوال كلها م والأكره بالقتل والجس عنده سواء وأصلها ان الأكره
المعنى لما قصد الاختيار فان عارض هذا الاختيار اختيار صحيح وهو اختيار
الحامل بصيرة اختيار الفاعل كالمعدوم وهذا م أي ضرورة اختيار الفاعل لعدم
م لا يكون الا بان يصير الفاعل له الحامل فان اختلف ذلك م أي كونه أكره
م ينبغي الى الحامل والاشارة م أي ان لم يثبت كون الفاعل له للمال م يتحقق
الفاعل فلا اقوال كلها لا تخفى م أي أي كون الفاعل له الحامل كونه
ان التكلم بلسان الغير محتج م فان كانت م أي الاقوال م مما لا يخفى
ولا يتوقف على الاختيار كالطلاق والعاق يتوقفانها م أي الاقوال
لا تخفى م تتقدم للقول وهو ياتي في الاختيار والرضى بالحكم ومع ضار
م عطف على قوله مع الهزل م وهو ياتي بنا في الاختيار أصلا م أي بنا في
اختيار الحكم أصلا أما اختيار السبب في أصله اختيار م فلان تتقدم بالأكره
م أي الاقوال التي لا تنفخ بالأكره م وهو يقتضي الاختيار اول م وجه
الاولوية ان في الهزل اختيار المبثرة والرضى بها بان لكن اختيار الحكم
والرضى به منتفيا انما الأكره فالرضى بالسبب والحكم منتف فيه لما اختار
السبب في أصله الأكره مع الف فان كان الطلاق والعاق واختار
في الهزل من غير اختيار الحكم والرضى به فوقع ما في الأكره مع فساد الاختيار
او 2 هذا ما قالوا ولكن به عليه ان اختيار السبب والرضى به هزل
بدون الف اما في الأكره فلا رضى بالسبب أصلا واختار السبب موهبه
مع الف فلا يلزم من الوقوع في الهزل الوقوع في الأكره م وأما
بقبول المال م أي اذا اتصل الأكره بقبول المال في الطلاق م ببيع الطلاق

والأكره بالقتل والجس
بالقتل والجس عنده أي عن الشافعي سواء
أما إذا كان حرا لا يملك
أفساده الاختيار
على حب حياته وذلك بحكمه على الأكره
على ما أكره عليه فقتله اختيار صحيح
ومعنى كونه الفاعل له ان الحامل عليه
ومعنى المطلوب بنفسه فاذا جعل عليه
الفاعل المتعلق صار كانه فاعل بنفسه وان
لم يكن مباشرة ذلك الفعل بنفسه يتصور
على الفاعل كونه

وإذا اتصل بالأكره بقبول المال
بأن أكرهت امرأة بوجوب الطلاق على الف
على أن تقتل لانه لا يملك المال لا يوقف
ودون ذلك لا يلزم من الوقوع في الهزل
على الرضى به بوجوب الطلاق لانه لا يملك
فقبلت ببيع الطلاق لوجوب الطلاق
ولا يلزم من المال لطلان
التزامها كونه

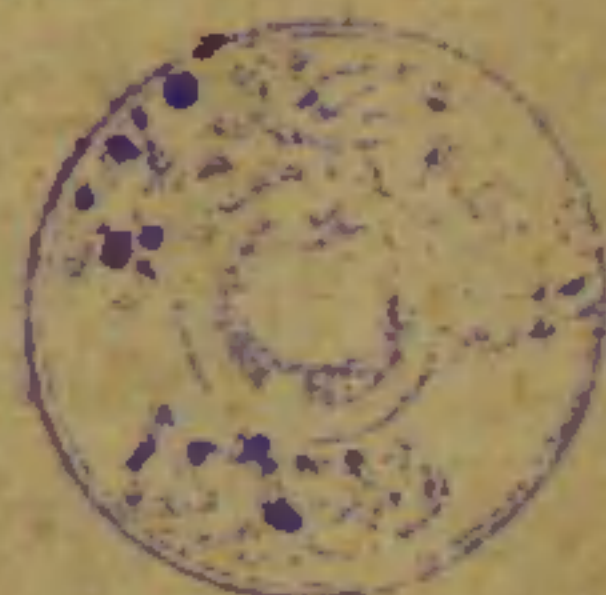
ووجب الفئمان لوجوه العشرة ٦٠

تم بعون الله الرفيق

عفا عنه الله الذكي

الممنسوب الى قصبه سلب

في سنة الحادي عشر . لشيخنا سيدينا علي . سنة ثمان مائة وثمانين



Sileymaniye li Kütüphanesi	
KİTAP NO:	AMCA 242A
Yeni	MUSEYİM DAKA
Eski Kopya No:	158